في إصلاح النحو العربي

دراسة نقدية

تأليف
عبد الوارث مبروك سعيد

دار القلم
الكويت

في إصلاح النحو العربي

دراسة نقدية

تأليف

عبد الوارث مبروك سعيد

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م

دار القلم للنشر والتوزيع
الكويت - شارع السور - عمارة السور - الطابق الأول - شقة ٨
ص.ب ٢٠١٤٦ - هاتف: ٢٤٥٧٤٠٢ - ٢٤٥٨٤٧٨ - برقياً: توزيعكو

فهرس الكتاب

الصفحـــة

مقدمة الطبعة الأولى

أحمد الله الذي قدر لهذا البحث أن يخرج إلى الناس بعد أن مرت على إعداده عشر سنوات شغلت خلالها بأمور أخرى . وكان لأستاذى الدكتور ، السعيد محمد بدوى الفضل فى تذكيرى به وحثي على طبعه ، وذلك قبل سنتين تقريباً .

ولما عدت إلى البحث فى مطلع هذا العام لمراجعته قبل دفعه إلى دار القلم لنشره وجدت نفسي فى مواجهة عدة أمور كلها تحتاج إلى الإنجاز وتتطلب وقتا وجهدا غير قليلين ، وذلك كي يخرج البحث فى الصورة التى أتمناها .

فالبحث - فى أصله كان مقصورا على المحاولات التى تمت فى مصر حتى سنة إعداده : ١٩٧٤ . ولما فكرت فيما وصل إلى علمى من محاولات تمت فى بقية البلدان العربية ، وفيما ظهر من محاولات جديدة فى مصر بعد إعداد البحث وجدت نفسي أمام كم غير يسير من البحوث والدراسات يصعب على الآن التوفر عليها لدرسها وتقييمها وضمها إلى هذا البحث ولهذا أرجأت هذه الخطوة راجيا من الله أن يتيح لي من الوقت والجهد ما يمكنني من إنجازها فى وقت لاحق استكمالا لهذا الجانب من جوانب خدمة لغتنا الحبيبة .

لهذا قنعت بإخراج هذا البحث فى حدوده التى وضعت له . لكنى اضطررت عند مراجعته إلى أن أدخل بعض التغييرات الجزئية فى مواضع متفرقة استهدفت تحقيق مزيد من الوضوح والدقة فى بعض النقاط والتعبيرات كما أدخلت شيئا من التغيير على التصميم الهيكلي للفصول ، فجعلته على بابين يتقدمهما تمهيد . الباب الأول ، عن محاولات الإصلاح قبل العصر الحديث ؛ وفيه فصلان ؛ والثانى ، عن محاولات الإصلاح فى العصر الحديث ، وفيه فصلان كذلك ، ثم ينتهي بالخاتمة كما جمعت الهوامش فى أعقاب الفصول . كذلك حاولت إضافة قليل من المصادر التى اطلعت عليها والتى ظهرت فى السنوات العشر الأخيرة ، تدعيما لبعض المسائل فى مواضع متفرقة .

فيما عدا هذه الأمور القليلة وبعض التوصيات والتنبيهات ، خاصة في نهاية البحث ، بالإضافة إلى التصويبات اللغوية والطباعية ، يبقى البحث على أصله الذي قدم إلى المناقشة لنيل درجة الماجستير في الدراسات العربية من قسم الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٧٥ .

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم .

وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم .

عبد الوارث مبروك سعيد

الكويت :
١٤٠٥ هـ .
١٩٨٥ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعانى العربية الفصحى فى العصر الحاضر أزمة لا يسع المنصف إنكارها أو التهوين من خطرها . ولهذه الأزمة جوانب وأبعاد متعددة (1) ومتباينة ويعنينا هنا من هذه الجوانب ما يتصل بقواعد هذه اللغة أو نحوها .

إن دارس العربية والقائمين بتدريسها - عربا أو غير عرب - وكل مهتم بأمرها من المتخصصين فى اللغويات أو القائمين على شئون التعليم ، يكادون يجمعون على أن فى النحو العربى صعوبة تعوق المعلمين والمتعلمين - إلى حد كبير عن تحقيق ما يهدفون إليه من وراء دراسة هذا النحو ، وذلك على الرغم مما يبذلونه فيه من جهد ووقت . (2) كما يتفقون على أن هذه الصعوبة هى فى مقدمة الأسباب المسئولة عن ظاهرة نفور الدارسين من النحو ، وعن ضعفهم الشديد فى السيطرة على قواعده ذلك الضعف الذى لا يزداد مع الزمن إلا استفحالا ، على الامتداد الأفقى حيث عمت بلواه كل قطاعات مستخدمى الفصحى ، حتى أولئك الذين تخصصوا فيها (3) وعلى الامتداد الرأسى ، حيث لم يعد الخروج على قواعد الفصحى بقاصر على مواطن الغموض والتعقيد والالتباس ، وإنما تعداها إلى المواضع الهين منها ، وأصبح فيها شائعا مألوفا إلى حد أنه فى بعض الظواهر أصبح القاعدة ، ومن ثم لا يثير لدى الغالبية الإحساس بأنه خروج على قواعد تلك اللغة (4) .

ذلك كله على الرغم من الجهود الكثيرة التى يبذلها ، خاصة فى هذا العصر ، الحريصون على الفصحى وجودها ومستقبلها (5) .

وقد لقيت هذه المشكلة اهتمامات من اللغويين وعلماء النحو تمثلت فى العديد من المحاولات التى ظهرت خلال المائة سنة الأخيرة ، لكن لم يعن أحد (6) برصد هذه المحاولات ودرسها وتقييمها فى ضوء نظرة شاملة للمشكلة . وفى رأيى أن هذا العمل لا يقل أهمية - فى مجال خدمة النحو والمساعدة على رسم الطريق لعلاج صعوباته عن محاولات الإصلاح ذاتها .

فضلا عن هذا ، فأن للنحو من المكانة فى الدراسات اللغوية بعامة ، وفى ميدان تعليم اللغة بوجه خاص ، ما يزيد من أهمية الموضوع وخطورته . فمن حيث الدراسات اللغوية نجد

أن النحو يأتي في المقدمة من حيث الأهمية ، فهو – بمعناه الواسع grammer يشمل أهم فروع الدراسات اللغوية : الصوتيات والأبنية والتراكيب (٧) ، وحين نأخذه بمعناه الضيق Syntax نجد شبه إجماع على أنه يمثل « قمة الدراسات اللغوية » ، وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها من قواعد صوتية وصرفية ونحوية ، ومعالجة الصرف أو الأصوات ... أنها تكون على أساس أن هذه المواضيع وسيلة لا غاية : وسيلة لخدمة النحو ودراسة قضاياه (٨) .

وإذا كانت المدرسة التركيبية لم تول النحو – أو علم التراكيب – من العناية ما أَوْلَتْهُ عِلْمَيِ الصوتيات والأبنية ، فأن أحدث وأهم مدارس الدرس اللغوي في الوقت الحاضر - وهي المدرسة التحويلية – قد ركزت اهتمامها عليه وعلى معالجة مشكلاته الأساسية (٩) .

أما في ميدان تعلم اللغة ، فإن الموقف ليس بهذا الوضوح . هناك لون من التضارب بين الآراء حول جدوى النحو ودوره في اكتساب المهارات اللغوية السليمة . فعلى حين يشك بعض رجال التعليم في جدوى تدريس النحو – تقليديا كان أو تركيبيا أو توليديا generative .. (١٠) ، بل لقد حاولت بعض المدارس التخفف – أو التخلص منه ، نجد أن تدريس النحو ما يزال – رغم اختلاف مناهج تقديمه – هو الطريق السائد إلى تعلم اللغات ، كما نجد أن رجال التعليم في جملتهم جادون في التماس الوسائل من علوم اللغة والنفس والاجتماع وطرق التدريس – لدعم موقف النحو وزيادة فاعليته في هذا الميدان ، يشهد بذلك هذا السيل المتدفق في ازدياد من كتب النحو المختلفة الأسس والمناهج والأهداف والمستويات ، وكذلك العدد الكبير من الدوريات والمؤسسات والندوات العلمية المعنية بالموضوع .

لكل هذه الأسباب اخترت « محاولات إصلاح النحو العربي في العصر الحديث » موضوعا لهذه الدراسة . ونظرا للصلة الوثيقة بين القواعد النحوية والكتاب الذي يعرضها خاصة في الميدان التطبيقي ، وما لمنهج الكتاب وأسلوبه من أثر في تعقيد المادة النحوية المقدمة أو تيسيرها ، كان من الضروري أن أتناول – كنوع من التمهيد – محاولات إصلاح الكتاب النحوي ذاته في نفس الفترة .

وعلى هذا الأساس وضعت خطة الدراسة التي حددتها زمانيا بالعصر الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن – ومكانيا بمصر من بين أقطار المشرق العربي ، وذلك لإتاحة فرصة أكبر للاستقصاء والدرس والتقييم ، أما ما تم قبل العصر الحديث من محاولات حول الموضوع ، فقد تعرضت لها في اختصار استكمالا لوضوح الصورة وللكشف عن الجذور البعيدة لبعض المحاولات الحديثة . ولم أتعرض للمحاولات التي تمت خارج مصر

لئلا يتضخم البحث ولأنها – على حد علمي – لا تخرج كثيراً عن الإطار الذى رسمته المحاولات الكثيرة التى تمت فى مصر . وربما وفق الله إلى تناولها فى بحث آخر منفصل وذلك استكمالا للصورة .

تركز خطة الدراسة فى المباحث التالية :

١ – تمهيد مركز ذو شقين : **الأول** ، يتناول تطور مفهوم النحو عند الدارسين العرب فى مختلف العصور ، **والثانى** ، يتناول تطور الدراسات النحوية عندهم منذ نشأتها حتى مطلع العصر الحديث .

٢ – فصل أول عن صعوبات النحو بمختلف جوانبه (الكتاب والمنهج والمادة النحوية) .

٣ – فصل ثان عن محاولات إصلاح النحو العربي قبل العصر الحديث وقد استغرقت هذه الفصول التمهيدية حوالى ربع حجم الدراسة .

٤ – فصل ثالث عن المحاولات الحديثة لإصلاح الكتاب النحوى فى العربية (حوالى ١٧ ٪ من حجم الدراسة .) .

٥ – فصل رابع – وهو صلب البحث – يتناول المحاولات الحديثة لإصلاح النحو (منهجا ومادة) . وقد استغرق حوالى ٥٩ ٪ من حجم الدراسة .

٦ – خاتمة تقيّم – فى تركيز – ماحققت محاولات الإصلاح من إنجازات فى هذا المجال وتعرض الوضع الراهن للنحو العربي بعد تلك المحاولات . كما تشير إلى ما بقى من جوانب تتعلق بمشكلة النحو العربي وما تزال فى حاجة إلى مزيد من الجهود والمحاولات .

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أعبر عن عميق التقدير والعرفان لكل من أعان على إتمام هذا العمل بطريق مباشر أو غير مباشر ، وأخص بالذكر أستاذى الدكتور / السعيد محمد بدوى الذى لقيت منه التشجيع الصادق منذ اللحظة التى عرضت عليه فيها موضوع هذه الدراسة ، وكان معى طوال مدة إعدادها يوجه ويسدد ولا يضن بوقت أو جهد ، فجزاه الله – وجزاهم جميعاً – عنى أفضل الجزاء .

والله أسأل أن يتقبل هذا الجهد المتواضع فى مجال خدمة اللسان العربى ، لسان القرآن الكريم وتراث الإسلام العظيم ، وأن ينفع به ، إنه سميع قريب .

القاهرة فى ١٣٩٤/١١/٢٧ هـ .
١٩٧٤/١٢/١١ م .

عبد الوارث مبروك سعيد

تمهيد

تمهيد

من المهم – قبل دراسة محاولات الإصلاح – أن نقف أولاً على مفهوم واضح للنحو من حيث وظيفته والمباحث التي يتناولها ، ولا مفر من التعرف على مفهوم النحو لدى النحاة العرب في مختلف العصور قبل أن نتفق على مفهوم بعينه يكون أساساً لتقييم محاولات الإصلاح في العصر الحديث . لقد كان اختلاف تصورات الدارسين المحدثين لمفهوم النحو ، ولتصور النحاة السابقين لهذا المفهوم واحداً من الأسباب الرئيسية لاختلاف مناهجهم ولما ثار بينهم من خلافات كما سيتضح في ثنايا هذا البحث .

من المهم كذلك أن نرصد – في تركيز – المراحل البارزة لتطور الدراسات النحوية قبل العصر الحاضر ، وذلك للارتباط الوثيق بين تلك التطورات ومشاكل النحو وصعوباته من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التعرف على الدواعي التي أدت إلى ظهور تلك التطورات ، وإلى تحديد ملامحها وآثارها في الدراسات النحوية ليلقى ضوءاً على جذور عدد من مشاكل النحو التي دارت حولها محاولات الإصلاح .

أولاً : – مفهوم النحو

أول مؤلف في النحو وصل إلينا هو « الكتاب » لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وقد اعتبر كل من الكتاب وصاحبه إماماً في النحو ، يقول ابن خلدون – بعد أن ذكر أن سيبويه أخذ صناعة النحو عن الخليل – « فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها ووضع فيها كتابه المشهور الذى صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده »[١١]. وقد كاد يجمع على هذه الحقيقة كل علماء العربية وكتاب الطبقات ، ولم ينسبوا سيبويه ولا كتابه لغير النحو[١٢] ومن هنا يمكن أن نعتبر كتاب سيبويه بما تضمنه من مباحث ممثلاً لمفهوم النحو في نظر صاحبه ، وبالتالى في نظر أهل عصره من النحاة وكذلك نحاة العصور التالية ممن اتخذوه مثلاً أعلى لهم .

اشتمل « الكتاب » على مباحث متنوعة تركزت حول النحو (بمعنى علم التراكيب اللغوية « Syntax ») والصرف (علم الأبنية « morphalegy ») والصوتيات (أى ما يتعلق بأصوات العربية من مباحث جاء بعضها على مستوى الـ / Phonology وبعضها على مستوى الـ / Phonetics)[١٣].

كل ذلك هو النحو كما تصوره سيبويه وضمنه كتابه . والنحو بهذا التصور يطابق « علم قواعد العربية » بجوانبه الثلاثة : الأصوات والأبنية والتراكيب . والنحو أيضاً - بهذا المفهوم الشامل هو ثمرة طبيعية للظروف التي تطلبت نشأته ، والتي ظلت سائدة - بل وملحة - في عصر سيبويه ، وأعني بها حاجة الشعوب غير العربية التي أصبحت جزءا من الأمة الإسلامية ، وخاصة من اعتنق الإسلام من أبنائها ، إلى تعلم العربية لأهداف دينية ودنيوية ، وهي غاية لا تتحقق إلا بدراسة قواعد اللغة على هذا النحو الشامل ، وقد كان سيبويه نفسه مثلا حيا لتلك الحاجة إذ يروى أنه وقع يوما ما في خطأ نحوي وهو يدرس شيئا من علوم الدين ، وأن معلمه عابه لذلك وغمز فارسيته على أنها مصدر لحنه ، فأغضب ذلك سيبويه حتى كسر قلمه وعقد العزم على إتقان العربية (١٤) .

وبناء على هذا المفهوم المتكامل للنحو عند سيبويه ، لا نرى ما ذهب إليه د. حسن عون من أن سيبويه كان على رأس جمهرة النحاة الذين فهموا النحو على أنه « دراسة الأشكال أو العلاقات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات . » (١٥) إن النصف الثاني من الكتاب يكاد يكون وقفا على الأبحاث الصرفية والصوتية الخالصة التي لا تمت للعلاقات الإعرابية بصلة . وقد عالج سيبويه أبحاث الصرف خاصة بإفاضة وجدية وأصالة مما يدل على أنه لم يكن يعتبرها أبحاثا هامشية .

هذا المفهوم الواسع للنحو لا نجده عند سيبويه وحده ، بل نجده عند كثيرين من النحاة بعده ممن ألفوا في النحو ووصلتنا مؤلفاتهم ، مثل المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في « المقتضب » والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في « المفصل » بل أن تأثير مفهوم سيبويه للنحو امتد إلى أبعد من ذلك ، فنجد ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وما أقيم عليها من شروح - طارت شهرتها - تلتزم بهذا المفهوم إلى حد كبير . ذكر ابن مالك في صدر منظومته أن « مقاصد النحو بها محوية » . وماضمته هذه المنظومة من مباحث نحوية وصرفية شاهد على أن مفهوم النحو لدى الناظم يشمل هذه الجوانب الثلاث .

ولعل الطابع التعليمي الذي سيطر على التأليف في النحو منذ نشأته هو الذي دعا إلى فهم النحو والتأليف فيه على هذا المنحى الشامل الواسع ، إلى جانب ما تفرضه طبيعة العلاقة بين تلك الجوانب أو المستويات الثلاثة من ضرورة أخذها ككل ، « لقد فطن النحاة العرب إلى أن اللغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها ، ذلك بأن بعض ظواهر النحو والصرف تعتمد اعتمادا تاما على دراسة الأصوات ، وبعضها الباق لا تكون دراسته في أحسن صورها إلا حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات » (١٦) .

أما عن الصرف وصلته بالنحو فإن الأخير « لا يفتأ يستخدم معطيات الصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه » . (١٧) وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلا منهما علاجا منفصلا ، ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو وما للصرف للصرف (١٨) .

ولا يقلل من صحة هذه الحقيقة وجود مؤلفات تقصر مباحثها على جانب من الجوانب الثلاثة ، أو على بعض مباحثه ، كالمؤلفات الخاصة بالاشتقاق (١٩) أو التصريف أو حتى « التصغير » و « المصادر » و « التثنية والجمع » وغيرها (٢٠) .

إن هذه الدراسات المتخصصة في ناحية أو نقطة محددة بقصد التعمق والاستقصاء أمر مألوف في مختلف ميادين الدرس . والأمر الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن هذه الدراسات تكاد تكون وقفا على مباحث صرفية ولغوية ، على حين أنه من النادر أن تجد دراسة تناولت النحو (بمعناه الضيق Syntax) وحده أو مبحثا منه ؛ وكذلك الأصوات لم تحظ بدراسات متخصصة أو منفصلة إلا على يد علماء التجويد وفي نطاق النص القرآني (٢١) .

هذا عن التصور العام لمفهوم النحو – أو علم القواعد – كما يعرضه كتاب سيبويه وما تلاه من كتب حذت حذوه . أما عن تصور سيبويه والنحاة بعامة للمكانة التي يحتلها كل جانب من الجوانب الثلاثة المشار إليها بالنسبة إلى الجانبين الآخرين ، وهو أمر لابد من التعرف عليه لتكتمل الصورة ، فالملاحظ أن هناك اتجاها عاما يسود كتب النحو – ابتداء من « الكتاب » – يتمثل في تقديم مباحث التراكيب والأبنية وإعطائها القدر الأكبر من العناية والتفصيل ، على حين تعالج الأصوات قرب الختام تابعة أو منضوية تحت مبحث الإدغام ، كما أنها لا تنال حقها من التفصيل وإن توفرت في دراستها الدقة والأصالة عند سيبويه على وجه خاص . وتأخير مبحث الأصوات ، مع أن مكانه الطبيعي – والمألوف في كتب قواعد اللغات الأخرى – هو مطلع الكتاب ، والإيجاز الشديد في تناوله إشارة إلى درجة من الإهمال الغمض من قيمة هذا المبحث وهناك – لا شك – أسباب متعددة لهذا الموقف (٢٢) .

أما مبحثا التراكيب والأبنية ، فإن النحاة – رغم اهتمامهم بهما معا ، ورغم الترابط والتشابك القوى بينهما إلى حد أن تداخلت مباحثهما في بعض البعض قد خصوا المبحث الأول بمزيد من العناية والتقديم مما كان سببا في طغيان شهرته على مبحثي الأبنية والأصوات فأطلق اسمه (النحو) على جملة المباحث الثلاثة حين يضمها كتاب .

إذا ما تركنا كتب النحو لنراجع ما ورد عن النحاة من تعريفات لعلم النحو ، وجدنا تباينا واضحا وتفاوتا كبيرا في التصور بين مختلف التعريفات من جهة ، وبين التصور الذي

ترسمه تلك التعريفات للنحو والتصور التى رأيناه من قبل كما ترسمه الكتب النحوية من جهة أخرى .

من الجدير بالذكر أن كتب النحو ، خاصة المتقدمة منها - لم تكن تعنى بوضع حد للنحو ، حتى العديد مما ألف منها بعد شيوع المنطق الأرسطى واستخدامه فى مختلف الدراسات الإنسانية ومنها النحو يخلو من أى تعريف ، وكأن النحاة كانوا يرون معنى النحو من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى تعريف ، وأن ما يضمنونه كتبهم من مباحثه يغنى عن كل تعريف ، معظم التعريفات التى لدينا للنحو وردت فى كتب هى إلى فلسفة النحو أقرب منها إلى النحو كعلم - « كالخصائص » لابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) والاقتراح فى علم أصول النحو » للسيوطى (ت ٩١١ هـ) أو فى الشروح والحواشى القائمة على تفسير المتون النحوية أو فى كتب عنيت بالتعريفات بشكل تخصّصيّ مثل « مفتاح العلوم » للسكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ، و « كشاف اصطلاحات العلوم والفنون » للتهانوى (حوالى ١١٥٨ هـ) .

أقدم ما وصلنا من تعريفات للنحو هو تعريف ابن جنى الذى يقول فيه : إن النحو هو « انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك فيَلْحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها [٢٣] وتعبير « انتحاء سمت كلام العرب .. » قد يعنى اتباع المتكلم والتزامه قوانين كلام العرب حين يتحدث أو يكتب باللغة العربية ، والنحو على هذا هو العملية التطبيقية لما اكتسبه المتكلم من قواعد العربية دون ما نظر إلى الطريقة التى اكتسب بها تلك القواعد . إن النحو بهذا المفهوم يرادف « الإعراب » كما عرفه السيوطى بأنه « التطبيق على قواعد العربية .. ونسبته للنحو نسبة الملاج للطب والإفتاء للفقه » . [٢٤] والنحو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه . وقد يعنى هذا التعبير أن النحو - كعلم - يتجه إلى تقديم القواعد الممثلة لمنهج كلام العرب فى مختلف ضروب تصرفه . ويزكي هذا الفهم الجملة التى أوردها فى نهاية التعريف « وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها » ليحدد الوظيفة المعيارية للنحو ، كما يرشح هذا الفهم أن ابن جنى - عند تفسيره لأصل معنى كلمة « نحو » وتطوره - نظر لها بعلم الفقه وقال : إن المعنى الأصلى لهذه الكلمة انتقل من العموم وصار مختصا « بانتحاء هذا القبيل من العلم » . [٢٥] والذى يهمنا هنا هو سعة مفهوم النحو لدى ابن جنى حيث تصوره جامعا لمختلف قوانين كلام العرب التى تشمل المباحث الثلاثة التراكيب - الأبنية - الأصوات) وغيرها . ومؤلفات ابن جنى - بل حتى موضوعات الخصائص وحده - تعكس بوضوح هذا المفهوم .

حرص ابن جنى على أن يذكر وظيفتي النحو الأساسيتين العملية أو التعليمية (ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية ....) والمعيارية (وإن شذ بعضهم) . وتصور ابن جنى هذا للنحو - مضمونا ووظيفة - يتفق تماما مع تصور سيبويه - ومن حذا حذوه - له .

أورد السيوطي في « الاقتراح » عدة تعريفات لعلم النحو غير تعريف ابن جنى السابق ، منها تعريف نسبه لصاحب المستوفى (٢٦) نصه أن النحو « صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعريف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى » ، ويشير هذا التعريف - على الرغم من مسحة الركاكة البادية في صياغته - إلى تصور للنحو ولوظيفة له أهميته ، فالنحو صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التراكيب أو النظم العربية ووظائف مكوناتها والصلة بين النمط التركيبي ومدلوله ، كل ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم .

إن جعله غاية النحو « معرفة النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى » يشير إلى فهم لوظيفة النحو أعمق من مجرد كونه قواعد لضبط حركات الإعراب أو حتى بناء الجمل ، فربطه بين « صيغة النظم » و « صورة المعنى » واختياره هذين المصطلحين بالذات للتعبير عن « الجملة » و « معناها » دليل على دقة الحس النحوي لدى صاحب التعريف وأنه قد مس قضية مهمة هي - إلى حد كبير - نفس القضية التي تدور حولها الدراسات النحوية الحديثة ، خاصة لدى التحويليين - Transformationalists ، أعني قضية طبيعة الصلة بين التركيب والمعنى .

وقد يزكي هذا الفهم ما ختم به التعريف من قوله « فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى » إشارة إلى الصلة الوثيقة والمبادلة بين التركيب والمعنى ، وأن فهم أحدهما بوضوح متوقف على فهم الآخر كذلك ، أي إن إدراك فهم الوظيفة النحوية لمكونات التركيب وسر وضعها على نظم خاص - فضلا عن دلالتها المعجمية - يجعل فهم المعنى فهما كاملا ، وبالمثل إذا لم يكن المعنى المطلوب التعبير عنه واضحا في الذهن بدرجة كافية صعب تحديد بناء - أو نظم - الجملة التي تستطيع نقل هذا المعنى بأمانة .

وإذا تقدمنا مع الزمن وجدنا التعريفات تتجه إلى تضييق حدود النحو حتى يكاد بعضها يحصره في « التغيرات التي تصيب ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة العرب » كما عرفه ابن هشام الخضراوي (ت ٦٤٦ هـ) (٢٧) ويزداد هذا الاتجاه قوة عند المتأخرين حتى ينتهي إلى حصر النحو في البحث « عن أواخر الكلمة إعرابا وبناء » (٢٨) فصار مجاله ليس التراكيب وغيرها كما كان عند المتقدمين ، بل « الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء » (٢٩) .

إن هذه التعريفات لا تعبر فى الواقع عن القضايا التى تعالجها كتب النحو فعلا حتى عند متأخرى النحاة ، بقدر ماتعبر عن اهتمامات أصحاب التعريفات ونمط ثقافتهم . فيكفى أن نلقى نظرة على مباحث أى كتاب من كتب النحو — حتى تلك التى ارتضت للنحو هذا التحديد الضيق — لنجد أنها قد تجاوزت أحكام أواخر الكلم من إعراب وبناء إلى أحكام التركيب من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير وإسناد .. الخ .

إن متأخرى النحاة — وقد تسلموا النحو مكتملا تقريبا فى كتاب سيبويه ومن جاء بعده من متقدمى النحاة — لم يجدوا لأنفسهم مجالا فى غير الشكليات وكانت ظاهرة الإعراب هى أهم ما شغلهم لأنها أبرز السمات المميزة للعربية والخطأ فيها أكثر وأوضح ، فركزوا عليها جهودهم وفرّعوا فيها وشققوا وتخيلوا وألغزوا حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب والبناء ، وقد كان لذلك أثره فى التعريفات التى وضعوها للنحو .

عرف الأشمونى — فى شرحه على ألفية ابن مالك — النحو بقوله : « هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التى ائتلف منها . » (٣٠) ثم يقرر « أن المراد بالنحو هنا ما يرادف قولنا » علم العربية « لا قسيم الصرف » (٣١) ويعلق الصبان على قوله « لا قسيم الصرف » قائلا : « هذا إصطلاح القدماء ، وإصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء » (٣٢) .

هذا الاهتمام المبالغ فيه بأحكام الإعراب والبناء من جانب بعض متأخرى النحاة — ممن قُدّر لأفكارهم ولمؤلفاتهم أن تسود ، فى قرون التخلف ، جو الدراسات النحوية — كانت له نتائج ضارة تولدت عنها مجموعة من مشاكل النحو وصعوباته من ذلك :

١ — استأثرت أحكام الإعراب والبناء بالجزء الأكبر من الاهتمام ، فأهملت بالتالى مباحث أخرى مهمة كانت من قبل موضع عناية النحاة مثل المباحث الصوتية والإكثار من النصوص اللغوية والشواهد التى تدعم القاعدة ، كما لم يعد هناك متسع للتعمق فى درس النحو وتطوير مباحثه .

٢ — بدا النحو فى صورة مشوهة بعيدة عن حقيقته . وهذه الصورة المشوهة ضلّلت بعض الدارسين أحيانا فاتهموا النّحو والنحاة بما ليس فيهم ، كإبراهيم مصطفى — مثلا .

٣ — تحول النحو من وسيلة إلى غاية ، فأصبحت القواعد تدرس لذاتها ويكتفى بها عن التطبيق ، ومن هنا كان عقم النحو وجموده الذى أشار إلى بعض آثاره ابن خلدون بقوله : « نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة فى صناعة العربية إذا

سعى في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته .... أخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي . » (٣٤) وشيوع هذه الظاهرة في عصرنا الحديث أوضح من أن يحتاج إلى تعليق .

٤ — اتخذ بعض المؤلفين من ظاهرتي الإعراب والبناء وأحكامهما أساساً لتصميم مؤلفاتهم النحوية : فتقسم المباحث بين المبنيات والمعربات ثم تفصل أنواع كل منهما ، وقد شاع هذا المنهج في التأليف بين النحاة ابتداء من القرن السابع الهجري تقريبا بادئا بابن معطي (سنة ٦٢٨ هـ) فابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فابن هشام (ت ٧٦١ هـ) فابن عقيل (ت ٧٩٦ هـ) ولايزال شائعا حتى الآن (٣٥) .

لقد كانت هناك مناهج أخرى متقدمة ، وكان من الممكن — لولا غلبة منهج الإعراب والبناء — أن تستحدث مناهج مختلفة أقرب إلى طبيعة النحو وأعون على تحقيق الثمرة المرجوة منه .

في العصر الحديث عاد المؤلفون في النحو إلى العزوف عن وضع تعريف له — كما كان شأن الرواد في هذا الفن — واتجهوا رأسا إلى عرض المباحث النحوية على أساس المنهج الذي ارتضاه كل منهم لمؤلفه . حتى الذين تصدوا منهم لتعريف النحو وكانوا قلة في بداية عصر النهضة الحديثة — نجدهم تخلوا عن التعريف المشهور الضيق الأفق وجاءوا بما يشير إلى تطور مفهوم النحو واتساع أبعاده لديهم . فيعرفه رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ — ١٨٧٣) بأنه « فن تصحيح الكلام العربي كتابة وقراءة » (٣٦) كما أنه باستعراض مباحث النحو التي تناولتها المؤلفات النحوية في العصر الحاضر ، يتضح أن هؤلاء الدارسين قد تخلوا عن منهج التركيز على الإعراب والبناء إلى حد كبير ، واتجهوا باهتمامهم إلى جعل النحو — كما كان في القرون الأولى من نشأته — وسيلة تمكين الدارس من فهم التراكيب العربية والتعبير عن أفكاره بلغة عربية سليمة جارية على أساليب العرب في كلامهم ، وقد تطلبت هذه الغاية العودة إلى ربط القواعد النحوية بالنصوص العربية الفصيحة من شعر ونثر .

النحو بهذا المفهوم الأخير هو المقصود في هذه الدراسة . (٣٧) وفي إطار هذا المفهوم سوف يكون رصد مشاكله وصعوباته وتقييم محاولات الإصلاح التي تمت بشأنها .

ثانيا : – تطور الدراسات النحوية
قبل العصر الحديث

يهمنا فى هذه النقطة أن نقف – فى تركيز شديد – على أبرز ملامح خط التطور الذى سارت فيه الدراسات النحوية عند العرب على امتداد تاريخ هذا العلم منذ نشأته حتى بداية حركة الإصلاح فى العصر الحديث . إن مراحل هذا التطور وثيقة الصلة بنوعيات المشاكل والصعوبات التى دارت وتدور حولها محاولات الإصلاح ومن ثم فإن التعرف عليها ضرورى للتعرف على جذور تلك المشاكل والصعوبات ولتقييم محاولات الإصلاح وتحديد مكانها الصحيح .

نشأ النحو – كما تؤكد مختلف المراجع التى تعرضت للتأريخ له (٣٨) – استجابة لداع دينى هو الحفاظ على كتاب الله وسنة رسوله من أن يلحقهما تحريف ، وإبقاء الطريق إلى فهمهما واستخراج مكنوناتهما واضحا ميسورا ، وذلك بوضع ضوابط وقواعد للغة التى نزل بها القرآن وبها رويت ودوّنت السنّة ، بهدف حفظ هذه اللغة من كل فساد – أو تطور يطرأ على أساسياتها – يبْعُد بها عن لغة هذين المصدرين الكريمين ، وفى نفس الوقت تكون هذه القواعد طريقا ميسورا أمام الراغبين فى تعلم العربية من غير أبنائها .

كان أول ماظهر من محاولات لحفظ اللغة ما قام به أبو الأسود الدؤلى (ت ٦٩ هـ) من نقْط للمصحف لتحديد الحركة الإعرابية ثم محاولة للتعرف على بعض الظواهر النحوية أو تحديد شىء من معالمها (٣٩) ، وقد كان ذلك استجابة لظهور بوادر اللحن الإعرابى فى اللغة وفى قراءة القرآن بعد أن اختلط العرب بغيرهم من الشعوب بعد الفتح الإسلامى . وبين نقْط المصحف بهذا الوصف والتعرف على بعض ظواهر النحو صلة وثيقة ، ولعل الأولى كانت الطريق إلى الثانية ، المهم أن محاولة أبى الأسود كانت شيئا جديدا ، وقد أثارت انتباه الناس وإعجابهم فاختلفوا إليه يتعلمون منه ، وكان له من بينهم تلاميذ منهم ابنه عطاء ويحيى بن يعمر وميمون الأقرن وعنبسة الفيل . (٤٠) وقد حاولت بعض الروايات أن تذكر بالتحديد ما توصل إليه أبو الأسود من أبواب النحو ، فذكر ابن النديم أنه رأى « ما يدل على أن النحو عن أبى الأسود .. وهى أربعة أوراق من ورق الصين ترجمتها : « وهذه فيها كلام فى الفاعل والمفعول عن أبى الأسود رحمة الله عليه » بخط يحيى بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوى ، وتحته هذا خط النضر بن شميل .. » (٤١) .

تعرضت محاولات – أو جهود – أبى الأسود النحوية لتطوير وتعديل على يد الأجيال التى تلت ممن اهتموا بهذا الضرب من الدراسات ، ولكن مضى نحو قرن بعد وفاة أبى الأسود قبل أن تظهر أول محاولة جادة للتأليف فى النحو على يد عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) الذى « ينسب إليه كتابان فى النحو أحدهما : الجامع ، والآخر : الإكمال (أو المكمل) ، ويروى المبرد أنه رأى بعض ورقات منهما وقيل إنّ سيبويه صنف كتابه على أساس كتاب الجامع » (٤٢) .

بالإضافة إلى ظهور بواكير التأليف النحوى ، شهد النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ظاهرتين أخريين تعبّران عن التطور الذى أصاب الدراسات النحوية فى تلك الفترة : أولاهما : زيادة الاهتمام بالنحو وظهور محاولات لمعالجة أو تصحيح ما يقع من مخالفات أو خروج على قواعده . ومواقف عبد الله بن إسحاق الحضرمى مع الفرزدق مثل واضح لهذه الظاهرة . (٤٣) ثانيتهما : ظهور لون من الدراسة المفصلة التى تتناول بالشرح والتعليل الظواهر النحوية . روى عن الخليل « أن أبرع أصحاب أبى الأسود عنبسة الفيل ، وأن ميمونا الأقرن أخذ عنه بعد أبى الأسود فرأس الناس وزاد فى الشرح . » (٤٤) كما نسب إلى عبد الله ابن إسحاق وإلى تلميذه يحيى بن يعْمُر (ت ١٢٩ هـ) وإلى عيسى بن عمر الميل إلى التعليل والأخذ بالقياس (٤٥) ولا شك أن القياس المقصود هنا ليس هو القياس الأرسطى الذى يسير من الكليات إلى الجزئيات وإنما كان قياسا لغويا فطريا أساسه « محاكاة العرب فى طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم ... » (٤٦) وليس لأحد أن يدعى أن هذا القدر الفطرى من صنع أرسطو أو أى فيلسوف آخر ... (٤٧) لقد كان قياسا على نمط القياس الفقهى الذى كان شائعا قبل ترجمة العلوم اليونانية إلى العربية .

وبلغت هذه المرحلة من التطور فى الدراسات النحوية أعلى مستوياتها على يد الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) « المؤسس الحقيقى لعلم النحو العربى » (٤٨) وعنه قال الزبيدى أنه « هو الذى بسط النحو ، ومد أطنابه ، وسبّب علله ، وفتّق معانيه وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غاياته (٤٩) .

هذا الطور يمكن أن نسميه « الطور التأسيسى » حيث أنّ جُلّ ماتمّ فيه من إنجازات كان استكشافا للظواهر النحوية ، واستخلاصها من النصوص المروية ثم تجميعها وتصنيفها وتأصيلها عن طريق البحث فى أسرارها وعللها واستنباط القواعد العامة التى تحكمها ، فكان ذلك بمثابة تأسيس لعلم النحو وتحديد للملامح الرئيسية لمباحثه . ويتميز هذا الطور علاوة على ذلك ، بأن البحوث النحوية فيه لم تسجّل (٥٠) وإنّما ظلت تُتناول وتُطوّر شفويا فى حلقات الدرس ومجالس المناظرة . وعدم التسجيل هذا أتاح لها حرية كاملة لتطور بخطى سريعة حتى

كاد يستوى أو يكتمل على يد الخليل كما سبقت الإشارة – وكان ذلك فى غضون قرن واحد تقريبا .

تبدأ المرحلة التالية من مراحل تطور النحو العربى بظهور « الكتاب » لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) الذى يعتبر قفزة واسعة على طريق تطور النحو العربى وبداية مرحلة جديدة ، وذلك على الرغم من أن سيبويه كان معاصرا لنحاة الطور السابق ، ومن أن كتابه – فى نظر الكثيرين – « إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه ، إذ لا يعقل أن يبتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود الأصيلة التى رسمت كثيرا من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلله . » (٥١) وإنما اعتبرنا ظهور الكتاب بداية مرحلة جديدة ومتميزة فى تاريخ النحو العربى – على الرغم من انعدام الفاصل الزمنى ، ومن اعتماده اعتمادا كبيرا على ماسبقه من جهود – لأمرين : –

١ – لأنه أول كتاب نحو وصلنا .

٢ – لأنه أول تسجيل كامل لعلم النحو ومباحثه فى أكمل صورة عرفها حتى عصره . (٥٢) وقد كان لذلك أثره الواضح فى تحديد معالم « النحو » وآفاقه ومسار تطوره فيما تلا من قرون .

بقدر غزارة مادة « الكتاب » واستقصائه لمباحث النحو وغناه بالشواهد والتعليلات – مع ظهوره بطريقة مفاجئة ومن شاب فى مطلع الثلاثينات من عمره – كان تأثيره الشديد على النحاة والسيّء على مستقبل الدرس النحوى وتطوره . فقد آمن النحاة – بعد اطلاعهم عليه – بأنه قد أوفى على الغاية (٥٣) ومن ثم رضوا به إماما وقنعوا لأنفسهم بمكان التلمذة والخدمة . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تقوقعت الدراسات النحوية فى إطار كتاب سيبويه . فعلى الرغم من أن مختلف فروع المعرفة تطورت تطورا جذريا ومثمرا فى القرون الثلاثة التى أعقبت ظهور « الكتاب » بقى النحو فى الحدود التى تركه عندها سيبويه « فلم نجد واحدا من النحاة فى هذه الفترة الطويلة يجرؤ بعقلية متحررة من تلك التبعية المسرفة على أن يفحص هذه المادة ويسبر أغوارها ليكتشف مواطن الاستزادة والثرثرة فيستأصلها وفجوات النقص والاحتياج فيملأ فراغها .. بل لم يجرؤ على المخالفة فى الرأى إلا فى أضيق الحدود . » (٥٤) كانوا على شبه إجماع « بأن النحو قطع كل الشوط ووصل إلى الغاية » حتى قال أحدهم – المازنى (ت ٢٤٨ هـ) – « من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى » (٥٥) .

عرفت الدراسات النحوية بعد سيبويه عقولا وأعلاما لم يكونوا أقل مقدرة على الإبداع، ولكن اقتناعهم بكمال النحو كما جاء في « الكتاب » جعل معظمهم يوجهون جهودهم وإمكانياتهم العقلية إلى خدمة هذا « الكتاب » شرحا وتعليقا ومناقشة لبعض قضاياه، غالبا للدفاع عن موقف سيبويه إن كان ثمة نقد وجه إليه. لقد بلغ عدد العلماء الذين شرحوا الكتاب أو شرحوا مشكلاته ونكته وأبنيته أو شواهده نحواً من خمسين معظمهم من المشاهير. هذا عدا من اختصروه أو تولوا الدفاع عنه. (٥٦) حتى هؤلاء النحاة وغيرهم حين ألفوا في النحو بعيدا عن كتاب سيبويه كانوا يدورون في فلكه، منهم الذين زادوا كثيرا من تحديد مقاصد النحو، وتبيين حدوده، ولكنهم لم يكادوا يضيفون إليه شيئا ذا بال من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة. (٥٧) كل ما طرأ على الدراسة النحوية من تطور على أيديهم « كان تطورا في الشكل لا في الجوهر .. في نظام التأليف لا في موضوع التأليف .. في أسلوب معالجة القضايا لا في القضايا نفسها. » (٥٨) نرى ذلك واضحا في « المقتضب » للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) الذي يكاد ينحصر ما أضافه للدرس النحوي في أمرين : « محاولة استخلاص القاعدة النحوية والتركيز عليها وإبراز كيانها .. (ثم) ظهور بواكير المصطلحات النحوية المصقولة والصياغات العلمية المتطورة. » (٥٩) وكذلك في كتاب « المفصل » للزمخشري (ت ٥٤٨ هـ) الذي تميز بمنهجه المبتكر في تصنيف المادة النحوية الموزونة « على أساس النظرة الشاملة حيث قسمها تقسيما رئيسيا : أسماء وأفعال وحروف ومشترك : وهذا هو الجديد لديه : أما معالجة المادة نفسها داخل كل قسم فليس فيها جديد ذو قيمة. »

إلى جانب الإيمان بأنه ليس في الإمكان أبدع مما جاء به سيبويه، كان هناك عاملان مهمان ساعدا على بقاء الدراسات النحوية زمنا طويلا في هذا المستوى السطحي الجزئي وشجعا النحاة على الرضا به لأنفسهم :

الأول :

اجتماعي تمثل في تشجيع الخلفاء والأمراء وأصحاب الثراء لهذا الضرب من المناقشات والمناظرات حول الجزئيات والهامشيات من مسائل النحو، بحيث أصبح ذلك طابعا عاما ساد حلقات الدرس بسبب ما ارتبط به من عناصر التنافس والكسب المادي والأدبي.

الثاني :

ذيوع المنطق الصوري – الأرسطي – كمنهج للبحث والجدل في قضايا العلوم العقلية، وظهور فاعليته في المجادلات الكلامية، مما حفز النحاة – وكانوا في جدل ومناظرات كعلماء الكلام – على الأخذ به. والمنطق الصوري فكر مجرد لا يقيده واقع ومن ثم يفتح أمام العقل متاهات يجد فيها مجالا رحبا لاستهلاك الوقت والطاقة في مناقشات اجترارية

فى معظمها . وبالأخذ بهذا المنهج غرق النحاة – أو بالأحرى أغرقوا النحو – فى قضايا منطقية مجردة ، حتى نسوا – بمرور الزمن طبيعة الموضوع الذى يدرسونه فاستحال فى أيديهم من منهج لوصف اللغة وتقعيدها ، من أجل حفظها وتيسير طريقها للدارسين ، إلى قضايا هامشية وبعيدة عن اللغة فى الغالب – يغلفها الإبهام وتثقلها التفريعات الكثيرة التى لم تنشأ إلا نتيجة لشهوة الجدل التى استبدت بالنحاة . أهْمِل جوهر النحو وقضاياه الأساسية أمام طغيان هذه القضايا والمشاكل الدخيلة عليه .

هذا الاتجاه غير النحوى فى دراسة النحو كان له أكبر الأثر فى استغلاق النحو وتوعُّر طريقه حتى على النحاة أنفسهم أحيانا . (٦٠) وقد أدى ذلك إلى ظهور رد فعل تمثل فى عدة محاولات لتخليص النحو من هذا الركام الذى غطى عليه : تارة بعرضه مختصرا خاليا من المناقشات ، وتارة بالابتعاد به قدر الطاقة – عن المنطق وأسلوبه ، وطورا بمحاولة لم شتاته فى كتاب جامع أو بتحرير وجهات النظر المتعارضة حول بعض قضاياه . وسوف نتعرض لهذه المحاولات بشىء من التفصيل فى الفصل الخاص بمحاولات إصلاح النحو قبل العصر الحديث . ولكن نسجل هنا أن تلك المحاولات لم تخرج بالنحو – فى جملته – عن الخط الذى رسمه له سيبويه .

شهد القرن الرابع الهجرى قيام عدد من الدول الإسلامية المستقلة فى شرق العالم الإسلامى وغربه . وأصبحت عاصمة كل دولة مركزا حيا للدرس والبحث فى مختلف العلوم ، ومن بينها النحو ، وكان بين تلك العواصم تنافس على اجتذاب العلماء وتشجيعهم . وكانت نتيجة ذلك أن الدراسات النحوية – بعد أن كانت محصورة فى البصرة والكوفة ، ثم فى بغداد ، ومصطبغة بشىء من التعصب نتيجة لذلك – اتسعت مراكزها وتعددت وتخلصت من صبغة العصبية ، واجتهد علماء كل قطر فى خدمة الدرس النحوى عن طريق استيعاب ما ورثوه عن السابقين وتفسيره والتعليق عليه ، أو وضع مؤلفات جديدة يثبتون بها وجودهم العلمى وعلى الرغم من كثرة ما أنتج فى تلك الفترة ، ومن تميز المؤلفات فى مختلف العواصم بسمات محلية فإنها لم تخرج فى جملتها – منهجا ومضمونا – عن الموروث . (٦١) لقد كثرت تلك المؤلفات النحوية وتنوعت ومالت إلى الإسراف فى الحجم حتى غدت دراسة النحو عملا شاقا يستنفد أعمار الكثيرين مع أن النحو – باعتراف الجميع – وسيلة لا غاية .

هذا الوضع أدى إلى ظهور تطور فى الدرس النحوى يسير فى الاتجاه المضاد ، فقد ظهرت منذ القرن السابع الهجرى – موجة من المتون والمنظومات النحوية تهدف إلى تركيز النحو وجمع مادته الأساسية فى مؤلفات صغيرة غاية فى الإيجاز ، من أشهر تلك المتون : ألفية ابن مُعطي (ت ٦٢٨ هـ) ، « الكافية » لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) و « الكافية

« الشافية » و « الألفية » و « الفوائد » « لابن مالك » (ت ٦٧٢ هـ) و « الأجرومية » لابن آجروم (ت ٧٢٣ هـ) و « شذور الذهب » لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) و « الأزهرية » لخالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) .

ظهرت هذه المتون كعلاج لظاهرة الإسراف في الطول والتنوع اللذين اتسمت بهما المؤلفات النحوية في القرون الثلاثة السابقة ، ولكنها لم توفق في تقديم العلاج السليم إذ جاءت شديدة الإيجاز والتكثيف في لغة مُكرّة مُعَمّاة يصعب على الدارس وحده فهمها بَلْهَ دراسة النحو من خلالها . كان فهمها يقتضي من الدارسين أن يكونوا « فارغين لها ، منقطعين لحفظها ودرسها وفك طلاسمها بملازمة أساتذتهم وعلمائهم ، والرجوع إليهم ، وإلى الشروح والتقارير » (٦٢) .

وإن كثرة الشروح والحواشي والتقارير على تلك المتون - وبعضها من صنعة مؤلفي المتون أنفسهم (٦٣) - لدليل واضح على فشل تلك المحاولات في تحقيق الهدف منها ، هذا الهدف الذي عبر عنه ابن مالك - في مطلع منظومته « الألفية » - بقوله :

« تقرّب الأقصى بلفظ موجز * وتبسط البذل بوعد منجز »

أكثر من هذا كانت المتون جناية على الدراسات النحوية من ناحيتين :

الأولى :

أنها - بشكلها الجديد ، خاصة ما كان منها منظوما - صرفت العقول إليها ، فاشتغلت بها ، حفظا وشرحا وفكا لرموزها ، وأهملت ماعداها ، فتوارت في زوايا النسيان كتب النحو القيمة مثل كتاب « سيبويه » و « المقتضب » و « المفصل » « والخصائص » التي كان النحو فيها - رغم مابها من عيوب - حيًا ، على الأقل ، بالنسبة للمتخصصين ، أما تلك المتون - وما عليها من شروح وتقارير - فقد نقلت البحث النحوي إلى مستوى سطحي وجعلته يدور في جملته حول الألفاظ .

الثانية :

أنها كانت سببا في ضياع مجهودات عشرات من العلماء أنفقوا أعمارهم في خدمتها شرحا وتعليقا في المؤلفات أو في حلقات الدرس ، (٦٤) وفوق ذلك أضاعت أعمار المئات - أو الآلاف - من الطلاب في درسها ، وصَدّت كثيرين غيرَهم عن دراسة العربية .

أسلمت رحلة المتون وشروحها دراسة النحو إلى مرحلة الحواشي والتقريرات والتعليقات المتطفلة على شروح تل المتون ، وهي مرحلة كانت أشد عقما وأبلغ جناية على

النحو وعلى العربية . كانت تلك المؤلفات – إن صح اعتبارها كذلك – « مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة .. مليئة بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود ، هذا مع كثرة التعقيد والالتواء فى العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقى من النحو ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من مختلف الفنون عربية وعقلية ، ومع التعلّق بالاستطراد لأوهى الأسباب ، وعدم ملاحظة من وضع لمستواهم الكتاب . » (٦٥) دامت هذه المرحلة نحو قرنين كانا أحلك ماشهدته الدراسات النحوية فى تاريخها . هذه الفترة – وهى تقريبا مدة سيطرة الأتراك على البلاد العربية – هى آخر مرحلة من التطور انتهى إليها الدرس النحوى قبل حركة الإحياء فى العصر الحاضر .

هوامش المقدمة والتمهيد

(١) من قضايا اللغة والنحو . على النجدى ناصف . القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١١٧ – ١١٨ وكذلك « أزمة التعبير الأدبي » . إبراهيم الإبيارى ورضوان إبراهيم . القاهرة ١٩٥٨ .

(٢) مؤتمر إعداد وتدريب المعلم العربى (تحت إشراف الجامعة العربية) . القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٧٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(٤) مستويات العربية المعاصرة فى مصر . د . السعيد بدوى . القاهرة ٧٣ ، ص ١٣٤ .

(٥) لا يقلل من أهمية المشكلة فى رأيى – أن الشكوى من صعوبة النحو ومن أنه ممل ومنفر ، أمر تعرفه اللغات الأخرى وليس العربية وحدها . انظر :

Palmer, F.; Grammar,1971, P.7 .

(٦) باستثناء « النحو الجديد » ١٩٤٧ لعبد المتعال الصعيدى ، وهو لا يغطى سوى بعض ما ظهر من محاولات فى الفترة من ١٩٣٧ – ١٩٤٧ . وسوف نتناوله بالدرس المفصل . وكذلك مقال د . محمد عيد (مجلة المجلة – يونيه ١٩٦٦) .

(٧) دراسات فى علم اللغة . د . كمال بشر . القسم الثانى . القاهرة ١٩٧١ ص٨٤ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(9) Lepschy, Giulio C.A Survey of Structural Linguistics (London, 1970), P. 39 .

(10) Blishen, E. (ed.); Encyclopedia of Education (New York, 1970), P.320.

(١١) مقدمة ابن خلدون : « المكتبة التجارية » د . ت ص : ٥٤٧ .

(١٢) كتاب سيبويه « تحقيق عبد السلام هارون » . القاهرة ١٩٦٦ ج /١ ص ١٩– ٢٢ من مقدمة المحقق . وكذلك : نشأة النحو . محمد الطنطاوى ط/٢/ ١٩٦٩ القاهرة ص ٨٦ .

(١٣) تناول سيبويه فى كتابه الجوانب الثلاثة المذكورة بالترتيب السابق حيث تسود مباحث النحو الجزء الأول من الكتاب ، ثم تليها المباحث الصرفية ، فالصوتية فى نهاية الكتاب ، هذا على الرغم من أن الفصل بين مباحث الجوانب ليس تاما ، حيث نجد بعد مباحث أحد الجوانب الثلاثة فى ثنايا مباحث الجوانب الأخرى على ما سوف نرى فى الفصل الخاص بعيوب النحو وصعوباته .

(١٤) كتاب سيبويه . تحقيق عبد السلام ج /١ – مقدمة المحقق ص : ٧ – ٨ .

(١٥) دراسات فى اللغة والنحو د . حسن عون . القاهرة ١٩٦٩ ص ٤٤ .

(١٦) اللغة بين المعيارية والوصفية . د . تمام حسان . القاهرة ١٩٥٨ ص (١٦٦) .

(١٧) اللغة العربية : معناها ومبناها د . تمام حسان . القاهرة ١٩٧٣ ص (٨٦) .

(١٨) المرجع السابق ص ١٧٨ .

(١٩) الاشتقاق . د . فؤاد حنا ترزى . بيروت ١٩٦٨ ص ٣ – ٤ .

(٢٠) نخص بالذكر : « التصريف » للمازني (ت : ٢٤٩ هـ) « التصغير » لأبي جعفر الرؤاسي (ت : ١٨٧ هـ) و« المصادر » للكسائي (ت : ١٨٩ هـ) ، « التثنية والجمع » للأخفش الصغير (ت : ٣١٥ هـ) .

(٢١) أصوات العربية الفصحى وتطورها . د . السعيد محمد بدوي . مجلة المجلة عدد يونية ١٩٦٦ ص ٨٩ – ٩٠ .

(٢٢) المصدر السابق ص ٩٠ . وكذلك :

Ivic, Milka; Trends in Linguirtics, (Englished.) (The Haigne, 1966), P. 28 .

(٢٣) الخصائص . ابن جنى ج / ١ ط /٢ (مصورة عن ط / دار الكتب المصرية ١٩٥٢) بيروت . د . ت ص : ٣٤ .

(٢٤) حاشية الأمير على هامش مغنى اللبيب ج /١ ط /١ القاهرة ١٣١٧ هـ ص ٣ .

(٢٥) الخصائص ١ : ٣٤ .

(٢٦) الاقتراح في علم أصول النحو » السيوطي » القاهرة ١٣١٧ هـ . ص (٧) وصاحب المستوفي هو على ابن الفرحان (انظر المزهر ج /١ ص ٤٨٥) ولم اعثر على أية معلومات عنه .

(٢٧) الاقتراح ، السيوطي ص ٧ .

(٢٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية د . ت ج /١ ص ١٦ .

(٢٩) المرجع السابق .

(٣١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية د . ت . ج /١ ص ١٦ .

(٣٢) المرجع السابق ص (١٦) .

(٣٣) المرجع السابق نفسه .

(٣٤) مقدمة ابن خلدون ص (٥٦٠) .

(٣٥) التزم هذا المنهج – مثلا – الأستاذ عبد العليم إبراهيم في كتابه « النحو الوظيفي » المطبوع عام ١٩٧٠ .

(٣٦) التحفة المكتبية لتقريب العربية . رفاعة الطهطاوي . القاهرة ١٢٨٦ هـ ص ٣ .

(٣٧) من الجلي أن « النحو » بهذا المفهوم الوظيفي الشامل يضم مباحثه الرئيسية : الأصوات والصرف والتراكيب ، ومن باب أولى قضية الحالات الإعرابية التي شغلت كثيرين من النحاة زمنا .

(٣٨) انظر على سبيل المثال : الفهرست لابن النديم (المقالة الثالثة) ، نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ، المزهر للسيوطي (النوع الرابع والأربعون) تاريخ الأدب العربي . ك . بروكلمان . ترجمة . د . عبد الحليم النجار . القاهرة ١٩٦٨ – ٢ : ١٢٨ .

(٣٩) شكك بعض المستشرقين وبعض الدارسين العرب في العصر الحديث في صحة نسبة وضع بداية النحو لأبي الأسود وإن لم ينكروا أو يشكوا في نسبة نقط المصحف إليه انظر دائرة المعارف الإسلامية ج /١ « ترجمة أبي الأسود » ، وكذلك « المدارس النحوية » د . شوقي ضيف .

(٤٠) المزهر . السيوطي ٢ : ٣٩٨ .

(٤١) الفهرست . ابن النديم . تحقيق ج . فلوجل . ليبزج ١٨٧٢ ص ٤١ .

(٤٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان . جـ . عبد الحليم النجار . القاهرة ١٩٥٨ ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٤٣) نشأة النحو . محمد الطنطاوي . القاهرة ط ٢ ١٩٦٩ ص ٥٨ – ٥٩ .

(٤٤) المزهر . للسيوطي ٢ : ٣٩٨ .

(٤٥) المصدر السابق نفسه .

(٤٦) اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن . القاهرة ١٩٧١ ص ٣٢ .

(٤٧) في اللغة والأدب . إبراهيم بيومي مدكور . القاهرة ١٩٧١ ص ٤٩ .

(٤٨) تاريخ الأدب العربي . بروكلمان . القاهرة ١٩٦٨ – ٢ / ١٣١ .

(٤٩) المزهر . السيوطي ١ : ٨٠ .

(٥٠) سبقت الإشارة (ص ٩) إلى أن الرواة نسبوا تأليف رسائل أو كتب في النحو لأبي الأسود وعيسى بن عمر ، وإلى عبد الله بن إسحاق (المزهر ٢ : ٣٩٨) ولكن لم يصلنا شيء من هذه المؤلفات ولم ترد فكرة واضحة عن مضمونها أو منهجها ، ومن ثم تظل الفترة السابقة على كتاب سيبويه في حكم الخالية من التسجيل .

(٥١) الكتاب لسيبويه . تحقيق عبد السلام هارون ١ : ٢٤ – ٢٥ من التقديم .

(٥٢) تاريخ الأدب العربي . لـ . بروكلمان ٢ : ١٣٥ . والكمال المشار إليه هنا يتعلق بكم المادة النحوية ونوعها في الكتاب ، لا بمنهج التقديم والعرض . (الباحث) .

(٥٣) يروى أن أبا الحسن الأخفش ، لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته ، وإنه جامع لأصول النحو وفروعه ، استحسنه كل الاستحسان ، إلى حد أن الجرمي والمازني توهما أنه قد هم أن يدعي الكتاب لنفسه فدبرا خطة للحيلولة بينه وبين ذلك . فطلبا منه أن يقرآ عليه كتاب سيبويه فقبل ، انظر (الكتاب لسيبويه) . تحقيق عبد السلام هارون . التقديم (١ : ٢٥) .

(٥٤) تطور الدرس النحوي . حسن عون . القاهرة ١٩٧٠ ص ٦٣ .

(٥٥) الكتاب لسيبويه . تحقيق عبد السلام هارون . التقديم ١ : ٢١ .

(٥٦) الكتاب لسيبويه . تحقيق عبد السلام هارون ص ٣٦ – ٤١ .

(٥٧) بروكلمان ، المصدر السابق جـ/٢ : ١٣٥ .

(٥٨) تطور الدرس النحوي . حسن عون . ص ٦٢ .

(٥٩) المصدر السابق ص ٦٨ – ٦٩ .

(٦٠) يقول د. إبراهيم بيومي مدكور (في اللغة والأدب ص ٥٢) مبينا الآثار السيئة لمنطق أرسطو في النحو العربي : « أصابه – فيما يظهر – بشيء من العقم والصورية التي مُني بها المنطق الأرسطي نفسه ، فعنى بالصور والأشكال أكثر مما عني بالدلالات والمعاني ، وأكثر من القوانين والضوابط فأثقل على العلماء والمتعلمين ، وغلا في القواعد بحيث أصبحت جوفاء .. وأسرف في التمارين غير العملية التي جاءت وليدة تشبه وفروض وهمية لا أساس لها » .

(٦١) نشأة النحو . محمد الطنطاوي . القاهرة ط/٢ – ١٩٦٩ ص ١٦٦ – ١٦٧ .

(٦٢) اللغة والنحو ، عباس حسن ص (٢٢٤) .

(٦٣) من أمثلة ذلك « قطر الندى » وشرحه و « شذور الذهب » وشرحه لابن هشام ، « الأزهرية » وشرحه لخالد الأزهري .

(٦٤) من أبرز الأمثلة على الجهود المضائعة ما أقدم عليه بعض دارسي النحو من الحرص على إعراب ألفاظ بعض تلك المتون إعراباً كاملا . فالشيخ محمد محي الدين عبد الحميد حقق كتاب « شرح ابن عقيل » على الألفية وأعرب أبيات الألفية – في هوامش الصفحات – إعرابا كاملا ، والأشموني في ثنايا شرحه على الألفية كاد أن يعربها كاملة .

(٦٥) نشأة النحو . محمد الطنطاوي ص (٢٥٢) .

الباب الأول

إصلاح النحو قبل العصر الحديث

الفصل الأول
عيوب النحو وصعوباته

قبل التقدم إلى دراسة محاولات إصلاح النحو العربي التي تمت في الماضي أو في العصر الحديث ، يحسن أن نقف على أبعاد المشكلة ونتبين ملامحها البارزة ، وأسباب نشأتها ، ونحدد ما تولد عنها من صعوبات كانت هي الدافع المباشر لمحاولات الإصلاح ، لعل هذا التحديد يساعدنا – عند عرض محاولات الإصلاح وتقييمها – على أن نتبين في وضوح مدى إسهام كل محاولة في تشخيص عيوب النحو وصعوباته ، وفي تقديم العلاج الناجح لها . وسوف يكون المعتمد الأساسي للتعرف على عيوب النحو وصعوباته هو أقوال النحاة واللغويين والمشتغلين بتعليم النحو ، بالإضافة إلى المؤلفات النحوية الموجودة .

وحيث أن مجال هذه الدراسة يتناول محاولات إصلاح الكتب والقواعد النحوية معا ، فإن علينا أن نتناول العيوب والصعوبات في كلا الميدانين ، وسوف نصنفها إلى مجموعات ثلاث ترتبط كل مجموعة منها بجانب محدد من جوانب المشكلة :

الكتب النحوية ، مناهج النحاة في دراسة النحو ، ثم طبيعة القواعد النحوية . وإنما لم نقتصر على القواعد النحوية وحدها لما سبقت الإشارة إليه [1] من الارتباط الوثيق بين القواعد النحوية والكتب ومناهج الدراسة والتطبيق ، وأيضا لأن جميع من درسوا صعوبات النحو أو حاولوا علاجها – من القدماء أو المحدثين – لم يحصروا أبحاثهم في القضايا النحوية فقط وإنما تناولوا كل ماله صلة بتلك الصعوبات ، وفي مقدمتها كتب النحو ومنهج النحاة في تناول النحو وفي تصنيف كتبه .

نشأت بعض عيوب النحو العربي وصعوباته مقارنة لنشأة النحو نفسه كعلم كما نشأت – مع الزمن – عيوب وصعوبات أخرى ، نتيجة لمجموعة الظروف التي اكتنفت النحو في كل فترة . وقد استمر الكثير من تلك العيوب والصعوبات ملازما للنحو في مختلف مراحل تطوره ، ولا تزال قائمة حتى الآن . والجدير بالذكر هنا أن علماء النحو العرب – قبل العصر الحديث – لم يدركوا من **هذه العيوب والصعوبات** إلا القليل وعلى مستوى معين في فهم طبيعة النحو ووظيفته هو المستوى العملي أو التعليمي ، وحتى تلك العيوب المحدودة لم تنل منهم اهتماما كافيا ، فقد عالجوها فرادى « من غير أن يعرض لها إمام بالتجميع والحصر ووصف العلاج .. على كثرة الأئمة الباحثين ... وفيض الكتب والرسائل التي تتصدى للنحو وقضاياه . » [2] إنه في العصر الحديث فقط – أو قل في القرن العشرين بالذات – ظهرت على نطاق ضيق الأنظار اللغوية الجديدة ، المتأثرة بالنظريات اللغوية والنحوية الحديثة

فى فهم النحو طبيعته ووظيفته ، لتسهم فى اكتشاف بعض عيوب النحو وصعوباته على مستوى أعمق وأكثر موضوعية مما كان لدى السابقين .

اكتنفت نشأة النحو العربى وتطوره ظروف متباينة ساعدت على خلق العديد من تلك العيوب والصعوبات وعلى استمرارها واستفحالها مع الزمن ، ففيما يتعلق بظروف النشأة نجد العوامل التالية جديرة بالتدبّر :

١ - نشأ النحو وبلغ حد الاكتمال فى فترة وجيزة - نحو قرن من الزمان فجاء اكتماله « طفرة كبيرة بين مؤلف أبى الأسود وكتاب سيبويه . » (٣) وكانت النتيجة أنه « احترق قبل أن ينضج » كما قيل . وقد ساعد هذا الاكتمال المبكر على تثبيت عيوب النحو وصرف النحاة - بعد سيبويه - عن دراسة النحو ونقده على أساس موضوعى حر .

٢ - سبق النحو فى نشأته الدراسات اللغوية الأخرى ، واكتمل فى كتاب سيبويه ، ولما تزل تلك الدراسات فى طريقها إلى النضج ، (٤) ومن ثم لم يكن بين يدى النحاة - من أبى الأسود إلى سيبويه - مادة لغوية كافية - فضلا عن أن تكون مدروسة - بحيث يمكنهم إدراك النظام النحوى الكامل للغة العربية والتعبير عنه موضوعيا على شكل قواعد وقوانين نحوية .

٣ - سيطرة الهدف التعليمى على الدراسات النحوية منذ أول نشأتها مما كان سببا فى حصر تفكير النحاة وجهودهم فى هذا النطاق أو المستوى المحدود فلم يتمكنوا من درس النحو درسا منهجيا موضوعيا كنظام متكامل يصف قواعد اللغة ونظمها .

٤ - كان معظم رجال الطبقة الأولى من النحويين من الموالى (٥) ، وكان لهؤلاء منهجهم الخاص فى التفكير وفى فهم العربية ، (٦) مما انعكس أثره على النحو العربى وأسلوب دراسته .

أما فى المراحل التى تلت مرحلة النشأة ، فقد جدت ظروف وتغيرات فى النواحى الفكرية والاجتماعية والسياسية أثرت على خط سير الدراسات النحوية وأسلوب تناولها ، وقد أشرنا إلى شىء من ذلك فى القسم الثانى من التمهيد وذلك فى ثنايا الحديث عن تطور الدراسات النحوية .

ويعنينا هنا - بصدد الحديث عن مصادر عيوب النحو العربى وصعوباته أن نشير فقط إلى عامل له فى ذلك أثره الكبير ، ذلك هو شيوع المنطق الصورى وسيطرة مناهجه على تفكير النحاة منذ القرن الرابع الهجرى وما بعده ، الأمر الذى تولدت عنه جملة من العيوب والصعوبات .

ولنبدأ فى رصد العيوب والصعوبات فى الجوانب الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها :

١ - كتب النحو

يمكن تركيز أبرز عيوب كتب النحو فيما يأتي :

أولا : الاضطراب :

ونعني بهذا عدم وجود خطة واضحة ومحكمة يقوم عليها بناء كتب النحو ؛ وليس في هذا الوصف طعن في النحاة أو اتهام لهم ، فقد قاموا - جزاهم الله خيرا - بجهد عظيم ومشكور في جمع المادة النحوية ووصفها وترتيبها في حدود ظروف عصرهم .

من أقدم كتب النحو وأشهرها وأنبلها أثرا في التأليف النحوي كتاب سيبويه الذي يعتبر خير مثال لمظهر الاضطراب هذا . إن مؤلفه لا يسير على خطة واضحة ولذلك نجده « يقدم أبوابا من حقها أن تتأخر ، ويؤخر أبوابا من حقها أن تتقدم ، ويضع فصولا في غير موضعها .. ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة بل يذكر بعضها في موضع ، وبعضها الآخر في موضع ثان بعد أن يفصل بينهما بأبواب غريبة . » (٧) ولنأخذ من « الكتاب » أمثلة توضح هذه الدعوى :

(أ) أقحم بين باب المسند والمسند إليه (١ : ٢٣) (٨) وباب الفاعل (١ : ٣٣) أربعة موضوعات أجنبية عنهما (١ : ٢٤ - ٣٣) هي : « باب اللفظ للمعاني » و « باب ما يكون في اللفظ من الأعراض » ، و « باب الاستقامة من الكلام والإحالة » و « باب ما يحتمل الشعر » .

(ب) يلوح لقارىء « الكتاب » اتجاه نحو تجميع مباحث النحو (التركيب) وتقديمها لتتلوها مباحث الصرف وأخيرا مباحث الأصوات ، ولكن هذا الاتجاه لم يلتزم ، فقد أقحم بين المباحث الصرفية بعض مباحث النحو التي كان حقها أن تتقدم : لقد تناول مباحث النسب (٣ : ٣٣٥) فالتثنية والجمع (٣ : ٣٨٩) فالتصغير (٣ : ٤١٥) ثم أقحم مبحثا عن القسم وحروفه (٣ : ٤٩٦ - ٥٠٤) ثم عاد إلى متابعة مباحث الصرف . وكذلك أقحم مبحثا نحويا عن العدد (٣ : ٥٥٧ - ٥٦٧) في ثنايا مباحث الصرف .

(جـ) أما عن توزيع جزئيات الباب الواحد في أكثر من موضع ، فأمثلته عديدة منها :

التمييز : الذي تعرض له تحت عدة عناوين (ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة) (٢ : ١١٧) و « ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو » (٢ : ١١٨) . و « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير » (٢ : ١٧٤) . و « النعت » الذي ذكر

مباحثه فى (١ : ٤٢١ – ٤٣٧) ، (٢ : ٥ – ١٤) ، (٢ : ١٨ – ٢٤) ، (٢ : ٢٨ – ٣٦) . متداخلة مع مباحث عن العطف والبدل .

والبدل : الذى توزعت مباحثه فى الجزء الأول (صفحات : ١٥٨ ، ٤٣٩) والجزء الثانى (صفحات : ١٤ – ١٨) . **والحال** : الذى عالج مباحثه فى نحو ثلاثين صفحة فى الجزء الأول (٣٧٠ – ٤٠٠) ثم عاد إليها بعد فصل طويل فى الجزء الثانى (ص ٦٠ ، ٨٦ ، ١٢٢) وليس أدل على اضطراب المنهج فى « الكتاب » من صعوبة الاهتداء فيه إلى مسائل النحو ، حتى على المتخصصين ، يقول أحدهم « الرجوع إلى سيبويه فى كل مسألة من الصعوبة بمكان ولا شيء أشق منه ، وليس أدل على ذلك من أنه قد خفى بعض ما فى سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام .. إن لى تجربة مع سيبويه .. لا تشجعنى على أن أقطع بأن شيئا ماليس فى كتاب سيبويه لأنى لم أعثر عليه .. جائز أن يكون عرض لها ، ولكنى لم أهتد إلى مكانها . » (٩) .

ويتصل بهذا الاضطراب عدة ظواهر ساهمت فى زيادة الغموض فى « الكتاب » ، منها :

١ – غموض عناوين بعض الأبواب . من أمثلة ذلك : الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد « (١ : ٤٥) » يعنى « كان وأخواتها » و « باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل وما كان نحو ذلك » (١ : ٧٣) يعنى « التنازع » (١٠) .

٢ – طول العناوين بشكل غير طبيعى ، مثل : « هذا باب ماجرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات التى ليست بفعل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها . (٢ : ٣٦) ، وكذلك العنوان الذى وضعه لباب « إن وأخواتها » (٢ : ١٣١) .

٣ – عدم دقة العناوين أحيانا فى الدلالة على ماتحتها من مباحث من ذلك « باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول » (١ : ٣٣) و « باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول » (١ : ٣٤) ، « باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين » (١ : ٣٧) .. فهو يعنون بالفاعل على حين أن البحث يدور حول الفعل اللازم والمتعدى .

وإذا كان لكتاب سيبويه ظروفه الخاصة التى قد تفسر – أو تبرر شيئا من هذا الاضطراب (١١) فان ما بقى من ذلك فى المؤلفات النحوية التى ظهرت بعده ، والتى لم تكن لها نفس الظروف ، ليعكس تأثير « الكتاب » عليها من جهة ، كما يشير – من جهة أخرى إلى

شيء من فشل النحاة في الوصول إلى الخطة المحكمة ذات النظرة الشاملة التي تستوعب مباحث النحو وجزئياته وتضعها في تصميم متكامل يعبر عن طبيعة هذه المباحث وعلاقة بعضها ببعض ويعرف لكل مبحث وجزئية مكانها الطبيعي في خريطة الكتاب .

لقد حاول المبرد في « المقتضب » استخلاص القاعدة النحوية والتركيز عليها .. ثم .. تجميعها في طوائف متشابهة يجمع بينها خيط واحد [١٢] ولكنه لم يستطع تحقيق الخطة الواضحة المحكمة ، ولم يسلم كتابه من الاضطراب . فعلى سبيل المثال يحتوي الجزء الأول من المقتضب على مباحث نحوية وصرفية وصوتية متداخلة وردت على هذا النحو : أنواع الكلمة ، الفاعل ، حروف العطف ، البدل ، القلب المكاني ، كيفية التلفظ بالحروف المفردة ، مباني الكلمات ، حروف الزيادة ، همزتا الوصل والقطع ، التعريف ، الإدغام ، مخارج الحروف .. [١٣] وإذا كانت المصطلحات النحوية في « المقتضب » أوضح وأكثر استقرارا منها في « الكتاب » فلا تزال ظاهرة الغموض واضحة في بعض عناوين الكتاب ، وكذلك ظاهرة عدم التطابق بين العنوان وما تحته من مباحث ، فتحت عنوان « هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به » بحث مسائل تخص البدل وأقسامه ، وشيئا عن ظاهرة القلب المكاني [١٤] .

كذلك كانت للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) محاولات للوصول إلى خطة محكمة في مجال التأليف النحوي . [١٥] وأشهر محاولاته في هذا الصدد تلك التي ضمنها كتابه الشهير « المفصل » الذي استقصى فيه المادة النحوية المعروفة في زمنه وجعله - كما يقول - « مقسوما على أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء والقسم الثاني في الأفعال ، والقسم الثالث في الحروف ، والقسم الرابع في المشترك [١٦] وكان المؤلف معجبا بتقسيمه هذا وبما رآه فيه من وضوح وإحكام حين قال « وقد صنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا وفصلت كل صنف منها تفصيلا حتى رجع كل شيء في نصابه واستقر في مركزه » [١٧] ولكن بساطة هذا التقسيم ووضوحه كان على حساب التركيب النحوي وهو لب النحو وأخطر مباحثه ، فالأحكام التركيبية يصعب بيانها في تصنيف كهذا قائم على تناول كل نوع من أنواع الكلمة على حدة ، فهو يفتت التركيب إلى مكوناته ثم يدرس كل واحد منها وما يخصه من أحكام . وبصرف النظر عن ذلك ، فإن خطة الزمخشري لم تسلم من الضعف والخلط والتكرار . لقد أدرك هو نفسه شيئا من ذلك حين تعرض لبحث المعرب من الأسماء ، فقال : « الكلام في المعرب وإن كان خليقا - من قبل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب - بأن يقع في القسم الرابع إلا أن اعتراض موجبين صوب إيراده في هذا القسم : أحدهما أن حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه بسبب المضارعة ، والثاني أنه لابد من تقدم معرفة الإعراب للخصائص في سائر الأبواب [١٨] .

وقد اضطر نتيجة لذلك أن يتعرض للإعراب فى قسمى الأسماء والأفعال وأن تتداخل لديه مباحث الصرف والنحو فى كلا القسمين ، كما اضطر إلى تجزئة المبحث الواحد بين أكثر من موضع .. فاسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها فى مبحث المرفوعات فى قسم الأسماء ، أما خبر كان واسم إن ففى مبحث المنصوبات ، والمنادى فى مبحث المنصوبات (قسم الأسماء) على حين نجد حروف النداء فى القسم الخاص بالحروف .

ولم تكن المؤلفات النحوية التى انتهجت خطة الإعراب والبناء كمدخل رئيسى لتقسيم المباحث النحوية – وهو المنهج الذى ساد بعد عصر الزمخشرى حتى الآن – بأحسن حظا من حيث السلامة من الاضطراب والخلط .

نتج عن الاضطراب فى الخطة ظواهر كانت – ولا تزال – مصدر صعوبة كبيرة يعانى منها دارسو النحو مبتدئين ومتخصصين :

١ – تشتت أجزاء الموضوع الواحد فى أكثر من موضع مما يصعب معه على الباحث أو الدارس أن يصل إلى فكرة متكاملة عن الظاهرة النحوية ، ليس هذا فقط ، بل إن بعض أحكام ظاهرة ما قد يذكر فى مواضع واهية الصلة بالظاهرة نفسها ، بحيث تصبح مهمة الوقوف على تلك الأحكام – فى كتاب من مئات الصفحات – أمرا شاقا ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار خلو كتب النحو العربية – بدون استثناء – القديمة والحديثة من الفهارس الموضوعية المرتبة أبجديا .

٢ – على الرغم من كثرة كتب النحو وضخامة أحجامها « لا تجد – للخاصة .. كتابا جامعا يشمل أبواب النحو كلها ، ومسائله المختلفة المبعثرة بحيث يكون « موسوعة » نحوية وافية ... يرجعون إليها ..... فيجدون المادة كلها بين أيديهم .. »[١٩] ولعل هذا النقص كان الدافع إلى ظهور محاولات مثل « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) و (النحو الوافى) لعباس حسن .

٣ – شيوع التكرار والاستطراد فى الكتب القديمة بوجه خاص . نتيجة لعدم استيفاء أحكام كل ظاهرة فى مكان واحد ، ولعدم تقيد المؤلف بحدود واضحة ودقيقة عند معالجة مختلف الظواهر ، الأمر الذى يَسْهُل معه الانزلاق من ظاهرة إلى أخرى لأوهى الأسباب . ومن أمثلة ذلك استطراد الأشمونى عند ذكره للتنوين – كواحدة من علامات الاسم – إلى الحديث عن تنوين الترنم والغالى (صبان ١ : ٣٠ – ٣٣) وليسا من علامات الاسم . كما استطرد عند ذكر « أى » الموصولة إلى ذكر استعمالاتها الأخرى (شرطية واستفهامية) ثم ذكرها مرة أخرى فى باب الجوازم (الصبان : ١ : ١٦٧ ، ٣ : ٩ – ١٠) .

ثانيا التطويل :

تعانى معظم كتب النحو من الطول المفرط الناشيء عن التكرار والاستطراد والحشو ومعالجة قضايا أجنبية لا صلة لها بالنحو . ومما أسهم فى ذلك أيضا الولع بالجدل والمناقشات اللفظية فى معظمها ، والإغراق فى الجرى وراء العلل وتتبع السقطات ولو كانت أسلوبية ، والتسابق فى تكثير الأقسام ، وكل ما يدخله العد من شروط أو مواضع جواز أو وجوب أو منع ، رغبة فى إظهار التفوق والسبق . وتتمثل هذه الظاهرة فى أوضح صورها فى الشروح والحواشى والتقارير . [20] وتميل الكتب المؤلفة حديثا فى النحو إلى التخفف من التطويل وأسبابه ، خاصة تلك التى تؤلف لغير المتخصصين .

ثالثا جمود اللغة والتواؤها :

ليس عيبا أن تكون لكل لون من البحوث لغته الخاصة به والملائمة لموضوعه ، لكن لغة الكثير من كتب النحو القديمة يعيبها ما فيها من جفاف والتواء ومبالغة فى التكثيف إلى حد الغموض والانطماس أحيانا ، بل إن لكل مرحلة من مراحل تطور التأليف لغتها الخاصة بها التى تتميز بمجموعة من العيوب ، فهناك «اللغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية .. ازدحاما قد يبلغ حد الضخمة ، مع التواء حينا وعجز يبلغ حد اللكنة أحيانا [21] وذلك كلغة كتاب سيبويه ، وهناك « اللغة الموجزة المكثفة ، لغة المتون وأشباهها . » [22] وهناك اللغة المُعَمَّاة المغرقة فى التجريد كلغة ابن جنى فى بعض مواطن من خصائصه ، ولغة بعض الحواشى والتقريرات .

ومن الملاحظ أن القرون المتأخرة فى التأليف النحوى كانت أوفر حظا من عيوب اللغة ، ومع ذلك لم يتناول أحد بالنقد أو الإصلاح تلك العيوب قبل العصر الحديث . ولعل بعض السبب فى ذلك هو أن الدراسات النحوية كانت مقصورة تقريبا على طوائف وهبوا أنفسهم وحياتهم للجهاد فى هذا الميدان معتبرين كل تعب ينالهم فى سبيله مجلبة للثواب ولرضاء الله كذلك شيوع هذا الضرب من اللغة فى معالجة غير النحو من الدراسات العربية والدينية ، وفوق ذلك ، كانوا يجدون فى تعقيدات تلك اللغة والتوائها مجالا رحبا لا ستفراغ طاقاتهم وللظهور بمظهر العلماء خاصة فى العصور التى نضبت فيها ملكة التجديد والإبداع فى هذا الفن .

رابعا الجفاف :

لا أعني بجفاف كتب النحو جفاف لغتها ، وإنما أعني ما درجت عليه من الاكتفاء بالقواعد النظرية المجردة مع عدد محدود من الأمثلة المكررة الباردة والمبتوتة الصلة بالحياة إلى حد أن هذا الوضع ألقى فى روع بعض المبتدئين فى دراسة النحو أن هذه القواعد خاصة بتلك الأمثلة بذاتها ومن ثم يقع فى الحيرة حين يطلب منه تطبيق نفس القواعد على أمثلة أخرى مماثلة فى التركيب فما بالك إذا طلب منه أن ينطلق بها كاتبا أو متحدثا ! وحتى حين تعرض بعض أمثلة من النصوص الجيدة من شعر أو نثر – تعرض مبتورة من السياق الذى قيلت فيه ، وكثيرا ما يكون القائل مجهولا أو مشكوكا فى صحة نسبة النص إليه (٢٣) . ومن المألوف فى كتب النحو أن الشواهد لا تذكر غالبا – إلا فى معرض الاستدلال على شذوذ حكم أو ندرته ، مما ينتهى بالدارس إلى إهمالها ، وحصر تفكيره فيها فى نطاق دلالتها على شذوذ الحكم أو الاستعمال .

كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن أصبحت البراعة فى النحو صناعة لاصلة لها – عند الأغلبية – باستخدام اللغة أو التعرف على ما فيها من إمكانيات تعبيرية . وأصبح « جهابذة النحاة – كما قال ابن خلدون (٢٤) أقل من غيرهم فى مجال إجادة استخدام اللغة ، بل حتى فى الالتزام بقواعدها . ولاشك أن لمثل هذه الحال آثارها السيئة على دارسي النحو وجعلهم يقتنعون بقلة جدواه لأنه – بلغة العصر – غير عمليّ .

٢ – مناهج النحاة فى دراسة النحو

نبدأ من مناهج النحاة بالأسس التى قام عليها وضعهم للنحو . كانت الطبقات الأولى من النحاة يجمعون بين دراسة اللغة ودراسة النحو ، وذلك مثل أبى عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد . كانت لهم جهودهم فى ميدان جمع اللغة وتمحيص نصوصها ودراستها لاستخلاص القواعد منها ، كما كانت لهم جهودهم فى مجال وضع أسس النحو وقواعده على أساس ما توصلوا إليه فى الميدان اللغوى ، ومن هنا كان للمنهج الذى اتبعوه فى الميدان اللغوى وما ألزموا أنفسهم به من حدود وقيود آثار واضحة على عملهم النحوى .

توفرت فى منهج أولئك اللغويين العرب العناصر الأساسية للمنهج الوصفى من « جمع المادة واستقرائها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التى تصف جهات الشركة .. (تم ذلك) كله على نحو يثير الإعجاب ، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل

أثره ملحوظا أيضا في النحو » (٢٥) ولكن شابت هذا العمل اللغوي العظيم ، مجموعة من العيوب أبرزها ما يأتي :

١ – عدم التزامهم بالمستوى المعين الذى كانت تتركز حوله جهودهم ، وهو مستوى لغة القرآن الكريم والحديث والشعر والنثر الجاهلى والإسلامي ، أى مستوى اللغة الأدبية .

وقد جاء ذلك نتيجة لإيمانهم بفكرة أن العربية سليقة في ألسن العرب جميعا لا فرق بين صغير وكبير أو رجل وامرأة ، ولا بين من مارس اللغة في أرقى مستوياتها – كأن يكون شاعرا أو خطيبا – ومن لم يتح له استخدامها إلا في نطاق ضيق ومناخ لا يتعدى متطلبات الحياة اليومية . ومن ثم لم يتورعوا عن الأخذ عن الصبيان . روى الأصمعي قال : « سمعت صبية بحمى ضرية يتراجزون فوقفت وصدونى عن حاجتى ، وأقبلت أكتب ما أسمع إذ أقبل شيخ فقال أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع » (٢٦) كما كانوا – أو معظمهم لا يدققون في انتقاء من يأخذون عنهم من الأعراب أو حتى يتحققون من شخصيتهم . فهناك العديد من الأخبار التي لا تعرف فيها عن المأخوذ عنه إلا أنه رجل أو امرأة أو أعرابي أو جارية أو نحو ذلك . من أمثلة ذلك : « قال أبو زيد : زعموا أن امرأة قالت لابنتها : احفظي بيتك ممن لا تنكرين ، فكيف لا تعرفون . » (٢٧) روى عن الأصمعي أنه قال : « جاءت جارية من العرب إلى قوم منهم ، فقالت : تقول لكم مولاتي : أعطوني نفسا أو نفسين أمعس به منيئتي فإني أفدة ، أي مستعجلة » (٢٨) .

٢ – تحديد قبائل بذاتها لأخذ اللغة عنها والإعراض عن سواها ، ولم يكن ذلك التحديد قائما على أساس من المستوى اللغوى بقدر ما كان حرصا على أن تكون اللغة المأخوذة عربية خالصة من التأثيرات الأجنبية . ومن ناحية أخرى فإن توسيع دائرة الأخذ لتشمل ست قبائل – هى تميم وقيس عيلان وأسد وهذيل وكنانة وطيئ (٢٩) – كان أيضا من مصادر عيوب النحو وصعوباته لأن « لغات هؤلاء جميعا تختلف بينها في قليل أو كثير ، كما قد تختلف عن باقى القبائل الكثيرة التى لم يأخذوا عنها (٣٠) .

٣ – توسيع الحدود الزمنية للفترة التى حددوها للاحتجاج فامتدت على مدى عدة قرون بعضها قبل الإسلام وبعضها بعده ، ولا ريب في أن عربية القبائل التى حددوها قد أصابها شيء من التطور خلال تلك الفترة الممتدة ، حتى مع التسليم بانعدام أى تأثير أجنبي .

٣ – اعتمادهم على الشعر كمصدر أساسى لاستنباط قواعد اللغة وأحكامها . والشعر في اللغات كلها له أسلوب خاص وأوضاع وترتيب في الكلام يقبل من الشاعر ولا يقبل

من الكتاب عادة ولا يعد أصلا يتبع فى النثر (٣١) ومن ثم لا يصلح الشعر لأن يكون « هو الطريق للقوانين النحوية لأنه لا تؤمن فيه السلامة والاستقامة بحكم ماله من قيود . » (٣٢) وشواهد ذلك كثيرة ، خاصة فى آراء الكوفيين الذين « يبنون على الشعر الكلام » (٣٣) .

هذه الشوائب التى شابت عمل اللغويين – والنحويين من بعدهم والتى تتعارض مع المنهج الوصفى فى دراسة اللغة كما يفهمه علم اللغة الحديث (٣٤) – كانت مصدرا لعدد من الصعوبات والمشاكل التى يعانى منها النحو العربى مثل : تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة ، وجواز أكثر من وجه فى الموضع الواحد وكثرة التشذيذ ، وتعدد الصيغ واضطرابها ، خاصة فى بعض مباحث الصرف مثل أبواب الفعل الثلاثى ومصادره وصيغ جمع التكسير .. الخ وهذه العيوب ليست بذات خطر ، إذ يمكن التخلص منها مادام أساس وجودها معروفا لدينا .

بعد عصر التدوين الأول – الذى أرسيت فيه الأسس وقعدت القواعد تسربت إلى مناهج النحويين عناصر أجنبية من مناهج التفكير ، وأخذت تسيطر تدريجيا على تفكيرهم وطريقة فهمهم للنحو وتصورهم لقضاياه حتى انتهت بهم إلى الانحراف به عن خطة اللغوى الأصيل . لقد شاعت دراسة المنطق اليونانى فى نهاية القرن الثانى الهجرى بعد أن اشتدت حركة الترجمة ، وأثبت التفكير المبنى على هذا المنطق فاعليته فى ميادين الدراسات الكلامية والفقهية ، الأمر الذى أغرى النحاة بالأخذ به فى مناهجهم ودراساتهم .

ابتداء من القرن الثالث الهجرى ، تطورت ظاهرة القياس فى الدرس النحوى تطورا جذريا ، فبعد أن كان يتناوله « النحاة الأول بحكم فطرتهم وسجيتهم ، مقارنين الأشباه والنظائر ومستنبطين منها الأوصاف المشتركة التى تلتقى فيها ، توسع فيه من جاءوا بعدهم ، فجعلوه منهجا ذا قواعد ومعالم محددة ، عدوه منبعا رئيسيا تستمد منه القواعد النحوية ، وربما حكموه فى لغات العرب ، فيقولون أن لغة أقيس من أخرى ، وأن تعبيرا ما يجيزه القياس وإن لم يرد به السماع » (٣٥) .

بل أصبح للقياس عند النحاة أركان أربعة – كما هو عند الفقهاء أصل وفرع وحكم وعلة . (٣٦) وهذا الحكم الذى ينتهون إليه – بموجب القياس – « قد يتنوع كما تتنوع الأحكام الفقهية فيكون واجبا أو ممنوعا أو حسنا أو قبيحا » (٣٧) .

إن أخطر ما أصاب مناهج النحاة نتيجة الأخذ بالقياس والإغراق فيه كان مبدأ التعليل ، فما دامت المسائل تؤخذ على منهج الأصل والفرع والحكم ، فلا مفر من البحث وراء العلة . ومنهج القياس الأرسطى وماجر إليه من البحث فى العلل إن جاز فى المباحث

العقلية والفقهية وأفاد فيها فليس ذلك بمبرر للأخذ به في الدرس النحوي ، واللغوي بعامة ، ولا يضمنان أن يحقق فيها ماحققه في غيرها من نتائج ، لما بين مباحث اللغة والمباحث العقلية والفقهية من اختلاف في الطبيعة والجوهر .

شاع « التعليل » في الدرس النحوي منذ القرن الثالث الهجري ، وألفت الكتب في علل النحو (٣٨) ومال النحويون بعللهم إلى ناحية المنطق الأرسطي الذي أخذ به علماء الكلام قبلهم . يقول ابن جني : « اعلم أن علل النحويين ، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين .. أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين . » (٣٩) وكانت النتيجة أن « حلّت الدراسة التعليلية في النحو محل الدراسة الموضوعية الوصفية .. وتحولت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التجريدية حتى كادت المادة اللغوية تختفي في غمرة التعليلات . » (٤٠) فلست ترى حكما نحويا ولا قاعدة من قواعد النحاة إلا لها تعليل ، يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوي ، على حسب مقدرة النحوي وتمكنه من زمام اللغة والجدل ورغبته في إظهار البراعة (٤١) .

لقد « فتح مبدأ العلّية على النحاة باب فلسفة مفرطة وثقيلة أحيانا ، فهناك علل أول وثوان وثوالث ، وقد يكون للمعلوم الواحد أكثر من علة يتأولها كل نحوي كما يتراءى له .. وكثيرا ما استخدمت العلة الواحدة في إثبات الشيء وضده . » (٤٢) .

ولو وقف النحاة عند حد البحث عن العلل لما هو وارد عن العرب ، لما كان في الأمر كبير خطر على الدرس النحوي ، إذ لاتعدو العلل حينئذ أن تكون وسائل لتوضيح الظواهر اللغوية وكشف أسرارها ، وتكون لها قيمة علمية إذ « يتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدى . » (٤٣) خاصة إذا كانت تلك العلل من النوع الذي أطلق عليه اسم « العلل الأول » أو « العلل التعليمية » وهي « التي يعرف بها كلام العرب ، ويعرف بها ضبطه . » (٤٤) لكن الواقع أن النحاة بالغوا في العلل وتجاوزوا بها الحد المقبول والمفيد ، فجعلوا منها « قيودا حديدية أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين ، فإذا رأوا الأول لايسايرها قالوا عنه ، شاذ أو قليل أو مؤول ، أو ما إلى ذلك من أسماء تعلن ضعفه وبطلان القياس عليه . وإذا رأوا كلام المحدثين لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد وإن كان موافقا للكلام العربي الأصيل . » (٤٥) بل لقد وصل بهم الغلو في الاعتداد بعللهم وما رتبوا عليها من قوانين إلى حد الحكم على بعض ما ورد في القرآن من أساليب بالبعد عن الاستقامة اللغوية ، واضطروا لذلك إلى التأويل فيه والتحوير في معناه — أو التضحية به أحيانا — في سبيل الحفاظ على اطراد قاعدتهم (٤٦) .

إن سيطرة المنطق الصورى ، وما تولد عنها من الإغراق فى التجريد والتعليل ، هى المسئولة عن عدد كبير من عيوب النحو العربى وصعوباته وعلى رأسها : كثرة الخلاف بين النحاة ، فالمنطق والتعليل ينقلان البحث من منهج لغوى إلى قضايا تجريدية ، والتجريد يفتح الباب واسعا أمام وجهات النظر التى تتعدّد وتختلف ، وقد تتعارض ، لعدم ارتباطها بواقع محدد : ومن ثم قيل إن النحويَّ لا يخطىء (٤٧) .

أكثر من هذا ، دأب النحاة – تحت إغراء القياس والتعليل وما يجران إليه من جدل يلذ للعقول أن تجد فيه مجالا للسباق وفرصة لتحقيق انتصارات حتى لو كانت وهمية – دأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها وافتراض أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب ، بل لا أمل فى أن ترد يوما ما على لسان متكلم بالعربية ، ثم أخذوا يتجادلون حولها ويعللون ، وما أكثر هذا الضرب فى الكتب المطولة ، فالكتاب لسيبويه حافل بتلك الأمثلة الافتراضية ، والمبرد يورد فى « المقتضب » (٤٨) مجموعة من الأمثلة المعقدة التى حمل تعقيدُها أحدَ العلماء على تأليف كتاب لتفسيرها (٤٩) .

القواعد النحوية

عيوب النحو وصعوباته الناشئة عن مناهج النحاة فى الدرس أو فى التأليف ليست – فى الواقع – عيوبا أو صعوبات جوهرية ، وإنما هى طارئة على النحو – أو على قواعد اللغة التى يمثلها أو يبلورها ، وليس من الصعب التخلص منها مادام قد عرف مصدرها .

إذا أسقطنا من حسابنا تلك العيوب والصعوبات الطارئة . فهل تبقى بعدها صعوبات أو عيوب ترتبط بالنحو ذاته ، أو بطبيعة قواعد العربية ونظمها ، بحيث يمكن أن نطلق عليها صعوبات أو عيوباً جوهرية ؟ .

إن الدراسات اللغوية الحديثة تعترف بأن لكل لغة نظامها الخاص بها على الرغم من وجود عناصر مشتركة أو عالمية ، لكنها لا تتعرض للحكم على هذه الفوارق أو الخلافات حكما تقييميا أو توازن بين اللغات من وجهة نظر الصعوبة والسهولة أو العيوب والميزات . حتى الدراسات المهتمة بمشاكل تدريس اللغات وتذليل الصعوبات التى يصادفها الدارسون فى عملية التعلم نجدها لا تميل إلى القول بوجود صعوبات فى نظم اللغة المستهدفة من حيث هى أو بالقياس إلى اللغات الأخرى ، بل إن ما يحسّ به من تعلموا أكثر من لغة من وجود تفاوت بين تلك اللغات فى درجة الصعوبة . ليس بالدليل الكافى على أن مصدر هذه الصعوبة هو طبيعةُ اللغة ونظمها ، وليس عوامل أخرى بعيدة عن طبيعة تلك اللغة .

حلول بعض من تعرّضوا لدراسة مشاكل اللغة العربية – والنحو بوجه خاص – أن يرجعوا بعضا منها إلى طبيعة العربية ونظمها المختلفة (٥٠) فذكر بعضهم ظاهرة الإعراب، ورأى فى التخلص منها بالتسكين قضاء على أكثر صعوبات النحو. كذلك أرجع بعضهم صعوبة العربية إلى ظواهر نحوية وصرفية أخرى مثل العدد وأحكامه، والممنوع من الصرف والاستثناء، وجموع التكسير وأبواب الثلاثى ومصادره، وطالبوا بتعديلها أو إلغائها، هذا فضلا عن الجوانب الخارجة عن نطاق النحو، والتى نسب إليها آخرون وجود المشاكل والصعوبات، مثل صور الحروف ومشاكل الإملاء والطبع.

تلك هي أهم المشاكل والصعوبات التي ساهمت فى خلق أزمة النحو العربى واللغة العربية، بالإضافة إلى المشاكل التى مصدرها الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التى لعبت دورا فعالا وخطيرا فى خلق أزمة اللغة العربية والتى هى (الأزمة) إحدى ثمرات الغزو الفكرى الموجه إلى العالم العربى والإسلامى (٥١).

وعلينا الآن أن نرى موقف المهتمين بدراسة النحو من تلك المشاكل والصعوبات وما قدموه من اقتراحات أو نظريات لتخليص النحو منها، ونبدأ من ذلك بما تم قبل العصر الحديث ثم نثنى بمحاولات الإصلاح فى العصر الحديث.

هوامش الفصل الأول

(١) انظر المقدمة .

(٢) اللغة والنحو . عباس حسن ص (٧٦) .

(٣) في أصول اللغة والنحو . د. فؤاد حنا ترزي . بيروت ١٩٦٩ ص ١٠٣ .

(٤) دلالة الألفاظ . د. إبراهيم أنيس ط/٢ القاهرة ١٩٦٣ ص (٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٥) أصول النحو العربي . د. محمد عيد القاهرة ١٩٧٣ ص (٨٠) .

(٦) « روى أن سيبويه كان يبدى العيّ في لغة الخطاب ، فلم يكد يسيطر على العربية في حديثه العادى ، وليس فقط في مشاكل مادته التي تخصص فيها ، وكثيرا ما يلاحظ قارىء كتابه أيضاً قلة حيلته وظهور عجزه ، بل غموضه وإبهامه في التعبير كأنما يساور اللغة ويعالجها علاجاً . » بروكلمان . تاريخ الأدب العربي ٢ : ١٣٥ .

(٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه . د. خديجة الحديثي . بغداد ١٩٦٥ ص (٦٧) .

(٨) الإشارة إلى كتاب سيبويه ، الطبعة التي حققها الأستاذ/ عبد السلام هارون . طبع القاهرة جـ/١ عام ١٩٦٦ ، جـ/٢ ١٩٦٨ ، جـ/٣ ١٩٧٣ .

(٩) مقدمة المقتضب للمبرد تأليف محمد عبد الخالق عضيمة : طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة . د. ت جـ/١ ص ١٢٠ - ١٢٣ .

(١٠) وانظر كذلك : كتاب سيبويه . تحقيق عبد السلام هارون جـ/١ مقدمة المحقق ص (٣٢) .

(١١) من تلك الظروف أن « الكتاب » كان تجربة رائدة في مجال جمع المادة النحوية ، وأن سيبويه – على ما يبدو – عاجلته الوفاة قبل أن يضع كتابه في صورته النهائية (انظر – سيبويه : حياته – وكتابه – د. أحمد أحمد بدوى . ط/٢ القاهرة د. ت ص ٢٧ /١٢٨ . وراجع كذلك دفاعا عن المنهج في كتاب سيبويه ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، عدد ٣ /٤ ، سنة ١٩٧٣ ، ص ٥٦ - ٨٣ .

(١٢) تطور الدرس النحوى . حسن عون ، ص ٦٨ .

(١٣) المقتضب جـ/١ – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . د. ت .

(١٤) المصدر السابق .

(١٥) للزمخشري منهج آخر قائم على تقسيم مباحث النحويين مستويين رئيسيين . المفرد والمؤلف ووضع لذلك كتابا اسماه « المفرد والمؤلف » (تطور الدرس النحوى . حسن عون . ص ٨٣) .

(١٦) المفصل . الزمخشري . تحقيق ج . ب . بروخ ١٨٧٩ ص ٤ .

(١٧) المفصل . الزمخشري . تحقيق ج . ب . بروخ ١٨٧٩ ص ٤ .

(١٨) شرح المفصل – ابن يعيش . دار الطباعة المنيرية د. ت . جـ/١ ص ٤٩ . وكذلك ،

الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل صالح السامرائي . بغداد ، ١٩٧١ ، ص ١٠٩ - ١٢٥ .

(١٩) اللغة والنحو . عباس حسن ص ٢١٨ .

(٢٠) من الأمثلة الصارخة على ذلك ما جاء في شرح الأشموني في باب « الصفة المشبهة » عن معمول هذه الصفة ، فقد أوصل صور هذا المعمول - مستخدما أسلوب القسمة العقلية - إلى اثنين وسبعين صورة ، منها جائز وممتنع ، ولكن الصبان أبى إلا أن يبز الأشموني في عدد الأقسام فأوصلها - مع تحرى الدقة والأمانة - إلى ١٤٢٥٦ صورة (الصبان ٣ : ٨ - ٩ ، وانظر أيضا الصبان ١ : ٥٧ ، ١٤٠ حيث توجد أمثلة أخرى) .

(٢١) اللغة والنحو ، عباس حسن ، ص (٢٢٥) .

(٢٢) المصدر السابق نفسه .

(٢٣) د. عفيف دمشقية . المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي (معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٧٨) ، ص ١٠٧ . وكذلك

M.S. Howell. A Grammar of Classical Arabic Language, 1883, Vol.1, PPxxxv-xxxvi.

(٢٤) المقدمة . ط/ المكتبة التجارية د. ت ص (٥٦٠) .

(٢٥) اللغة بين المعيارية والوصفية . د. تمام حسان . القاهرة ١٩٦٨ ص (١٦٤) .

(٢٦) المزهر . السيوطي ١ : ١٤٠ . جاء في لسان العرب : « رجل دَنِيّ : فَسْل لا لب له ولا خير فيه » .

(٢٧) المزهر . السيوطي ١ : ١٣٩ .

(٢٨) المصدر السابق نفسه . أَمْعَس : أَدْلُك « المنيئة : الجلد أول ما يدبغ . (المعجم الوسيط) .

(٢٩) المصدر السابق ١ : ٢١٢ .

(٣٠) اللغة والنحو ، عباس حسن . ص ٦٣ - ٦٤ .

(٣١) متنوعات . د. محمد كامل حسين جـ /٢ . القاهرة د.ت ص (١٨٨) .

(٣٢) كامل السيد شاهين . مجلة الأزهر رجب ١٣٨٧ ص (٤٣٢) .

(٣٣) اللغة والنحو ، عباس حسن ص ٤٩ وكامل السيد شاهين ، مجلة الأزهر . شعبان ١٣٨٧هـ ، ص (٥٣٣ - ٥٣٥) . وكذلك : مصادر اللغة ، د. عبد الحميد الشلقاني (الرياض ١٩٨٠) ص ص ١٦١ - ١٧٠ .

(٣٤) لم يكن هدف اللغويين والنحاة العرب في عصر التدوين وصف اللغة العربية بالمعنى الذي يفهمه علم اللغة الحديث ، وإنما كان هدفهم « أن يجمّدوا اللغة العربية في مرحلة اختاروها من بين مراحل تطورها التاريخي بحيث يحفظون لها بكل خصائصها في تلك المرحلة » (مستويات العربية المعاصرة في مصر . د. السعيد محمد بدوى ص ٣٨) وذلك لتظل - كما هي في تلك المرحلة - ممثلة للغة القرآن - وبالتالي طريقا مأمونا ومعبدا أمام المسلمين يوصلهم إلى فهم كتابهم الكريم . ولعل في ارتباطهم بهذا الهدف - الذي انفردت به العربية من دون اللغات - ما يبرر وجود تلك الشوائب التي شابت منهجهم .

(٣٥) في اللغة والأدب . د. إبراهيم بيومي مدكور ص (٤٧) .

(٣٦) لمع الأدلة في أصول النحو . ابن الأنباري . تحقيق سعيد الأفغاني ص (٩٣) .

(٣٧) في اللغة والأدب . د. إبراهيم بيومي مدكور ص (٤٩) .

(٣٨) من أمثلة ذلك « العلل » لقطرب و « علل النحو » للمازنى و« المختار فى علل النحو » لابن كيسان و « أسرار النحو » لابن درستويه و « الخصائص » لابن جنى .

(٣٩) الخصائص . ابن جنى ١ : ٤٨ .

(٤٠) تطور الدرس النحوى . حسن عون ص (٧٣) .

(٤١) اللغة والنحو ، عباس حسن ص (١٤٣) .

(٤٢) فى اللغة والأدب . د. إبراهيم بيومى مدكور ص (٥٢) .

(٤٣) سر الفصاحة . ابن سنان الخفاجى ص (٣١) عن اللغة والنحو . عباس حسن ص (١٤٥) .

(٤٤) أصول النحو العربى . د. محمد عيد . القاهرة ١٩٧٣ ص (١٤٠) .

(٤٥) اللغة والنحو . عباس حسن ص(١٤٥) .

(٤٦) المصدر السابق ص (١٠٢) حيث أشار المؤلف إلى كثرة الآيات القرآنية التى حكم النحاة فيها قواعدهم القائمة على المنطق والتعليل العقليين .

(٤٧) روى أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) عن ابن قادم النحوى (ت ٢٥١ هـ) أنه قال : « كتب فلان إلى المأمون كتابا فيه : وهذا المال مالا من حاله كذا » فكتب إليه : أتكاتبنى بكاتب يلحن فى كلامه ؟ فقال : مالحنت ، وما هو إلا صواب . قال ابن قادم : فدعانى المأمون ، فلما أردت الدخول عليه قال لى : ما تقول لأمير المؤمنين إذا سألك ؟ قلت أقول له : الوجه ما قال أمير المؤمنين وهذا جائز . قال : فلما دخلت عليه قال لى : ما تقول فى هذا الحرف ؟ قال : فقلت : الرفع أوجه والنصب جائز ، قال ، فقال لى : مُرَّ ، كُلُّ شيء عندكم جائز ! » مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . القسم الأول ط/٢ . القاهرة ١٩٦٠ .

(٤٨) المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . جـ/١ ص (٢٢ - ٢٦) .

(٥٠) الكتاب هو « تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب » لسعيد الفارقى . ونكتفى بمثال واحد من تلك الأمثلة التى سماها المبرد « مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون » : « الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائمُ فى داره أخوك سوطا أكرمَ الآكلُ طعامهُ غلامهُ زيدٌ عمرا خالد بكرا عبد الله أخوك » .

(٥٠) من هؤلاء سلامة موسى وحنين لبيب وحسن الشريف وأنيس فريحة فضلا عن بعض الأجانب وسوف نتناول آراء هؤلاء بالتفصيل فى الفصل الخامس بدراسة محاولات الإصلاح النحوى فى العصر الحديث .

(٥١) راجع فى هذا الموضوع :

- أنور الجندى . الفصحى لغة القرآن (دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، د . ت .) .
- أحمد عبد الغفور عطار . الزحف على لغة القرآن (بيروت ، ١٩٦٦) .
- د. إبراهيم على أبو الخشب . محنة اللغة العربية (الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧) .

الفصل الثالث

محاولات

إصلاح النحو قبل العصر الحديث

عرفنا فى الفصل السابق أن صعوبات النحو العربى وعيوبه ليست حديثة النشأة ، وإنما هى قديمة قدم النحو نفسه كعلم يدرس وتؤلف فيه الكتب . ولا شك أن النحاة - قبل العصر الحاضر - كان لهم موقف من تلك الصعوبات أو من بعضها على الأقل . ولكى نتمكن من وضع المحاولات الحديثة لإصلاح النحو موضعها الصحيح ينبغى أن ندرس ما سبقها من محاولات فى هذا الصدد ونقيّم كلًّا منها على ضوء الظروف التى أحاطت بها .

أيضا ، ركّزنا فى الفصل السابق صعوبات النحو فى نواح ثلاث : كتب النحو ومنهج النحاة فى الدراسة ثم قواعد ونظم اللغة نفسها . فماذا كان موقف النحاة - قبل العصر الحاضر - من هذه الجوانب الثلاث ؟ .

سبقت الإشارة إلى الملابسات الدينية والاجتماعية التى أحاطت بالعربية منذ ظهور الإسلام ، والتى كان لها - خاصة الاعتبارات الدينية - أكبر الأثر فى نشأة الدراسات اللغوية والنحوية وفى توجيهها وجهة خاصة .

بسبب هذه الظروف والاعتبارات وضعت العربية بكل خصائصها ومميزاتها فى مستوى رفيع من الإكبار - بل التقديس - جعل اللغويين والنحاة يرون فيها - عن إيمان - أكمل اللغات وأدقها وأبرأها من العيوب ، كيف لا وهى لغة القرآن المعجز والحديث النبوى الذى كانت فصاحته ومستواه اللغوى موضع الإعجاب من الجميع ، وهى أيضا لغة الشعر والنثر من عصر الجاهلية والإسلام ، وقد كانا نماذج تحتذى وتنال تقدير الجميع ، هذه النظرة إلى العربية لم تترك مجالا - حتى لمجرد التفكير فى توجيه نقد إلى العربية كلغة - بله القيام برصد مواضع العيب أو الصعوبة فيها ومحاولة التوصل إلى إصلاحها لقد شاعت بين دارسى العربية فى العصر الأول أحكام أخذت صفة المسلمات من نحو « لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها . »(١) بل إن ما أعتبره البعض - فى العصر الحاضر - عيبا فى العربية ، وهو ظاهرة الإعراب ، على ما سيأتى ، كان فى نظرهم من الميزات الجليلة التى اختصت بها العربية . (٢) وقالوا نحو ذلك عن مختلف جوانب العربية من صرف ونحو وبلاغة .. الخ (٣) ومن ثم انحصرت محاولات الإصلاح التى قاموا بها فى صعوبات الناحيتين الأولى والثانية فقط . أعنى كتب النحو ، ومنهج النحاة فى دراسة النحو .

أولا - إصلاح الكتب

سيطر الهدف التعليمي على الدرس النحوي والتأليف فيه منذ البداية ومن ثم كان وفاء الكتاب النحوي بهذا الهدف مقياسا مهما يقاس به نجاح الكتاب أو فشله ، وبالتالي رد الفعل الذي يثيره لدى المهتمين بالعربية انتشارا ومصيرا .

وإذا قصرّ الكتاب عن تحقيق هذا الهدف ، كان ذلك كافيا لدفع بعض المشتغلين بالعربية إلى القيام بمحاولة نقدية ينبه فيها إلى هذا القصور كتلك الكتب التي عنيت ببيان المآخذ على بعض المؤلفات النحوية مثل « الرد على سيبويه » للمبرد ، وقد يقوم البعض بمحاولة أكثر إيجابية فيؤلف كتابا يعالج به عيوب مؤلف معين من أمثال الكتب الكثيرة التي ألفت لخدمة كتاب سيبويه وتعويض مابه من قصور . من ذلك : الشروح التي قلمت عليه وهي تجاوز العشرين ، أو على مشكلاته ونكته وأبنيته وهي تربو على العشرة ، أو على شواهده وتبلغ أربعة عشر كتابا . (٤) ومنها ما ألف في الاعتراض عليه أو الدفاع عنه ، أو اختصره أو اختصر شروحه . (٥) وقد لقيت كتب أخرى غير كتاب سيبويه قدرا من هذه العناية التي هي في الواقع ضروب من المحاولات لإكمال نقص أو قصور في الكتاب تلبية لحاجة الدارسين الذين يتعلمون العربية من خلال تلك الكتب ، على رأس الكتب التي حظيت بقدر كبير من العناية بعد كتاب سيبويه : المقتضب للمبرد والجمل للزجاجي والمفصل للزمخشري والإيضاح لأبي على الفارسي .

إلى جانب المحاولات السابقة التي كانت تابعة لكتب بعينها ، وجدت محاولات أخرى لتأليف كتب مستقلة تعرض النحو بطريقة خاصة تتلافى فيها عيبا معينا أو عيبا في الكتب السابقة عليها ، وقد كان الهدف - كما صرح به البعض - هو أن تيسر على الدارسين طريق دراسة علم النحو أو العربية بوجه عام ، هذه الكتب يمكن تصنيفها إلى مجموعات تعالج كل مجموعة منها أحد - أو بعض - العيوب التي غلبت على كتب النحو القديمة ، تلك العيوب كما أوضحنا أهمها في الفصل الأول الخاص بعيوب النحو وصعوباته - هي إجمالا : الإسراف في الطول وغموض الأسلوب ، وعدم مراعاة مستوى الدارس ثم أخيرا - الاضطراب .

(أ) فمن حيث علاج ظاهرة - أو مشكلة - الإسراف في الطول نجد لدينا في الفهرست لابن النديم وفي ثنايا كتب طبقات النحويين - مجموعة كبيرة من عناوين الكتب تدور حول فكرة اختصار النحو ، وقد ظهرت كلها - بالطبع - بعد كتاب سيبويه وعلى مدى نحو قرنين من الزمان من هذه العناوين - على سبيل المثال :
« مقدمة في النحو » منسوبة (٦) إلى خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ) و « مختصر في النحو » للكسائي (ت ١٩٨ هـ) وآخر لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي

(ت ٢٠٢ هـ) مؤدب المأمون ثم وليه من بعده ، وقد ذكر ابن النديم (٧) أنه ألفه لبعض ولد المأمون ، وثالث للجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ورابع لابن قادم (ت ٢٥١ هـ) ، « ومختصر النحو » لأبي موسى الحامض (ت ٣٠٥ هـ) وآخر للزجاج (ت ٣١٠ هـ) وثالث لابن شقير (ت ٣١٧ هـ) ، « الموجز » لابن الخياط (ت ٣٢٠ هـ) ، « الجمل » للزجاجي (٣٣٧ هـ) و « التفاحة » لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) . ولم يصلنا – فيما أعلم – من هذه المختصرات سوى المقدمة المنسوبة لخلف الأحمر ، والتفاحة لأبي جعفر النحاس بالإضافة إلى « الجمل » للزجاجي ، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها كنماذج لهذا الضرب من المختصرات .

حدد صاحب المقدمة في مطلعها دواعي تأليفها وغايته منها فقال : « لما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلغ في النحو من المختصر .. أمعنت النظر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل ، فعملت هذه الأوراق .. فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النحو كله » (٨) .

جمعت المقدمة – رغم صغرها – أساسيات النحو العربي ، وفي معظم الأحوال كانت تتبع القاعدة ، أو الظاهرة – النحوية بالمثال . وقد سلك مؤلفها في عرض الظواهر النحوية مسلكا وصفيا إلى حد ما ، ربما ليضع بين يدي الدارس المتبلغ ما يهديه من أقرب طريق إلى معرفة الأحكام النحوية وعلى رأسها الإعراب أو ضبط آخر الكلمات فمن ذلك مثلا : « باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها وهي : إنما وكأنما وهل وبل وأين وحيث ومتى وإنْ ولكنْ المخففتان ولو وحبّذا ونِعْمَ وبِئسَ .. الخ » (٩) ، وعلى نفس المنوال أعقب الباب السابق بباب عن « الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها وهي : رأيتُ وظننت وحسبت ووجدت وأبصرت وسمعت ولقيت وكلّمت وأكلت وشربت وأخذت وأعطيت وضربت وركبت .. وما اشتق منها » (١٠) ثم بباب آخر عن « الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم وأخبارها مرفوعة (ويقال لها) حروف الصفات وهي : من وإلى وعن وعلى وتحت ودون ووراء وعند وحذاء وإزاء (وذو) وذوا وكل وبعض وغير ومثل وسوى وحاشى وأعلى وأسفل وأطيب وأكتب .. وأجد وأنطق وتجاهَ وتِلْقاءَ وسُبحانَ .. ولَدُنْ والكاف واللام والباء ، إذا كن زوائد وكل مضاف أضفته إلى شيء فالمضاف إليه خفض » (١١) .

ولعل الرغبة – أو المبالغة – في التيسير على المبتدئ هي التي دفعت بصاحب المقدمة إلى أن يترخص – أو يتهاون – في استخدام كلمة « الحرف » وفي الأحكام

التي أطلقها على وظيفة تلك الحروف ، فالحرف عنده أوسع مما هو عند النحاة ، إذ هو يشمل كل أنواع الكلمة لديه ، ثم إن أحكامه ليست صادقة إلا فى نطاق تراكيب بذاتها . فمثلا الحروف التي حكم بأنها تنصب كل شيء أتى بعدها ليست كذلك إلا مع التغاضى عن الفاعل الذى يكون مرفوعا وهو بالطبع يأتى بعدها .

على أية حال ، شملت المقدمة - بعد الأبواب الثلاثة التي سبق ذكرها - عديدا من مباحث النحو - أو أبوابه - خلصت إلى حد كبير من تلك العيوب ، فجاءت فيها قواعد النحو - رغم الاختصار ، متكاملة وواضحة من ذلك - على سبيل المثال - « باب وجوه الرفع » الذى جاء فيه أن الرفع يأتى من ستة أوجه لاغير وهى : الفاعل ومالم يسم فاعله والابتداء وخبره واسم كان وخبر إن . فكل ما أتى من الرفع بعد هذا فهو من هذه الستة وراجع إليها وجزء منها (١٢) .

أما « التفاحة » لأبى جعفر النحاس المصرى (ت ٣٣٨ هـ) (١٣) فهى بحكم الفارق الزمنى - أقرب إلى العمل النحوى المنهجى المنظم ، فالمصطلحات فيها أكثر استقرارا ، والأبواب فيها قريبة فى ترتيبها من المنهج المألوف فى كتب النحو . فهى تبدأ ببيان أقسام العربية - اسم وفعل وحرف - يليه مبحث عن الإعراب وأنواعه ثم تتوالى الأبواب :

باب رفع الاثنين والجمع ، باب أقسام الفعل ، باب الفاعل والمفعول به ، باب الابتداء ، باب حروف الخفض ، باب الحروف التي تنصب الأسماء ، باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار ، باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة ، باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة ، باب حروف الرفع ، باب المفعول الذى لم يسم فاعله .. الخ .

وعلى الرغم من أن صاحب « التفاحة » استخدم بعض المصطلحات كالحرف مثلا - فى معنى قريب من المعنى الذى استخدمه فيه صاحب المقدمة فإن كان أكثر دقة وأقل ترخصا فى إطلاق المصطلحات وفى الأحكام التي يصدرها لبيان الوظائف النحوية ، ففى باب « حروف الرفع » ذكر مجموعة من الأدوات تشمل تلك التي ذكرها صاحب المقدمة فى « باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها » وتزيد عليها أدوات أخرى ، ولكنه لم يترك الأمر على إطلاقه كما فعل صاحب المقدمة ، وإنما نص فى نهاية الباب على أن هذه الحروف « إنما سميت حروف الرفع لأنها أكثر ما يجيء بعدها مرفوع » (١٤) .

كذلك نجد صاحب التفاحة يقول : « باب حروف الخفض » « باب حروف الرفع » فلا يلقى الكلام فى غير تدقيق كما فعل صاحب المقدمة حين قال : « باب

الحروف التي ترفع كل اسم بعدها » أو « باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها » .

والشيء الملفت للنظر في الكتابين اقتصارهما على قواعد النحو (أو علم التراكيب) وعدم تعرضهما لمباحث الصرف أو الأصوات ؛ وهذا – بالإضافة إلى تجنبهما التعليل وتعدد الآراء والخلافات النحوية وطرح الأبواب غير العملية ، كالاشتغال والتنازع – مكّن المؤلفَيْن من تقديم أساسيات النحو في صفحات معدودات .

(ب) أما فيما يتصل بغموض الأسلوب والتوائه – وهو الذى بدأ في كتاب سيبويه لأسباب خاصة سبقت الإشارة إليها ، ثم شاع بعد سيطرة المنطق على الدراسات النحوية – فقد لقى اهتماما من النحاة في القديم ، فألف بعضهم كتبا تستهدف تحقيق الوضوح في علاج هذا الفن بالبعد عن المناقشات والتعليلات المنطقية ، ونجد هذا واضحا في العناوين التالية : « الواضح » و « الموضح » لابن الأنبارى (ت ٣٢٧ هـ) ، « الإيضاح » و « الجمل » للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، الإيضاح لأبي على الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، الواضح للزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) ، الموضح للحوفي (ت ٤٣٠ هـ) . ويكفينا كمثال على وضوح الأسلوب واستقامته – بعض اقتباسات من « الجمل » للزجاجي : « الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض كالرجل والفرس وزيد وعمرو » [١٥] .

« الأفعال ثلاثة : ماض ومستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم . فالماضي ما حسن فيه أمس .. والمستقبل ما حسن فيه غداً وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع .. وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ ، فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخل عليه السين أو سوف [١٦] .

(جـ) أما عدم مراعاة مستوى الدارسين ، خاصة المبتدئين منهم ، فأوضح مثال له كتاب سيبويه الذى كان يمثل صعوبة حتى بالنسبة لغير المبتدئين ، وقد أثر « عن المبرد أنه كان يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : « هل ركبت البحر ؟ ! » تعظيما له واستصعابا لما فيه » [١٧] .

وقد حاول البعض تذليل هذه الصعوبة بتأليف رسائل تمهد الطريق أمام الدارس حتى يتمكن من السير في تلك الكتب ذات المستوى العالي فألف كل من المبرد والسيرافي « المدخل إلى كتاب سيبويه » كما ألف الرماني « أغراض كتاب سيبويه » وقبلهما ألف الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) « غريب كتاب سيبويه » كذلك ألفت كتب مستقلة هي مداخل إلى علم النحو بوجه عام لخدمة المبتدئين من أمثلة ذلك : « المختصر

للمتعلمين » لأبي الجود ، و « المبتدى » لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) و « الإرشاد فى النحو » لابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) ، « الدروس » لابن الدهان (ت ٥٦٩ هـ) ، « المدخل إلى علم النحو » للمفضل بن مسلمة .

(د) فإذا جئنا إلى أخطر نواحى القصور فى كتب النحو وهى ناحية الاضطراب وانعدام الخطة المحكمة ، وجدنا أن محاولات الإصلاح كانت أكثر وضوحا وجدية .

كان المبرد هو أول « من تصدى للمادة النحوية ككل وتناولها فى شمول وصاغها فى وضوح ورتبها فى منهج يختلف عن منهج سيبويه . »(١٨) وذلك فى كتابه « المقتضب » ، ولكنه – كما سبقت الإشارة فى الفصل الأول (ص ٢٥) – لم ينجح فى تحقيق الخطة الواضحة ، ولم يسلم مؤلفه من الاضطراب .

خطت محاولات الإصلاح فى هذا الجانب خطوة أخرى هامة على يد الزمخشرى ، وكانت له فى ذلك عدة محاولات : « الأنموذج » – أو « النموذج » – و « المفرد والمؤلف » ثم « المفصل » والأول مختصر صغير لم تتحدد فيه ملامح واضحة لمحاولة الإصلاح .

أما « المفرد والمؤلف » – الذى « يتحدث فيه عن أحوال اللفظ المفرد وأحوال التركيب اللغوى وعن أحكامهما النحوية دون أن يغرق القارىء فى الاستطراد والاستشهادات والتعليلات »(١٩) – فكان محاولة مقصودة للاهتداء إلى خطة جديدة – تغاير ما فى الكتب النحوية السائدة قبله لتقديم المادة النحوية فى صورة أوضح ترتيبا وأكمل تنظيما . و « المفرد » و « المؤلف » مستويان مقابلان لفنى « الصرف » و « النحو » على الترتيب ، ولما كان « المفرد والمؤلف » من قبيل المختصرات ، كان فى نظر الزمخشرى – على ما يبدو – غير كاف لإخراج المحاولة ، أو الخطة الجديدة التى يريد إبراز النحو فيها ، لذلك أقدم على تأليف كتابه « المفصل » .

وضع الزمخشرى فى « المفصل » خلاصة تجاربه وعبقريته فى بناء خطة متكاملة لكافة المسائل النحوية التى كانت معروفة فى عصره ، وللزمخشرى فى ميدان الابتكار والترتيب تجارب شهيرة وأصيلة « كالكشاف » فى التفسير و « الفائق فى غريب الحديث » و « أساس البلاغة » فى فن اللغة .

حدد الزمخشرى الأسباب التى حدت به إلى تأليف المفصّل ، والجديد الذى رأى أنه حققه فيه ، قال : « لقد ندبنى ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما بى من الشفقة على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب فى الإعراب محيط بكافة الأبواب مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى ويملأ سجالهم بأهون السقي ، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الإعراب مقسوما أربعة أقسام : القسم الأول فى الأسماء ،

القسم الثانى فى الأفعال ، القسم الثالث فى الحروف ، القسم الرابع فى المشترك » وصنّفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا وفصّلت كل صنف منها تفصيلا حتى رجع كل شيء فى نصابه واستقر فى مركزه .. مع الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل » (٢٠) .

واضح من هذا النص أن هدف الزمخشرى – فى المفصّل – كان التركيز على النحو – أو علم التراكيب – حيث اعتبر كتابه كتابا فى « الإعراب » ، وليس معنى هذا أنه لم يتناول المباحث الصرفية ، لقد تناولها كاملة ، ولكنه لم يفصلها عن مباحث النحو – كما فعل فى « المفرد والمؤلف » بل جعلها تابعة لمباحث النحو فى الأهمية وفى المكان . وتأخير مباحث الصرف إلى ما بعد الانتهاء من مباحث النحو فى كل قسم هو – فى رأيى – من المآخذ التى تحسب على الزمخشرى وكتابه ، وقد كان الأولى أن يبدأ بها – كما فعل فى « المفرد والمؤلف » لتكون مدخلا وقاعدة ترتكز عليها القواعد النحوية وقد تنبه إلى هذا حفنى ناصف وزملاؤه مؤلفو كتاب « الدروس النحوية » – الذى نظروا فيه إلى تقسيم الزمخشرى فى المفصل إلى حد ما – حيث وضعوا مباحث الصرف فى مطلع كل قسم ثم أعقبوها بمباحث النحو ، وقد سبقت الإشارة (٢١) إلى مآخذ أخرى على خطة الزمخشرى فى « المفصل » راجع الفصل السابق .

وعلى الرغم من أن موجة المتون والمنظومات النحوية – التى شاعت منذ القرن السابع الهجرى – إنما ظهرت كمحاولة لعلاج ظاهرة الإسراف فى تطويل وتضخيم المؤلفات النحوية وكثرة الشروح التى قامت عليها ؛ فإنه يصعب اعتبارها ضمن محاولات الإصلاح التى تستحق التقييم من هذه الوجهة . لقد أخطأت هذه المتون – فى رأيى – الطريق الصحيح للعلاج أو الإصلاح بما انزلقت إليه من مبالغة فى التكثيف والإيجاز اللذين بلغا حد الغموض والتعقيد ، خاصة فى المنظومات بسبب ما فرضته قيود الوزن والقافية (٢٢) .

بقى أمامنا من المؤلفات النحوية قبل العصر الحديث – كتابان يستحقان الدراسة كمحاولتين لإصلاح الكتاب النحوى وتيسيره للدارسين : أولهما « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، وثانيهما « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) .

جمع ابن مالك بين خبرات نحاة المغرب ونحاة المشرق ؛ حيث درس النحو فترة شبابه فى الأندلس – مسقط رأسه – ثم رحل إلى الشرق واستوطن الشام وتأثر بعلمائه (٢٣) وقد تعددت مؤلفاته النحوية ما بين منظوم ومنثور ومتن وشرح .. ومن المرجح أن كتابه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » كان آخرها ميلادا ، وهذا واضح بالنسبة لمتنه المسمى « الفوائد » إذ يعتبر « التسهيل » – كما ينطق عنوانه – بمثابة الشرح والتكميل له ، وهنا وجاء

منهجه فى التسهيل خلاصة لتجاربه ، ودراساته الطويلة » [٢٤] وخبراته فى تدريس العربية التى تصدر لإقرائها زمنا فى حلب ثم فى دمشق [٢٥] .

وقد غلب الطابع التعليمى أو الدراسى على منهج ابن مالك فى بناء كتابه وفى طريقة تقديمه لمسائل النحو وربط بعضها ببعض ... وقد « نظم رؤوس المسائل فى أبواب وفروعها فى فصول » [٢٦] وقد بلغت جملة الأبواب ثمانين والفصول مائتين وأحد عشر ، تناول مسائل النحو فى سبعة وستين بابا أعقبها بمسائل الصرف وبعض المباحث الصوتية فى ثلاثة عشر بابا .

وعلى الرغم من أن ابن مالك قد تأثر فى منهجه هذا بالمؤلفات التى تقدمت عليه ، وخاصة « الألفية » لابن معطى و « الكافية » لابن الحاجب . [٢٧] فقد كانت له شخصيته المتميزة وجهده الخاص الذى ميز كتابه فجاء « صورة واضحة لمنهج المعلم الذى أتقن فنه ، وأحاط بتفاصيله » [٢٨] .

والميزات التى يمكن أن تُعدّ لكتاب التسهيل هو وضوح الترتيب على مستوى الباب وفصوله بشكل خاص – ومحاولة لمح جهات الصلة والارتباط بين الباب والباب ، بالإضافة إلى وضوح الأسلوب والقرب به من مستوى الدارسين . وإن كان يؤخذ عليه تأخير مباحث الصرف والأصوات إلى ما بعد مباحث النحو ، وهو فى هذا متأثر بمن سبقوه ، وكذلك عدم محاولته تقسيم مباحث النحو تقسيما إجماليا – كما فعل الزمخشرى مثلا فى المفصل لتتضح به صلة الأبواب بعضها ببعض .

أما « مغنى اللبيب » لابن هشام فهو تجربة فريدة فى تاريخ التأليف النحوى العربى ، فهو – كما قال مؤلفه بحق – « لم تسمح قريحة بمثله ولم ينسج ناسج على منواله » [٢٩] .

الهدف والدافع الأساسى وراء تأليف الكتاب كان هو تيسير طريق الإعراب على الدارسين لأنه الوسيلة الوحيدة لفهم كتاب الله وسنة رسوله . والإعراب عند ابن هشام – وعند غالبية النحاة – ليس قصرا على بيان « أحوال أو آخر الكلمات إعرابا وبناء » – كما هو شائع ، وإنما يعنى عملية التحليل النحوى الذى يعنى بيان الوظيفة النحوية لكل لفظ أو جملة فى التركيب بما فى ذلك العلامة الإعرابية التى تشير إلى هذه الوظيفة . والإعراب بهذا المفهوم – لايتأتى إلا بعد إتقان المُعْرِب لأصول النحو – أو النظام التركيبى للغة – والوقوف على أسراره . ومن هنا كان حرص ابن هشام على أن يحدد – قبل البدء فى كتابه – [٣٠] خطة واضحة يقوم عليها .

حصر المؤلف مادة كتابه في ثمانية أبواب رئيسية هي :

الباب الأول : في ذكر المفردات وأحكامها . ويعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف . وقد رتبها على حروف المعجم . وهي أول محاولة من نوعها في تاريخ التأليف النحوي .

الباب الثاني : في الجمل وأقسامها وأحكامها .

الباب الثالث : في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامها . وهذه الأبواب الثلاثة تجمع أصول النحو وقواعده ، وقد استغرقت ثلاثة أرباع الكتاب تقريبا . أما الأبواب الخمسة الباقية فهي عبارة عن أمور وتنبيهات تعين المعرب على الإعراب وتجنبه الزلل وتبصره بمواطن الالتباس والغموض في عملية الإعراب ، ويتضح ذلك من عناوين تلك الأبواب وهي – على نفس ترتيبها في الكتاب : أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها ، الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها ، التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، كيفية الإعراب ، أمور كلية يتخرج عليها من الصور الجزئية ما لا يحصى .

وفي داخل أبواب الكتاب الثمانية مال المؤلف إلى تقسيم المادة النحوية إلى جزئيات تضم كل منها جزئيات أصغر منها .. وهكذا تتوالى التقسيمات والتفريعات حسبما تسمح به طبيعة الموضوع ، وأطلق على الجزئيات أسماء متعددة من نحو : مسائل ، أوجه ، أنواع ، أمور ، أمثلة .. إلخ . وهذا الحرص على تعيين حدود الجزئيات وعددها في كل موضوع وما تضمه من تقسيمات أصغر فأصغر ، يحقق قدرا أكبر من الوضوح والفائدة بالنسبة للغرض الذي من أجله وضع الكتاب ، وهو إكساب القدرة على التحليل النحوي السليم والدقيق ، كما يعين على استيفاء جزئيات كل موضوع . وقد سجل ابن خلدون هذه السمة لمؤلف ابن هشام فقال : « وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة ... وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها »(٣١) .

والكتاب – في حدود الغاية التي حددها له مؤلفه – يعتبر من المحاولات الناجحة في مجال التأليف النحوي ، على الرغم من بعض الهنات كعدم التزامه الترتيب الأبجدي الكامل عند ذكره للمفردات داخل كل حرف من حروف الهجاء في الباب الأول الذي عقده للمفردات . فتحت حرف الألف – مثلا – ذكر المفردات التالية على الوجه التالي : آ – أيا – أجل – إذن – إن – أن – إن – أن – لم – أل – أما – أما – أو – ألا – إلا – إلى

– إي – أيْ – أيّ – إذ – إذما – إذا – أيْمُن . وتحت حرف الباء نجد : بجل – بل – بلى – بيد – بله . وتحت حرف العين نجد : عدا – على – عن – عوض – عسى . وتحت حرف الكاف نجد : كي – كم – كأيّن – كذا – كلا – كأنّ – كل – كلا وكلتا – كيف .

من ميزات الكتاب – زيادة على دقة الترتيب وكمال الاستيفاء – خلوّه من التكرار وكثرة استشهاده بآيات القرآن الكريم وحرصه على تحقيق المسائل بوضوح ودقة مع الإيجاز في العبارة .

والكتاب بهذه الميزات مرجع سهل الاستعمال يصل الدارس من خلاله إلى بغيته بأقل جهد . أو كما قال مؤلفه : « وها أنا .. مقرب فوائده للأفهام واضع فوائده على طرف الثمام لينالها الطلاب بأدنى إلمام » (٣٦) .

ثانيا : مناهج النحاة :

بينا في الفصل الأول (ص ٣٠ – ٣٢) عيوب النحو الناشئة عن مناهج النحاة في وضع قواعد النحو وفي دراسته ، ورأينا أن أخطرها تلك التي تولدت عن تسرب مناهج المنطق الصوري في التفكير إلى مناهج النحاة في درسهم النحو ، فماذا كان موقف النحاة من هذا الجانب ؟ .

يرى المتتبع لتاريخ النحو العربي ، ولما قام به النحاة أنّ محاولات إصلاح نواحي القصور التي دخلت عليه بتأثير مناهج النحاة ، إنما جاءت متأخرة في الزمن عن محاولات إصلاح الكتب النحوية ، كما أن الذين تصدوا للإصلاح في هذا الجانب النظري (جانب المنهج) كانوا أقل كثيرا في العدد ، ولم تكن لمحاولاتهم – قبل العصر الحديث – آثار ضالة في تخليص النحو من تلك العيوب . أيضا يلاحظ أن المحاولات التي وجدت لم تغطّ كل نواحي القصور الناشئة عن المنهج ، فمثلا لم يتناول أحد بالدرس الفاحص – فضلا عن التقييم والإصلاح – نواحي الضعف في الأسس التي قام عليها منهج النحاة في تقعيد النحو ، وذلك كالخلط بين أكثر من مستوى لغوى ، أو بين النصوص المروية من فترات زمنية متباعدة أو عن قبائل مختلفة ، وكاعتمادهم على الشعر كمصدر رئيسي لاستقاء القواعد النحوية ، وهي أمور كان لها أثرها في خلق العديد من مشاكل النحو وعيوبه . كل المحاولات التي وصلتنا بشأن المنهج تنصب على المنطق الأرسطي وآثاره في الدرس النحوي وماجرّه من مشاكل كالقياس والتعليل والتأويل والتعقيد ونظرية العامل .. الخ .

قبل ظهور ما يمكن اعتباره محاولات للإصلاح في هذا الجانب ، كانت هناك إرهاصات أو ملاحظات عابرة تمثلت فيما روته كتب تاريخ النحو والنحاة عن ضيق البعض

يماجره إدخال المنطق فى دراسة النحو من تعقيد وتعنت : فالفرزدق يضيق بعبد الله بن إسحاق لما وجهه إلى بعض أبياته من نقد وعمار الكلبى – وقد عيب عليه بيت من شعره – يمتعض ويقول :

« ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهمُ هذا الذى ابتدعوا
إن قلت قافية بكرا يكون بها ... بيتٌ خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا
....
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم ... وبين قوم على إعرابهم طُبِعوا (٣٣)

وأبو على الفارسى يقول عن الرمانى (ت ٣٨٤ هـ) – وكان معتزليا يأخذ بالمنطق كثيرا فى دراسته للنحو : « إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شىء . » (٣٤) وقد أشار بعض العلماء إلى أن المنهج المنطقى الصورى فى درس النحو إنما هو « عيب وقع من جهة متأخرى المشارقة الذين نظروا فى الفلسفة والمنطق ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون » (٣٥) .

أهم من مجرد الامتعاض والتذمر ماتجده عند ابن ولّاد المصرى (ت ٣٣٢ هـ) الذى حمل على فكرة تحكيم القياس فى النحو وذهب إلى أنه « لا يصح الطعن على العربيّ ، أو رميه باللحن أو الخطأ ، أو تقديم القياس النظرى على المادة المسموعة . (٣٦) كما رأى « أنه يجب الوقوف عند المادة اللغوية المسموعة ، ولا يجوز تصحيح مالم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظرى .. (وأنّ) سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم ، فأما أن يعملوا قياسا – وإن حَسُن – يؤدى إلى غير لغتها فليس لهم ذلك . » (٣٧) أيضا « هاجم ابن ولاد التأويل والتقدير فى النحو وادعاء الحذف والإضمار » (٣٨) .

وإذا كان ابن ولاد قد سلك المنهج النظرى فى حملته على القياس وغيره من الطرق المنطقية ، فإن أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) اتخذ منهجا عمليا لتحقيق نفس الغاية وذلك فى كتابه « التفاحة » الذى سبقت الإشارة إليه فى هذا الفصل (ص ٤٠) ، فقد تجنب فيه التعليل والتأويل والتقدير والأبواب غير العملية (٣٩) .

ويشارك المعرى (ت ٤٤٩ هـ) – بطريقته الخاصة – فى الحملة على من اشتهروا بالتأويل والتعليل واصطناع المنهج المنطقى فى دراسة النحو ، وذلك كأبى على الفارسى وأبى سعيد السيرافى (٤٠) .

مرت آنفا إشارة إلى أنّ الميل إلى درس النحو بأسلوب المنطق إنما وقع فيه متأخرو المشارقة من النحاة (ص ٨٠) ، ولهذا كانت قبضة المنطق عليهم أقوى فلم يخرج من بينهم

من حمل حملة صادقة على مَنْطِقة النحو وأبرز عيوبها ، إنما جاءت تلك الحملة الصادقة من بين نحاة المغرب ، ومن الأندلس على وجه الخصوص .

هاجم ابن حزم القياس (ت ٤٥٦ هـ) – انطلاقا من مذهبه الظاهرى الذى يرفض القياس طريقا إلى استخلاص الأحكام الفقهية – كما هاجم علل النحو وحكم بأنها « فاسدة جدا » . (٤١) ولكن هذا الموقف من ابن حزم تجاه الدرس النحوى كان موقفا عرضيا .

وعلى الرغم من أن ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) صاحب أهم وأخطر محاولة لإصلاح النحو قبل العصر الحديث – كان ظاهرى المذهب كابن حزم ومتأثرا بنفس المبادىء الظاهرية – فإن محاولته لإصلاح النحو كانت عملا مقصودا فيه من الأصالة والتكامل والموضوعية ما يؤهله ليتبوأ مكان الصدارة فى قائمة محاولات إصلاح النحو العربى قبل العصر الحديث . كان ابن مضاء نحويا بل ومجتهدا فى النحو علاوة على شهرته كفقيه . وقد وجه سهامه فى هذه المحاولة – أو الثورة التى ضمنَّها كتابه « الردّ على النحاة » – إلى النحاة ومناهجهم فى درس النحو ، وأغلب الظن أنه يعنى نحاة المشرق الذين غلب المنطق على دراساتهم النحوية ، وهو فى ذلك متأثر بعض التأثر بموقف فقهاء الظاهرية « وسخطهم على فقه المشرق ومذاهبه معروف » (٤٢) .

هاجم ابن مضاء آراء النحاة فى عدد من الأصول التى قامت عليها دراستهم للنحو ، وكلها أصول ولّدها ونمّاها استخدام المنهج المنطقى فى هذه الدراسة : هاجم نظرية العامل وما تولد عنها ، وهاجم العلل الثوانى والثوالث والقياس وأخيرا التمارين غير العملية .

ناقش ابن مضاء – بطريقة فلسفية – نظرية العامل وآراء النحاة فيها ، واستعان على رفضها بحجج منطقية ودينية إلى جانب الاحتجاج اللغوى . وقد أعطى ابن مضاء إبطال هذه النظرية أهمية بالغة نظرا لأن « فكرة العامل فى النحو هى العمود الفقرى الذى تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية . » (٤٣) ولما تولد عنها من مشاكل وصعوبات فى درس النحو .

فإذا قال النحاة إن الإعراب هو « ماجىء به لبيان مقتضى العامل . » (٤٤) رد ابن مضاء عليهم بأن « القول بأن الألفاظ يُحْدِث بعضُها بعضا .. باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء .. » (٤٥) وإذا ادّعوا أن ذلك العمل للمعنى لا للفظ أجابهم بأن « الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار – ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق .. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع » (٤٦) .

والذى يعنينا هنا – بصدد البحث عن إصلاح النحو – وما بذله ابن مضاء من جهد فى تتبع آثار نظرية العامل وماجرته من مشاكل وعقد ؛ وهو وإن كان قد ناقش تلك الآثار فى معرض إثبات فساد نظرية العامل فقد وضع يده فعلا – ولأول مرة فى تاريخ الدرس النحوى – على عدد من أهم وأعقد مشاكل النحو وأشدها حاجة إلى الإصلاح . لقد ناقش ابن مضاء أبواب الاشتغال وهاجم فكرة الحذف للعامل التى قال بها النحاة . كذلك حمل على آراء النحاة فى باب التنازع بكل صوره المعقدة الناشئة عن الأخذ بنظرية العامل . أيضا تعرض لظاهرة الاختلاف والاضطراب فى تحديد العامل كالذى شغل النحاة حين اختلفوا فى رافع المبتدأ والخبر ، ولم يفته أن يتعرض لموضوع استتار الضمائر ، ورأى فى كل ذلك تكلفا وتحميلا لتراكيب اللغة ما لا تحتاج إليه فى أداء المعنى .

رفض ابن مضاء فكرة التعليل فى النحو حين تصبح جدلا ذهنيا لا أصالة له بالكشف عن الظواهر اللغوية ، فنجده يقبل « العلل الأول » ويرفض بشدة « العلل الثوانى والثوالث » قال : « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا قام زيد لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر .. ولو أجبت السائل .. بأن تقول له : الفرق بين الفاعل والمفعول ، فلن يقنعه ، وقال : فلم لم تعكس القضية ..؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل .. والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول .. ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ويكثر فى كلامهم ما يستخفون ! فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله .. » (٤٧) .

أما فيما يتصل بالقياس كقاعدة يبنى عليها النحاة أحكامهم النحوية ، فقد رفضه ابن مضاء إذا كان مبناه النظر العقلى المجرد ، أما إذا كان مبناه نصوص اللغة – وهو ما يسمى بالقياس النحوى – فلم ير به بأسا (٤٨) .

ولم يقف جهد ابن مضاء فى تخليص النحو من أخطر علله عند هذا الحد النظرى الذى ضمنه كتابه « الرد على النحاة » وإنما حاول أن يدعم ذلك بعمل تطبيقى يضع فيه نظرياته هذه موضع التنفيذ ، فتذكر الكتب التى أرخت له أنه ألف كتابا باسم « المشرق فى إصلاح المنطق » ويرجح أنه « كان تطبيقا للأصول التى فى كتابه « الرد على النحاة (٤٩) .

وعلى الرغم من أهمية محاولة ابن مضاء وجديتها وقدرتها على تشخيص أهم علل النحو ومصادر صعوباته ، فلم يكتب لها أن تمارس تأثيرا ذا بال على الدراسات النحوية فى عصره أو بعد عصره ، لقد ظلت مدفونة لا يعلم عنها أحد شيئا حتى بعثت فى العصر الحديث على

يد الدكتور شوقي ضيف حين حقق ونشر عام ١٩٤٧ كتاب ابن مضاء « الرد على النحاة » وقدم له بمقدمة أبرز فيها ما في الكتاب من عناصر التجديد ، وما يمكن أن ننتفع به منه في علاج مشاكل النحو التي يعاني منها . وسوف نتعرض لآراء الدكتور شوقي ضيف في تلك المقدمة في الفصل الخاص بمحاولات الإصلاح النحوي في العصر الحديث .

هذا المصير المؤلم من الإهمال لم تتعرض له محاولة ابن مضاء وحدها ، بل إن تيار الإصلاح النحوي - بنوعيه اللذين درسا في هذا الفصل لم يكن إلا مرحليا .. وانحصرت تلك الجهود في الفترة التي سبقت كارثة سقوط بغداد (٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م) .

وفيما بعد هذا التاريخ أصبحت الظروف السياسية والفكرية في حال لا تشجع على القيام بالإصلاح قدر ما تشجع على الجمود والاكتفاء بالموروث فسلك النحاة في ذلك سبيل الفقهاء الذين وصل بهم الجمود والعقم إلى أن نادى بعضهم بإغلاق باب الاجتهاد .

لكن هذه الجهود السابقة في مجال إصلاح النحو - الكتب والمنهج لم تضع سُدًى وإنما بعثت في العصر الحاضر - بعد طول رقاد - لتلهم وتغذي محاولات الإصلاح النحوي التي قام بها المحدثون استجابة لروح العصر . وسوف نرى أفضل مثل لذلك عند مناقشة محاولة إبراهيم مصطفى في « إحياء النحو » .

هوامش الفصل الثاني

(١) المزهر . السيوطي ١ : ٣٢١ .
(٢) المرجع السابق ١ : ٣٢٧ .
(٣) المرجع السابق ١ : ٣٢١ – ٣٤٥ .
(٤) الكتاب لسيبويه . تحقيق عبد السلام هارون . جـ/١ مقدمة المحقق ص ٣٧ – ٤٠ .
(٥) المرجع السابق ص (٤١) .
(٦) لم يجزم محقق المقدمة (عز الدين التنوخي) بنسبة المقدمة إلى خلف الأحمر ، وأنما رجع ذلك اعتمادا على ما ورد فيها مما يدل على أنها مروية عن خلف ، وهناك أمور تدفع إلى الشك في صحة هذا الأدعاء منها نسبة المقدمة بيتين من منظومة نحوية إلى الخليل بن أحمد ولم يعرف عنه ذلك (المقدمة ص ٨٦) ، كما لم يشر إليها ابن النديم في كتابه الفهرست .
(٧) الفهرست . ط/ فلوجل . ليبزج ١٨٧٢ .
(٨) مقدمة في النحو . خلف الأحمر . تحقيق عز الدين التنوخي . دمشق ١٩٦١ ص (٣٤) .
(٩) مقدمة في النحو . خلف الأحمر . تحقيق عز الدين التنوخي دمشق ١٩٦١ ص ٣٦ – ٤٠ .
(١٠) المصدر السابق ص ٤١ – ٤٣ .
(١١) المصدر السابق ص ٤٣ – ٤٧ .
(١٢) مقدمة في النحو . خلف الأحمر . تحقيق عز الدين التنوخي . دمشق . ١٩٦١ ص (٥٩) .
(١٣) يوجد منها مخطوط مصور بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية وسمعت أخيراً أنها نشرت بالعراق وبتحقيق كوركيس عواد . والمخطوط يقع في ١٧ ورقة .
(١٤) التفاحة . أبو جعفر النحاس . مصورة بمعهد المخطوطات العربية لوحة رقم (٨) .
(١٥) الجمل . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . تحقيق وشرح العلامة ابن أبي شنب بكلية الجزائر باريس ط/٢ سنة ١٩٥٧ (١٣٧٦ هـ) ص (٢) .
(١٦) الجمل . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . تحقيق وشرح العلامة بن أبي شنب بكلية الجزائر باريس ط/٢ سنة ١٩٥٧ ص (٢١ – ٢٢) .
(١٧) الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون جـ/١ مقدمة المحقق ص ٣١ .
(١٨) تطور الدرس النحوي . حسن عون . القاهرة ١٩٧٠ ص (٦٣) .
(١٩) تطور الدرس النحوي . حسن عون . القاهرة ١٩٧٠ ص (٨٣) .
(٢٠) المفصل . الزمخشري . تحقيق ج . ب . بروخ . كريستيانيا ، ١٨٧٩ ص (٤) .
(٢١) الفصل الأول ، ص ٤٠ .
(٢٢) سبق في القسم الخاص « بتطور الدراسات النحوية قبل العصر الحديث » (ص ١٣ – ١٤ من التمهيد) تقييم المتون والمنظومات وآثارها السيئة على الدرس النحوي . وإن كان هذا لا ينفي أنها ساعدت في الحفاظ على أساسيات علوم اللغة ، وانتفع بها – من خلال الاستظهار – بعض الدارسين في تذكر ما درسوه .

(٢٣) نشأة النحو . محمد الطنطاوي . ص (٢٢١) .

(٢٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك . تحقيق وتقديم محمد كامل بركات . القاهرة ١٩٦٧ . مقدمة المحقق ص (٤٤) .

(٢٥) نشأة النحو . محمد الطنطاوي ص (٢٢١) .

(٢٦) تسهيل الفوائد . مقدمة المحقق ص (٤٤) .

(٢٧) تسهيل الفوائد . مقدمة المحقق ص ٤٣ — ٤٤ . والمعروف أنّ ابن مالك ألّف « الألفية » ليبز بها ألفية ابن معطي ، كما أشار إلى ذلك في مطلعها « .. وفائقة ألفية ابن معطي » ، كما أنه ألّف « الكافية الشافية » منافسا بها « كافية » ابن الحاجب ، وابن معطي — (ت ٦٢٨ هـ) وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) — استوطنا دمشق ودرسا العربية بها مثل ابن مالك .

(٢٨) المصدر السابق ص (٤٤) .

(٢٩) مغني اللبيب . ابن هشام . المطبعة الأزهرية . ط/١ القاهرة ١٣١٧ هـ ١ : ٣ .

(٣٠) المصدر السابق . المقدمة ١ : ٣ — ٨ .

(٣١) مقدمة ابن خلدون ص (٥٤٧) .

(٣٢) مغني اللبيب . ابن هشام ١ : ٤ .

(٣٣) الخصائص . ابن جني ١ : ٢٣٩ — ٢٤٠ .

(٣٤) نشأة النحو . محمد الطنطاوي ص (١٧٣) .

(٣٥) اللغة والنحو . عباس حسن هامش ص (١٦٤) نقلا عن هامش التصريح ١ : ١٨ .

(٣٦) دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء . د. أحمد مختار عمر . مجلة الأزهر ٣٩ (١٩٦٧) : ٥١٦ .

(٣٧) المصدر السابق ص ٥١٦ — ٥١٧ .

(٣٨) المصدر السابق ص ٥١٧ .

(٣٩) دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء . د. أحمد مختار عمر . مجلة الأزهر ٣٩ (١٩٦٧) .

(٤٠) المصدر السابق ص ٥١٧ — ٥١٩ .

(٤١) الحركة اللغوية في الأندلس . ألبير حبيب مطلق . بيروت ١٩٦٧ ص (٢٧٥) .

(٤٢) من قضايا اللغة والنحو . علي النجدي ناصف . القاهرة ١٩٥٧ ص (١٠٤) .

(٤٣) أصول النحو العربي . د. محمد عيد . القاهرة ١٩٧٣ ص (٢٣٥) .

(٤٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ : ٤٧ .

(٤٥) الرد على النحاة . ابن مضاء . تحقيق . د. شوقي ضيف . القاهرة ١٩٤٧ ص (٨٧) .

(٤٦) المصدر السابق (ص ٨٨) .

(٤٧) الرد على النحاة . ابن مضاء تحقيق د. شوقي ضيف . القاهرة ١٩٤٧ — ص (١٥١ — ١٥٢) .

(٤٨) أصول النحو . د. محمد عيد ص (٩٩) .

(٤٩) المصدر السابق ص (٤٣) .

الباب الثالث

محاولات

إصلاح النحو في العصر الحديث

الظروف التاريخية :

يعتبر القرن الثامن عشر الميلادى أحلك فترات تاريخ الشرق العربى وأوفرها نصيبا من التأخر والجمود فى كافة ألوان الثقافة والعلوم التى كادت تندثر إلا ماكان من بعض الدراسات الدينية والعربية التى أنقذها الأزهر من هذا المصير . (١) هذا الظلام الحالك كان ثمرة طبيعية لقرون الضعف والتمزق وهجمات الصليبيين والتتار وتولى الحكم فى بلاد المسلمين حكام « لا يحسنون العربية ، مثل المماليك والأتراك العثمانيين الذين وضعت فى أيديهم مقادير بلدان الشرق العربى .

لقد خيّم هذا الظلام على النفوس فخمدت القرائح ، وضعفت رغبة الحكام فى العلم ، وانقطعت أسباب الطلب له . (٢) .

اقترن هذا الوضع بأخطر أدوار « المسألة الشرقية » وهو دور التفاهم بين دول الاستعمار على تركة الرجل المريض .. (و) تقسيم أقطارها جميعا . (٣) « هذا الاقتران ، الذى وصل بالخطر إلى ذروته ، كان منطويا على شىء من الخير ، لأن تلك الأخطار « فتحت أعين الشرق على مواطن عجزه ونقصه وعلمته قهرا ما كان يأبى أن يتعلمه باختيار فأدرك حاجته إلى التغيير العاجل » (٤) .

كانت السنتان الأخيرتان من القرن الثامن عشر هما قمة هذا الإنذار بالخطر .. إذ فيهما تمت حملة نابليون على مصر فهزمت بعنف أكبر شعوب المنطقة ، وجعلته – بطريقة عملية – يدرك مدى ما هو فيه من ضعف وجهل وتأخر . وكان وقوع الصدام مباشرا بين جيش نابليون والشعب المصرى – بعد انهزام المماليك وفرارهم بعد أول لقاء – ذا أثر بالغ فى توعية الشعب المصرى بفساد نظام الحكم القائم فى بلده . وقد كان هذا – بالإضافة إلى آثار الحملة الفرنسية فى المجالين العلمى والإدارى – عاملا من عوامل « زيادة الوعى القومى ، وتحريك الشعب المصرى للدفاع عن كيانه وحريته .. وتنبيه المصريين إلى آفاق من المعرفة غير التى ورثوها وإلى أساليب من الدرس والبحث لم يكن لهم بها عهد . » (٥) وقد ظهرت الآثار العملية لهذه الروح الجديدة مباشرة عقب خروج الفرنسيين وذلك حين تدخل قادة الشعب – أو على الأقل كان لوجودهم اعتبار وتأثير – فى خلع الحاكم التركى القائم وتولية محمد على الذى قام ببدء نهضة غلب عليها الطابع العسكرى نظرا للأهداف التى رسمها لنفسه والأدوار التى قام بها ضمن المخطط الذى وضعته القوى الغربية للمنطقة كما أظهرت الوقائع بعد ذلك .

كانت اللغة العربية – على الرغم من مزاحمة التركية لها خلال فترة حكم محمد على (٦) – هى لغة التعليم والترجمة ، فضلا عن كونها إحدى المواد الأساسية فى مناهج

المدارس العامة . ومن هنا أحس القائمون على هذه النهضة – فى مختلف جوانبها – بأهمية هذه اللغة ، وفى نفس الوقت أحسوا بما تعانيه من قصور فى مادتها وفى الكتب التى تدرس من خلالها . إن الجزء الأكبر – والمهم للنهضة – من مفردات العربية قابع فى بطون الكتب والمعاجم التى لا تصل إليها يد ، وكتب تعليم العربية ليست إلا هياكل بالية ، ليس فيها من العربية إلا القليل ، وحتى هذا القليل معروض بطريقة كزّة ومعقدة . لهذا كان لابد من جهود كثيرة وجبارة لإحياء هذه اللغة وتيسير السبيل إلى تعلمها ، خاصة على الناشئين أما الإحياء – بمعنى بعث المفردات والتراكيب القديمة التى يمكنها التعبير عن المعانى المستحدثة ، وصوغ ما تدعو إليه الحاجة من ذلك عن طريق الاشتقاق أو النحت أو التعريب أو حتى الاقتراض – فقد بذلت فيه جهود كثيرة ومتنوعة قام بها عدد من الحريصين على نهضة هذه اللغة من أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وزملائهما من أعضاء البعثات الذين اشتغلوا بعد عودتهم بالتدريس أو الترجمة أو التأليف فى مختلف الفنون ومن أمثال الشيخ محمد عبده ورشيد رضا وغيرهم من خريجى المدارس العليا والجامعات . وليس هنا مجال الحديث عن هذا الجانب .

أما تيسير السبيل إلى اللغة العربية – وبصفة خاصة الجانب النحوى وهو مايعنينا هنا – فقد كانت الجهود فيه ذات اتجاهين متميزين يختلفان فى الوسائل ولكنهما يلتقيان فى الغاية : الأول عملى يراعى الواقع ويرتبط بحركة الظروف القائمة ، ومن ثم يعمد إلى أسرع الوسائل وأيسرها لتذليل العقبات أمام دارسى العربية ، وذلك عن طريق إيجاد الكتاب السهل الخالى – قدر الإمكان – من العيوب والصعوبات التى تعرقل طريق العربية أمام الدارسين أو تنفرهم منها . أما الثانى فنظرى متأنٍ لا يقنع بالتيسير الظاهرى والمحدود ، وإنما يبغى الوصول إلى جذور المشاكل ومنبع الصعوبات بغية علاجها والقضاء على الداء من أصله لينتهى بذلك إلى التيسير الحق المبنى على أساس متين .

وسوف نتناول كلا من الاتجاهين بالدرس فى فصل مستقل ، وسوف نبدأ بالأول لأنه أسبق وجودا ، ثم لكثرة مابذل فيه من جهود وما كتب حوله رغم أنه – من وجهة نظر الدرس اللغوى – أقل كثيرا فى الأهمية من الاتجاه الثانى .

ولكن قبل عرض محاولات الإصلاح النحوى ، نود الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الظروف والملابسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية كانت - ولا تزال ذات تأثير قوى على محاولات إصلاح العربية وتيسيرها كتبا وقواعد .

فالبيئة التى يقع الدارس تحت تأثيرها – بما تشتمل عليه - من واقع لغوى معين ومن ظروف اقتصادية وثقافية وسياسية – ذات أثر كبير فى مساعدة الدارس بتيسير أو عرقلة

مسيرته فى هذا المجال . فوجود الهوة الواسعة بين العامية والفصحى – خاصة فى بدايات عصر النهضة – وكون الأولى هى المسيطرة على عقل الطفل ولسانه منذ نشأته ، وعلى نشاطه اللغوى – هو ومن حوله – فى مختلف المواقف فى البيت والشارع والمدرسة ، مما يعرقل – إلى حد كبير – عملية اكتساب الدارس للفصحى . وهذه المشكلة كانت ولاتزال حتى الآن أكبر عقبة فى طريق كل محاولة لتبوىء العربية مكانها الطبيعى كلغة قومية . وهو الهدف الأسمى وراء كل محاولات التيسير والإصلاح ، هذا فضلا عن مزاحمة اللغات الأجنبية للعربية فى مختلف المجالات (٧) .

كذلك فإن نظام المدرسة والمناهج التى تسير عليها من حيث عناية المسئولين باللغة العربية ، وتوزيع ساعات الأسبوع الدراسى على مختلف المواد ، ومايوجد من أنشطة ثقافية تقوم على اللغة العربية ، ومقدار ما تحظى به بقية فروع العربية – كالأدب والبلاغة ونحوها – من اهتمام وجدية ، كل ذلك له تأثيره على فاعلية محاولات التيسير والإصلاح . أيضا فإن كفاءة المعلم خاصة فى ميدان تدريس النحو ، وكفاية الطرق التربوية والوسائل التعليمية المستخدمة فى التعليم مما يؤثر كثيرا على تلك الفاعلية .

وأخيرا فإن نظرة أبناء الأمة إلى اللغة العربية – هى النظرة التى تتكون نتيجة لعديد من الاتجاهات والأفكار – والأوضاع السياسية والحضارية – تمارس أيضا تأثيرا قويا على نجاح جهود الإصلاح أو فشلها . لأنها إن كانت نظرة قائمة على الحب والإكبار والإيمان بأهمية اللغة وبأنها عنصر أساسى فى شخصية الفرد والأمة ، دفعت المتعلم إلى الإقبال على اللغة والاهتمام بها وبذل الجهد فى التمكن منها واستغلال كل المواقف والإمكانيات لصالحها . أما إن كانت نظرة استخفاف فإن النفور والإهمال والاستصعاب ستكون كل ماتلقاه اللغة من أبنائها .

الفصل الأول

إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث

في العصر الحديث ، بدأت المحاولات الأولى لإصلاح كتب تعليم العربية في عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) . وكانت أول محاولة من وضع علي باشا مبارك (١٨٢٤ - ١٨٩٣ م) فقد « عهد إليه وهو ناظر للقناطر الخيرية بوضع كتاب مدرسي لتلاميذ المدارس فوضع كتاب (التمرين) الذي ظل وقتا طويلا يقرأه التلاميذ ، بالمدارس الابتدائية والفرق المتأخرة من المدارس التجهيزية » (٨) .

كان علي مبارك من عُمُد النهضة التعليمية في تلك الفترة ، ومن المؤمنين بأهمية التعليم ، ولذلك بادر - بعد صدور القرارات العامة التي اتخذها مجلس شورى النواب (١٨٦٦) بشأن نشرة التعليم الابتدائي بـ « وضع « رسالة « بآرائه ومشروع لائحة يقوم على تنفيذ المبادىء العامة التي اقرها مجلس شورة النواب . » (٩) وعرف هذا المشروع باسم « لائحة ١٠ رجب ١٢٨٤ هـ » . وكان وضع هذا المشروع موضع التنفيذ - وهي المهمة التي عين علي مبارك مديرا لديوان المدارس من أجل الاضطلاع بها - يعني توسعا في التعليم ومراجعة عيوبه ومشاكله ووضع البرامج الكفيلة بإصلاحها .

كانت اللغة العربية في المدارس الحكومية على اختلاف مستوياتها مادة هامة في الخطط التعليمية كما سبقت الإشارة . كذلك فإن خطة إصلاح المكاتب الأهلية ، التي تضمنتها « لائحة ١٠ رجب « كانت ترى أن التعليم الأوليّ أجلّ من أن يُقصر على حفظ القرآن الكريم ، دون تفهم المعارف الأوّلية التي لاغنى عنها للصبيّ في مقتبل حياته والتي لاغنى عنها لمجموع الأمة في مستقبل حياتها القومية . » (١٠) أما الكتب التي كانت مستعملة في تدريس العربية في مدارس الحكومة فكانت هي الكتب المستعملة في الأزهر زمانئذ : الآجرومية والألفية والكفراوي في المدارس الابتدائية والشذور وقطر الندى والشيخ خالد وغيرها في المراحل التالية . (١١) وهي كتب فيها من الجفاف والتعقيد ما يجعلها غير ملائمة لتعليم العربية خاصة بالنسبة للمبتدئين من تلاميذ مدارس الحكومة أو تلاميذ المكاتب الأهلية التي يراد تطوير التعليم فيها . ومن هنا مست الحاجة إلى إنشاء كتب جديدة سهلة الأسلوب ، تتناسب مع عقلية أولئك الصغار .

عهد علي مبارك - حين تولّى نظارة ديوان المدارس (١٥ أبريل ١٨٦٨ - ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠) إلى رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، وكان أكفأ الموجودين

فى مجال اللغة العربية ، بـ « بتأليف رسالة فى النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأوّلية . » [١٢] وقد استجاب رفاعة وأخرج عام ١٨٦٨ كتابه « التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية » الذى يعتبر « من أوائل الكتب فى التأليف النحوى الحديث . » [١٣] كما أنه يمثل فى مجال تبسيط كتب النحو – قفزة واسعة إلى الأمام إذا قيس بما كان متداولا فى ذلك الوقت من كتب هذا الفن ، بل إنه ليفوق العديد من الكتب التى أُلفت فى موضوعه بعده بعشرات السنين ، على الرغم من أنه التزم بمنهج النحو التقليدى دون أدنى تغيير استجابة لروح العصر التى لم تكن تسمح بشىء من التغيير أو التجديد . لقد انحصر جُهد رفاعة التجديدى فى دائرة التناول والعرض لايتعداه إلى المادة أو المضمون . وأبرز مايتسم به الكتاب من سمات التجديد والتيسير مايأتى :

١ – استخدام لغة سهلة مباشرة متحررة إلى حد كبير من القوالب المألوفة فى كتب النحو التقليدية للتعبير عن الظواهر والقواعد النحوية . فمن ذلك مثلا تعريفه للنحو بأنه « فن تصحيح الكلام العربى كتابة وقراءة » (ص ٣) . ونُحسّ فى هذا التعريف تأثر رفاعة فى فهمه لوظيفة النحو هذا الفهم الجديد ، بما عرفه عن وظيفة النحو فى الفرنسية : فقد ذكر فى ثنايا حديثه عن الفرنسية أن « كل لغة من اللغات لابد لها من قواعد لضبطها كتابة وقراءة – وتسمى هذه القواعد باللغة الطليانية « أغر ماتيقا » وباللغة الفرنساوية « أغرميو » .. يعنى ... علم به يعرف تصحيح الكلام والكتابة على اصطلاح اللغة المرادة الاستعمال » [١٤] .

٢ – تحاشى الخلافات النحوية وتعدد الآراء وطرق التعليل فى سوق القواعد ، مع أن ذلك كان شائعا فى الكتب المتداولة حتى ما كان منها موضوعا للمبتدئين .

٣ – استخدام الجداول – لأول مرة فى تاريخ كتب النحو العربى – لتلخيص القواعد وتوضيحها وعرضها على الدارس مركزة ليسهل عليه استيعابها وتصور العلاقات بين أقسامها المتعددة . وقد أكثر من الجداول فى كتابه إلى حد يلفت النظر ففى كتاب تقل صفحاته عن المائتين نجد ما يربو على الأربعين جدولا .

٤ – استخدام حروف كبيرة الحجم لكتابة المصطلحات النحوية وعناوين الأبواب . وهى وسيلة هامة من وسائل التوضيح وجذب انتباه الدارس إلى الأمور المهمة .

٥ – تذييل الكتاب بخاتمة فى الخط والإملاء وحسن القراءة ، وهى أمور لم يكن لها مكان فى الكتب التقليدية ، ولم يسبق أن عُنيت بها كتبُ النحو من قبل . [١٥] كان رفاعة واعيا بما اشتمل عليه كتابه من تجديد ، فقال فى التعريف به إنه رسالة « مصوغة على أسلوب

جديد يقرب البعيد للمريد المستفيد .. فهي جديرة بأن تُعَدّ من المحاسن التجديدية » (١٦) .

وهناك احتمال قوى أن تكون عناصر التجديد التي اتسم بها كتاب رفاعة إنما جاءت نتيجة إعجابه وتأثره بالكتب المؤلفة في اللغة الفرنسية ، فقد عقد مقارنة بين العربية والفرنسية مبديا إعجابه بسهولة كتب الثانية وبمنهج تأليفها قال : « إذا أراد المعلم أن يدرّس كتابا لا يجب عليه أن يحلّ ألفاظه أبدا، فإن الألفاظ مبينة بنفسها ، وبالجملة فلا يحتاج قارىء أن يطبقه على قواعد أخرى برانية من علم آخر ، بخلاف اللغة العربية مثلا فإن الإنسان الذى يُطالع كتابا من كتبها – يحتاج أن يطبّقه على سائر آلات اللغة ويدقق فى الألفاظ ما أمكن ، ويحمّل العبارة معانى بعيدة عن ظاهرها » (٣) .

بل إن هناك احتمالا أقوى لتأثره بكتاب « سلفستردي ساسي » المسمى « التحفة السنية فى علم العربية » وقد كانت بين الرجلين لقاءات ومناقشات أثناء وجود رفاعة فى فرنسا ، وأعجب رفاعة « بالبارون دى ساسى » وأثنى بصفة خاصة ، على كتابه المذكور فقال : « ومن جملة مؤلفاته الدالة على فضله كتاب فى النحو سماه التحفة السنية فى علم العربية ، فإنه جمع فيه علم النحو على ترتيب عجيب لم يسبق به أبدا » (١٨) وصياغة رفاعة لعنوان كتابه فى تركيب موازن لعنوان كتاب دى ساسى ، وإيثاره لفظ « التحفة .. » فى مطلع العنوان كما فعل دى ساسى أيضا ، إنمّا يرشح احتمال وجود التأثر .

إلى جانب التأليف ، قام رفاعة بدور كبير فى تنظيم تدريس اللغة العربية بالمدارس فكان يمتحن الفقهاء والشيوخ ليختار منهم الأكفاء لوظائف التدريس ويزور المدارس ليتفقّد عملهم ويختبر كفايتهم للتدريس ، ويضع بيانا بكتب اللغة العربية الصالحة للتدريس لكل مدرسة وطرق تدريسها والقواعد التى ينبغى على المعلمين اتّباعها بالنسبة لسن التلامذة ومدة الدرس » (١٩) .

كان كتاب رفاعة – بما اتسم به من تجديد وسهولة – حافزا للآخرين على السير على منواله ، فلم تمض إلا عدة أشهر حتى ظهر كتاب آخر يحمل محاولة مماثلة هو « تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية » تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد المرصفى مدرس اللغة العربية بمدرسة المبتديان وأحد مدرّسي المهندسخانة . وقد حرص المؤلف على أن يبيّن الدواعى التى دعته إلى تأليف الكتاب وكذلك هدفه والمستوى الذى وضع له ، وكلها أمور لها أهميتها فى إلقاء الضوء على ما نحن بصدده ، قال : « لما كانت المدارس الابتدائية والمكاتب الوطنية قد زادت الآن رغبتُها فى تعلّم مبادىء النحو كغيره من الفنون الأدبية .. وكانت كتب النحو المستعملة فى هذا الشأن ربما صعُب فهمها على المبتدئين فى بعض الأحيان ، نزّهت طرف فى رياضها .. وجمعت من ذلك مايسهل فهمه إن شاء الله تعالى على القاصد » (٢٠) .

وفى الكتاب من سمات التجديد والتيسير بعض ما اشتمل عليه كتاب رفاعة من استخدام للحروف الكبيرة الحجم فى كتابة العناوين والمصطلحات النحوية ، ويزيد هذا الكتاب استخدام بعض علامات الترقيم كالأقواس والنجمتين لحصر القواعد بينها تمييزا لها . كذلك استخدام المؤلف الجداول وإن كان ذلك فى حدود أضيق بكثير مما عند رفاعة ، فلم يشتمل الكتاب المؤلف من ١٢٢ صفحة - إلا على ثلاثة جداول لخص فيها إسناد الضمائر ، وظروف الزمان والمكان . (٢١) فإذا جاوزنا الشكليات وجدنا تجديدا فى أسلوب التناول تمثل فى وضوح الصياغة وجدة التعريفات والعناية فى اختيار الأمثلة كما أن المادة النحوية فى الكتاب أكثر تفصيلا مما هى فى كتاب رفاعة إلى حدما .

وليس من الصعب على متصفح الكتاب أن يلمس تأثر مؤلفه بمنهج رفاعة فى كتابه ، حتى كلمة « تقريب العربية » - وهى التى تشير إلى عنصر التجديد والتيسير فى الكتاب ضمنها المؤلف عنوان كتابه كما فعل رفاعة . ولا عجب فى ذلك فرفاعة كانت له منزلته وتأثيره ، كما أنه كانت هناك صلة بين المؤلفين ... فقد قرظ رفاعة كتاب المرصفى وأثنى عليه بقوله : « من أحسن ما انتظم فى سلك التصنيف ووسم فى سمط الترصيف رسالة النحو تأليف العلامة المرصفى سهلة المأخذ الوفىّ وعذبة المورد الصفىّ فلا شك أنها عظيمة النفع مألوفة الطبع ينتفع بها المبتدى والمقتدى ... لاسيما تلاميذ المكاتب الأهلية . » (٢٢) كذلك فإن على مبارك - الذى اقترح على رفاعة تأليف كتابه - كانت له يد فى صدور هذا الكتاب . قال المؤلف « ثم عرضت ما جمعته على .. سعادة مدير المدارس على باشا مبارك فأعجبه حسن ترتيبه ووضعه وأصدر أمره بتمثيله وطبعه .. » (٢٣) .

كانت محاولتا رفاعة والشيخ أحمد المرصفى لخدمة تلاميذ المدارس الحكومية من أولية وخصوصية وابتدائية . أما تلاميذ المكاتب الأهلية فقد ألف لهم عبد الله باشا فكرى (١٨٣٤ - ١٨٩٠) وبتوجيه من على مبارك أيضا (٢٤) - رسالة صغيرة ، من أربعين صفحة أسماها « الفصول الفكرية للمكاتب المصرية » . (٢٥) وهذه المحاولة رغم أنها تلت محاولتى رفاعة والمرصفى السابقين - جاءت أدنى منهما بكثير من حيث التجديد والتيسير . إن هذه الرسالة تكاد تكون تقليدية - مادة وأسلوبا - لا تفضل كثيرا ما كان شائعا آنذاك من متون . بل إن مؤلفها نفسه أطلق عليها اسم المتن عدة مرات فى البنود التى صدرها بها . ولعل أبرز ما يمكن اعتباره تجديدا وتيسيرا فى هذه الرسالة أمران :

الأول : تقسيم القواعد النحوية على ثلاثة أبواب : باب الاسم ، باب الفعل ، باب الحرف . وتحت كل باب حصر للقواعد النحوية الخاصة بالنوع المعقود له . وهذا التقسيم - وإن لم يكن جديدا ، فهو يكاد يكون التقسيم الذى ابتدعه الزمخشرى فى « المفصل » فإنه لم يكن مألوفا فى المتون والكتب المتداولة وفيه من السهولة على المبتدئين أكثر مما فيها . هذا ، إلى

ما تميزت به هذه الرسالة – فضلا عن الاختصار – من الوضوح في ذكر الأقسام والقواعد وترتيبها ، كما أشير إلى ذلك في خاتمة الرسالة : « هذه الرسالة على صغر حجمها أغنت عن المطولات لما حوته من نفيس المعاني ووجيز العبارات فهي جديرة بأن يقبل عليها المتعلمون ، وحرية بأن يقتبس من أنوارها المستفيدون » (٣٦) .

الثاني : التنبيهات – أو البنود – التي صدر بها المؤلف رسالته ، وهي على اختصارها وقلة عددها – ذات قيمة كبيرة – من الوجهة التربوية ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الطرق العقيمة التي كانت سائدة في تعليم النحو في تلك الفترة ، تضمنت تلك البنود علاجا لعدد من عيوب تلك المناهج التعليمية ، ودعوة إلى التيسير على المتعلم المبتدئ في دراسة النحو .

ويهمنا هنا منها قوله : لاينبغي التدقيق للمبتدى في التعاريف بذكر ما يعترض به عليها وما يجاب به ، ونحو ذلك ، وإنما ينبغي تفهيمها له بعبارة واضحة وتثبيت المعرف في ذهنه بأمثلة كثيرة تورد له ويسأل عن نظائرها (بند ٢ ص ٢) . وقوله : « ينبغي للمعلم أن يذكر لكل مثال ذكر في المتن نظائر كثيرة ويورد أمثلة مختلفة يمرن المتعلم عليها حتى تثبت القاعدة في ذهنه كيلا يتوهم – أن القاعدة مخصوصة بالمثال الذي يذكر لها . » (بند ٣ ص ٢) . وهذا التنبيه لأهمية إيراد الأمثلة وتنويعها والتحذير من خطر الاقتصار على المثال الواحد لكل قاعدة ، يعكسان إحساس المؤلف بهذا الضرب من القصور الذي تعاني منه كتب النحو التقليدية . ويبدو أن المؤلف كان يرى أن من مهمة المعلم أن يكون مكملا للكتاب وليس مجرد شارح له ، ولهذا وجه إليه كل البنود الستة في صدر الرسالة واقتصر على التمثيل لكل قاعدة بمثال واحد .

وعلى هذا ، فمن الصعب أن نوافق على ما ذهب إليه البعض (٣٧) من أن « الفصول الفكرية .. » هي « أول محاولة معاصرة لتيسير النحو العربي » فقبلها – كما سبقت الإشارة – كانت محاولتا رفاعة والشيخ أحمد المرصفي ، كما أن حظ هذه الرسالة من تيسير النحو ضئيل إلى حد كبير .

المحاولات الثلاث السابقة كانت منصبة على تيسير كتب النحو للمبتدئين ومن في حكمهم . أما كتاب « الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية » (٣٨) لمؤلفه الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٩٠ م) – فقد حاول علاج المشكلة بالنسبة للمراحل العليا ، فجاء أكثر عمقا وشمولا .

وموقف المرصفي من موضوع النحو – الذي يهمنا بصفة خاصة له جانبان يكمل أحدهما الآخر : جانب نظري ، تمثل فيما أبداه من ملاحظات ونقد على كتب النحو التقليدية وعلى المنهج الذي كان متبعا في تدريس هذا الفن . أبرز عيوب تلك الكتب في نظره

كثرتها فى الفن الواحد وامتلاؤها بالتكرار وانصرافها إلى الشروح المتعددة التى لا تكون لبعضها نتيجة سوى إغلاق الموضوع وطمس أفكاره ومعالمه . أما المنهج فإنه يأخذ عليه أنه يكلّف الطالب العديد من المؤلفات المليئة بالغثّ المكرر ، وحمله على التطبيق قبل التمكن من القواعد . (٢٩) والشيخ المرصفى فى هذا واضح التأثر بما قاله ابن خلدون من قبله بهذا الخصوص فى المقدمة (الباب السادس : الفصل ٤٠ ، ٤١) . أما الجانب الآخر فتطبيقى تمثل فى محاولته وضع آرائه النظرية تلك موضع التطبيق ، وذلك فى الفصلين اللذين خصصهما فى كتابه لدراسة الصرف والنحو ، فقد انتهج فيهما خطة توصّل الطالب إلى ما يريد من المعرفة الضرورية ، مفسرا ظواهر النحو وتصوراته تفسيرا واضحا مباشرا ، يورث الدارس فقها ودراية وتمكنا ويزوّده بالأسس الضرورية لفهم عبقرية اللغة العربية وتراكيبها - (٣٠) .

لقد بدأ أولا بفن الصرف ووزّع مباحثه على قسمين رئيسيين : الفعل والاسم . تناول الفعل من عدة اعتبارات : المدلول والصحة والاعتلال والمادة والصورة ، وأبواب الثلاثى والرباعى والخماسى والسداسى ، مذيّلا بمباحث حول عدة أمور متفرقة متعلقة بالفعل - كالهمزة فى أول الماضى وحركة أحرف المضارعة - وذلك قبل أن يدرس الفعل باعتبار البناء للفاعل أو للمفعول ثم باعتبار التصرف والجمود . بعد الفعل تناول الاسم ، فدرس الجوامد والمشتقات والتذكير والتأنيث والتجرد والزيادة والمقصور والممدود .. إلى آخر الأبحاث المعروفة ، ثم ختم فن الصرف بالحديث عن الوقف والإبدال والنقل والحذف والإدغام ومخارج الحروف وصفاتها (٣١) .

وإن جمع مسائل فن الصرف هذا الجمع الشامل وعرضها بهذا الوضوح والتنظيم ثم تقديمها جميعا على مباحث النحو يعتبر خطوة تطورية وتجديدا فى دراسة قواعد العربية يحقق للدارس قدرا كبيرا من التيسير .

ثم ثنّى بفن النحو ، فتناوله فى مقدمتين وخمسة أقسام وخاتمة . فى المقدمة الأولى تعرض بالنقد للطرق التقليدية التى كانت متبعة فى تدريس النحو ، وللكتب التقليدية الشائعة وما فيها من ضعف وقصور ، مشيرا إلى ما لذلك كله من آثار فى خلق الصعوبات التى تعسّر طريق تعلم النحو ، ثم أدلى برأيه فيما يجب أن تكون عليه دراسة النحو .

وسيأتى بيان ذلك فى هوامش الفصل (ص ٨٢) . هذه المقدمة التى هى فى الحقيقة مبحث تربوى - تعكس مدى تيقظ المؤلف وإحساسه بمشاكل كتب النحو وصعوباتها ، ومدى حاجة هذا الفن إلى الإصلاح . وقد حاول جهده - فى الفصول التالية - أن يعالج تلك العيوب ، وأن يجعل من مؤلفه هذا نموذجا عمليا لذلك العلاج .

فى المقدمة الثانية – وهى نحوية – تناول تعريف النحو والكلمة والكلم بطريقة فيها غير قليل من الجدة فى النظرة وفى الأسلوب ، فموضوع النحو – فى رأيه – هو « المركب لكونه يبحث عن أحوال الكلمات – حين تكوّن أجزائه – من الإعراب والبناء والتقديم والتأخير والحذف والذكر . » (٣٢) كما رصد فى هذه المقدمة علامات الاسم والفعل والحرف .

أما الأقسام الخمسة ، فالأول مدخل تحدث فيه عن معنى الإعراب والبناء وأنواع المعربات والمبنيات وأحكام كل نوع ، والأربعة الباقية غطت مباحث النحو المعروفة : فى الثانى تناول الجملة الاسمية وما يتصل بها من نواسخ ، وفى الثالث تناول الجملة الفعلية ومكملاتها ، وفى الرابع تناول الجمل الشرطية ، وفى الخامس والأخير تناول الجمل الإنشائية والجمل التى لها – والتى ليس لها – محل من الإعراب . وأخيرا ختم ببحث عن « حكاية العمل فى تحصيل علوم العربية واختلافه بحسب العصور » وما يجب أن يكون عليه المنهج فى ذلك . وهو فى هذا المبحث الختامى يؤكد ما أورده فى المبحث التربوى الذى افتتح به فن النحو ، الأمر الذى يفصح عن مبلغ ضيقه بمساوىء المناهج القديمة فى تدريس النحو وعرضه .

وعلى الرغم من أن المؤلف أعلن فى مطلع مبحث النحو أنه « سيسير على ترتيب « الخلاصة » لابن مالك لحسنه وعموم استعمالها والانتفاع بها شرقا وغربا » (٣٣) ، ورغم التزامه بذلك فى الهيكل العام ، جاءت خطة المؤلف أكثر إحكاما ووضوحا . ومن أبرز مميزات خطة صاحب الوسيلة الأدبية ما يأتى :

١ – تخليصه مباحث النحو من مباحث الصرف التى كانت تتخللها فى « الخلاصة » بما ساعد على إبراز أهم سمة للمباحث النحوية وهى الاختصاص بالتراكيب .

٢ – عنايته بإبراز أهمية الجملة وأنها موضوع الدرس النحوى وصلبه ، فقد خصص أربعة من الأقسام التى عالج فيها مباحث النحو للجمل وأحكامها : تناولت الأقسام الثلاثة الأولى منها (القسم الثانى والثالث والرابع) الجمل الخبرية (الاسمية والفعلية والشرطية) ، وتناول القسم الأخير (الخامس) الجمل الإنشائية . ولم يسبق أن عولجت الجمل – وهى محور النحو – بهذا المستوى من الوضوح والاهتمام (٣٤) . ولا شك أن فى هذا عونا للدارس على تصور وظيفة النحو ومجاله .

٣ – حرص المؤلف على دقة التعبير ووضوحه والبعد عن الكليشيهات المألوفة فى كتب النحو التقليدية ، وما تتضمنه أحيانا من إشارات إلى تصورات لاصلة لها بالنحو ، فالمبتدأ عنده « هو اسم ظاهر صريح أو مؤوّل – أو ضمير يلحظ العقل معناه أولا ليحكم عليه بحال من أحواله أو بحال من أحوال متعلقه . » (٣٥) وليس – كما درجت عليه كتب

النحو التقليدية – « الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به . » (٣٦) لقد أسقط المرصفى من حسابه نظرية العامل فى تعريفه للمبتدأ ، وهى كانت مصدر العديد من المشاكل والخلافات فى الكتب التقليدية .

٤ - الاستكثار من الاستشهاد بجيد النصوص لتربية الذوق والملكة عند الدارس ، وللقضاء على سمة الجفاف التى عرفت بها القواعد النحوية خاصة فى كتب متأخرى النحاة . وقد كان المرصفى مؤمنا بأن هذا هو الطريق إلى إحياء علم النحو ليؤتى ثماره ، ولهذا كان لا يتردد فى أن يستطرد أحيانا فيورد من النصوص ما يخرج عن حد الاستشهاد . (٣٧) وقد تجلت هذه الظاهرة بوضوح شديد فى معالجته لفنون البلاغة وصناعة الإنشاء حيث أورد كثيرا من القصائد الكاملة والنصوص النثرية المطولة والعديد من نماذج الرسائل المتنوعة .

٥ - كذلك يحمد للكتاب أنه أعاد النحو – لأول مرة فى العصر الحديث إلى مكانه الصحيح بين علوم العربية باعتباره جزءاً – أو فصلا فى منهج متكامل يبدأ بفقه اللغة فالصرف فالنحو فالبلاغة وذلك ليصل بالدارس فى النهاية إلى القدرة على تملك ناصية اللغة والتعبير بها – فى قوة – عن مختلف الأغراض .

ولولا أن المؤلف راعى فى كتابه مستوى معينا من الدارسين – هم طلاب مدرسة دار العلوم – وأن همه كان هو الارتفاع بهذا المستوى إلى درجة عالية ، متأثرا فى ذلك بسعة ثقافته وغزارة محفوظه من نصوص اللغة وروائعها الأدبية ، مما مال بكتابه إلى البسط ، فجاوزت صفحاته الألف صفحة ، والتعمق فى الدرس فجاء أسلوبه جزلا وحفلت صفحاته بالنصوص الرصينة ، لولا هذا لكانت فائدة الكتاب أعم وأثره أوسع مدى .

وعلى أية حال ، يعتبر « الوسيلة الأدبية » أول كتاب فى علوم العربية يؤلف على منهج تجديدى .. (كما أنه) يمثل حلقة مهمة فى تطور التأليف العربى ، فهو انتقال من مرحلة القواعد والضوابط والمتون والحواشى إلى مرحلة الثقافة الواسعة والتذوق البصير (٣٨) .

فى عام ١٨٨٠ م تولى الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥) تحرير الجريدة الرسمية (الوقائع) ، وعلى صفحاتها أخذ يوجه نقدا شديدا لنظام التعليم ، وبالذات الأساليب والكتب المستخدمة فى تعليم اللغة العربية ، وقد كان محمد عبده محبا للعربية حريصا على إصلاحها وترقيتها وتيسير الطريق إلى تعلمها ، كما كان معروفا بمقته الشديد للكتب وطريقة التعليم التى كانت شائعة فى عصره ، قال : « ما أحوج كل عربى إلى تعلم ما يحتاج إليه من لغته ، لكن ما أشق العمل ، وما أوعر الطريق وما أكثر العقبات فى طريق العربى الساعى فى تحصيل ملكة لسانه !! يفنى عمره وهو لا يزال يضرب برجليه فى أول الطريق . أفلا نشمر

بالحاجة إلى تقريب المطلب وتيسير المذهب ؟ ألم يأن لنا أن نرجع إلى المعروف مما كان عليه سلفنا فنحيا بما كان قد أحياهم وترك ما ابتدعه أخلافهم مما أماتهم وأماتنا معهم ؟ » (٣٩) .

كانت حملات الشيخ عبده أحد الأسباب التي دفعت المسئولين إلى اتخاذ خطوة إيجابية في طريق إصلاح التعليم ، فأنشيء عام ١٨٨١م - « مجلس المعارف الأعلى » على أنه « مجلس استشارة » لإعطاء رأيه في كل المسائل الخاصة بتحسين المدارس . (٤٠) شكل هذا المجلس برئاسة ناظر المعارف على باشا إبراهيم آنذاك - ومن ١٥ عضوا كان من بينهم على باشا مبارك وعبد الله باشا فكرى والشيخ محمد عبده (٤١) .

ويبدو أن الظروف التي صاحبت الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر أوقف نشاط هذا المجلس . ورغم أن أحدا لم يفكر في إعادة الحياة إلى هذا المجلس - ربما بسبب سعة اختصاصاته وكثرة أعضائه ، وتباين اهتماماتهم مما يصيب بالبطء قدرته على الحركة والإنجاز - فقد استمرت المحاولات لإصلاح تعليم العربية - الكتب ومناهج التدريس - وبشكل أكثر واقعية وفعالية .

وفي ٢٧ سبتمبر ١٨٨٨ أصدر على مبارك - ناظر المعارف في وزارة رياض وقتذاك الأمر الوزارى رقم ٤١١ جاء فيه « من المعلوم أن اللغة العربية هي أهم مواد التعليم الواجب الاعتناء بأمرها وزيادة الاهتمام بتعلمها فإنها الأساس المتين الذي عليه مدار المعاملات في جميع أدوار العمر بهذه الديار وعليها يتوقف نجاح التلميذ وتقدمه في سائر اللغات والعلوم . وبالاطلاع على الكتب الجارى استعمالها لتعليم هذه اللغة وطرق التعليم المتبعة وجد أنه يلزم نظرها في لجنة مؤلفة من حضرات الشيخ حمزة فتح الله مفتش أول العلوم العربية ومحمد أفندى صالح المفتش الثاني لهذه العلوم والشيخ حسن الطويل مفتش عربي المكاتب الأهلية والشيخ حسين المرصفي مدرس الأدبيات بمدرسة دار العلوم حتى بعد مطالعة تلك الكتب والمداولة في هذه الطرق يقدروا إن كانت الكتب المذكورة كافلة لنجاح التلامذة ووصولهم للغاية المطلوبة أولا ، وهل الطرق المتبعة موافقة لذلك ، أو يلزم تغيير تلك الكتب ووضع طرق أخرى خلاف هذه ، وما هو هذا التغيير والتعديل (٤٢) . .

حرصنا على إيراد هذا النص كاملا لما تضمنه من دلالة واضحة على إدراك على باشا مبارك لدور اللغة العربية في الحياة الاجتماعية والمدرسية ولأبعاد مشكلاتها المتعلقة بالكتاب المدرسي وبالمنهج الخاص بتعليم هذه اللغة . وقد ظهر أثر هذا الإدراك في انتقائه لأعضاء اللجنة التي تتولى مهمة التصدى لهذه المشاكل ، فهم جميعا من أصحاب الخبرات الطويلة في درس العربية وتدريسها ومعاناة مشاكلها (٤٣) .

قامت اللجنة بمهمتها واستطلعت آراء عدد كبير « من معلمي هذه اللغة بالمدارس الابتدائية والتجهيزية والعالية . » (٤٤) وفي النهاية قدمت تقريرها متضمنا وجهة نظرها في المشكلة وفي كيفية علاجها .

ميزت اللجنة – بشكل حاسم – بين مستويين أو هدفين لدراسة العربية : الأول « معرفة أصول اللغة وفروعها واستخراج أسرارها والتوصل إلى معرفة حقائق الإعجاز ووجوه البلاغة المستودعة في كتاب الله وسنة نبيه – وهذا . بحر زاخر .. يحتاج طالب الحصول عليه إلى دراسة كتب متنوعة ... في فنون مختلفة . » (٤٥) أما الثاني فهو « معرفة ما يكفي من قواعد فنون اللغة في الاستعانة ، على فهم ما يكتب وكتابة ما يفهم في الأغراض المختلفة الدائرة بين الناس . وهذه الغاية هي المقصودة لتلامذة المدارس الأميرية » (٤٦) .

ثم رتبت على هذا المبدأ أن « الوسائل والمعدات التي تلزم لطالبي الغاية الأولى هو فوق مايحتاج إليه أولئك التلامذة ... فحملهم على التعلم بطريقتها .. وتكليفهم بتذليل صعابها .. مع قصر أوقاتهم المخصصة لتعلم هذه اللغة .. موجب لضياع أوقاتهم .. ومؤذ لحرمانهم من ثمرة الغايتين معا » (٤٧) .

عزت اللجنة انحطاط مستوى التلاميذ في اللغة العربية إلى « استعمال الكتب والطرق التي لاتلائم الغاية المقصودة » (٤٩) وأعربت عن إيمانها بعدم جدوى التغيير والتبديل « من مطول لمختصر ومن مختصر لمطول ومن قديم لحديث ومن حديث لقديم . » (٥١) مادامت الكتب ليست موضوعة أساسا لتحقيق الهدف المحدد من تعليم العربية في المدارس ، ومادامت لا تأخذ ظروف الدارسين في الاعتبار .

بعد وصف الواقع وتشخيص نواحي القصور فيه ، اقترحت اللجنة ماتراه « لازما لسير تعليم هذه اللغة على المنهج القويم ويمكن باتباعة نوال الثمرة المقصودة » (٥٠) وركزته فيما يأتي :

١ – « اختيار ما يناسب التلامذة من الكتب الدراسية بحيث يراعى فيها أن تكون بسيطة سهلة التناول وشاملة مايهم معرفته من قواعد فنون اللغة مدرجة تدريجا يناسب المتعلمين ودرجة استعدادهم وسنهم » (٥١) .

أشارت اللجنة في هذا الصدد إلى أنها اطلعت على الثلاثة الأجزاء الأولى من « الدروس النحوية » المؤلفة لتلامذة المدارس الابتدائية في اللغة العربية ، وأنها وجدتها كافية لتحقيق المطلوب من تلامذة مثل هذه المدارس ، (٥٢) ولكنها رأت « زيادة بعض أبواب على مافي الجزء الثالث كأبواب الاشتغال والتنازع والتحذير والإغراء وتتميم .. أحكام المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير والحذف والذكر جوازا ووجوبا ...

بطريقة مختصرة ملائمة لأسلوب كتاب الدروس النحوية السابق الذكر . » [٥٣] كما أوصت بضرورة « تأليف نبذة في علم الصرف ونبذة في علوم البلاغة .. على أسلوب مماثل . » [٥٤] ومن هذه الإشارة نفهم أن سلسلة كتاب « الدروس النحوية » – التي سنتعرض لها بالدراسة بعد قليل قد ألفت خصيصا لعلاج وضع تدريس العربية المتدهور والذي شكلت تلك اللجنة للنظر فيه .

٢ – ارتأت اللجنة أن تنتهي دراسة جميع القواعد في نهاية السنة الأولى من المدارس التجهيزية « بحيث لا يشغل الطالب بعدها بدراسة القواعد الصرفة أصلا بل يشتغل في السنين الباقية « بالتمرين فقط . [٥٥] » وأكدت ضرورة الإكثار من « التطبيق على مايعرفونه من القواعد حتى يتعود المتعلمون على اجتناء ثمرات أتعابهم .. إذ من المعلوم أن فنون اللغة العربية لم تقصد لذاتها بل بما يترتب على معرفتها من فهم ما يقال وقول ما يفهم . » [٥٦] كما أوصت بأن يكون بيد التلاميذ – في سنوات التطبيق تلك – كتابا موسعا في النحو كمرجع يلجأون إليه وقت الحاجة ، وطلبت إلى المعلمين أن يمرّنوهم على « كيفية المراجعة فيه وفي غيره أيضا من الكتب .. و ... كيفية المراجعة في كتب متن اللغة مثل القاموس والمصباح » [٥٧] .

٣ – « أن يخصص لتعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية الزمن الكافي [٥٨] .

٤ – « التدقيق في نقل التلامذة من فرقة إلى أخرى أو من مدرسة إلى مدرسة أعلى منها بحيث لا ينقل منهم إلا من تحصل على درجة عالية خصوصا في دروس اللغة العربية » [٥٩] .

ويهمنا في هذا البحث بشكل خاص ما تضمنه تقرير تلك اللجنة عن حاث الكتاب النحوي المناسب الكفيل بتحقيق الغاية من تدريس العربية بالمدارس . وكتاب « الدروس النحوية » – الذي أعلنت اللجنة رضاءها عنه يعتبر أهم محاولة في تلك الفترة لإصلاح الكتاب النحوي المدرسي ، وهو – لذلك ولما لقيه من شهرة – جدير بالدراسة .

في عام ١٨٨٧ م (١٣٠٥ هـ) ظهر كتاب « الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية » من تأليف نخبة من مفتشي اللغة العربية ومعلميها بالمدارس الأميرية هم : حفني ناصف ومحمد دياب ومصطفى طموم ومحمد صالح والكتاب مكوّن من ثلاثة أجزاء صغيرة على شكل سلسلة : ويضم كل جزء منها القواعد الأساسية للنحو مركزة وبأسلوب سهل مع اختيار الأمثلة قريبة تناسب المبتدئين . وفي عام ١٨٩١ ألف الثلاثة الأول بالاشتراك مع محمود أفندي وسلطان محمد « كتاب الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية » « لتكميل به سلسلة التعليم التدريجي للنحو فجاء مكملا لما سبقه من الكتب وتنزل من ثالثها منزلة الثالث من الثاني والثاني من الأول . » [٦٠] وقد وضع المؤلفون خطة هذه السلسلة على أساس أن

الطالب الذى يدرس النحو من خلالها ينتهى منها « وقد أتى على أصول النحو أربع مرات وهى سُنّة جديدة فى التعليم وبدعة حسنة فى الترتيب ، (يقول المؤلفون) أقدمنا على سلوكها بعد ما هدتنا التجارب إلى أنها أقرب طريق تدنى الطالب للطالب من مكان سحيق ، وتؤدى إلى استحضار العلم على وجه لاتشذ معه قاعدة ولا تند عن ذهن المتعلم بعد التعليم شاردة (٦١) .

وتتمثل أهمية هذه السلسلة ، ومكانتها وأثرها فى تاريخ إصلاح الكتاب النحوى فى العصر الحديث ، فيما يأتى :

١ – أنها تمثل مرحلة الجهود الجماعية المشتركة بعد مرحلة الجهود الفردية محدودة الطاقة من أمثال محاولات رفاعة وأحمد المرصفى وعبد الله فكرى وحسين المرصفى ، كما تميز مؤلفو هذه السلسلة بأنهم من المتخصصين وأهل الخبرة والممارسة الطويلة فى ميدان العربية . وقد وضح أثر تعاون هذه الجهود المشتركة فى وضع وتنفيذ خطة متكاملة لتغطية المرحلتين : الابتدائية والثانوية .

٢ – أن استمرار هذه السلسلة على امتداد المرحلتين – واحتفاظها بنفس الروح خلالهما – كان له أثره فى إيلاف الدارس علم النحو الذى كان ينمو تدريجيا مع نمو عقله .

٣ – الإيجاز وسهولة الأسلوب والدقة فى تقديم المادة النحوية مستوفاه رغم الاختصار (٦٢) .

٤ – الخطة الدائرية المتدرجة التى تقدم فى كل جزء أساسيات النحو مع الزيادة المتدرجة فى العمق والتفاصيل عاما بعد عام تبعا لنمو عقل الدارس وقدرته على الفهم وازدياد إلفه للنحو .

٥ – تكامل السلسلة بحيث توفر لمن يدرسها – بأجزائها الأربعة – إلماما بقواعد النحو بالدرجة التى تمكنه من إقامة لغته ومن الاعتماد على نفسه فى الاستزادة من العلم بالنحو من المؤلفات الموسعة .

٦ – الخطة التى اتبعت فى تقديم المادة النحوية ، وهى تقوم على اتخاذ أنواع الكلمة الفعل والاسم والحرف أساسا للتقسيم ، فى كل قسم تجمع القواعد التى تخصه : مبتدئة بالقواعد الصرفية ومثنية بالقواعد النحوية . وهى طريقة تبين للدارس – فى وضوح – صلة مبحث « الأبنية » بمبحث « التراكيب » ودور كل منهما فى عملية تعلم اللغة .

وفى عام ١٨٩٢ – وعلى مايبدو استجابة لتوصية اللجنة التى سبقت الإشارة إليها قبل صفحات (ص ٦٩) – ألّف حفنى ناصف ومحمد دياب وسلطان محمد ومصطفى

طموم كتاب « دروس البلاغة لتلاميذ المدارس الثانوية » على منهج « كتاب الدروس النحوية » فجاء مكملا لسلسلة كتب النحو ، وفى عام ١٩٠٥ حدثت بعض التعديلات فى سنى ومناهج الدراسة الثانوية كانت نتيجتها « إدخال بعض التغييرات فى الكتابين (الدروس النحوية ودروس البلاغة للمدارس الثانوية) وجعلهما كتابا واحدا سمى « كتاب قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية » (٦٣) .

وعلى الرغم من بقاء النحو منفصلا عن البلاغة فى داخل الكتاب ، كانت هذه الخطوة ذات دلالة على ظهور الإحساس بالصلة الوثيقة بين الفنين وبأنهما وجهان – أو مستويان فى مبحث واحد هو قواعد اللغة العربية .

ولكى يكون التقييم منصفا ، ينبغى التعرف على نواحى القصور التى اتسمت بها ، وأهمها مايأتى :

١ – تقديم القواعد بطريقة تقليدية تقريرية تعود الدارس على الاعتماد على الحفظ لا على استخدام عقله فى الفهم والهضم .

٢ – خلوها من التمارين والتطبيقات الضرورية لتثبيت القواعد . ويبدو أن المؤلفين – وجُلّهم من المعلمين – كانوا يلقون على المعلم عبء سد النقص فى هذين الجانبين ، ويتركون له الحرية ليختار من وسائل التوضيح ومن التمارين والتطبيقات ما يلائم ظروف تلاميذه – وقد أشاروا إلى شىء من ذلك فى نهاية قسم البلاغة : « ينبغى للمعلم أن يناقش تلاميذه فى مسائل كل مبحث شرحه لهم من هذا الكتاب ليتمكنوا من فهمه جيدا فإذا رأى منهم ذلك سألهم مسائل أخرى يمكنهم إدراكها بما فهموه .. » (٦٤) .

أحسّ بعض المعلمين الذين يمارسون تعليم العربية من خلال « الدروس النحوية » بما فى هذه السلسلة من نقص لخلوها من التمرينات والتطبيقات ولهذا قام بعضهم بتأليف كتب مستقلة تسد هذا النقص فتقدم للتلاميذ تطبيقات وتمارين مبنية على مافى « الدروس النحوية » . ألف إبراهيم عبد الخالق كتاب « التطبيقات العربية على الكتاب الرابع من الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية » (القاهرة ١٩٠٦) وألف السيد إسماعيل منصور « النماذج التطبيقية للدروس النحوية » فى جزئين . كذلك ألف عبد الوهاب الصيرى « تطبيق على الكتاب الثالث من الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية . » (القاهرة ١٩٢٤) .

كانت تلك محاولات فردية ، وكان الانتفاع بها فى نطاق محدود ، كما أن وجود التطبيقات والتمارين فى كتاب منفصل عن كتاب القواعد وتغطيتها لبعض أجزاء السلسلة فقط – فضلا عن تفاوت مناهج مؤلفيها – قلل كثيرا من نجاح هذه المؤلفات فى علاج ذلك النقص ، لهذا بقيت سلسلة « الدروس النحوية » وفيها هذا القصور ، كما أظهرت التجارب

وتطورات العصر نواحي من القصور بحيث أصبحت تلك الكتب غير ملائمة ولا كافية ، وأصبحت الحاجة ماسة إلى طور جديد من الإصلاح .

كانت المحاولة الجديدة – التي ظهرت أوائل الربع الثاني من القرن الحالي – هي أيضا سلسلة من الكتب النحوية ذات مستويين : المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي : ويتألف كل مستوى من ثلاثة أجزاء ، تلك هي سلسلة « النحو الواضح » التي ألفها على الجارم ومصطفى أمين . ولا ريب في أن مؤلفي « النحو الواضح » قد استفادا من تجربة « الدروس النحوية » على الأقل في وضع الإطار العام لخطة الكتاب بمستويه ، بل إنهما قاما – على غرار ما فعل مؤلفو « الدروس النحوية » بوضع كتاب في البلاغة لتلاميذ المدارس الثانوية نهجا فيه نهجهما في كتاب النحو ، وسمياه « البلاغة الواضحة » . فيما وراء الإطار العام لخطة الكتاب ، كان تأثرها بكتاب « الدروس النحوية » غير ذي بال إلى الحد الذي يمكن القول معه بأن سلسلة كتب « النحو الواضح » تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال إصلاح الكتاب النحوي للغة العربية .

توفرت الدواعي التي حفزت هذين المؤلفين على القيام بمحاولتهما الناجحة تلك . من تلك الدواعي « أن المبتدئين في تعلم قواعد اللغة العربية يتجشمون صعابا في درسها .. (وأن) الكتب التي وضعت لهم فيها لم تأخذ بأيديهم إلى الغاية المنشودة إلا قليلا ، ولا عجب فقد طال على تأليفها الأمد ، واختلفت عليها دورات الزمان ، وأصبحت أثرا من آثار الماضي البعيد . » (٦٥) هذا بالإضافة إلى التطورات الجديدة التي برزت إلى الوجود في مختلف المجالات ذات الصلة بالتعليم ، فقد « سطع في هذا العصر نور من المدنية فكشف عن البصائر غطاءها ، ودفع الناس كافة إلى السير في طريق التجديد . وبلغ فن التربية ، بجهود العاملين من رجاله ، مقاما محمودا ، ومدى بعيدا ، فكانت مباحث جديدة وتجارب سديدة ، وطرق مميزة عفت على آثار الفن العتيق والمذهب القديم . » (٦٦) وكان الحافز المباشر الذي شجع المؤلفين على إنجاز هذا العمل أن « وزارة المعارف حددت مناهجها ، ووضعت للقواعد العربية منهجا جديدا كان خير منهج أخرج للمبتدئين » (٦٧) .

وكما توفرت للمؤلفين الدواعي ، توفرت لهما عناصر ومقومات الكفاءة للقيام بهذه المهمة على الوجه الصحيح ، فهناك الخبرة الطويلة بمختلف جوانب العمل التعليمي ، قالا : « بلونا التعليم طويلا ، وأحطنا بالتلاميذ خبرا ، ودرسنا عقولهم وميولهم وغرائزهم . » (٦٨) وهناك الدراسة المتخصصة لمناهج فن التربية الحديثة وهو الفن الذي درسه الجارم في أوربا ، وهناك أيضا الإحساس والذوق اللغويين المصقولين ، خاصة عند الجارم الشاعر . وقد كانت هذه المؤهلات – بالإضافة إلى الرغبة الصادقة في خدمة الدارسين وخدمة العربية نفسها وإثبات « أنها لم تكن لغزا ولم تكن طلسما ، ولم تكن شيئا مخيفا بل آيات بينات من اللسان العربي الشريف . » (٦٩) من الأسباب الرئيسية لنجاح المؤلفين في محاولتهما التجديدية .

ظهرت آثار الدراسة التربوية عند المؤلفين في المنهج الذي اختاراه لتقديم المادة النحوية ، وهو المنهج التربوي القائم على « طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قربا إلى عقول الأطفال ، وأثبتها أثرا في نفوسهم ، وأقربها إلى المنطق ، لأنها خير دافع إلى التفكير والبحث وتعرّف وجوه المشابهة والمخالفة بين الأشباه والأضداد . » (٧٠) يبدأ الدرس بمجموعة من الأمثلة المختارة والمرتبة بحيث تكون مصورة لأحكام الظاهرة النحوية المراد بيانها ، يلي الأمثلة شرح أو إيضاح يلفت نظر الدارس إلى موطن الظاهرة المقصودة وخصائصها كما تمكنها الأمثلة ، ويتدرّج به حتى يتمكن بنفسه من الوصول إلى القاعدة التي يهدف الدرس إلى توصيلها إليه ، عندئذ تقدم القاعدة للدارس مركزة ومتميزة بأسلوب ، علمي دقيق حرص المؤلفان على أن يكون واضحا إلى أبعد حد (٧١) .

هذه الطريقة – التي تميّز بها – « النحو الواضح » على ما سبقه من مؤلفات نحوية – لاتزال هي المتبعة في معظم كتب القواعد في اللغة العربية وفي غيرها مع التفاوت – من لغة إلى لغة ومن مؤلف إلى آخر – في التنفيذ وفي التفاصيل الدقيقة .

كذلك امتاز « النحو الواضح » بالعناية البالغة بالأمثلة التي يفتتح بها كل درس ، جاء في المقدمة : « أكثرنا من الأمثلة التي تستنبط منها القواعد ، على طراز حديث لم يسبق له مثال – فاخترناها سهلة مفهومة ، مقصورة في الغالب الكثير على ما يراد منها ، ضاربة في جهات شتى من الحياة الطفلية ، مناسبة لبيئة النشء الصغار وغرائزهم شائقة جذابة لنفوسهم » (٧٢) .

الميزة الثالثة للنحو الواضح هي العناية بالتمارين والتطبيقات بحيث جاءت « كثيرة الأنواع سهلة المعاني مناسبة لمدارك الأطفال دافعة لهم إلى تكوين وتأليف الجمل ، مكونة للذوق العربي السليم ، مربية لقوة الإنشاء والتعبير الصحيح . » (٧٣) ومن أجل هذه الغاية الأخيرة أعقب المؤلفان تمرينات القواعد بتمرينات « في الإنشاء ترتبط بالقواعد التي ألم التلاميذ بها ، حتى يظهر لهم مالهذه الدراسة من الأثر البين في سداد القول وحسن البيان .. » (٧٤) وهذا الجانب – التمرينات وربط القواعد بالتعبير – جاءا علاجا لنقص خطير طالما عانت منه كتب النحو العربي قبل هذا الكتاب .

هذه الجوانب الثلاثة هي أبرز معالم التجديد التي حققتها سلسلة « النحو الواضح » وقد ساهمت – بذلك – مساهمة فعّالة في تيسير طريق النحو وتقريبه إلى الدارسين وبعث الحياة فيه من جديد وهذا هو سر بقائها – حتى الآن – محتفظة بمكانتها وشهرتها لدى الهيئات التعليمية ، ومازالت طبعاتها تتوالى رغم ظهور المئات من كتب تعليم النحو . لكن – على

الرغم من هذا كله – لم يمس « النحو الواضح » مادة النحو بأدنى تغيير أو تعديل ، فهو لا يختلف – بهذا الخصوص – عن المحاولات التي سبقته مثل « الدروس النحوية » .

كان اهتمام وزارة المعارف منذ أواخر العشرينات بمناهج العلوم وخاصة اللغة العربية (٧٥) – وهو الاهتمام الذى كان الدافع المباشر لتأليف النحو الواضح « كما سبقت الإشارة – حافزا للمشتغلين بالعربية دراسة وتعليما على المشاركة فى محاولات إصلاح كتب النحو وتيسيرها فظهر فى عام ١٩٢٩ كتاب « النحو الحديث » لمرسى مصطفى الحميدى (فى جزئين) وفى عام ١٩٣١ ظهر كتاب « النحو المصور فى قواعد اللغة العربية للمدارس الابتدائية . » تأليف زكى محمد المهندس ، محمود السيد عبد اللطيف ، محمد عبد الحليم عامر ، الجديد فى هذا الكتاب أن المؤلفين قرنوا كثيرا من القواعد بصور ترشد الطالب إلى الغرض ... » (٧٦) وكانت هذه هى المرة الأولى التى تستخدم فيها الصور فى كتب النحو أو قواعد العربية .

صدرت فى الثلاثينات عن وزارة المعارف المصرية محاولتان فى التأليف النحوى : الأولى بعنوان « تكوين الجمل » لتلاميذ المرحلة الابتدائية (١٩٣٦) وقد اجتمع على إخراجها لجنتان : الأولى للتخطيط والمراجعة وتتكون من : د. طه حسين . أحمد الإسكندرى . د. محمد مهدى علام . د. على عبد الواحد وافى . والأخرى للتنفيذ والتأليف وتتكون من : إبراهيم مصطفى . محمد عطية الإبراشى . محمود السيد عبد اللطيف وعبد المجيد الشافعى ومحمد أحمد برانق . أما المحاولة الثانية التى اشتركت اللجنتان السابقتان فى إخراجها فهى سلسلة كتب « قواعد اللغة العربية » للمرحلتين الابتدائية والثانوية (١٩٣٨) . ولكن أيامن هاتين المحاولتين لم تحقق – فى مجال إصلاح أو تيسير الكتاب النحوى شيئا ذا بال بعد الإنجازات التى تحققت فى « النحو الواضح » قبلهما ولولا تبنى وزارة المعارف لكتاب « قواعد اللغة العربية » بالإضافة إلى ماكان للأساتذة المشتركين فى تأليفه من شهرة فى الأوساط الأدبية والعلمية – لما نالت مانالت من شهرة وانتشار داخل مصر وخارجها (٧٧) .

وهكذا ظل منهج « النحو الواضح » مسيطرا على ما ألّف بعده من كتب النحو المدرسية ، (٧٨) التى بقيت فى هذا النطاق من التجديد والتيسير لا تتجاوزه إلا فى حدود ضيقة وشكلية فى معظم الأحيان ، من نحو شىء من التطور فى الأمثلة والتمارين ، ومن بسط أو اختصار أو زيادة أو حذف أو تقديم أو تأخير لبعض الموضوعات ، أما الخطوات والخطوط الرئيسية لمنهج « النحو الواضح » فبقيت – فى تلك الكتب – هى هى : يفتتح الدرس بأمثلة تصور الظاهرة النحوية موضوع الدرس ، يعقبها شرح يستهدف إبراز الظاهرة

ولفت نظر التلميذ إليها ، وذلك تمهيدا لاستخلاص القاعدة الخاصة بتلك الظاهرة ، ثم تلي التمرينات والتطبيقات . هناك ظاهرة تستحق الإشارة هنا لجدتها وأهميتها كوسيلة من وسائل تطوير الكتاب النحوي ورفع فاعليته في تقريب القواعد النحوية للتلاميذ ، تلك الظاهرة هي استخلاص القواعد النحوية من خلال نص لغوي حي – مؤلف أو مقتبس – بدلا من تلك الجمل والأمثلة المتفرقة التي عهدناها في « النحو الواضح » وما احتذى حذوه من كتب . وقد ظهرت هذه الظاهرة في نهاية الأربعينات في كتاب « تيسير النحو » للمرحلة الابتدائية (القاهرة ١٩٤٩) تأليف د. عبد العزيز القوصي وأحمد يوسف الشيخ وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ومحمد كامل خليفة .

اعتمد مؤلفو الكتاب على القصة المسلسلة الأجزاء واهتموا في كل جزء منها بإبراز « تشكيلة لغوية تصلح مقدمة لقاعدة معينة ، فإذا ما ثبتت القاعدة أخذ عليها التلميذ بعض التمرينات »(٧٩) وقد لقيت هذه الطريقة رواجا فأقبل عليها المؤلفون – خاصة في الستينات – لما لها من فائدة بالنسبة للمبتدئين بوجه خاص .

شهدت الخمسينات تجربة في التأليف النحوي كانت بجدتها وجرأتها كفيلة بأن تعتبر بداية مرحلة تطورية متميزة ، لكن لم يكتب لها أن تعمر طويلا ولا أن تمارس تأثيرا على التأليف النحوي ، وذلك لأسباب متعددة بعضها نحوي وبعضها ليس كذلك ، تلك هي تجربة « تحرير النحو » الذي صدر عام ١٩٥٨ واجتمع على صنعته ثمانية من كبار رجال التعليم المتخصصين في العربية وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى ومحمد أحمد برانق . قام هذا الكتاب على أساس مشروع قديم لتيسير النحو أعدته لجنة ألفتها وزارة المعارف لهذا الغرض عام ١٩٣٨ ، وكان إبراهيم مصطفى أحد أعضائها ، كما كان كتابه « إحياء النحو » مصدرا للكثير مما جاء في مشروع اللجنة ، وسوف نتناول بالدرس والتقييم هذا الكتاب وذلك المشروع في الفصل التالي ، لكن نشير هنا إلى أن ذلك المشروع – رغم أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أقره بعد تعديل طفيف – عجز أنصاره أن يبرزوه إلى النور في شكل كتاب يدرس إلا بعد عشرين عاما من ظهوره ، وذلك بسبب أنه كان غير مقبول لدى كثير من الهيئات المهتمة بتيسير قواعد العربية في مصر وفي غيرها من البلاد العربية ، وقد رفض في المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية العربية الذي عقد في دمشق عام ١٩٥٦ (٨٠) .

أبرز ما تضمنه الكتاب من تجديد يتمثل في ضم بعض أبواب النحو تحت اسم واحد (فالابتداء والفاعل ونائب الفاعل تحت اسم « المسند والمسند إليه » والفضلات تحت اسم « التكملة ») وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي وإلغاء الضمير المستتر مطلقا واعتبار الضمير البارز إشارة لا ضميرا ، ودراسة عدة أبواب (التعجب والتحذير والإغراء ...) على أنها أساليب لا حاجة إلى تحليلها نحويا (٨١) .

وما أن بدأ تقرير الكتاب في المدارس المصرية حتى قامت الوحدة بين مصر وسوريا فحاول مؤلفوه فرضه في سوريا أيضا عندما وحدت مناهج التعليم ، ولكن السوريين رفضوا ذلك فاستبدل به غيره ، وهكذا عادت كتب النحو المدرسية إلى سابق منهجها الذى لا تزال عليه حتى الآن رغم تبدل العناوين والمؤلفين ، وهو المنهج القائم على الإبقاء على التقسيمات والمصطلحات التقليدية لمباحث النحو إلى أبعد الحدود .

إلى هنا كان الحديث ، في هذا الفصل ، منصبا على كتب النحو التى ألفت من خلال الأجهزة الرسمية التي كانت تهتم بتطوير وتيسير الكتاب النحوى المستخدم في المدارس الحكومية ونحوها ، والذى يمكن أن نطلق عليه « الكتاب المقرر » وكان المستوى الذى تناولته تلك الكتب منحصرا في مراحل التعليم التى تنتهى بالمرحلة الثانوية ، ولم يند عن هذه الحدود - فيما تناولناه - سوى محاولة واحدة وهى التى قام بها الشيخ حسين المرصفي في « الوسيلة الأدبية » لطلاب مدرسة دار العلوم .

وإنما أطلنا في دراسة هذا الضرب من المحاولات وقدمناه على سواه ، لأن تلك المحاولات بدأت وتطورت قبل غيرها ، وكانت موضع اهتمام زائد من المشتغلين والمسئولين عن درس النحو ، هذا فضلا عن أثرها البالغ في تذليل الصعوبات التى يعانى منا الآلاف والملايين من تلاميذ المدارس على اختلاف مستوياتها ، وبفضلها تخرجت أجيال كانت أفضل من أجيال ما بعد الخمسينات في حب العربية وتذوقها وسلامة الأداء بها كتابة وحديثا .

قبل الانتقال إلى المحاولات التى تمت لإصلاح الكتاب النحوى على مستوى المرحلة الدراسية العالية ، نتناول محاولة جاءت وسطا بين المستويين ، فهى لم تستهدف إخراج كتاب « يقرر » في المدارس أو في الجامعات . هذه المحاولة هى « النحو الوظيفى » (القاهرة ١٩٧٠) للأستاذ عبد العليم إبراهيم . عنوان الكتاب ترجمة لمصطلح شاع في الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب ، خاصة في مجال تعليم اللغات ، وأعنى به مصطلح Functional Grammar ويعنى به صاحب الكتاب « مجموعة القواعد التى تؤدى الوظيفة الأساسية للنحو وهى ضبط الكلمات ونظام تأليف الجمل ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة » (٨٢) .

أعرب المؤلف في مقدمة الكتاب عن تألمه لما دعاه « بأزمة النحو العربى » ، ووصف بعض أعراضها وحلول تبين بعض أسبابها ونتائجها ليصل من ذلك إلى تشخيص الداء ووصف العلاج ، وفى رأيه أن « من أهم العوامل التى خلقت أزمة النحو العربى . أن حصص النحو قد نقص عددها .. في المراحل .. المختلفة ، وأن مناهج اللغة العربية وامتحاناتها قد قبضت يدها عن العناية بالنحو إلى حدما . » (٨٣) أما العلاج فإنه يرى أن « يُقْتَصر في

وجوب العناية بالتدريبات النحوية يؤخذ بها الطلاب أخذا مستمرا في جميع المواقف التي تستخدم فيها اللغة . » (٨٤) ويبدو أنه تصور أنه يستطيع تقديم هذا العلاج – أو شيء قريب منه – في هذا الكتاب . ومن هنا – وانطلاقا من طبيعة فهمه للوظيفة الأساسية للنحو على أنها « ضبط أواخر الكلمات والوقاية من الخطأ في النطق .. » (٨٥) – احتل الإعراب والبناء مدخلا أساسيا لتصميم خطة كتابه التي قال إنها جديدة لم تعهد من قبل ، وربما صدق ذلك على التفاصيل لا على الهيكل الرئيسي .

ينقسم الكتاب إجمالا إلى ثلاثة أقسام : المعربات والمبنيات وماله أكثر من وجه . في قسم المعربات تناول الأسماء المعربة (المرفوعة فالمنصوبة فالمجرورة) ثم الأفعال المعربة يعني الفعل المضارع (المرفوع فالمنصوب فالمجزوم) وأخيرا الجمل والمعربات عامة .

وفي قسم المبنيات تناول الأسماء المبنية والأفعال المبنية ثم الحروف .

أما في القسم الثالث فقد تناول الأدوات التي لها أكثر من استعمال ثم تعدد الأوجه الإعرابية . واختتم الكتاب بقدر كبير من التدريبات على القواعد وعلى التحليل النحوي .

هدف المؤلف من هذه الخطة إلى جمع أبواب النحو في مجموعات متميزة كل التميز بحيث لا يبقى مجال لتشتيت الموضوع الواحد – من وجهة النظر الإعرابية – تحت أكثر من باب ولا لتكرار الحديث عن الموضوع الواحد أكثر من مرة ، وبحيث لا يجد الدارس صعوبة في الاهتداء إلى مطلبه ولا في الإحاطة بأطراف الموضوع كاملة وبوضوح ، وأن هذا في رأيه علاج لأصعب ظاهرة في النحو وهي ظاهرة الإعراب أو ضبط أواخر الكلمات ، وهي التي يعاني منها دارسو النحو بوجه عام . أما الجزء الآخر من العلاج فقد تمثل في عنايته بالأمثلة وفي إكثاره من التمرينات والتدريبات بحيث عقد لذلك فصلا كاملا في نهاية كل باب من أبواب الكتاب الثمانية : كما خصص البابين الأخيرين لنفس الغاية ، هذا بالإضافة إلى الإكثار من الأمثلة والشواهد المنتقاه واستخدام الجداول أشبه بالخرائط لتلخيص الظواهر النحوية وعرضها متجاورة لتتضح بجلاء جهات التقارب والتباين بينها . أما المادة النحوية المقدمة في الكتاب فهي المادة التقليدية دون مساس بجوهرها ، إذ من رأى المؤلف أن مادة النحو ذاتها لا أثر لها في خلق أزمة النحو العربي .

ولعل أقرب تقييم لكتاب « النحو الوظيفي » أنه مرجع عملي أو فهرس موضوعي مفصل – يلبي ، في سرعة ، حاجة الدارس المتعجل الذي يريد أن يستفتي أو يذكر نفسه بمسألة معينة من مسائل النحو ، وهو بذلك يناسب طلاب السنوات النهائية من المرحلة الثانوية وطلبة الجامعة في أول الطريق .

إذا ما جئنا إلى المرحلة التالية – مرحلة الجامعة – وجدنا أن معظم الكليات التي تعنى بدراسة النحو – مثل دار العلوم واللغة العربية (جامعة الأزهر) وأقسام اللغة العربية بكليات الآداب – كانت إلى عهد قريب تعتمد في تدريس هذه المادة لطلابها على الكتب القديمة مثل شذور الذهب وشرح ابن عقيل وشرح الأشموني على الألفية . (٨٦) أو على إملاء محاضرات مستخلصة من تلك الكتب دون أية محاولة لنقد أو إصلاح فيما عدا بعض الملاحظات والاستدراكات الخفيفة . ومنذ مطلع النصف الثاني من هذا القرن بدأت محاولات لتأليف كتب في النحو تشمل مقرر النحو لفرقة بعينها أو تضم النحو كله ، تحمل عناوين مختلفة ، ودعاوى – في مقدماتها حول التجديد والتيسير ولكنها لم تخرج في معظمها عن أن تكون صورة من كتب النحو التقليدية مضافا إليها ما حققته محاولات تيسير الكتاب النحوى المدرسي – كالدروس النحوية والنحو الواضح – من إعادة صياغة التعريفات وتبسيط أسلوب العرض والتعبير وتجنب الخلافات والفلسفات النحوية مع اختيار الأمثلة وتنويعها وتطعيمها بنصوص منتقاه من الشعر والنثر الجيدين وهذا الحفاظ على المنهج التقليدى في التأليف النحوى – في المستوى الجامعي – أمر يلفت النظر ويثير العجب ، خاصة حين نرى أن مؤلفات أساتذة تلك الكليات في فروع الدراسة الأخرى – ومنها فروع الدراسات اللغوية غير النحو – تَنْفُر من هذا المنهج وتسارع إلى تطبيق أحدث ماتوصل إليه الباحثون في كل فرع منها . وإذا كان بعض الباحثين قد وسم « قسم النحو » بكلية دار العلوم مثلا – بأنه « المقابل التقليدى » لقسم الدراسات اللغوية الذى ينزع إلى الأخذ بالمناهج الحديثة في درس اللغة ، (٨٧) فإن أصدق ما تصدق عليه هذه العبارة هو التأليف في القسمين . وربما كانت هنالك شكليات واعتبارات غير عملية تحد من حرية أساتذة النحو في تأليف كتبهم طبقا للمناهج الحديثة في درس اللغة (٨٨) .

والحقيقة أن الغالبية العظمى من مؤلفى كتب النحو لطلبة الجامعات – والمؤلفون أساتذة متخصصون في الدراسات النحوية واللغوية وهم يكتبون لمن هم في طريقهم إلى التخصص في هذه الدراسات – لم يولوا جانب التجديد والإصلاح النحوى العناية الكافية ، ولم يأخذوه مأخذ الجد على الرغم من أن غالبيتهم قد تناولوا في رسائلهم العلمية لنيل الدرجات – قضايا تمس مشاكل النحو وصعوباته ، وعالجوها من وجهة نظر علمية ، وعلى الرغم مما يلمسونه عن قرب من ضعف مستوى طلابهم في مادة النحو وتفورهم منها وشكواهم التي لا تفتر . (٨٩) ولايقلّل من صدق هذه الحقيقة التي تمثل الطابع العام وجودُ بعض مؤلفات قليلة جدا جعلت الإصلاح النحوى هدفا صريحا من أهدافها ، وذلك نظرا لقلتها من ناحية ، ولقلة ما استطاعت أن تنجزه في هذا المجال من ناحية أخرى ، إذا ماقيست بالمحاولات التي أخذت طريق الدرس العلمي المنهجي لا الكتاب المقرر في علم النحو – والتي سنتناولها في الفصل الأخير من هذا البحث .

من هذه المحاولات كتاب « دراسات نقدية » في النحو العربي » للدكتور عبد الرحمن أيوب . الذي لم يكتف « بمجرد تفسير عبارات النحاة (إذ رأى في ذلك) نوعا من الاجترار العقلي لايليق بعصرنا الذي نعيش فيه (٩٠) كما أن إصلاح النحو أو تجديده هو – في رأيه أعمق من مجرد « إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث » (٩١) ولذلك سوف نتناول هذه المحاولة بالدرس ضمن محاولات التجديد والإصلاح في الفصل الأخير نظرا لأن ما تضمنته من نظرات نقدية للنحو والنحاة يجعلها أقرب إلى البحث العلمي منها إلى كتاب دراسي في علم النحو .

إلى جانب هذه المحاولة هناك محاولتان أخريان تستحقان النظر الأولى : « النحو الوافي » للأستاذ / عباس حسن (٤ أجزاء) . والذي يلفت النظر فيه هو سمة الشمول والإحاطة التي لم تتوفر لمؤلف آخر . فالمؤلف أراده موسوعة نحوية تجمع مسائل هذا العلم وشوارده وتقدمها في أسلوب عصري سهل وثيق الصلة بالحياة اللغوية المتجددة وجعله على مستويين متوازيين : موجز لطلبة الجامعات ومفصل للأساتذة والمتخصصين . أما المادة فهي هي ماتراه في الكتب القديمة . ولاشك أن لمثل هذا الكتاب قيمته ، لكنها ليست في مجال الإصلاح النحوي في المقام الأول .

الثانية : « النحو المصفّى » للدكتور / محمد عيد ، الذي أقر – في المقدمة أن هدفه من تأليف هذا الكتاب هو « تصفية مالا فائدة فيه وما لاضرر في تركه كالمجادلات الذهنية والاستطرادات الجانبية والتمارين غير العملية والمسائل المقحمة في غير موضعها وفلسفات العوامل والخلاف حولها والعلل والتعليلات والتخريجات الظنّية وغير ذلك مما لايفيد نطقا وأساء إلى كتاب النحو العربي ، وعوّق فهمه . » (٩٢) وكأنّ المؤلف يرى أن هذه التصفية هي أهم ما في كتابه ، ولاشك أن تسميته إياه« النحو المصفّى »أبلغ إشارة إلى هذا . إلى جانب هذا يؤكد المؤلف أيضا أن هذه التصفية « تتم في إطار منهج مدروس » (٩٣) يرتكز على الأسس العلمية الحديثة في درس اللغة ، كما أشار إلى أنه قد يجاوز مجرد التصفية أحيانا إلى هزّ بعض المسائل التقليدية ونقضها مع ذكر الرأي فيها . فضلا عن ذلك سجل المؤلف من سمات التجديد في كتابه : تنظيم الأفكار الخاصة بكل موضوع وتقديم تركيز لها في صدر الباب ، وسهولة أسلوب العرض وعصريته ، مع استخدام الأمثلة الحية ذات المضمون الجيد بالإضافة إلى العناية بالتدريبات والتطبيقات (٩٤) .

فإذا نظرنا إلى تصميم الكتاب وجدناه مقسما إلى خمسة أقسام : **الأول** : للمباحث الممهدة لدراسة الجملة بنوعيها (الاسمية والفعلية) وتشمل مباحث : الكلام والكلمة والإعراب والبناء والنكرة والمعرفة ، **الثاني** : للجملة الاسمية (الابتداء والنواسخ بأنواعها الثلاثة) ، **والثالث** : للجملة الفعلية وتوابعها ، **والرابع** : لما يتعلق بنوعي الجملة (حروف

الجر والإضافة والتوابع ووظائف الأفعال فى الجملة ومايقوم بوظيفة الأفعال من الأسماء ، **الخامس** : لدراسة أبواب خاصة فى النحو (العدد وكناياته) .

والدارس للكتاب – من حيث مادته أو تصميمه – لا يجد فيه من سمات التجديد ما كان يتطلع إليه حين قرأ المقدمة ، فهو – على سبيل المثال – لا يجد صدى يذكر لنظريات علم اللغة الحديث ومناهجه التى إشار إليها المؤلف فى المقدمة : بل لا يجد أثرا يذكر لأهم آراء ابن مضاء الذى صدر المؤلف كتابه بفقرة من مؤلفه « الرد على النحاة . » (٩٥) وأعنى بها نظريته فى « إلغاء العامل » : أكثر من هذا لم يشر المؤلف إلى شىء من الأفكار التجديدية التى نادى بها أمثال إبراهيم مصطفى من قبله أو تضمنتها دراسات أساتذته (المؤلف) فى دار العلوم ، ولو على سبيل وجهات النظر ، وجعل الدارس للكتاب يلمس قيمة المناهج اللغوية الحديثة التى أشار لها المؤلف فى المقدمة ، فى تصحيح الأفكار النحوية وتيسيرها .

هوامش الفصل الأول

(١) محمد عبده . عباس العقاد . القاهرة ط/٢ د. ت ص (٩) .
(٢) أحمد حسن الزيات . مجلة الأزهر . رمضان ١٣٨٠ هـ ص (٩٢٦) .
(٣) محمد عبده . عباس العقاد . ص (٩ - ١٠) .
(٤) المصدر السابق . ص (١٠) .
(٥) معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها . د. محمد خلف الله أحمد . القاهرة ١٩٦١ ص (٥) .
(٦) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على . د. جمال الدين الشيال . القاهرة (١٩٥١) ص ٢٢٣ وكذلك تاريخ التعليم فى عصر محمد على . د. أحمد عزت عبد الكريم . القاهرة ١٩٣٨ ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .
(٧) الموجه الفنى . عبد العليم إبراهيم . ط/٥ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٠ ص (٤٩) .
(٨) تاريخ التعليم فى مصر . أحمد عزت عبد الكريم - ٢ - عصر إسماعيل ج ١ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، والاسم الكامل لكتب على مبارك هنا هو « طريق الهجاء والتمرين على القراءة فى اللغة العربية » وهو مكون من جزئين فى حوالى ٢٥٠ ص (على مبارك . د. حسين فوزى النجار) القاهرة ١٩٦٧ ص (١٢٠) .
(٩) المصدر السابق ص (٥٦) .
(١٠) المصدر السابق ص ٥٦ .
(١١) التعليم فى عهد محمد على . د. أحمد عزت عبد الكريم . القاهرة ص ٥٧٦ .
(١٢) التحفة المكتبية . رفاعة الطهطاوى . القاهرة ١٨٦٨ ص (٣) .
(١٣) معالم التطور الحديث . د. محمد خلف الله أحمد ص (٣١) .
(١٤) تخليص الإبريز فى تلخيص باريز . رفاعة الطهطاوى . القاهرة ١٨٩٨ ص (٢٢٥) .
(١٥) خلت كتب النحو السابقة على كتاب رفاعة من التعرض لهذه الأمور ، ولم ينتبه لذلك فيما أعلم سوى السيوطى فى همع الهوامع حيث أورد فى آخره خاتمة فى أمور تتعلق بالخط فقط .
(١٦) التحفة المكتبية . رفاعة الطهطاوى ص (٣) .
(١٧) تخليص الإبريز . رفاعة الطهطاوى ص (٢٠٧) .
(١٨) تخليص الإبريز . رفاعة الطهطاوى ص (١٣٢ - ١٣٣) .
(١٩) تاريخ التعليم فى مصر . أحمد عزت عبد الكريم (٢ - عصر إسماعيل) ص ١٤٨ .
(٢٠) تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية - الشيخ أحمد بن محمد المرصفى . القاهرة ١٢٨٦ هـ ص (٢ - ٣) .
(٢١) المصدر السابق ص (٦٩ - ٧٢) .
(٢٢) تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية - الشيخ أحمد بن محمد المرصفى . القاهرة ١٢٨٦ هـ ص (١ - ٢) .
(٢٣) المصدر السابق ص (٢ - ٣) .
(٢٤) اختار على مبارك - حين عين مديرا لديوان المكاتب الأهلية (١٨٧١) عبد الله فكرى وكيلا

للديوان وجاء في مبررات هذا الاختيار أن « له دراية تامة بالعلوم العربية للمشاركة في انتخاب ووضع الكتب اللازمة للمكاتب (تاريخ التعليم في مصر (٣ – عصر إسماعيل) ص (١٥٦ – ١٥٧) .

(٢٥) جاء في فهرس المكتبة الأزهرية أن هذه الرسالة مطبوعة طبع حجر عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧) وبالرجوع إلى هذه الطبعة ذاتها وجد أنها الطبعة الرابعة ، كما ورد في خاتمها . ومن ثم يكون تاريخ ظهور الطبعة الأولى منها محصورا بين عام ١٨٧١ (١٢٨٨ هـ) سنة تولى المؤلف وكالة ديوان المكاتب وعام ١٨٧٤ (١٢٩١ هـ) وعليه يكون تحديد عام ١٩٨٣ (١٣٠١هـ) تاريخاً لأول طبعة منها – كما ذهب الأستاذ / محمد عبد الغنى حسن في كتابه (عبد الله فكرى . القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٩٨) بعيدا عن الحقيقة .

(٢٦) الفصول الفكرية للمكاتب المصرية . عبد الله باشا فكرى . القاهرة طبع حجر ١٢٩٤ (ط ٤) ص (٤٠) .

(٢٧) هو الأستاذ / محمد عبد الغنى حسن في كتابه « عبد الله فكرى » القاهرة ١٩٦٥ ص (٢٩٨) .

(٢٨) مطبوع في جزئين : الأول عام ١٢٨٩ هـ والثاني عام ١٢٩٢ هـ . وقد عاصر الشيخ حسين المرصفى – وهو أحد النابهين الموهوبين من علماء الأزهر ميلاد دار العلوم منذ بدايتها كمدرج للمحاضرات العامة . ثم حين تحولت إلى معهد نظامى باسم « مدرسة دار العلوم » وكان يحاضر فيها حول « علوم العربية » . ودار العلوم – منذ نشأتها – تمثل تيار التجديد في الدراسات العربية .

لكتاب « الوسيلة الأدبية » – وهو يحوى مجموع الدروس التي كان يلقيها الشيخ على طلبته – « قيمته في تاريخ التطور الأدبى واللغوى في مصر فقد كان أول كتاب ألف في علوم العربية في القرن التاسع عشر على منهج حديث ، يجمع بين الإحاطة والعمق والأسلوب المباشر والرجوع إلى المصادر الأصيلة وتحاشى الخلافات والمناقشات الشكلية . » (معالم التطور الحديث د. محمد خلف الله أحمد ص (١٢٧) .

يتناول الكتاب – في جزئيه – علوم العربية : فقه اللغة والصرف والنحو والبلاغة بفنونها الثلاثة والعروض والإملاء وصناعة الإنشاء بالإضافة إلى عدد من المقدمات التحليلية النقدية ووفرة من النصوص الأصيلة المنتقاة قصد بها أن تكون مجالا للتطبيق وتربية الملكة اللغوية والتعبيرية عند الدارس بطريقة عملية بعد تلقيه القواعد النظرية اللازمة لقيام تلك الملكة . يقول المؤلف – مبينا وجهة نظره في الطريق إلى تعلم العربية – : « الطريقة المثلى .. أن يبتدىء الطالب بتحصيل الفنون الأصلية صافيةً نقية من الشبهات والاعتراضات .. فإذا أتقن ذلك واعتاد لسانه أن ينطق بالكلمة العربية كما كانت العرب تنطق بها انتقل إلى معرفة الفنون البلاغية ... ليبلغ بذلك درجة إتقان الإنشاء حسب اقتضاء الأحوال » (الوسيلة الأدبية . حسين المرصفى ، جـ ١ . القاهرة ١٢٨٩ ص ٢١٣ – ٢١٤) .

وعنده أن الاقتصار على القواعد لا يكفى ، وإنما السبيل هي ما سار عليه السابقون في عصور ازدهار العربية حين « جمعوا بين معرفة القواعد وحفظها واستعمالها وقراءة دواوين العرب ومحاوراتهم .. حتى بلغ العلم غاية قوته . » (المصدر السابق نفسه) ويوم اقتصر الناس ، على معرفة بعض القواعد دون استعمال ، ونظروا إلى الآلات نظرة المقاصد واقفين عند ذلك الحد .. صارت علومهم بمنزلة حبوب تخزن .. حتى تصير ترابا وينقلب بعضها حشرات وهوام بشعة المناظر رديئة الأعمال مؤذية بلدغها ونتن رائحتها . (المصدر السابق نفسه) .

(٢٩) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها . د. محمد خلف الله أحمد . ص (١٣٢) .
(٣٠) المصدر السابق ص (١٣٢) .
(٣١) الوسيلة الأدبية (١ : ٥٤ - ١٠٤) .
(٣٢) المصدر السابق ، (١ : ١١٠) .
(٣٣) المصدر السابق ، (١ : ١٠٩ - ١١٠) .
(٣٤) ينبغي إلا نغفل هنا عن بعض المحاولات الجيدة التي تمت في الماضي لدراسة الجملة وأنواعها . وربما كانت محاولة ابن هشام أهم ما يستحق الذكر ، حيث قسم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية . انظر ، مغني اللبيب ، ابن هشام . المطبعة الأزهرية ، ١٣١٧ هـ ٢ : ٣٨ وأيضاً في النحو العربي : نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي . بيروت ١٩٦٤ ، ص (٥٠ - ٥٥) .
(٣٥) المصدر السابق (١ - ١١٦) .
(٣٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ : ١٨٨ .
(٣٧) من ذلك أنه بصدد الحديث عن التراكيب التي جاءت على نمط « إن خيرا فخير .. » استطرد إلى ذكر المقامة النحوية للحريري كاملة لأنها تدور حول هذه التراكيب ، وعقب بتفسير ما حفلت به المقامة من ألغاز نحوية ، بل إنه استطرد إلى ذكر قصة جذيمة والزباء لورود إشارة إلى « ندماني جذيمة » في المقامة . وقد استغرقت منه هذه الاستطرادات أكثر من عشر صفحات (الوسيلة الأدبية ١ : ١٣٠ - ١٤٣) .
(٣٨) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها . د. محمد خلف الله أحمد ص (١٤٤ - ١٤٥) .
(٣٩) تاريخ الأستاذ الإمام . السيد محمد رشيد رضا . ج/٢ ط/٢ ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ص (٤٨١) .
(٤٠) تاريخ التعليم في مصر . (٢ - عصر إسماعيل) . ج /١ ص ١٢٤ .
(٤١) المصدر السابق ص ١٢٤ - ١٢٦ .
(٤٢) تنظيم تعليم العربية بالمدارس الأميرية . الأمر الوزاري رقم ١١١ في ١٨٨٨/١١/٢٩ ص ٤ - ٥ .
(٤٣) وقد جاء هذا الاختيار أيضا نتيجة توصية من لجنة شكلت بأمر الخديوي في ٢٧ مايو ١٨٨٠ للنظر في إصلاح التعليم ، ولم تكن اللجنة من ذوي الاختصاص ، لذلك أوصت « بتأليف لجنة من الأفراد المختصين ذوي الأفق الواسع والفكر المنظم لوضع نظام متقن معقول لتدريس اللغة العربية .. » (تاريخ التعليم في مصر . د. أحمد عزت عبد الكريم . ج/٣ ص ٢٦٠ .
(٤٤) المصدر السابق ص ٥ .
(٤٥) المصدر السابق ص (٦) .
(٤٦) المصدر السابق ص (٧) .
(٤٧) المصدر السابق نفسه .
(٤٨) المصدر السابق نفسه .
(٤٩) المصدر السابق نفسه .
(٥٠) المصدر السابق ص (٨) .
(٥١) المصدر السابق نفسه .
(٥٢) المصدر السابق نفسه .

(٥٣) المصدر السابق ص (٩ - ١٠) .

(٥٤) المصدر السابق ص (١٠) .

(٥٥) المصدر السابق نفسه ، والسنوات الباقية ثلاث نظرا لأن مرحلة التعليم التجهيزى كانت أربع سنوات . انظر مجلة الطليعة . عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ١٥١ .

(٥٦) المصدر السابق ص ١٠ - ١١ .

(٥٧) المصدر السابق ص ١١ .

(٥٨) المصدر السابق ص ١١ .

(٥٩) المصدر السابق . ص ١٣ .

(٦٠) كتاب قواعد اللغة العربية . حفنى ناصف وآخرون ج/٤ القاهرة ١٨٩١ . المقدمة .

(٦١) المصدر السابق نفسه .

(٦٢) حاضر اللغة العربية فى الشام . سعيد الأفغانى . القاهرة ١٩٦٢ حيث فضل سلسلة « الدروس النحوية على سواها من كتب القواعد التى ألفت فى مصر والشام لأنها « جمعت مايحتاج إليه فى النحو فى صفحات قليلة حسنة التركيز واضحة العبارة والأمثلة . ص ١٩٢ .

(٦٤) كتاب قواعد اللغة العربية . حفنى ناصف وآخرون . التنبيه فى صدر الكتاب .

(٦٥) كتاب قواعد اللغة العربية . حفنى ناصف وآخرون . التنبيه فى صدر الكتاب . ص ١٣٨ .

(٦٦) النحو الواضح للمرحلة الابتدائية . على الجارم ، مصطفى أمين ج /١ ط/ ١٩٦٦ . القاهرة ص ٣ .

(٦٧) المصدر السابق نفسه .

(٦٨) المصدر السابق ص ٤ . وكان ذلك فى وزارة على ماهر الأولى (مارس ١٩٢٥ - يونية ١٩٢٦) حين شكل « لجنة من رجال الوزارة وغيرهم لتعديل المناهج والخطط الدراسية » . « مجلة التربية الحديثة » السنة الحادية عشرة عدد /١ ص /٣ .

(٦٩) المصدر السابق ص ٣ .

(٧٠) المصدر السابق نفسه .

(٧١) المصدر السابق ص (٤) .

(٧٢) النحو الواضح للمرحلة الابتدائية . على الجارم ومصطفى أمين . ج /١ ط/١٩٦٦ . القاهرة ص (٣) ولكن يؤخذ على هذه الأمثلة أنها جمل متفرقة لا ترتبط بنص أو سياق لغوى معين ، ومن ثم تكون ثمرتها فى إبراز القاعدة النحوية لا فى تربية الاستعمال اللغوى الذى لا يكون إلا فى سياق .

(٧٣) المصدر السابق نفسه .

(٧٤) المصدر السابق ص (٥) .

(٧٥) بلغ اهتمام وزارة المعارف بتطوير كتب تعليم العربية أنها « رأت .. بعد أن عدلت مناهج اللغة العربية أن تفتح باب المنافسة فى تأليف كتب عصرية ، تقرب للتلميذ الغاية وتعده إعدادا حسنا للانتفاع بما يدرسه . » (النحو المصور . زكى المهندس وآخرون القاهرة ١٩٣١ . المقدمة ص ب) .

(٧٦) النحو المصور . المقدمة ص جـ .

(٧٧) فى اللغة والأدب . ساطع الحصرى . بيروت ط /٢ عام ١٩٦٦ ص (٨٣) .

(٧٨) اعنى الكتب المؤلفة لتلاميذ المدارس الحكومية التابعة لوزارة المعارف أما تلاميذ المعاهد الأزهرية فقد كانوا – وما يزالون إلى حد ما يدرسون النحو فى الكتب القديمة ابتداء من الأجرومية حتى الأشمونى .

(٧٩) تيسير النحو . د. عبد العزيز القوصى . القاهرة ١٩٤٩ . المقدمة ص ٦ .

(٨٠) مجلة المجمع العلمى . دمشق م /٣٢ جزء /١ – ١٩٥٧ ص ٢٢٣ وكذلك « حاضر العربية فى الشام » سعيد الأفغانى . القاهرة ١٩٦٢ ص ١٩٩ ومن قضايا اللغة والنحو ، على النجدى ناصف . القاهرة ١٩٥٧ ص ١٢٣ – ١٢٤ .

(٨١) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية . الجزء السادس ص ١٨٦ – ١٩٠ حيث تجد نص المشروع الذى بنى الكتاب على أساسه .

(٨٢) النحو الوظيفى . عبد العليم إبراهيم . القاهرة ١٩٧٠ ص هـ ومن المقدمة .

(٨٣) النحو الوظيفى . عبد العليم إبراهيم . القاهرة ١٩٧٠ ص / زمن المقدمة .

(٨٤) المصدر السابق ص /هـ – و .

(٨٥) انظر ما سبق ص ١٣٩ من هذا الفصل .

(٨٦) كان هذا على الرغم من وجود تجربة رائدة ومبكرة فى التأليف النحوى كانت جديرة بالإحتذاء والتطوير ، وأعنى بها كتاب « الوسيلة الأدبية » للشيخ حسين المرصفى ، وقد سبقت الإشارة إليه فى هذا الفصل .

(٨٧) اللغة العربية : معناها ومبناها . د. تمام حسان ، ص ٧ – ٨ .

(٨٨) المصدر السابق ، ص ٨ ، دراسات نقدية فى النحو العربى . د. عبد الرحمن أيوب ، ص /و .

(٨٩) النحو المصفى . د. محمد عيد ص /ب .

(٩٠) دراسات نقدية . د. عبد الرحمن أيوب ، ص /د .

(٩١) المصدر السابق نفسه .

(٩٢) النحو المصفى . د. محمد عيد ص / جـ (والكتاب مطبوع عام ١٩٧٢ ويقع فى حوالى ٧٠٠ صفحة) .

(٩٣) المصدر السابق نفسه .

(٩٤) النحو المصفى . د. محمد عيد ص / جـ (والكتاب مطبوع عام ١٩٧٢ ويقع فى حوالى ٧٠٠ صفحة) .

(٩٥) درس المؤلف ثورة ابن مضاء وموقفه من النحاة على ضوء علم اللغة الحديث (فى رسالته للماجستير) وأبدى إعجابه بآرائه ، ولكنه هنا تبع ما ثار عليه ابن مضاء ، فتحدث عن أن كذا مرفوع أو منصوب بكذا من العوامل ، وأن العامل فى كذا محذوف ... وغيره كثير مما يمكن الرجوع إليه فى مظانه من هذا الكتاب (النحو المصفى) فى مثل أبواب النداء والإختصاص ونحوها .

الفصل الثالث

إصلاح النحو في العصر الحديث

« لم يتعرض أيّ من جوانب اللغة العربية للنقد والاتهام ، بأنه سبب الفشل في تعليم العربية وتعلمها في العالم العربي ، كما تعرض النحو ، أو علم قواعد العربية » (١) .

ليس هذا فقط ، بل إن الحملة على النحو جمعت حقا وباطلا ، وهوجم النحو بما فيه ، وبما ليس فيه ، وحملت عليه أوزار غيره من جوانب اللغة وظروف المجتمع . ومن هنا كانت محاولات إصلاح الكتاب النحوى وتيسيره ، وهى التى عالجناها فى الفصل السابق ، وكانت أيضا محاولات إصلاح النحو نفسه منهجه ومادته – وهى التى سنتناولها فى هذا الفصل .

كان للحملات التى شنت على النحو – وبعضها ظالم لا يستند إلى أساس – أكبر الأثر فى توجيه محاولات الإصلاح النحوى فى بدايتها وجهة خاصة لقد طبعتها بطابع الانفعال والعجلة والمسارعة إلى الحكم والنقد بل التجريح ثم تقديم اقتراحات الإصلاح من غير أن يقوم ذلك – فى الغالب على الدرس المتعمق لمباحث النحو ومناهجه لتمييز الغث من الثمين والضار من النافع والدخيل من الأصيل وماله دخل فى التعقيد والتصعيب وما لادخل له فى ذلك . كانت المسألة فى مبدئها حركة عملية فى المقام الأول ، ولم يكن لها سوى حظ ضئيل من الأساس النظرى أو المنهج العلمى ، ولهذا كان طبيعيا أن تجىء خالية من أية تأملات جادة حول النحو (٢) .

وقد ساعد على وجود هذه السطحية أن الذين قاموا بتلك المحاولات لم يكونوا من المتخصصين فى الدراسات اللغوية أو النحوية ، وأن الاتصال بالمناهج الحديثة فى الدرس اللغوى – وهى التى لم تتبلور إلا فى القرن العشرين لم يكن ميسورا ولا موضع اهتمام من أصحاب تلك المحاولات الأولى (٣) .

بدأت محاولات إصلاح النحو العربى مع بداية القرن الحالى تقريبا . وكانت فى أول الأمر عبارة عن ملاحظات جزئية واعتراضات تقتصر على الدعوة إلى حذف أو تعديل بعض أبواب النحو ومسائله . ولم تظهر إلا فى النصف الثانى من الثلاثينات أول محاولة متكاملة تناولت النحو ككل ، وأعنى بها محاولة إبراهيم مصطفى فى كتابه « إحياء النحو » الذى حرك قضية إصلاح النحو بشدة فتوالت بعده المحاولات الجادة ، فشهدت السنوات العشر التالية

لظهور « إحياء النحو » (١٩٣٧) محاولات : وزارة المعارف (١٩٣٨) ويعقوب عبد النبي (١٩٤٠ - ٤١) وأمين الخولي (١٩٤٣) وشوقي ضيف (١٩٤٧) وعبد المتعال الصعيدي (١٩٤٧) ، كما شهدت الخمسينات محاولة أخرى هي « النحو المنهجي » لمحمد أحمد برانق (١٩٥٨) ومحاولة نقدية لعبد الرحمن أيوب (١٩٥٧) إلى جانب دراسات عن مناهج البحث في اللغة والنحو مثل « المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السابقة » لعبد المجيد عابدين (١٩٥١) و « مناهج البحث في اللغة (١٩٥٥) » و « اللغة بين المعيارية والوصفية » (١٩٥٨) لتمام حسان وهي دراسات تستمد أفكارها مما توصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب من نظريات ، وهي بذلك تسهم في ظهور محاولات لإصلاح النحو أكثر تطورا ، وقد ظهرت بالفعل بواكيرها مثل « اللغة العربية : معناها ومبناها » (١٩٧٣) لتمام حسان ، « والنحو العربي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة » لولسن بشاى (١٩٧٤) .

في هذا البحث ، ومن وجهة النظر المنهجية ، سوف نقسم هذه المحاولات إلى ثلاثة مستويات أو أطوار :

الأول : المحاولات الجزئية التي لم تتسع نظرتها لتشمل النحو ككل .

الثاني : المحاولات الشاملة ذات الطابع المحافظ .

الثالث : المحاولات الشاملة ذات الطابع التجديدي .

والواقع أن الفرق بين محاولات الطور الأول ومحاولات الطور الثاني ليس فرقا في المنهج بقدر ماهو في درجة الشمول والإحاطة . أما الفرق بين محاولات هذين الطورين ومحاولات الطور الثالث فهو – كما سنرى – فرق في الأسس النظرية وطريقة التفكير والبحث .

وعليه ، فإن هذا الفصل – وهو صلب هذا البحث – سوف يتناول محاولات الأطوار الثلاثة السابقة محدودا في ذلك من حيث الزمان – بالقرن العشرين ومن حيث المكان بما تم في مصر ، ولن يتعرض لما يخرج عن هذه الحدود زمانا أو مكانا - بالدرس المقصود .

الطور الأول : المحاولات الجزئية

بدأت محاولات هذا الطور مع بداية القرن الحالي كرد فعل لما أثير حول العربية من حيث صعوبة قواعدها ، ووقوف هذه القواعد عقبةً في طريق الراغبين في تعلم العربية ، سواء جاء حديث الصعوبة ذاك من جانب بعض الأجانب ، ومن شايعهم من المصريين ، ممن كانت

تفوح من مواقفهم وكتاباتهم بشأن العربية روائح التعصب عليها والعمل ضدها [٤] ، أو من جانب الغيورين على العربية من أبنائها الذين تبينوا صعوبة النحو وعقمه بالصورة التي كان عليها في القرن الماضي ، من أمثال علي مبارك ورفاعة الطهطاوي وعبد الله فكري ومحمد عبده ، وقد أوضحنا ذلك في صدر الفصل الثالث .

أول ما ظهر من محاولات هذا الطور ما نشرته المقتطف عام ١٩٠٤ لأحد قرائها « جرجس الخوري المقدسي ، تحت عنوان « العربية وتسهيل قواعدها » وجه الكاتب هجومه إلى ظاهرة الإعراب التي رأى فيها منبع الصعوبة في العربية فعنده أن « استخدام الحركات في أماكنها يعد عقبة في درس العربية لأن قواعدها تقضي بوضع علامات آخر المعربات .. وهذا هم يلازم الكاتب والقارىء والخطيب مدى الحياة .. ولا يكتفي النحاة بذلك ، بل يطالبون الدارس بتصور علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر . » [٥] وإذا أردنا التخلص من هذا العيب وما يترتب عليه من صعوبات فإن أمامنا - في رأيه - طريقين :

« الأول ، أن نحسب الكلمات العربية كلها مبنية الأواخر ، فيقتصر في ضبط الألفاظ على السماع وقواعد الصرف ، وفي إعرابها على معرفة نسبتها في الجمل بعضها إلى البعض » [٦] وهو حل فيه تطرف وخطر على اللغة لأنه « يتناول أخص خصائص العربية بالنقض والإلغاء . » [٧] .

ولهذا لم يتوقع الكاتب لرأيه هذا قبولا من أحد ، وإنما توقع - محقاً - أن « الأكثرين من علماء اللغة يسفهون هذا الرأي » [٨] .

أما الطريق الثاني فهو أن نتجه بالعلاج إلى بعض الأبواب أو الظواهر النحوية التي يرى فيها صعوبة واضحة . وفي هذا الصدد دعا الكاتب إلى :

١ - جعل ضميري الجمع المؤنث والمذكر واحدا ، واحتج لذلك بأن اللغات الحديثة توحدهما : ولعل هذا التأسي - غير المقبول - باللغات الأجنبية هو الذي جعله يقتصر على ضميري الجمع ، لأن ضميري المفرد في اللغات التي يعنيها - الإنجليزية أو الفرنسية مثلا - تختلف بين المذكر والمؤنث .

٢ - صرف الممنوعات نثرا كما تصرف شعرا ، وإلغاء باب موانع الصرف .

٣ - إعراب « أيّ » في جميع حالاتها .

٤ - نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة .

٥ - رفع الاسم والخبر دائما حتى مع النواسخ لنتخلص من تعقيداتها خاصة لا النافية للجنس .

٦ – نصب المنادى المعرب مطلقا .

٧ – إلغاء تعدد أحكام العدد [٩] .

والهدف من هذه المقترحات هو – فى رأى الكاتب – « تسهيل قواعد اللغة حتى لايجد أولادنا ما يجدونه الآن من العناء فى دروسها » [١٠] ولكن نُبْل هذا الهدف لم يمنع القائمين على جريدة المقتطف من الاعتراف بأن « فى مقترحات الأستاذ / جرجس المقدسى بعض الخطر على القواعد المقررة فى علم النحو لأن فيها هدما للأصول » (!) [١١] كذلك تعرضت تلك المقترحات لنقد شديد من بعض القراء على أساس أن إلغاء الإعراب يجعلنا « نقع فى اللبس » وهذا فضلا عما يصيب الشعراء من عنت من جراء فقدان التراكيب العربية لحرية الحركة التى يتيحها وجود الإعراب [١٢] . كذلك أشار نفس المعقّب إلى العقبات الدينية والقومية التى تقف فى وجه الأخذ بمقترحات الطريق الثانى ، وإلى أن الأخذ بها سوف يكون ضربا من الطفرة التى تصادم سنة الحياة [١٣] .

حاول هذا المعقب – الذى رمز لنفسه بحرف « ش » – أن يسهم بوجهة نظره هو فى إصلاح قواعد العربية ، فرأى أن ذلك يمكن عن طريق « تجريد العربية من التعليلات الباردة والآراء المتضاربة وتلك اللغات المهملة ووجوه التراكيب الضعيفة ، ثم النظر فى القواعد نفسها وجمعها فى حدود جامعة مانعة سهلة الفهم .. وإلغاء مسألة التعليق فى أفعال القلوب ، وطرح أفعال المقاربة من باب النواسخ ، والنظر فى قاعدة الاشتغال الطويلة . » [١٤] وهى مقترحات فى جملتها معقولة ومقبولة ، وقد تحقق معظمها على مستوى الكتاب المدرسى .

المحاولة الثانية فى هذا الطور هى الحملة التى شنها قاسم أمين على الإعراب الذى هو فى رأيه مصدر لكل مايقع من لحن فى قراءة العربية وكما فعل جرجس المقدسى ، اتخذ قاسم أمين من عدم وجود الإعراب فى بعض اللغات الأوربية وفى التركية حجة يدعم بها رأيه ، والحل فى رأيه « هو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لاتتحرك بأى عامل من العوامل ، بهذه الطريقة وهى طريقة جميع اللغات الأفرنكية واللغة التركية أيضا – يمكن حذف قواعد النواصب والجوازم والحال والاشتغال .. الخ بدون أن يترتب عليه إخلال باللغة إذ تبقى مفرداتها كما هى . » [١٥] هذا التصور لوظيفة القواعد النحوية بعيد عن الصواب ودعوى أن حذفها لن يترتب عليه إخلال باللغة فيها مبالغة يأباها الواقع . كذلك « ليس هناك وجه للمقارنة بين اللغة العربية وبين اللغات الأخرى فى هذا الأمر . » فلكل لغة نظمها الخاصة التى لاتعاب بها ، ثم إن من بين اللغات التى احتج بها مايحتوى على الإعراب ، تلك هى الألمانية التى « فيها تغير أواخر الأسماء بحسب موقعها .. بأكثر مما فى العربية ، ففيها الرفع والنصب والجر ، وعلامة أخرى للجر بالإضافة .. [١٦] ، ومنها ما يحتوى على ظواهر لاتقل فى تفاصيلها عن

قواعد الإعراب ، وذلك مثل نهايات الأفعال فى الفرنسية ، ومع ذلك لم يفكر أبناء تلك اللغات فى التخلص من تلك الظواهر ، لأنها من صلب اللغة .

المحاولة الثالثة هى محاولة سلامة موسى التى ظهرت فى مطلع الربع الثانى من القرن الحالى ، وهى محاولة لم تكن خالصة لوجه إصلاح النحو أو تيسيره بقدر ما كانت تمهيدا للقضاء عليه وعلى الفصحى ذاتها كى ينفسح المجال أمام العامية التى كرس جهوده للدعوة لها لأنها - فى رأيه - « تفضل اللغة الفصحى وتؤدى أغراضنا الأدبية أكثر منها . » (١٧) كان يرى أن الانتقال إلى العامية كلية وإهمال الفصحى يعتبر فى ذلك الوقت طفرة لا يمكن القيام بها ومن ثم كانت دعوته إلى إيجاد تسوية بين اللغتين الفصحى والعامية . (١٨) وهى خطة لا تبعد كثيرا عن فكرة استبدال العامية بالفصحى ، لأنها تقوم على انتقاص الفصحى من أطرافها بإلغاء مقومات شخصيتها حتى تتساوى مع العامية . ولقد كان من الممكن لذلك - استبعاد هذه المحاولة لأنها استهدفت القضاء على الفصحى أكثر مما استهدفت إصلاح النحو ، ولكن نظرا لأن سلامة موسى قد ركز - فى كتاباته حول هذا الموضوع - على إبراز بعض الصعوبات والمشاكل النحوية، وقدم اقتراحات لتذليلها ، فقد اعتبرناها - بصرف النظر عن أهدافها البعيدة - إحدى محاولات إصلاح النحو والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها .

أشار سلامة موسى إلى ما فى العربية من صعوبة بقوله : « لست أحمل على اللغة الفصحى إلا لسببين : أولهما صعوبة تعلمها .. إننا نتعلمها كما نتعلم لغة أجنبية ، وإن أحسن كتابنا يخطىء فيها .. مئات الأغلاط . » (١٩) ويلقى مسئولية هذه الصعوبة على القواعد فيقول : « الواقع الذى لا أناقش فيه أن اللغة العربية يشق على الطالب تعلمها وطلبتنا مكدودون فى المدارس يكدحون لفهم المئات من قواعدها ويخرجون بعد ذلك منها وهم يكرهونها (٢٠) » وإن كان - فى موضع آخر - يغالى كثيرا فى تقديره لأثر هذه الصعوبة حين يزعم أن العربية « تحتاج من الوقت لتعلمها نحو ثمانية أو عشرة أمثال الوقت الذى تحتاجه اللغة الإنجليزية . » (٢٠) و « إن الذى يلتفت إلى اللغة العربية ويستوفى قواعدها دراسة يحتاج إلى العمر كله ، فلا يجد الوقت لأية دراسة أخرى إلى جانب اللغة » (٢١) .

حدد سلامة موسى - فى كتابه البلاغة العصرية - مواطن الصعوبة فى قواعد العربية ، فذكر منها : وجود النوع (المذكر والمؤنث) ، وصيغة المثنى ، وصيغة جمع المذكر السالم ، وقواعد جمع التكسير والتصغير والإعراب ثم قواعد العدد . (٢٢) وكان يحرص - عند مناقشة لكل واحدة منها ، على عقد مقارنة بين العربية والإنجليزية أو الفرنسية ، وينتهى فى كل مرة إلى نتيجة واحدة إدانة العربية ووصمها بالنقص والصعوبة ، والإشادة باللغة الأوربية كاملها وسهولتها .

يُجمل سلامة موسى رأيه فى مشكلة صعوبة العربية فيرى أنها كثرة القواعد والشذوذ وأن الطريق إلى الإصلاح هو « أن تتجه نحو التيسير والتغيير فى تعليم اللغة العربية ، نقنع بأقل ما يمكن من القواعد ونرفض كل ما يمكن من الشذوذات (٢٣) .

إن أخطر ماق هذه المحاولات الثلاث هو الدعوة إلى إلغاء الإعراب بصرف النظر عن حقيقة الدافع الذى يقف وراء هذه الدعوة . إن فى إلغاء الإعراب مجاوزة لحدود الإصلاح الذى يعنى التقويم والبناء – ولو عن طريق التغيير والتعديل فى منهج النحو وقواعده – ولا يمكن أن يعنى إطلاقا هدم اللغة عن طريق القضاء على بعض نظمها الأساسية . زد على هذا ، أن تلك الدعوة لا تستند إلى أيّ أساس علميّ لغوى ، وإنما تستند إلى فرض لم يقم دليل بعد على صحته ، وهو أن قواعد الإعراب هى أكبر مصدر للصعوبة فى النحو ، وأن إصلاح تلك القواعد أو تيسيرها أمر بعيد الاحتمال ، فلا مفر من إلغاء ظاهرة الإعراب ذاتها إذا أردنا تحقيق اليسر أو الإصلاح المنشود ، أو تقوم على أساس قياس مرفوض لغويا ، وهو أن بعض اللغات الأخرى تفوق العربية سهولة وقدرة على الأداء لأنها خالية من الإعراب . إن علم اللغة الحديث لا يعترف بهذا الضرب من القياس أو التنظير ، ولا بما يقوم عليه من أحكام ، كما لا يعترف بأن لغة ما – من حيث هى – أصعب من لغة أخرى (٢٤) ، وحتى على فرض التسليم بصحة هذا الرأى ونتائجه ، فليس لدينا ما يمكننا من القطع بأن سر السهولة فى تلك اللغات إنما هو خلوها من الإعراب . والحق أن « ليس الإعراب بهذه الوعورة التى تنتهى بنا إلى القنوط . والذين لاتحتمل عقولهم بعض القيود المادية كالإعراب لايرجى أن تحتمل آراء وعلوما وفنونا » (٢٥) .

فيما عدا الدعوة إلى « إلغاء الإعراب » . تستحق بقية الاقتراحات التى تضمنتها تلك المحاولات أن تؤخذ بالدرس الجاد لأنها تتعلق بظواهر ومشاكل نحوية هى – فى رأى الكثيرين – من أسباب صعوبة النحو العربى ، وذلك مثل أبواب : الممنوع من الصرف والعدد وجموع التكسير والاشتغال وموضوع التعليق فى أفعال القلوب ، بالإضافة إلى الاقتراحات الخاصة بالمنهج مثل تجريد العربية من التعليلات المتكلفة وتضارب الآراء واللغات المهملة .

ولكن نظرا لطابع السرعة والاقتضاب الذى غلب على تلك المحاولات جاءت تلك المقترحات وكأنها مجرد إشارات إلى المشكلة .. فلا تحليل ولا تحديد لأبعادها بل مجرد المطالبة بإلغاء تلك الأبواب دون ما نظر لما يترتب على الإلغاء من آثار فى بناء النحو كله . إن الأمر ليس من البساطة بحيث يتحقق الإصلاح المرجوّ أو تختفى الصعوبات بمجرد إلغاء تلك الأبواب بجرة قلم ، فالأنظمة اللغوية عامة – وعلى أى مستوى – لا تقف فرادى بمعزل عن

بعضها البعض بحيث لا يؤثر إسقاط أحدها على باقي الأنظمة ؛ إن فيما من علاقات الترابط المتبادلة ما يحتم معه حدوث ذلك التأثير الذي قد تنجم عنه صعوبات أخرى جديدة . ثم إن بعض أولئك الباحثين - الذين قدموا تلك المقترحات - قد طالب بإلغاء أبواب وظواهر نحوية لاتمثل صعوبة تستوجب الإلغاء وهي في نفس الوقت من أساسيات العربية ، وذلك مثل النوع (التذكير والتأنيث) ، وجرجات العدد الثلاث والتصغير . والدرس المتأني - لا الإلغاء - كفيل بتذليل مابها من صعوبات .

على أي حال : كانت تلك المحاولات خطوة على الطريق نحو التعرف على مشاكل هذا النحو والاهتمام بتيسيرها .

في عام ١٩٣٨ نشر الأستاذ حسن الشريف في مجلة الهلال بحثا تحت عنوان « تبسيط قواعد اللغة العربية » كان محاولة أكثر جدية من تلك التي سبقت . بعد أن أشار الكاتب إلى مايلاقيه دارسو العربية من عنت بسبب صعوبة قواعدها ، ذكر أن « الآجرومية العربية ملأى بقواعد يمكن حذفها برمتها من دون أن يترتب على هذا الحذف تغيير جوهري في ضبط الكتابة ولا تصور في فهم الكلام . و .. أيضا بقواعد يمكن تهذيبها واقتضابها بدون مساس جوهر اللغة وأساسها .. » (٢٦) ويزيد الأمر وضوحا وتفصيلا فيقول : « إن في الآجرومية العربية أبوابا .. يمكن إلغاؤها أو تعديلها أو اختصارها أو وقف أحكامها على حالات دون حالات تيسيرا للطلاب وتخفيفا على المعلمين حتى يسهل النحو فتسهل اللغة . » (٢٧) وعلى عكس المحاولات السابقة ، حرص الكاتب على أن يؤكد أكثر من مرة أن ما يدعو إليه من إصلاح يمكن « أن يتم من دون أن تزعزع أساس اللغة أو يغير في جوهرها . » (٢٨) كذلك أشار الكاتب إلى نقطة لها أهميتها في مجال الإصلاح النحوي ، وهي أن القواعد التي يراها بحاجة إلى الإلغاء أو التعديل « ليست أيسر ولا أهون ولا أفيد ما في كتب النحو ، وإنما هي أكثرها طولا وأشدها تعقيدا وأقلها فائدة » (٢٩) .

وبناء على هذا الأساس النظري ومنهج الإصلاح ، أخذ يورد الأمثلة الواقعية . بدأ من ذلك بما يرى الإلغاء طريقا لإصلاحه ، وهو باب موانع الصرف « ماذا يضير اللغة إذا حذفت كلها بجرة قلم ؟ » (٣٠) ثم أخذ يدعم رأيه هذا بأدلة من واقع اللغة ومن مذاهب النحاة ، فقد « تحلل الشعراء من موانع الصرف فلم يفسد الشعر ولم تفسد اللغة .. ولقد أقرهم النحاة على مافعلوا ، فماذا عليهم إذا .. قالوا : والناثر أيضا يصرف مالا ينصرف » (٣١) .

والواقع أن الشعراء لم يتحللوا من موانع الصرف - ولا من سواها من القواعد - وإنما التزموا بها - كما تشهد قصائدهم التي وصلتنا - إلا إذا اضطرتهم قيود الوزن إلى الخروج ، ونادرا مايفعلون . كذلك فإن قواعد اللغة ليست ملكا للنحاة يقولون فيها بأهوائهم ، وإنما

الطريق أن نتتبع ما ورد في النصوص مصروفا ، وكان حقه أن يمنع من الصرف ، فإن وجدنا صرفه جاء نتيجة لضرورة وزن أو قافية أو ما في حكمهما ، أبقينا تلك الرخصة في حدود تلك الضرورة وإلا وسعناها بما لا يذهب بشيء من مقومات اللغة ونظمها .

انتقل المؤلف بعد ذلك إلى المباحث أو الأبواب التي يرى أنه يمكن إصلاحها عن طريق تناولها بشيء من التهذيب ، وفي معظم الأبواب التي تعرض لها كان يبين - في إيجاز - كيفية تهذيبها والتخلص من نواحي الصعوبة فيها .

في باب العدد - مثلا - رأى أن « السهل والمعقول أن نوفق بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث بلا استثناء . » [٣] وفي باب نائب الفاعل رأى « أن يظل المفعول منصوبا ويكتفى بقلب الفعل فنكتب : قُتِلَ عليا . » [٣٢] وكل من الاقتراحين « ينحرف بنا عن الغرض النبيل وهو المحافظة على سلامة اللغة العربية ، إذ هو اقتراح لإعدام شيء من مميزاتها » [٣٣] .

أما جموع التكسير فهي في نظره أكبر الصعوبات لأنها « جعلت اللغة العربية في حجم أربع أو خمس لغات . » [٣٤] كما اعتبرها نوعا من الفوضى في اللغة وإن كان الآخرون يسمونها غنى وسعة . أما الطريق إلى تذليل هذه الصعوبة فيتلخص في « أن جميع الأسماء التي يجوز جمعها جمعا مذكرا سالما وجمع تكسير ، يكتفى فيها بصيغة جمع المذكر السالم وتلغى صيغ جموع التكسير .. أما الأسماء التي لا تجمع جمعا سالما فتبقى لها صيغة واحدة من صيغة جموع التكسير . » [٣٥] وإذ أحسّ الكاتب بأن اقتراحه هذا سوف يترتب عليه موت جزء كبير من الثروة اللفظية للغة العربية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق صعوبة في فهم التراث القديم الذي احتوى على تلك الصيغ الملغاة قال إنه من الممكن « استبقاء هذه الصيغ المتعددة في المعاجم الكبيرة ليتيسر للمتخصصين فهم الكتب القديمة والأدب القديم . » [٣٦] وهو حل ناقص ، لأن اللغة ليست للمتخصصين وحدهم ، ثم إن كثيرا من صيغ جموع التكسير لا يزال شائعا - جنبا إلى جنب مع صيغ الجموع الأخرى في النصوص المألوفة الواسعة الانتشار وعلى رأسها القرآن والأحاديث النبوية .

أيضا فإن بعض صيغ جمع التكسير للكلمة الواحدة قد تؤدي معنى يختلف عن معنى الصيغ الأخرى لنفس الكلمة وعن معنى أنواع الجمع الأخرى لنفس الكلمة . ولنتدبر الأمثلة التالية :

كاتب (كاتبون ، كُتّاب ، كَتَبة) رسالة (رسائل ، رسالات) بيت (بيوت ، أبيات « شعر ») ، عين (عيون ، أعيان) ، يد (أيدي - أيادي) ، صحيفة (صحف ، صحائف) تابع (أتباع - توابع) .

والواقع أن مشكلة جموع التكسير تتعقد وتزيدها تعقيدا أبعد من مجرد وجود أكثر من صيغة للمفرد الواحد ، وأخطر جوانب هذه المشكلة وثيقة الصلة بطبيعة اللغة العربية كلغة سامية ، وليس من اليسير حل مثل هذا الضرب من المشاكل الجوهرية عن طريق هذا الأسلوب السطحي .

أيضا تعرض المؤلف لبابي النداء والاستثناء ، فقرر أنها « تخلق الاضطراب في الذهن لتراكم قواعدها وتعقد أصولها وفروعها .. (وأن الأولى أن) نتفق على أن يلزم المنادى والمستثنى حالة واحدة من الحالات فيكون منصوبا دائما أو مرفوعا دائما » (٣٧) .

ويعجب من أن « ما الحجازية » التي تعمل عمل ليس .. يبطل عملها إذا تلتها إلا .. أليس الخير أن يكون حكم « ما » الحجازية كحكم « ليس » مادامت تعمل عملها ؟ ! (٣٨) ويعترض على قول ابن مالك :

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن من بعد أن تستكملا
وألحقت بإن لكن وأن من دون ليت ولعل وكأن

ويرى في ذلك تعقيدا وتفرقة بين النواصب في الحكم (٣٩) .

وأخيرا تعرض لأوزان الفعل الثلاثي المجرد ونادى بوجوب تحديدها تحديدا يجنبنا اللحن في القراءة لأن المحدد من هذه الأفعال غير كاف . ولأنه ليست هناك قواعد واضحة أو غير واضحة لضبط قراءة الأفعال الثلاثية المجردة ، ثم يبدى دهشته لأن تكون الأفعال نصر وضرب وفتح على وزن واحد في الماضي ، وأن يختلف مضارع كل منها عن الآخرين . (٤٠) ولكنه لم يقدم رأيا محددا في علاج هذه المشكلة مكتفيا بالدعوة إلى « أن نضع ضوابط لتلك الاختلافات بدلا من أن نعتمد فيها على السماع » (٤٠) .

ومع وضوح الجدية في هذه المحاولة ، فإن صاحبها يؤمن بنفس الفكرة الخاطئة التي رأيناها عند أصحاب المحاولات السابقة ، وهي أن من حق الباحث الذي يريد إصلاح قواعد اللغة العربية أن يلغي أو يغير من أبوابها ما يراه مصدرا للصعوبة ، حتى ولو كانت تلك الأبواب تمثل عناصر جوهرية في نظام اللغة وفي حذفها أو تغييرها هدم لشيء من مقومات تلك اللغة . إن مثل هذا الأسلوب في الإصلاح مرفوض لغويا ولاعتبارات أخرى لها وزنها لأنه ينتهي لا إلى إصلاح قواعد العربية ، كما هو الهدف ، وإنما إلى تحويل هذه اللغة إلى شيء آخر مختلف تنكره النصوص اللغوية التي استقينا منها تلك القواعد .

هوامش الفصل الثانى

(الطور الأول)

(1) Al-Toma, Saleh. Current Trends in Linguistics, Vol. 6, P. 703.

(2) Stetkevych. The Modern Arabic Literary Language (1970), P.80.

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د. عبد المجيد عابدين القاهرة ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٤) كان تحامل هؤلاء جميعا – ولا يزال – موجها إلى الفصحى وحدها . وهذا عند الأجانب جزء من مخططهم الرامى إلى القضاء على الإسلام وقطع المسلمين عن كتابهم بإبعادهم عن لغته . أمّا أشياعهم من العرب . فالملاحظ أن فريقا منهم كان نصرانيا ، سواء الكُتّاب أو من يسّروا لهم سُبُل النشر كأصحاب المقتطف والمقطم والأهرام والهلال ، والفريق الآخر – وإن كان مسلما – كانوا ممّن تربوا في الغرب أو في مدارس أجنبية فغلبتهم الثقافة الغربية على أمرهم فساروا في ركاب مخططاتها المعادية للإسلام .

(٥) المقتطف ٢٩ : ٣٤٢ .

(٦) المصدر السابق نفسه .

(٧) من قضايا اللغة والنحو . النجدى ناصف . القاهرة ١٩٥٧ ، ص (٥) .

(٨) المصدر السابق ص (٣٤٣) .

(٩) المصدر السابق ص (٣٤٣) .

(١٠) المصدر السابق نفسه .

(١١) المصدر السابق ص (٤٠٣) .

(١٢) المصدر السابق ص (٥٢٧) .

(١٣) المصدر السابق ص (٥٢٨) .

(١٤) المصدر السابق ص (٥٢٩) .

(١٥) تراجم مصرية وغربية . محمد حسنين هيكل ، القاهرة د – ت ص (١٦٤) .

(١٦) قاسم أمين ، أحمد خاكي ، القاهرة ١٩٤٤ ص (١٤٦) .

(١٧) قاسم أمين . ماهر حسن فهمي ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٠٥ وكذلك .

Wilson, P.G. Germen Grammar (Teach yauyselp Series) London. 1963 PP.26-36

(١٨) الهلال ، يوليو ١٩٢٦ ص (١٠٧٧) .

(١٩) المصدر السابق ص (١٠٧٤) .

(٢٠) البلاغة العصرية واللغة العربية . القاهرة ١٩٤٥ ص (١٤٨) .

(٢١) المصدر السابق ص (١٤٢) .

(٢٢) المصدر السابق ص (١٤٠ – ١٤٣) .

(٢٣) المصدر السابق ص (١٤٣) .

(٢٤) كريستل ، دافيد . التعريف بعلم اللغة ، ترجمة د. حلمي خليل (الأسكندرية ، ١٩٧٩) ، ص ٥٢ .

(٢٥) عبد الفتاح البارودي في مجلة الرسالة ، يوليه ١٩٤٥ ، ص ٨٢٣ .

(٢٦) الهلال ، أغسطس ١٩٣٨ ص (١١٠٩) .

(٢٧) المصدر السابق ، ص (١١١٥) .

(٢٨) المصدر السابق ، ص (١١٠٩ – ١١١٠) .

(٢٩) المصدر السابق ، ص (١١٠٩ – ١١١٠) .

(٣٠) المصدر السابق نفسه .

(٣١) المصدر السابق (ص ١١١٠) .

(٣٢) المصدر السابق ص (١١١٣) .

(٣٣) الشيخ محمد الخضر حسين . مجلة مجمع فؤاد الأول . اللغة العربية ٦ : ١٠٢ .

(٣٤) الهلال ، أغسطس ١٩٣٨ ص ١١١٣ .

(٣٥) المصدر السابق ص (١١١٤) .

(٣٦) المصدر السابق نفسه .

(٣٧) المصدر السابق ص (١١١٤ – ١١١٥) .

(٣٨) المصدر السابق ص (١١١٥) .

(٣٩) المصدر السابق نفسه .

(٤٠) المصدر السابق ص (١١١٤) .

الطور الثانى : المحاولات الشاملة

نتناول فى هذا الطور مجموعة من محاولات إصلاح النحو تميزت بصفة التكامل والشمول عن المحاولات الجزئية السابقة ، كل محاولة منها استهدفت النحو ككل – على الأقل من حيث الخطة النظرية – وإن تفاوتت المساحة التى غطتها كل محاولة على المستوى التطبيقى . وتتميز محاولات هذا الطور بسمتين واضحتين يبرران اعتبارها ضرباً متميزا عما سبقتها من محاولات جزئية وعما لحقها من محاولات تجديدية ، هما :

١ – ارتكازها – كطبيعة البحث الأكاديمى – على أساس نظرى ووجهة نظر محددة إلى حدّما ، وفى هذا الإطار تأتى وتتلون خطة الإصلاح وما تضمه من مقترحات . ولاعجب ، فأصحاب تلك المحاولات من أساتذة الجامعات والمشتغلين بالدرس الأكاديمى ، وهم جميعا من المتخصصين أو المهتمين بالدرس اللغوى . وهذه السمة هى موطن التميز بين محاولات هذا الطور والمحاولات الجزئية السابقة .

٢ – غلبة طابع المحافظة عليها ، وأعنى بذلك أن تلك المحاولات قامت على أساس قبول النحو التقليدى فى جملته ، ثم أجرت فيه – بخفة أو بقوة يد التعديل والتبديل لتحقق ماترمى إليه من إصلاح وتيسير ، باقية مع ذلك فى حدود الإطار العام للنحو . ولعل ذلك راجع إلى أن تلك المحاولات لم ترتكز ارتكازا مباشرا على نظرات ومناهج الدرس اللغوى الحديث ، وهذه السمة هى التى تفرق بين هذا الطور والطور التالى له .

١ - إحياء النحو

ظهر هذا الكتاب في يناير ١٩٣٧ ، وهو « أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية . » (٤١) وقد حمل الكتاب دعاوى عريضة حول إصلاح النحو وتيسيره كما غالى في نقد النحاة وتخطئتهم واتخذ لنفسه أسلوبا أشبه بأسلوب البحث العلمي الموضوعي ، لم يكن ذلك مألوفا من قبل في هذا الميدان ، وبسبب ذلك كله – بالإضافة إلى مقدمة الكتاب التي كتبها د. طه حسين ونوّه فيها – في مبالغة – بشأن الكتاب وأثره – أثار « إحياء النحو » ضجة واسعة وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين (٤٢) .

حدد المؤلف هدفه من هذه المحاولة فقال : « أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وابدلهم منه أصولا سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها . » (٤٣) وإن كان قد قصر هذا الكتاب على نحو الأسماء فقط .

المحور الرئيسي الذي تدور حوله أبحاث الكتاب ، ومنه تنبثق الأفكار التجديدية فيه ، هو أن « علامات الإعراب دوالّ على معانٍ .. في تأليف الجملة وربط الكلم . » (٤٤) وليست - كما زعم النحاة - أثرا يجلبه العامل . والمؤلف يرى أن هذا الذي اهتدى إليه ، من كشف سر الإعراب ، لم يهتد إليه النحاة ، رغم أنهم أكبوا على درس الإعراب أكثر من ألف عام . وسر ذلك ، الفشل في رأيه هو أن النحاة قد أخطأوا في فهمهم للنحو ووظيفته إذ قصروا مباحثه على « الحرف الأخير .. بل على خاصة من خواصه ، وهي الإعراب والبناء » (٤٥) .

وهذا الخطأ في فهم وظيفة النحو وسرّ الإعراب قادهم إلى خطأ آخر كان جناية على النحو إذ « ضيقوا من حدوده ، وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة (٤٦) .

والحق أن المؤلف في هذه الأحكام لم يكن منصفا كل الإنصاف للنحاة لأن أقوال النحاة في جملتها – وكذلك مؤلفاتهم – تنطق بغير ما رماهم به . وقد سبق أن تناولنا بالتفصيل « مفهوم النحو » لدى النحاة في مختلف العصور ورأينا أن هذا المفهوم الضيق ، الذي نسبه المؤلف إليهم ، لم يكن إلا عند بعض المتأخرين منهم فقط (انظر التمهيد ص /١٠) ولعل

الذى انتهى بالمؤلف إلى أن يفهم عن النحاة هذا الفهم ، هو اعتماده فى حكمه على التعريفات بل على واحد منها فقط – دون أن يأخذ فى الاعتبار المباحث الفعلية التى تضمنتها كتب النحو ، إن تلك المباحث « لا تقتصر على الإعراب والبناء ، بل تعدتها إلى وجوه تأليف الكلام فى الإثبات والنفي والتأكيد والاستفهام والتعريف والتنكير والقسم .. الخ » (٤٧) .

بل إن بعض – أو معظم – تعريفات النحاة للنحو تصرّح بأنه يتعدى البحث فى الأواخر « ليبحث عن أحوال التراكيب ويبين ما تكون عليه الكلمة مع الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل » (٤٨) وهى لاتختلف كثيرا فى مضمونها عن التعريف الذى ارتضاه إبراهيم مصطفى للنحو ، حيث عرف بأنه « قانون تأليف الكلام ، وبيانٌ لكل مايجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها . » (٤٩) وإن كان صاحب « إحياء النحو » يهدف من وراء – تعريفه هذا توسيع مفهوم النحو ومباحثه إلى حدود لم يقصدها النحاة . إنه يريد للنحو أن يشمل مباحث « علم المعانى » كاملة ومباحث أخرى من البلاغة ، ويؤكد ذلك أنه اعتبر مباحث كتابى « مجاز القرآن » لأبى عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٨ هـ) و « دلائل الإعجاز » لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) – مباحث نحوية ، ومنهجهما منهجا نحويا قديما أوصى بالأخذ به فى دراسة النحو حتى يمكن بعثه وإحياؤه ، مع أن كلّا من الرجلين لم يهدف إلى درس النحو « من دراسة اللغة ميزه القدماء والمحدثون عن مستوى النحو ؛ إنه مستوى جمالى ذوقى يأتى بعد مستوى الصحة اللغوية الذى يتكفل به النحو (٥٠) .

لقد كان عبد القاهر يؤمن بنحو سيبويه ويردد منه مالا يقبله إبراهيم مصطفى . جاء فى دلائل الإعجاز « وجملة الأمر أنه لا يكون كلام .. من حرف واسم إلا فى النداء ، نحو : ياعبد الله .وذلك إذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذى هو أعنى وأدعو ، و « يا » دليل عليه وعلى قيام معناه فى النفس » (٥١) .

إذا ما انتقلنا إلى الفكرة الرئيسية فى الكتاب – وهى وظيفة الإعراب ودلالة الحركات الإعرابية – وجدنا المؤلف يتجاهل جهود النحاة فى هذا الوضع أيضا ، إنهم – فى رأيه قد وقفوا عند الشكل الظاهرى ، وأهملوا صلة العلامات الإعرابية بالمعنى ، يقول : « أما علامات الإعراب فقلَّ أن ترى لها أثرا فى تصوير المعنى ، وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع .. (و) لو أن حركات الإعراب كانت دوال على شيء فى الكلام وكان لها أثر فى تصوير المعنى ... لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة . » (٥٢) ويخلص من ذلك إلى أن الطريق إلى تصحيح هذا الوضع الخاطيء هو « أن تدرس علامات الإعراب على أنها دوالّ على معان ، وأن نبحث فى ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها . (٥٣) وانتهى من بحثه – فى هذا الصدد – إلى أن « الضمة علم الإسناد ودليل أن

الكلمة مرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة ، ولا يخرج كل منهما عن هذا إلا أن يكون في بناء أو اتباع . وللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا أثرا لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة » (٥٤) أما الفتحة فهي – عنده – « لاتدل على معنى » كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية » (٥٥) .

ولما كان للتنوين صلة وثيقة بعلامات الإعراب ، ونراه يلحق بعض الأسماء دون البعض الآخر . فقد حاول المؤلف أن يحدد له معنى كما فعل مع علامات الإعراب ، وانتهى إلى أن « التنوين علم التنكير » (٥٦) في العربية .

وعلى أساس هذا التحديد للوظائف الدلالية لحركات الإعراب في الأسماء حاول المؤلف أن يعيد تبويب النحو ، فاستغنى عن بعض أبوابه ، وأدمج عددا منها في بعضها ، وقدم فهما جديدا لبعض ثالث . وهذا هو التغيير الذي أشار إلى أنه ينوي إدخاله على المنهج النحوي ، وبه يطمع أن يحقق ماوعد به من تيسير .

والنحاة قد أدركوا من قبل دلالات حركات الإعراب وحددوها بأنها الفاعلية – أو العُمْدية – والمفعولية والإضافة (٥٧) والمؤلف نفسه قد نقل في كتابه عن ابن يعيش قوله : « وإنما كان القياس في كل مبني السكون لوجهين أحدهما أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة » (٥٨) .

ورأيه الذي سبق ذكره في الفتحة وهي أنها الحركة الخفيفة المستحبة وليست علامة إعراب ، رأي غريب وغير موفق ، وأول دليل على ذلك أنه يتعارض في وضوح – مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها كتابه ، وهي أن علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة . وكون الفتحة « خفيفة مستحبة لا يوجب حرمانها من دلالة . » (٥٩) ومسألة الخفة والثقل والاستحباب وعدمه ، من الأمور النسبية التي تبنى على الذوق الشخصي لاعلى أساس موضوعي . والمؤلف أجهد نفسه وأطال ليثبت أن الفتحة أخف الحركات ، بل وأخف من السكون (إحياء النحو من ص ٧٨ – ٨٧) ولو كان ماذهب إليه صحيحا « لما وقف العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة ، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة فوقفوا بها استمتاعا بما يحبون . » (٦٠) وأقرب من رأي إبراهيم مصطفى في الفتحة من حيث واقع اللغة وموضوعية البحث – ماقيل من أن النصب علامة أن الاسم تكملة وليس ركنا أساسيا في الجملة (٦١) .

وندع جانبا الجدّة وعدمها ، والتوفيق والإخفاق فيما قدّمه إبراهيم مصطفى حول مفهوم النحو ودلالة حركات الإعراب ، لننتقل إلى ماتضمنه كتابه من تغيير في المنهج النحوى وأثر ذلك في إصلاح النحو وتيسيره ، ويمكن بلورة مقترحاته في هذا الصدد في الموضوعات التالية :

١ – العامل .

٢ – بناء الجملة .

٣ – التوابع .

٤ – الأبواب التى أجاز النحاة فيها وجهين .

٥ – التنوين .

٦ – العلامات الفرعية .

وهى مرتبة هنا بحسب أهميتها في باب الإصلاح النحوى وليس بحسب ترتيب المؤلف لها في كتابه .

أولا – العامل :

مادامت حركات الإعراب دوالّ على معان يقصدها المتكلم ، ومادامت من عمل المتكلم ، فقد دعا المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها وكذلك كل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية ومارتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة . (٦٢) وهو في هذا مصيب إلى حد كبير فإن نظرية العامل – بالصورة التى نراها في كتب النحو – بناء فلسفى غريب عن واقع اللغة وطبيعة نظامها . والعوامل التى شُغِل بها النحاة ، واعتبروها أساس تحديد الموقع الإعرابى لمكونات الجملة ، ليست سوى واحد من عناصر متعددة تتضافر جميعا على أداء تلك الوظيفة ، فإعطاء العوامل وحدها قوة اقتضاء الإعراب مبالغة شديدة من جانب النحاة وإغفال للقرائن الأخرى التى لاتقل أهمية في هذا العمل عن تلك العوامل . (٦٣) ومن ثم فإن إلغاء نظرية العامل خطوة حقيقية على طريق إصلاح النحو وتيسيره شريطة أن نأخذ في الاعتبار الأمرين الآتيين :

١ – الذى يستحق الإلغاء إنما هو نظرية العامل ببنائها الفلسفى المألوف (٦٤) أما ما أطلق عليه العوامل – من أفعال ونحوها فهى وحدات وقرائن لها دورها كبقية الوحدات – في تحديد المعنى الوظيفى والموقع للمكونات الأخرى في التركيب اللغوى ، وهى لذلك من صميم ذلك التركيب ويجب أخذها في الاعتبار .

٢ – ادعاء أن المتكلم هو الذى يرفع وينصب – كما ذهب إبراهيم مصطفى ومن قبله ابن مضاء (٦٥) تصور غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده ، فالمتكلم الفرد لايحدد الحالة الإعرابية لكلمة ما ، ولا العلامة الدالة على تلك الحالة ، على أساس من اختياره الحر أو الشخصى وإنما « تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعى للغة » (٦٦) التى يتحدث بها ونطقه للعلامة الإعرابية فى تركيب ما لا يعنى أنه موجدها من الناحية اللغوية ، وإن كان ذلك صحيحا من حيث الاعتبار العقلى . ولست أظن أن النحاة كانوا من السذاجة بحيث يعتقدون أن العوامل – وهى ألفاظ أو اعتبارات عقلية – هى المحدث الحقيقى للأحوال أو العلاقات الإعرابية ، وقد صرح بعضهم بأن « محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسبت أحيانا هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم » (٦٧) .

على الرغم من أن إبراهيم مصطفى – فى موقفه من نظرية العامل مسبوق بابن مضاء القرطبى ، ومن احتمال تأثره بآرائه فى هذه المشكلة (٦٨) فإن له فضلا فى ناحيتين ، الأولى ، أنه أبرز بوضوح أبعاد نظرية العامل وآثارها السيئة على النحو ، والثانية ، أنه حاول ، وإن لم يوفق كل التوفيق ، تقديم التفسير الصحيح للظواهر الإعرابية وعلاماتها ليكون بديلا لنظرية العامل الملغاة .

ثانيا – بناء الجملة :

قرر إبراهيم مصطفى – بناء على رأيه فى دلالة الرفع فى العربية – وجوب التوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل لأن حكمها الرفع ولأننا « إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا . » (٦٩) وهذا التوحيد سوف يغنى « عن تكثير الأقسام وعن فلسفة العامل ، وشغب الخلاف ، (ويجعل) الحكم النحوى أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربية . » (٧٠) وهو فى ذلك متأثر بمنهج علماء البلاغة فى جمع تلك الأبواب الثلاثة تحت اسم المسند والمسند إليه وهو نفس المصطلح الذى ارتضاه .

لو سلم له هذا الرأى لكان فيه بعض التيسير النحوى ، ولكن الواقع « أن الفرق بين هذه الأبواب الثلاثة بحيث لا يمكن إنكاره . » (٧١) فرق فى المعنى وفرق فى بعض الأحكام يبرر معالجة كل تركيب منها على انفراد كما فعل النحاة .

مثلا ، إذا تدبرنا فى الجملتين – المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول نجد أنه من الممكن أن نقول : « حكم على القاتل – أو القاتلة – بالإعدام دون أدنى حاجة إلى تقدم ذكر من أصدر الحكم أو حتى مجرد التفكير فيه لأنه أسقط عمدا . أما فى الجملة المبنية للمعلوم فنجد أن ذكر

الفاعل ضرورة مالم يتقدم له ذكر فى الكلام ، ومن ثم تكون جملة « حَكَم على المجرم بالإعدام » – هكذا ابتداء – مرفوضة نحويا ، كذلك فإن الفعل فى الجملة الأولى لم يتأثر من حيث النوع ، وليس الأمر كذلك فى المبنية للمعلوم .

أما عن الفرق بين المبتدأ والفاعل (أو بالأحرى بين الجملتين الاسمية والفعلية) فيرى المؤلف أن « شيئا من الإمعان فى درسهما ينتهى إلى توحيد البابين واتفاقهما فى الأحكام » (٧٢) .

ولكن هذا الحكم تنقضه الأمثلة التالية :

نقول : (أرضعت – أو ترضع – النساءُ أولادَهنّ) ولكننا لا نقول : (أرضعن أو يرضعن – النساء أولادهن) (٧٣) على حين أننا نقول : (النسوة أرضعن – أو يرضعن – أولادهن) ولا يقبح أرضعت أو ترضع .

أيضا نقول : (أنت الأخ ، أنتم الإخوة) فيكون التطابق فى العدد واجبا بين ركنى الجملة ، فإذا قلنا (حضر الأخ ، حضر الإخوة) وجب إفراد الفعل وإن كان الفاعل غير مفرد . فإذا قدمنا المسند فى النوع الأول لم يستلزم ذلك أىّ تغيير (الأخ أنت ، الإخوة أنتم) أما فى النوع الثانى فلابد من حدوث التغيير (الأخ حضر ، الإخوة حضروا) وهذا ينقض ماقرره من « أن حكم المطابقة واحد فى البابين ، .. وأن المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجىء تبعا لأن المسند فعل أو اسم ، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فعل ، بل تجىء تبعا لتقديم المسند إليه أو تأخره » (٧٤) . وهو يريد بذلك أن ينقض ما قرره النحاه « من أن الفعل يوحد والفاعل جمع أو مثنى ... أما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة » (٧٥) .

ولا شك فى أن صاحب « إحياء النحو » كان يدرك وجود هذا النوع من الجملة الاسمية الذى يختلف فى أحكامه مع الجملة الفعلية ، ولكنه – حبا فى أن تسلم فكرته – آثر أن يمثل بجملة اسمية الخبر فيها مشتق (اسم فاعل) هى « الشهداء فائزون » والمشتق – كما قرر النحاة – له بعض خصائص الفعل ولذلك يفرد حين يتقدم على المبتدأ (أفائز الشهداء ؟) .

فضلا عن هذا ، فقد شذ عن الأصل الذى قرره – وهو أن الرفع علم على أن الاسم مسند إليه – ثلاثة أبواب : المنادى المضموم واسم إن ، الأول مرفوع وليس مسندا إليه باتفاق ، والثانى مسند إليه ولكنه منصوب ، وكذلك اسم لا النافية للجنس .

أما اسم إن ، فإن حقه الرفع – على مذهبه – ولكنه « ورد منصوبا وكان النصب عليه هو الغالب » (٧٦) . وقد حاول أن يفسر هذا التناقض فذهب إلى أن « إنّ .. أكثر .. ما تستعمل متصلة بالضمير (وأننا) نعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير

مال حسهم اللغوى إلى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب .. وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا .. وهذا موضع دقيق فى العربية ولكنه صحيح مطرد عند الاختبار ، ألبه النحاة وسموه الإعراب على التوهم » (٧٧) . ولم يتردد فى رمى النحاة بأنهم « قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه » (٧٨) . كما يستدل لرأيه هذا بأن اسم إنّ قد « ورد ..... مرفوعا فى الشعر وفى القرآن الكريم وفى الحديث : ﴿ قالوا إنّ هذان لساحران ﴾ .. « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » .. وعطف عليه بالرفع ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى .. ﴾ وفى بعض القراءات ﴿ إن الله وملائكتُه يصلون على النبى ﴾ (٧٩) ولكنها أمثلة تعد على أصابع اليد الواحدة وفى كل منها وجه آخر قوى بالنصب .. وورود هذه الأمثلة النادرة « لا يرد مئات الآيات (والشواهد الأخرى التى) ورد فيها اسم إنّ وتوابعه منصوبا » (٨٠) .

ومن عجب أن المؤلف رمى النحاة - حين حاولوا تخريج تلك الأمثلة النادرة - بأنهم « يتأولون أعسف تأويل يمضى حكمهم فى أن اسم إنّ لا يكون إلا منصوبا » (٨١) ولا يرى مثل هذا التعسف فى محاولته هو أن يخرّج على التوهم تلك الكثرة الهائلة من النصوص التى ورد فيها اسم إنّ منصوبا ، وذلك ليسلم له الأصل الذى قرره . لقد كان النحاة - فى هذه النقطة - أقرب من صاحب « الإحياء » إلى المنهج اللغوى السليم إذ قبلوا الواقع اللغوى ولم يتأولوه كما فعل .

أما المنادى فرأيه فى سبب رفعه مع أنه ليس بمسند إليه ، هو أن « المنادى المعين أو المعرّف يمنع التنوين .. فإذا بقى للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب ، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم لأنها تقلب فى باب النداء ألفا .. وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها ... ففرّوا فى هذا الباب من النصب والجر إلى الضم حيث لا شبهة بياء المتكلم » (٨٢) . وهو تخريج واهي الأساس لأن الوجه الذى بنى عليه هو أضعف الأوجه الواردة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، ولم يقل به سوى « الأخفش والمازنى والفارسى .. ونقل عن الأكثرين المنع » (٨٣) وشاهده الوحيد بيت شعر يتيم هو :

ولستُ براجعٍ ما فات منّي بلهْفَ ولا بليْتَ ولا لَوانّي

والشعر تحكمه الضرورة ، ثم إن الأقرب فى فهم البيت أنه لا نداءَ فيه ، ومن ثمّ فلا شاهد فيه ، وهو رأى أكثر النحاة . وعليه فما زال المنادى المضموم شاهدنا على ضعف الأصل الذى قرره .

بقي اسم لا العاملة عمل إنّ إذ يأتي منصوبا وهو مسند إليه . وفي رأيه أنه ليس بمسند إليه ولا بمتحدث عنه ، وإن بدا كذلك لغير المتأمّل ، وإنما هو مع لا جملة ذات ركن واحد أو ناقصة كما سماها – ومن ثم فلا يُحتاج إلى خبر بعده ، وما يليه من ظرف ونحوه ليس إلا تكملة بدليل أن المعنى يتم بدونه فنقول : لاريب ، ولاشك [٨٤] .

إن الجملة الناقصة المكونة من لا والمنصوب بعدها لا تكون كلاما تام المعنى إلا حين تقع في سياق لغوي معين يتقدمها فيه نظير للخبر أو مايشعر به ، أو في موقف يعين على فهمه ، وهنا يكون الاستغناء عن ذكره معتمدا على تلك الملابسات السياقية ، وحينئذ يمكن القول بأن الخبر مفهوم – أو محذوف بتعبير النحاة . أما في غياب هذه الملابسات فلا مفرّ من ذكر الخبر ، وأمثلة ذلك كثيرة منها : « لا طاعةَ لِمَخْلوقٍ في مَعْصِيةِ الخالِقِ . » وقول الشاعر :

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميم [٨٥]

وما رواه سيبويه من أن العرب من أهل الحجاز يقولون : « لارجلَ أفضلُ منك » [٨٦] وربما يمكن تصور وجود الجملة الناقصة في تراكيب غير هذا التركيب ، كأسلوب النداء مثلا . وبذلك يظل اسم لا المنصوب متحدثا عنه وخارجا عن الأصل الذي قرره المؤلف .

ثالثا – التوابع :

ذهب المؤلف إلى أنّ تطبيق فكرة ربط الإعراب بالمعنى على التوابع يؤدي إلى اختصار قواعدها وإيضاح أحكامها وتيسيرها ، وذلك على الوجه التالي :

١ – عطف النسق ليس بتابع ، لأن الثاني شريك للأول وله مثله صفة الاستقلال ، فيعرب مثله مسندا إليه أو مضافا أو غير ذلك ، أما الاهتمام فيجب أن يوجه إلى معاني حروف العطف . [٨٧] والنحاة قالوا بالتشريك الإعرابي في كل الحروف ، ولكنهم خصوا التشريك في المعنى بحروف معينة هي (الواو ، والفاء ، وثُمّ ، وحتّى) ، أما (لكن وبل ولا) فلا تشرك في المعنى إطلاقا ، و (أو – أم) تشركان في المعنى والإعراب مالم يُقصد بهما الإضراب فيقتصران على التشريك في اللفظ فقط . ومن ثم فإن إسناد نفس وظيفة الأول إلى الثاني وفي تركيب بذاته لايتأتى في كل الأحوال . والقول بتبعية الثاني ويعني بها النحاة التبعية الإعرابية – لاتهدر حقه في أن يكون شريكا للأول في الإسناد أو غيره من وظائف الأول إذا صلُح لها .

كذلك فإن النحاة بسطوا القول في معاني حروف العطف إلى حد أن أصبح من العسير الإلمام بها .

٢ – النعت الحقيقي والبدل وعطف البيان والتوكيد هي التي تستحق اسم التوابع ، وإن كان النعت أدخلها في التبعية من حيث إنه يجب أن يطابق متبوعه في مختلف الأحوال ، (الإعراب والنوع والعدد والتعريف أو التنكير) على حين لايلزم في الثلاثة الباقية – في رأيه – أن تتفق في غير الإعراب ، وأساس التفرقة – كما بيّنه – هو أنّ النعت بمنزلة المكمّل للمنعوت فلا يفهم المعنى إلا بهما معا ، على حين أن المتبوع في الثلاثة الأخرى دالّ على معناه ومستقل بالإفهام أما التابع فهو يدل على معنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح يجيء من قَرْن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى (٨٨) .

ومع أن النحاة قد أدركوا الصلة القريبة بين بعض التوابع مثل عطف البيان وبعض صور البدل (٨٩) فإن الفروق بين عطف البيان والتوكيد والبدل ، من حيث الوظيفة والأحكام ، أكبر من أن تزول بمثل هذا التبسيط المخل والذي قد ينزلق إلى ضرب من الإجمال أو الإبهام ، فيصبح مصدر بلبلة وصعوبة .

٣ – النعت السببي : يرى أنه ليس من التوابع ، وأن « حقه أن ينفصل عما قبله ، وألا يجرى عليه في إعرابه ، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في إعرابه وكان ذلك من باب المجاورة . » (٩٠) وقد استند في هذا إلى ماورد عن ابن جني في توجيهه لما روى عن العرب « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ » على أن أصله « .. خربٍ جُحْرُه » (٩١) مع أن صنيع ابن جني يناقض ماذهب إليه المؤلف فالأول أرجع الجر بالمجاورة إلى النعت السببي وإذا كان المعنى هو الذي يشغل المؤلف ، فليس في القول بإعراب المجاورة ما يدعم المعنى ، كما أن تسميته نعتا سببيا لا يعني أنه تابع لمتبوعه في المعنى ، ولهذا اعتبره النحاة بمنزلة المسند (الفعل) من الاسم الذي يليه .

وعلى العموم ، ليس فيما جاء به إبراهيم مصطفى في التوابع حتى الآن ، مايخرج كثيرا عما هو مقرر عند النحاة ، إذا ماتغاضينا عن التسميات ، وربما كان ماعند النحاة – إذا أجيد تحريره – أضبط وأيسر وأصدق تمثيلا لواقع اللغة .

٤ – الخبر . هذه هي الإضافة التي جاء بها المؤلف في هذا الباب وفيها خالف النحاة – قدامى ومحدثين – كل المخالفة يرى أن تضمّ إلى قائمة التوابع « تابعا هو أهم من الأقسام السابقة كلها ، وأَوْلاها أن يذكر في باب التوابع ، وهو الخبر . » (٩٢) ويسارع إلى التماس تفسير أو تخريج للخبر بعد كان إذ كان منصوبا والمسند إليه مرفوع ، فذهب إلى أنّ الخبر هو مجموع كان والخبر ، وليس هناك أعجب من هذا التخريج ، وماذا عن الخبر بعد إنّ ؟ وعنه حين يكون جملة ، والجمل بعد المعارف أحوال ؟ وماذا عن تخلف التطابق بين المبتدأ والخبر في التعريف ، بعد ماقرره

– وكذلك النحاة من قبله – من وجوب تطابق التابع والمتبوع فى التعريف والتنكير ؟ ! (٩٣) ثم إن النظام اللغوى للعربية وللغات أخرى – لايقبل مثل هذا الخلط بين فكرة « الإتباع » التى تعنى أن التابع ليس ركنا فى الإسناد ، وفكرة « الخبرية » التى تعنى أنه عمدة . (٩٤) وإذا اعتبرنا الخبر تابعا ، فهل يعنى ذلك ان الجملة تصبح خالية من خبر ؟! .

رابعا – مواضع أجاز فيها النحاة وجهين :

« الأصل الذى تقرر .. لايجوز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء ، فمتى ثبت أن للحركة أثرا فى تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد إلى تصويره فيختلف الإعراب تبعا له . » (٩٥) والمواضع التى تقصد بهذا المبحث هى :

اسم لا ، معمولا ظن فى حالتى الإلغاء والتعليق ، الاشتغال والمفعول معه .

لقد أطال المؤلف كثيرا (إحياء النحو من ص ١٢٩ – ١٦٣) فى عرض آراء النحاة حول تلك الأبواب ، وفى التحايل على تخريجها تخريجا قال عنه إنه قائم على أساس المعنى . والحق أنه لم يأت فى أيٍّ من تلك الأبواب بشيء ذي قيمة . لقد بدأ بخلْق مشكلة لاوجود لها ، إذ قوَّل النحاة مالم يقولوا – وهو أنهم يرون أن الوجهين فى تلك الأبواب سواء ، يلابس المتكلم أيَّهما شاء – ثم أجهد نفسه ليحلّ هذه المشكلة المفتعلة بآراء ، تخيَّرها من آراء النحاة أنفسهم . والحق أن النحاة « لايعنون بجواز الأمرين إلا أن لامانع لفظيا من أن ترفع أو تنصب ، فإذا كان معناك الذى تريده يجرى على الرفع رفعت ، وإذا كان يجرى على النصب نصبت . » (٩٦) والأسباب التى يبديها النحاة لترجيح أحد الوجهين هى عند التحقيق تبنى على المعنى ، وإن كانت صياغتها توحى بأنها تستهدف الحفاظ على قواعد الإعراب ولنأخذ مثالا واحدا لإثبات ذلك . جاء فى الأشمونى فى باب المفعول معه : « والعطف إن يمكن بلا ضعف ، من جهة المعنى أو من جهة اللفظ ، أحق وأرجح من النصب على المعية ، كما فى « جاء زيد وعمرو » .. والنصب على المَعِيَّة مختار لدى ضعف النسق إما من جهة المعنى كما فى قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها رضعها » .. وإما من وجهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيدا ، (ويعلق الصبان قائلا) : محل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة ، فإن قصد التنصيص على المعية وجب النصب ، وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعيَّن الرفع . » (٩٧) وهو تقريبا ماجاء به إبراهيم مصطفى فى هذا الباب ! .

خامساً - التنوين :

في هذا الباب ، جاء المؤلف بقاعدة أقرّ بأنها على غير موضوع النحاة بل على عكس موضوعه ، وهي : الأصل في العَلَم ألّا ينوّن ، وذلك في كل علم ألّا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من معاني التنكير (٩٨) .

وهذه القاعدة – رغم مابذله من جهد لدعمها وما ادعاه لها من الصدق والاطراد (٩٩) تصادم واقع اللغة ونصوصها مصادمة ظاهرة ، فهناك مئات الشواهد في أوثق النصوص « تنقض كل هذه الكليات البديعة نقضا... » ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﴾ ، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ ﴾ ، ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ ﴾ ، ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ ، ﴿ وَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا . ﴾ ، كل هذه أعلام يمتنع فيها مثقال ذرة من التنكير لزمها التنوينُ لزوماً امتنع عدمُه ، ودعوى أنّ لك ألا تنونها وضعٌ ليس لأحد فيها حق على خلاف استعمال أهلها ، وقد أجمعت الأمة والأئمة على لزوم التنوين » (١٠٠) .

كذلك فإن العربية « تفرق في اللفظ بين المُعَرَّف والمنكَّر ، فالنكرة توصف بالنكرة ولاتوصف بالمعرفة ، والمعرفة توصف بالمعرفة ولاتوصف بالنكرة والأعلام المنونة لايجوز وصفها بالنكرة .. وكذلك الأوصاف الممنوعة من التنوين ، فلو كانت معرفة لما وصفت بها النكرة في قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . ﴾ (١٠١) ومما لاخلاف عليه أن جميع الأعلام المنونة لايحرم أيّ منها من التنوين حتى ولو « عيِّن تمام التعيين ، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم . » (١٠٢) خلافاً لما ذهب إليه المؤلف .

أراد إبراهيم مصطفى أن يطبق قاعدته هذه في التنوين على باب الممنوع من الصرف « وفي رأيه » أن منع العلم الأعجمي ، والمركب المزجي وما كان على وزن الفعل وما كان معدولاً من الصرف إنما يعود إلى أنها مأخوذة عن أصل لاتنوين فيه . (١٠٣) أما العلم المؤنث ، فالعلمية - لا التأنيث هي – في رأيه – سبب المنع ، كذلك فإن صيغة منتهى الجموع ونحو أُخر وجُمَع ونحو « أفضل من » إنما منعت التنوين لوجود شيء من التعريف – أو نيته في كل منها . (١٠٤) وفيما عدا هذه الأنواع ، لم يجد بدا من التسليم بأن منع الصرف فيها لعلل أخرى لاصلة لها بالتعريف مثل مافيه ألف التأنيث بنوعيها أو زيادة الألف والنون .

ونحن نحس بضعف قاعدته تلك في هذا الباب ، ولا أدل على هذا الضعف من أنه بعد أن كان يشترط إرادة التعيين الكامل في العلم حتى يمنع الصرف تنازل حتى قال بأن وجود نية التعريف أو شيء منه يكفي لمنع الصرف ، وتمحّل ليُشِمّ في أُخَرَ ونحوها شيئا من التعريف ، فهل (أُخَرَ وجُمَع « وأفعل ») أدخل في باب التعريف من الأعلام نحو محمد وعلي وسعيد وزيد ، فتمنع الصرف تلك وتناله هذه ؟! .

والحق ، أن علاجه للممنوع من الصرف كان قلقا ، وفيه كثير من التكلف ولم يأت فيه بإصلاح أو تيسير ، والسبب فى هذا واضح ، وهو أنه أقام هذا العلاج على أساس فكرة ذهنية مجردة ، الأمر الذى يتنافى مع طبيعة اللغة ويرفضه الدرس اللغوى الحديث .

سادسا - العلامات الفرعية :

يعرب النحاة بالعلامات الفرعية - نيابة عن علامات الأصلية الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم والمثنى وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف . والمؤلف لايريد أن يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة « لأنه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات الفرعية . »[١٠٥] وقد حاول أن يبيّن ذلك على الوجه الآتى :

فى الأسماء الخمسة يرى أنها « كلمات معربة كغيرها .. وإنما مُدّت كل حركة فنشأ عنها لينها . »[١٠٦] وهو مذهب أبى عثمان المازنى (ت ٢٤٧ هـ) . وقد حاول أن يلتمس هذه الظاهرة مبررا صوتيا ، فقال : « إن « ذو » و « فو » وضعتا على حرف واحد وبقية كلمات الباب على حرفين الأول منهما حرف حلق ، و .. حروف الحلق ضعيفة فى النطق .. ومن عادة العرب ان تستروح فى نطق الكلمات وأن تجعلها على ثلاثة أحرف فى أغلب الأمر ، فمدّت فى هذه الكلمات حركات الإعراب .... لتعطى للكلمة حظا من البيان فى النطق . »[١٠٧] واستأنس لذلك « بأن ماينون » من هذه الكلمات أو يوصل بأل يعرب بالحركات من غير لين بعدها . »[١٠٨] وهو بذلك يتجاهل كل الحقائق الصوتية التى يثبتها تصريف هذه الأسماء بالتثنية والجمع ، إذا تثبت الواو فى معظم الصيغ (ذوا ،ذواتا ... ، ذوو ... ،ذوات .) أفواه ، اخوان ، إخوة ، أبوان ، أبُوّة .. الخ) ثم لماذا لم يعاملوا « غد » نفس المعاملة مع أنها على حرفين أولهما من حروف الحلق ؟ ! ومع أنه ادعى أنه « ليس فى العربية اسم معرب بنى على حرف أو حرفين أحدهما حلقىّ إلا وهذا حكمه . »[١٠٩] كان يكفيه أن يعتبر تلك الأسماء شاذة فى وضعها وفى إعرابها .

أما فى جمع المذكر السالم فإن « الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع والكسرة علم الجر والياء إشباع وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصدوا أن يجعل له علامة خاصة ، واكتفى بصورتين فى هذا الجمع . »[١١٠] ولسنا ندرى سر الإشباع فى هذا الباب ولا سر الاكتفاء بصورتين لهذا الجمع ، وإن كان التشابه بين هذا الجمع وجمع المؤنث السالم فى الاكتفاء بعلامتى الرفع والجر أمرا يستلفت النظر كما أشار المؤلف ! .

وحين جاء المثنى فلم يجد لإعرابه تأويلا اعتبره شاذا ، وزعم أن شذوذه « ليس يقدح .. فى أمر تقرر فى سائر العربية واستقام فى كل أبوابها »[١١١] .

بقى الممنوع من الصرف ، الذى تنوب فيه الفتحة عن الكسرة ، وقد خرجه على أنه « لما حرم التنوين أشبه — فى حال الكسر — المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه ، وحذفها كثير جدا فى لغة العرب ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة والتجأوا إلى الفتح مادامت هذه الشبهة . » (١١٢) وهو تخريج ليس بالقوى لأن الذى يحتمل هذه الشبهة مما يمنع صرفه هو الأسماء فقط ، وكلها أعلام ، وليس من المألوف فى الاستعمال إضافة الأعلام إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها ، وفى الحالات القليلة التى يحدث فيها ذلك يتكفل السياق برفع اللبس كما هو الشأن فى كثير من التراكيب . وإذا كان الأمر أمر شبهات ، فقد نصت كتب النحو على أن ياء المتكلم « قد يفتح ماقبلها فتقلب ألفاً ، وربما حذفت هذه الألف ، وبقيت الفتحة دليلا عليها . » (١١٣) فتبقى الشبهة قائمة — وبنفس القدر من الاحتمال — حتى بعد التحول عن الكسرة إلى الفتحة . ومن الجدير بالتدبر أن هذه الشبهة التى قبلها المؤلف هنا مخرجا — وهى الفتحة — تعلل بها لتفسير ضم المنادى بدلا من نصبه كما سبق بيانه (١١٤) .

بعد هذا العرض والدرس لكتاب « إحياء النحو » يتضح لنا ان الدعاوى والآمال التى اعلنت فى مطلعه كانت أعرض بكثير مما امكن تحقيقه فى مباحثه فليس فيه من الجديد إلا القليل مما يمكن الأخذ به ، ولعل أهم ماقدمه الكتاب يتمثل فى بعض الأفكار النظرية والمنهجية .

وفى رأيى أن أهم ماساهم به هذا الكتاب فى مجال إصلاح النحو ليس هو ماقدمه من نظرات حول نظرية العامل وصلة الإعراب بالمعنى وغيرهما من القضايا ، وإن كان له فى بعضها فضل وضوح العرض واستقصاء البحث والجدية فيه ، وإنما أهم مساهماته هى أنه — بما اتسم به من جرأة فى تناول قضايا النحو ومناهج النحاة — قد نفض عن النحو الهيبة والقدسية اللتين أضفيتا عليه زمنا طويلا ، وكانتا عقبة تحول دون درسه درسا موضوعيا ورؤية مافيه من نواحى الضعف والقصور . ولعل هذا بعض السر فى أن هذا الكتاب أحدث « دويا فى الأوساط العلمية ، ولكن أحدا لم يأخذ بالنظريات التى جاءت فيه ، ولم تستطع هذه النظريات أن تأخذ طريقها إلى أية هيئة علمية فتدرس فيها دراسة رسمية . » (١١٥) ولنا فى الأمور التالية خير شاهد على القيمة الحقيقية لهذه المحاولة :

١ — بعد نحو عام واحد تقريبا من ظهور الكتاب ، قبل المؤلف — ومعه مقدم الكتاب المتحمس له د. طه حسين — التنازل عن بعض ماتضمنه مما خالف فيه النحاة ، وقد ظهر ذلك فى التقرير الذى أعدته (عام ١٩٣٨) اللجنة التى شكلتها وزارة المعارف لتيسير قواعد اللغة العربية ، والتى كان من أبرز أعضائها طه حسين وإبراهيم مصطفى ، ذلك التقرير الذى ظهرت فيه بصمات « إحياء النحو » بشكل ملموس ، فى ذلك التقرير اعتبرت علامة إعراب جمع المذكر السالم هى الواو والنون والياء

والنون . (١١٦) فهو إذن معرب بالحروف وليس بحركات مشبعة كما ارتأى إبراهيم مصطفى .

كذلك اعتبرت اللجنة الخبر محمولا فى الجملة الاسمية وليس تابعا .

ثم ناقش مجمع اللغة العربية - عام ١٩٤٥ - تقرير تلك اللجنة وانتهى إلى الاعتراف بكل العلامات التى أنكرها إحياء النحو ، وإن اقترح تغييرا فى صيغة التعبير عنها (١١٧) .

٢ - شارك المؤلف ، وكانت له مكانته ونفوذه ، فى تأليف العديد من الكتب المدرسية الرسمية فى النحو منذ أواخر الثلاثينات ، ولكنه - مع ذلك - لم يستطع أن يضع فيها شيئا من الأفكار والآراء النحوية الجديدة التى ضمنها كتابه الذى وضعه أساسا لتيسير النحو على المتعلمين ، اللهم إلا فكرة المسند والمسند إليه « التى تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معا وكان ذلك لأول مرة فى عام ١٩٥٨ فى كتاب تحرير النحو . وقد بذلت جهود لتعميم هذه الفكرية فى الكتب المدرسية فى كل من مصر وسوريا وأبان الوحدة ولكنها رفضت بشدة من جانب السوريين ، ثم أهملت تماما ، ولا تزال كذلك حتى الآن (١١٨) .

انبثقت بوحى أو بإيحاء من « إحياء النحو » محاولتان وكان تأثيره فيهما واضحا ، ولهذا آثرنا إيرادهما عقبه مباشرة ، المحاولتان هما : تقرير لجنة وزارة المعارف عام ١٩٣٨ وكتاب « النحو المنهجى » تأليف محمد أحمد برانق .

٢ - أولا - محاولة وزارة المعارف

فى عام ١٩٣٨ شكلت وزارة المعارف لجنة (١١٩) للنظر « فى تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة « وتقديم تقرير بما تتوصل إليه فى هذا المجال . وقد حددت اللجنة القواعد والأسس النظرية التى سوف تسير عليها ، وتتخلص فيما يأتى :

١ - عدم المساس من قريب أو من بعيد بأى أصل من أصول اللغة أو شكل من أشكالها .

٢ - العمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبة من العقل الحديث .

٣ - الحرص على عدم العدول عن القديم لأنه قديم ، وعدم التغيير فيما اتفق عليه النحاة من القواعد والأصول إلا بمقدار حين لابد من هذا التغيير .

٤ - إيثار ماعسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث وأيسر على الناشئين من مذاهب النحاة القدماء .

٥ - تخليص النحو مما يعسّره على المعلمين والمتعلمين ، وأهم ما يعسّر النحو فى نظر اللجنة - ثلاثة أشياء : فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعلّلوا مسرفين ، وإسراف فى القواعد والمصطلحات ، ثم إمعان فى التعمق العلمى باعدَ بين النحو والأدب (١٢٠) .

واللجنة - فى البند الأخير - تفترض أن النحو الذى يعلم فى المدارس مازالت فيه تلك العيوب ؛ وهى بهذا تتجاهل كل ماسبقها من جهود فى ميدان تيسير النحو ، كما تتجاهل الواقع القائم حينئذ ، فقد كانت كتب النحو المستعملة وقت قيام اللجنة بعملها فى المدارس ، كالنحو الواضح مثلا ، خالية « مما افترضته ، فلا فلسفة القدماء ، ولا الإسراف فى القواعد ، ولا الإمعان فى التعمق العلمى .. إن هى إلا قواعد موجزة تبذل الكتب ويبذل المعلمون جهدا فى إحاطتها بوسائل التوضيح والتيسير « (١٢١) .

إن أهم ما تضمنه تقرير اللجنة من الجديد (١٢٢) الذى يستحق الدرس من وجهة نظر إصلاح النحو وتيسيره - يمكن بلورته فى النقاط التالية :

١ - « وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى ، والإعراب المحلى .. فى المفردات وفى الجمل . « (١٢٣) ولا جدال فى أنه من الضرورى أن نعرف الموقع والحالة الإعرابية لكل اسم أو فعل فى الجملة حتى يتسنى تحديد الموقف الإعرابى لتوابعها ، (١٢٤) وهذا هو الذى حدا بلجنة تيسير القواعد فى مجمع اللغة العربية

- بعد أن درست التقرير - إلى تعديل هذا الرأى فأصبح نصه : « يستغنى عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات وفى إعراب الاسم الذى تقدر فيه الحركات . » [١٢٥] ونصت على ضرورة بيان المحل الإعرابى للكلمة فى كلا النوعين [١٢٦] .

٢ - إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية واعتبار كل منها فى موضعه أصلا ، فليس فيها علامات نائبة عن أخرى . [١٢٧] وعليه قسمت اللجنة الأسماء المعربة إلى أقسام سبعة طبقا لعدد ونوع علامات الإعراب التى تظهر على آخر كل منها وهى :

١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث هو أكثر الأسماء .

٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهو الأسماء الخمسة .

٣ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح وهو الممنوع من الصرف .

٤ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر وهو الجمع بالألف والتاء .

٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هى الفتح - وهو .. المنقوص .

٦ - اسم تظهر فيه ألف ونون أوياء ونون وهو المثنى .

٧ - اسم تظهر فيه واو ونون أوياء ونون وهو المجموع بهما . [١٢٨] .

وهنا أيضا لابد من النص على الحالة الإعرابية للكلمة (رفع ، نصب ، جر) من أجل تحديد حالة المتبوع ، إذ لايلزم فى كل حالة أن تكون للتابع نفس العلامة الإعرابية التى فى المتبوع . كذلك فإنه فى حالة الأسماء التى تظهر فيها علامتان إعرابيتان فقط لامفر من التفرقة بين حالة النصب وحالة الجر لنفس السبب السابق . [١٢٩] أيضا فإن التسوية بين ظهور النون والألف ، أو النون والياء فى المثنى وبينها وبين الواو والياء فى جمع المذكر السالم بعيد عن الصواب فالنون كثير ما تحذف عند الإضافة ، بل قد تحذف الواو أيضا من الجمع [١٣٠] . وقد حاولت لجنة المجمع تلافى هذا القصور فنصّت على أن الواجب أن يقال فى إعراب المثنى مرفوع بالألف ، وفى الأسماء الخمسة مرفوع بالواو وفى الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة .. وهكذا .. [١٣١] مع عدم الإشارة إلى فكرة النيابة .

لكن هذا الاقتراح - حتى بعد تعديل المجمع له - يظل ناقصا ، وبدلاً من أن يحقق تيسيرا يثير فى النحو صعوبات جديدة علمية وعملية . فمن الناحية العلمية - النحوية الصرفة - نجد أن اعتبار كل من علامات الإعراب ، أصلا فى موضعة يعنى أن تكون الألف علامة رفع (فى المثنى) ونصب (فى الأسماء الخمسة) والياء علامة

نصب وجر (فى المثنى وجمع المذكر السالم) وكذلك الفتحة (فى الممنوع من الصرف) والكسرة (فى جمع المؤنث السالم) ، ومن الصعب والحالة هذه القول بأن للعلامات الإعرابية دلالة وظيفية فى الجمل ، مادامت العلامة الواحدة تعبّر عن أكثر من حالة إعرابية واحدة ، ومادامت الحالة الإعرابية الواحدة يدل عليها بأكثر من علامة . والنحاة قد تفادوا هذه الصعوبة بربط الحالة الإعرابية المعيّنة بعلامة واحدة أصلية ، وماعداها فرع أو نائب يقوم بوظيفتها فى بعض المواطن ، وقد سوغ هذه التفرقة فى نظرهم أن العلامات الأصلية تفوق سواها كثيرا من حيث الشيوع .

أما من حيث الجانب العملى التطبيقى فإن التلميذ الناشىء يتعلم أولا أن أنواع إعراب الاسم ثلاثة : رفع ونصب وجر (والعلامة الأصلية لكل نوع) ولا يعلم العلامات الفرعية إلا بعد أن يعرف المثنى والجمع (وغيرها) .. ولاشك أن تعليم كل فى حينه خير من أن تجعل هذه الأنواع البسيطة كلها أصولا وتجمعها فى تقسيم واحد . وتمزج فيها بين المفرد والمثنى والجمع » (١٣٢) وغيرها من الأبواب .

٣ – تسمية ركنى الجملة بـ « الموضوع والمحمول » وترى اللجنة أنها بذلك قد يسرت الإعراب وقللت من الاصطلاحات وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن فى باب الموضوع وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن فى باب واحد هو المحمول (١٣٣) وما أبعد هذين المصطلحين المجردين عن طبيعة الدراسات اللغوية ، وعن طبيعة العربية بشكل خاص : فالموضوع عند المناطقة متقدم أبدا على المحمول لأنه محكوم عليه به (١٣٤) على حين تعتبر الجملة الفعلية نمطا تركيبيا أصليا ومهما فى العربية (١٣٥) ولعل هذا هو السر فى أن اللجنة ذكرت الفاعل ونائبه ضمن ما يندرج فى باب الموضوع ، ولكنها أغفلت الفعل عند ذكر ما يندرج تحت باب المحمول . فليس فى هذين المصطلحين تيسير – كما زعمت اللجنة – بل تعسير ، والأمر كذلك بالنسبة لدمجها تلك الأبواب المتعددة فى باب واحد . ولهذا عدل مجمع اللغة عن مصطلحى اللجنة إلى « المسند والمسند إليه » ، كما ظهرت فى المناقشات ضرورة تعريف الدارسين ولو بعد المرحلة الأولى – بأنواع الجمل من اسمية وفعلية ، وهو مايعنى العودة إلى التقسيم القديم (١٣٦) .

كذلك تسرعت اللجنة فأصدرت حكما عاما بأن « الجملة العربية مرنة فى الترتيب طيعة فلا تلزم أحد الركنين موضعا واحدا .. وإنما يغلب أن يتأخر الموضوع .. إذا كان المحمول فعلا (أو) إذا كان الموضوع نكرة . » (١٣٧) وحكما آخر متسرعا بأنه « إذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التى توافق الموضوع ، وإذا كان متقدما لم تلحقه ، فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال » (١٣٨) ولو كانت كل

الجمل فى العربية فعلية لأمكن أن يسلم للجنة ما قالت به ، وقد سبقت مناقشة هذه الفكرة عند إبراهيم مصطفى. (١٣٩) وهل من أجل التيسير تتجاهل اللجنة - وبهذه البساطة - كل مادونه النحاة ، أخذا من واقع اللغة ، من مواضع وجوب تأخر الخبر ومواضع وجوب تقدمه .

٤ - إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازا أو وجوبا ، فى الماضى والأمر وفى المضارع كذلك مع اعتبار أحرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه . أما الضمائر البارزة المتصلة فإن كانت للغائب فهى - اتباعا للمازنى - إشارات للعدد لا ضمائر ، أما فى حالتى التكلم والخطاب فهى موضوع والفعل قبلها محمول ، وإذا ذُكر معها ضمير منفصل - قمتم أنتم - فهو تقوية (١٤٠) .

وربما كانت هذه النقطة من أعقد ما قدمته اللجنة من مقترحات ، وقد دار حولها جدل طويل فى مجمع اللغة العربية ، وأثيرت ضد هذا الرأى اعتراضات قوية ، نظرا لأن لجنة تيسير القواعد ، التى شكلها المجمع لدراسة مشروع الوزارة قبلت وجهة نظر المشروع ، بل وزادت عليه اعتبار ضمائر الرفع البارزة فى حالتى التكلم والخطاب ليست بضمائر ، وأن تعرب كل صيغة على أساس أنها دالة بهيئتها وما يلحقها من تلك الحروف ، على زمن الفعل وعلى المسند إليه نوعا وعددا وحالة (الشخص) . (١٤١) ولكن أمام بعض التراكيب - مثل : جاء الذى أكرم أخاه - اضطر الأستاذ عبد العزيز فهمى - وكان أشد أعضاء لجنة المجمع حماسا لإلغاء ضمائر الرفع كلها - إلى القول بأن « المسند إليه محذوف تقديره هو ، وقد علق على ذلك عضو آخر من أعضاء نفس اللجنة - هو الأستاذ على الجارم - بأنه قد هدم مابناه (١٤٢) .

وحين نراجع تراكيب اللغة ، نلاحظ أن مثل هذا الرأى قد يقبل فى نمط معين من التراكيب ، وهوالذى يتقدم فيه المسند إليه على الفعل ويكون صالحا لشغل مكان الفاعل لو أُخر بعد الفعل ، نحو محمد قام ، ومن الملاحظ أن كل من تحدثوا عن إلغاء ضمائر الرفع كانوا يأتون بأمثلتهم كلها من هذا القبيل . أما حين لايذكر المسند إليه قبل الفعل ولابعده أو ذكر قبله وكان غير صالح لشغل وظيفة الفاعل لأنه فى حالة إعرابية مختلفة . فأننا نحس إحساسا قويا بالحاجة إلى فاعل ملحوظ أو ملفوظ عقب الفعل ، وإليك الأمثلة : قال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَساءَلُونَ ﴾ ؟ ﴿ كَلَّا ، بَلْ لا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ، وَلا تَحاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ وَتَأْكُلُونَ التُّراثَ أَكْلًا لَمًّا .. ﴾ .

﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ » ، « وَالقمر اذا تلاها ﴾ .

أيضا فإن تفرقة اللجنة بين ضمائر التكلم والخطاب من جهة وضمائر الرفع من جهة – باعتبارها النوع الأول والثانى ضمائر ، والثالث حروفا – إنما هى تفرقة لا تستند إلى أساس واضح .

من هذا الصعوبات أيضا أن اعتبار الفعل – بعد إلغاء الضمير – خلوا من فاعل هذا الاتجاه ألا تقع تلك الضمائر بنوعيها متبوعة ، ضرورة أن البارز منها حروف ، وأن المستتر ملغى ، وذلك مالا يمكن قبوله . » (١٤٣) لوجود كثير من الشواهد على وقوع ذلك (١٤٤) .

من هذا الصعوبات أيضا أن اعتبار الفعل – بعد إلغاء الضمير خلوا من فاعل يعنى أنه ليست لدينا جملة وإنما فعل مفرد ، وحين يقع هذا الفعل خبرا أو حالا أو صفةً ، فهل يعنى ذلك أن الفعل المفرد هو الخبر أو الحال أو النعت ، وكيف يمكن ذلك والفعل يكون مبنيا كما يكون معربا بالرفع أو النصب أو الجزم ، فهل يكون إعراب الفعل هو إعراب الخبر أو الحال أو النعت مع ماهو مقرر لكل واحد منها من إعراب معلوم ؟! أم أننا سنعتبر إعراب الفعل فى حد ذاته لاصلة له بإعرابه كوحدة وظيفية فى الجملة – خبرا أو حالا أو نعتا – ونجعل له إعرابا وظيفيا (الرفع أو غيره) مقدرا على المحل ؟! (١٤٥) .

٥ – عدم تقدير المتعلق العام للظرف والجار والمجرور حتى يكون محمولا ، واعتبار نفس الظرف أو الجار والمجرور هو المحمول ، وهى مسألة شكلية إلى حد كبير ، وقد رأت لجنة مجمع اللغة العربية أنه لابد من تقدير الكون العام ، وإن أوصت بإعفاء التلاميذ من تكرار ذكره فى الإعراب بعد تمرنهم عليه وفهمه .

٦ – رأت اللجنة – طلباً للاختصار والتيسير – ضم عدد من أبواب النحو تحت اسم واحد : فضمت المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وكل مايذكر فى الجملة – غير الموضوع والمحمول تحت اسم (التكملة) ثم عادوا وجعلوا للتكملة أغراضا بحسب تلك الأنواع التى يدرسها النحو التقليدى كلا على حدة . ولست أرى فى ذلك تجديدا ولا تيسيرا ، وما الفرق بين « التكملة » و « الفضلة » التى قال بها النحاة ؟! .

أيضا – وهذا هو مايستحق النظر – اخترعوا مصطلح « الأساليب » ليضعوا تحته مجموعة من التراكيب وصفوها بأنها « أنواع من العبارات تعب النحاة فى إعرابها وتخريجها على قواعدهم مثل التعجب .. و ... التحذير والإغراء . » (١٤٦) ورأى اللجنة « أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ، ويقاس عليها . أما إعرابها فـهل : (ما أَحْسَنَ) صيغة تعجب ، والاسم بعدها متعجب منه مفتوح ، (أَحْسِنْ) صيغة تعجب أيضا ،

والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة . » (١٤٧) وأن توجّه العناية فى درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال ، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها (١٤٨) .

وإذا كان مثل هذا التبسيط يمكن قبوله ويمكن أن يفيد بالنسبة للمبتدئين فلا ينبغى أن نؤمن بأن ذلك يكفى فى درس هذه الأساليب ، إذ لابد من تحليلها ومعرفة حقيقة مكوناتها والنظام الذى يحكمها - إن أمكن - وصلة ذلك كله بما لها من دلالة وظيفية هى أساس لاغنى عنه لفهم المعنى فى كل أسلوب منها . وكما كان مصير « إحياء النحو » كان مصير هذا المشروع رغم مابذله أصحابه وأنصارهم فى سبيل فرضه على مناهج تعليم النحو فى المدارس الحكومية ، وكانوا جميعا من أصحاب النفوذ فى وزارة المعارف ثم التربية والتعليم .

٣ – ثانيا – النحو المنهجي

هذا الكتاب – في أغلب مباحثه الخاصة بتيسير النحو – صورة مكررة لما سبقه من محاولات في هذا الميدان ، وعلى رأسها « إحياء النحو » ومشروع وزارة المعارف ١٩٣٨ « و » الرد على النحاة « لابن مضاء ، وقد أشار الكتاب في أكثر من موضع إلى هذه المحاولات وإلى أخذه عنها (١٤٩) .

ونحن نقارن ماتضمنه من مقترحات التيسير بما تضمنته تلك المحاولات السابقة عليه ، نجده قد نقل عنها وجهة نظرها كاملة في المباحث التالية : إلغاء العوامل (٤٧ – ٥٢) جمع معاني الباب الواحد أو الأسلوب الواحد – كالنفي والتوكيد – في باب واحد (٥٣ – ٥٤) ضم أبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت اسم المسند والمسند إليه (٥٧ – ٦٠) ، اعتبار الضمائر المتصلة بالفعل حروفا ، ورفض فكرة استتار الضمائر (٦٥ – ٦٧) ، رفض تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية ، وكذلك فكرة نيابة بعضها عن بعض (٧٧ – ٨٢) واعتبار الجار والمجرور ونحوه هو الخبر وإنكار تقدير متعلق له (٨٣ – ٨٧) دراسة أبواب التعجب والمدح والذم والإغراء والتحذير والإختصاص على أنها أساليب تعرف معانيها ولا تحلل نحويا (١٢١ – ١٢٢) ، عدم التعرض لما لايظهر إعرابه مثل المبنيات والمقصور والمنقوص في حالتي الجر والرفع (١٢٤ – ١٢٥) . ولما كنا قد سبق أن تعرضنا لبيان هذه الأفكار ومناقشتها فليس هناك داع إلى التعرض لها هنا ، وإنما نتعرض فقط للمباحث القليلة التي انفرد بها هذا الكتاب ورأى أنه جاء فيها بما يحقق شيئا من التيسير في النحو على الدارسين .

قبل التعرض لهذه المباحث ، يهمنا أن نقف على الأساس النظري الذي ارتكز عليه المؤلف للتوصل إلى ماتوصل إليه من مقترحات ، وهو يتركز في أمرين :

الأول : أن هدف الكتاب هو التيسير على الدارسين بتقديم « نحو وظيفي أساسه وظيفة الكلمة في الجملة ، ويتحدد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها . » (١٥٠) وهو مبدأ أساسي في الدرس اللغوي الحديث ، ولا اعتراض عليه من أحد .

الثاني : أنه – فيما يقدم من تيسير – يلتزم بعدم الخروج عن « الحدود » التي رسمها المتقدمون ، وإن اختلف المتقدمون أخذ من رأيهم بالايسر غير ناظر إلى مدرسة بذاتها أو إلى نحوي بعينه ، أو إلى راجح ومرجوح ، أو إلى قوي وضعيف ، أو إلى مشهور وغير مشهور ، أو إلى مطّرد وشاذ ، لأن هذا كله ليس إلا من مقررات النحويين أنفسهم ، قد قررنا ... أن الأساس هو حفظ اللسان العربي ، وصيانة اللغة وسلامتها من اللحن (١٥١) .

ويبنى على هذا أنه لا جديد فيماجاء به – هو وسواه من أصحاب محاولات التيسير في النحو – « وإنما هي مذاهب قديمة عرضت عرضا جديدا ، وأحييت بعد أن كانت مهملة . » (١٥٢) كما يؤكد أنه ليس من هدفه – ولا من أهدافهم – إلغاء النحو القديم أو إبطاله ومن هذه المقدمات ينتهي إلى نتيجة عجيبة هي إنه لا يصح لأحد ممن يتناولون محاولته – أو غيرها – من محاولات التيسير – بالتقييم أن يحكم على ماجاء فيها بالصواب أو الخطأ ، وإن كان من حقه مناقشتها من حيث أنها تحقق التيسير المطلوب أم لا (١٥٣) .

وليس الأمر على ماتصور ، لأنه إذا كان ماجاء به يصادم نصوص اللغة فمن حق الباحث – لغويا وقوميا – أن يرفضه ويخطئه ولو كان أساسه رأيا لأحد النحاة أو كان يحقق شيئا من التيسير . ثم إن هناك فرقا شاسعا بين أن يقول نحوى في مسألة ، اطردت في الغالبية العظمى من نصوص اللغة ، أنه يجوز فيها كذا كذا بناء على شاهد فرد أو ضرورة شعرية – وبالطبع لايجرؤ هذا النحوى على رفض الوجه الأول أو ترجيح رأيه عليه – وبين أن تأخذ هذا الرأى النادر أو المهمل فنجعله القاعدة ونهمل الوجه الآخر الشائع بحجة أن الأول فيه تيسير على الدارسين . إذ ماقيمة هذا التيسير حين لايجد الدارس للقاعدة التى تعلمها أثرا فيما يطلع عليه من النصوص المتداولة والمقبولة من الجميع ، وإنما يصادفها في قراءة شاذة ، أو رواية معلولة أو بيت شعر كبلته الضرورة : دعك من احتمال الخطأ في بعض الشواهد .

ولنر الآن ماقدمه « النحو المنهجى » من جديد في باب التيسير :

١ – اسم لا النافية للجنس :

في رأيه أن الصعوبة في هذا الباب في أمرين : **الأول** ، اعتبار اسم « لا » مرةً مبنيا (حين يكون مفردا) ومرة معربا (حين يكون مضافا أو شبيها به) وهى تفرقة لا مبرر لها مادام المعنى في الحالين واحدا ، كما ماهنالك من فرق هو سقوط التنوين من المفرد . والحل أن يكون اسم لامنصوبا (أى معربا) في جميع حالاته . **الثانى** أن مصطلحات « المفرد » و« الشبيه بالمضاف » في هذا الباب مما يصعب على الدارسين ، خاصة وأنهم عرفوا المفرد دائما مقابلا للمثنى والجمع (١٥٤) .

والقول بإعراب اسم لاقول قديم ، والتنوين – على هذا الرأى – حذف للتخفيف . (١٥٥) والحق أن موطن الصعوبة في هذا الباب ليس القول ببناء اسم لا أو إعرابه ، وإنما هو في تحديد مالايصلح أن يكون أسما لها ، ومدى وقعية الشروط السبعة التى وضعها النحاة لإعمالها ومتى يلتزم في اسمها عدم التنوين ثم تحديد مواطن استعمالها ودلالتها بدقة والفرق بينها وبين لا العاملة عمل ليس ، هى الصعوبات التى تحتاج إلى الدرس والتصفية .

٢ – المنادى :

في هذا الباب ، طبق نفس الفكرة التي طبقها في امتنع لا : إذ ذهب إلى أن المنادى الذي يعتبره النحاة مبنيا (وهو المفرد العلم والنكرة المقصودة) إنما هو معرب سقط منه التنوين ، (١٥٦) أما كيف يعرب تابع المنادى المرفوع ، وهو يرد في بعض الأحوال منصوبا « فإنه إذا كان مفردا أو مضافا فيه (أل) رفع ، وإذا كان « مضافا خاليا من (أل) وجب أن يكون ... منصوبا على أن كلا من التابع والمتبوع منادى مستقل ذكر حرف النداء في الأول وحذف من الثاني . » (١٥٧) .

والجديد هنا هو مجرد توجيه النصب على أساس أن التابع منادى مستقل وهو حكم قال به النحاة في نوع خاص من التابع – حين يكون بدلا أو نسقا بدون (أل) (١٥٨) .

واعتبار التابع – غير البدل والنسق – منادى مستقلا فيه إهدار لوظيفة التابع في الجملة ، فهو قد جيء به ليكون صفة أو توكيدا أو بيانا للمنادى ، ولن يكون كذلك بالطبع – بعد اعتباره منادى مستقلا . ولهذا نجد المؤلف قد حاول تسويغ رأيه هذا بتأويلات عليها طابع التكلف أشبه بتأويلات النحاة التي عابها كثيرا في كتابه . ففي نحو « ياتميم كلكم » يرى أنه يمكن تخريجه على وجهين : على أنه « تكملة مؤكدة لمحذوف ، فكأنه قال : ياتميم أناديكم كلكم .. (أو على أن) تقدر حرف نداء قبله .. فكأن الأصل .. ياتميم ، ياكل تميم ثم حذف الاسم الظاهر وحل ضميره محله . » (١٥٩) .

ومما يتصل بباب المنادى أيضا اعتباره أن الاسم في نحو يأيها الرجل ، ياهذا الرجل ، يأيهذا الرجل « هو المنادى ، وليست أي أو هذا أو هما كما هو رأي النحاة ، وهو يعتبرها مجرد وصلة لنداء مافيه (أل) (١٦٠) ولكن هل يمكن اعتبار كونها وصلة وظيفة تفسر الرفع الملازم لها ؟ .

٣ – المقصور والممدود : تثنيتهما وجمعهما تصحيحا :

حاول أن يصل إلى قاعدة يطردها في الباب كله ليتفادى بذلك تعدد صور التثنية والجمع . ففي المقصور ، ذهب إلى أن ألفه تقلب ياء (ثالثة أو أكثر مبدلة من ياء أو مجهولة الأصل ، أو يتردد أصلها بين الياء والواو) ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا كلمات معدودة يمكن حفظها ، وهي ما اتفق على أن أصل الألف فيه واو ، فتقلب الألف فيها واوا ومن حسن الحظ أن هذه الألفاظ مع قلتها – معظمها غير متداول ، هذه الألفاظ هي : الشذا ، الشفا ، الصلا ، الطلا ، العشا ، العصا ، القرا ، القنا ، القفا ، المها (١٦١) .

وهذه القاعدة تطبق فى التثنية وجمع المؤنث السالم ، أما فى جمع المذكر السالم فإن الألف تحذف ويبقى الحرف الذى قبلها مفتوحا دلالة عليها (١٦٢) .

أما الممدود فتقلب همزته واوا - فى التثنية وجمع التصحيح إذا كانت للتأنيث ، وفيما عدا ذلك تبقى دون قلب فى الأحوال الثلاثة .

وهو بهذا قد تخلص من مشاكل البحث عن طبيعة الألف الممدودة ، هل هى أصلية أو مبدلة من غيرها ، أو للإلحاق ... وفيما عدا هذا تتفق قاعدته مع ماهو مدون فى كتب الصرف . والأمر كذلك بالنسبة للمقصور .

٤ – النحو الجديد – يعقوب عبد النبي

هذه المحاولة هي أنضج محاولات هذا الطور ، وأقربها – منهجا – ومضمونا إلى مستوى المحاولات التجديدية القائمة على المنهج اللغوى الحديث ولهذا فكرت كثيرا فى أن افتتح بها محاولات الطور الثالث باعتبارها مدخلا جيدا لهذا المستوى ، ولكنني آثرت أن أبقيها فى مكانها الطبيعى من حيث التسلسل التاريخى لتبقى لها قيمتها الحقيقية بالنسبة لما اكتنفها من محاولات (١٦٣) .

تتألف المحاولة من قسم نظرى – هو « إصلاح النحو » عرض فيه المؤلف آراءه ومقترحاته الجديدة لإصلاح النحو مدعومة بالأدلة العقلية واللغوية – ومن قسم تطبيقى قدم فيه المؤلف قواعد النحو مركزة ، وفى منهج أشبه بمناهج الكتب المدرسية ، على أساس المبادىء والنظريات التى آمن بها طريقا للإصلاح وسماه « النحو الجديد » .

وفى رأيه أن ماقدمه فى هذه المحاولة « نحو جديد على اللغة العربية ، يختلف عما ألفه الناس ... يدور حول سليقة العربى وينحو نحوها فى القياس والإعراب والبناء والتصرف .. ويهدم أكثر مابناه النحاة من قواعد مضطربة غامضة وبوّبوا من أبواب فاسدة الأساس . ويخلص النحو العربى من العلوم التى أقحمت عليه فيه إقحاما . كعلوم البلاغة والمنطق والفلسفة والدين . » (١٦٤) ولكنه قد التزم « فى هذا النحو الجديد ألا يخل جليّ أصل من أصول العربية ، ولافرع من فروعها المطردة » (١٦٥) إذ يرى أنه « لاينبغى أن يزيد عمل النحو عن تسجيل الفطرة اللغوية والتعبير عنها بأبواب تلائمها وتسايرها . (١٦٦) .

كما يجب أن يتم « إصلاح النحو من داخل النحو نفسه ، ومن قواعد أصوله . فلا اختراع ولا ابتداع يخالف تركيب اللغة ولا أسلوبها ولا ضبط ألفاظها » (١٦٧) .

إلى جانب هذه الأسس العامة ، حدد المؤلف مبادئه المباشرة أو الخطوات العملية لتحقيق هذا الإصلاح ، ويتلخص ذلك فى :

١ – « جمع الأبواب المتشابهة كالمرفوعات والمنصوبات تحت باب واحد بقواعد محكمة .

٢ – إلغاء الأبواب التى يظهر فساد التبويب لها وإلحاقها بغيرها ، فلا يؤثر على النحو اختفاؤها مادام حسابها يمكن نقله لباب آخر .

٣ – إحكام قواعد الأبواب واختصارها ، ومنع الشذوذ عنها (١٦٨) .

ولما كانت مظاهر الشذوذ فى قواعد النحو العربى كثيرة - فما من حكم أو قاعدة إلا ولها شواذ تخرمها ، وهذه الشذوذات تحول دون اطّراد القواعد الذى يرمى إليه ، وتخلق - بالتالى - صعوبات أمام الدارسين ، وهى من هذه الناحية تمثل ميدانا خصبا أمام المصلحين - لهذا وجه المؤلف اهتمامه إلى تلك الشذوذات يتعرف على أسبابها وملابساتها بحثا عن أساس يفسر به وجودها وبذلك لاتصبح لغزا غامضا يحير الدارسين . وقد انتهى به البحث إلى عدة أسس رآها تصلح لتفسير تلك الشذوذات ، ومع أن النحاة قد أشاروا إلى بعض ما افترضه فى هذا الباب ، إلا أنه قد حاول أن يجعل من هذا الفرض مايشبه القاعدة وأن يجمع من ظواهر الشذوذ فى النحو مايؤكد به وجهة نظره . وهذه الأسس هى :

١ - القياس :

فالعربى فى رأيه كان يقيس بعض الظواهر على بعض « قياسا لفظيا فى الإعراب فقط » (١٦٩) من ذلك أنه بعد أن « جعل الرفع علما على الفاعلية ، قاس المبتدأ ونائب الفاعل على الفاعل قياسا لفظيا ، و (كذلك بعد أن) جعل النصب علما على المفعولية .. قاس جميع المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى والمنادى على المفعول . » (١٧٠) .

٢ - المشابهة اللفظية :

ويعنى بها أن العربى كان يسند لبعض الوحدات الوظيفية فى اللغة وظائف وحدات أخرى حين يَلْمَح - ولو عن طريق الوهم أو القياس الخاطىء « - نوعا من المشابهة اللفظية بين النوعين . وهو يرى أن هذه المشابهة « « تؤدى .. فى قواعد اللغة عملا خطيرا وتحدث تغييرات وانقلابات غريبة ، فبواسطتها يصير الاسم فعلا ، والفعل اسما ، والحرف فعلا ، وبسببها تنتقل أحكام وتتغير أصول . » (١٧١) ومن أمثلة هذا المبدأ :

(أ) نصب المسند إليه بعد إنّ وأخواتها ، حملًا لها على الأفعال الطالبة للمفعول لوجود شبه لفظى بينهما ، (١٧٢) وهو يستدل لذلك ببطلان عملها حين تلحقها « ما » ، « لأن امتزاج « « ما » بها مخرج لها عن شبهها بالفعل . » (١٧٣) .

(ب) منع الأسماء التى جاءت على وزن الفعل من الصرف (١٧٤) لكن ماذا عن بقية الممنوعات من الصرف ؟ .

(جـ) بناء وزن حزام من الأعلام لشبهه بأسماء الأفعال المبنية نحو دَرَاكِ ونزالِ وبنو تميم يعربونه بدون تنوين (١٧٥) وذلك فى رأيه أقيس ، ومن ثم يميل إلى « الأخذ بلغة بنى تميم رغبة فى تخليص القواعد النحوية من الشذوذ » (١٧٦) .

(د) ليس ، وهى من حيث المعنى حرف للدلالة على النفى ؛ وليست فعلا لأنها خالية من الحدث .. ولا دلالة على زمن معين ، .أما. من ناحية لفظها فهى فعل .. أليس يليها المسند إليه كالأفعال ؟ أليست تتصل بالأحرف الدالة على الفاعلية .. (١٧٧) ومثل ليس عسى .

(هـ) صيغتا التعجب « ما أفعله » وأفعل به » هما فى رأيه « وصفان جاءا مخالفين لأقيسة الأوصاف وشبيهين بالأفعال .. (و) ليسا فعلين لخلوهما من الزمان .. وعدم تصرفهما . » (١٧٨) ولهذا « اعتبرا فعلين وإن كان مفعول الأول منهما هو المسند إليه فى المعنى . » (١٧٩) أما « ما » فهى عنده « حرف تعجب لاغير » (١٨٠) وماقيل عن صيغتى التعجب يقال عن نعم وبئس .

(و) عرفات وأذرعات ، « علمان .. ولكنهما جاءا على صورة جمع المؤنث السالم لفظا ، فأجراهما العربى مجراه فى الإعراب فنصبهما بالكسرة . » (١٨١) .

٣ - المشابهة المعنوية :

« وتأتى دورها فى المرتبة الثانية من التأثير فى قواعد اللغة إذ المشابهة اللفظية قد انفردت بالقسط الأوفر . » (١٨٢) ومن الظواهر التى يمكن تفسيرها على أساس المشابهة المعنوية .

(أ) ما النافية ، أشبهت « ليس » من حيث المعنى - وهو إفادة النفى ولذلك حملها الحجازيون عليها وأعملوها عملها ، ولغة تميم فى هذا أقوى قياسا ، لأن ما « لم تفارق قياسها الحرفى ، ولم تحمل على ليس المحمولة على الأفعال ، ولكن لغة الحجازيين أشيع استعمالا ، ولهذا فهى أولى بالاتباع . (١٨٣) ولكن أيهما أولى بأن يقاس عليه ، لاشك أن « ما » أصل فى باب النفى من ليس .

(ب) إعراب المضارع ، على أن الإعراب خاص بالأسماء ، وذلك لمشابهة المضارع للاسم من حيث اللفظ والمعنى ، وإن كان جانب المعنى فيه هو الأقوى ويحس المؤلف بضعف هذا الرأى فيعلن أن « ما ذهب إليه الكوفيون (من أن سبب إعراب المضارع هو - كما فى الاسم - قبوله للمعانى المختلفة) هو الصحيح (١٨٤) .

(جـ) واو المعية ، لما كان التشريك - وظيفة واو العطف - قريبا فى معناه من المصاحبة - وظيفة « مع » الظرفية - « نابت الواو » وهى حرف ، عن « مع » وهى الظرفية للمشابهة المعنوية بينهما . » (١٨٥) .

(د) أسماء الأفعال ، نظرا لأنها « تؤدى ماتؤديه الأفعال من المعانى .. قويت دلالتها على الحدث فأعطيت كثيرا من أحكام الفعل . » (١٨٦) .

ومع نجاح هذه المحاولة فى تقديم تفسير مقبول لبعض الظواهر الشاذة فليست هى بالطريق الصحيح لمعالجة هذا الجانب ، وذلك للأسباب التالية :

١ - القول بأن العربى لمح المشابهة - اللفظية أو المعنوية - بين أداتين أو ظاهرتين فأعطى لإحداهما حكم الأخرى أو وظيفتها ، منهج غير لغوي فى الدراسة .

٢ - أن المبادىء المذكورة - من قياس ومشابهة - لا تفسر إلا عددا محدودا من الظواهر الشاذة فيبقى البعض الآخر فى حاجة إلى تفسير (١٨٧) .

٣ - أن ماقدمه المؤلف من تفسير لبعض الظواهر ، جاء متكلفا ، وذلك مثل إعراب المضارع .

٤ - عدم اطراد القواعد على مختلف مستويات النظام اللغوى ، تعرفه كل اللغات تقريبا وتعترف به ، ومن ثم فلسنا نرى أن لهذه النقطة أثرا ذا بال فى إصلاح النحو العربى .

والقيمة الحقيقية لمحاولة يعقوب عبد النبى تتمثل فيما تضمنته من تصور وتنظيم جديدين للظواهر النحوية وصلة بعضها بالبعض الآخر . تصورا قائما فى أساسه على الوظائف اللغوية وليس على أسس عقلية منطقية ، ولا على أساس الحالة الإعرابية . والإضافات الجديدة التى تضمنتها هذه المحاولة تتركز فى المباحث التالية :

أولا - أقسام الكلمة :

درج النحاة على التقسيم الثلاثى للكلمة ، وهذا التقسيم - فى رأى المؤلف مأخوذ عن التقسيم السريانى المأخوذ بدوره عن التقسيم اليونانى . والنحاة العرب على شبه إجماع على هذا التقسيم وإن خالف البعض وأضاف قسما رابعا هو « اسم الفعل » وسماه « الخالفة » (١٨٨) وقد كان لهذا التقسيم الضيق سيئات لاتحصى فى بلبلة القواعد واضطرابها فى إذهان المتعلمين . » (١٨٩) و « حصر أنواع الكلمة فى ثلاثة فقط ، هو حصر تعسفى وتقسيم باطل . » (١٩٠) ومن هنا جاء المؤلف بتقسيمه الجديد ، الذى اعتبره خطوة هامة جدا فى سبيل إصلاح النحو العربى ، وفيه يقسم الكلمة إلى الأقسام التالية :

١ - الاسم ، وهو مادل على مسمى .

٢ - الضمير ، وهو الكلمة التى تحل محل الاسم وتنوب عنه ، وهو خمسة أنواع : شخصى وإشارى وموصول وشرطى واستفهامى .

٣ - المصدر ، وهو لفظ الحدث الجارى على الفعل .

٤ - الصفات التى تدل على وصف وصاحبه ، وتؤخذ من ألفاظ الأفعال .

٥ - الظرف ، وهو مادل على زمان الفعل ومكانه .

٦ - الفعل ، وهو مادل على حدث وزمن وقبل التصرف .

٧ - الحرف ، وهو مادل على معنى يظهر كاملا فى غيره .

وفى « النحو الجديد » أضاف نوعا آخر هو :

٨ - أسماء الأفعال والأصوات ، الأولى كلمات تؤدى معنى الأفعال وعملها ولاتتصرف تصرفها ، والثانية ألفاظ محكية عن الإنسان (١٩٢) .

ويقول المؤلف إن « هذا التقسيم جديد على النحو ، ولم يقل به أحد من نحاة العرب .. (وإنه جاء) خضوعا لدلالة الألفاظ العربية ، واختلاف تلك الدلالات لأنواع من الكلمات مختلفة . » (١٩٣) وقد حرص المؤلف - وقد تعرض لأنواع الكلمة فى الفرنسية وذكر أنها تسعة : « أداة التعريف ، والاسم والوصف والضمير ، والفعل ، والظرف ، وحروف الجر ، وألفاظ الربط والعطف ، وأصوات التعجب ، والاستحسان ، والألم » « حرص على تأكيد أن ماجاء به من تقسيم « ليس تقليدا ولامحاكاة للتقسيم الفرنسى ، لأن لكل لغة وضعياتها ، ودلالة ألفاظها ، فالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول فى النحو الفرنسى صيغ من تصرفات الفعل ،وأما فى النحو العربى فقد جعلت « المصدر » قسما قائما بنفسه .. كما جعلت اسم الفاعل واسم المفعول من أنواع الصفات . واسم الإشارة فى اللغة الفرنسية يعتبر « وصفاً إشاريا » لمجيئه قبل المشار إليه ، وقد اعتبرته هنا « ضميرا إشاريا » لحلوله محل المشار إليه . كما هى قاعدة النحاة العامة للمضمر . » (١٩٤) .

وهو بهذا التقسيم يعطى لكل قسم من الثمانية شخصيته المستقلة ، وإن كان لايلغى مايحدث بينها - فى بعض السياقات - من تقارب أو تطابق ، وقد أطال فى ذكر الفروق الجوهرية بين هذه الأنواع مما يوجب فصلها واستقلالها كما تعرض لما يطرأ عليها أحيانا من التخلى عن استقلالها التام وقيامها بعضها بوظائف بعض (١٩٥) .

بالإضافة إلى هذا ،أبدى المؤلف وجهات نظر جديدة وجديرة بالدراسة فيما يتعلق بوظيفة وإعراب بعض هذه الأنواع . ويتضح ذلك فيما يأتى :

الضمائر :

(أ) **قسّم الضمائر الشخصية** إلى ثلاثة أقسام :

١ - ضمائر لاتكون إلا عمدة فى الكلام منفصلة ، وهى : أنا ونحن .. الخ .

٢ – ضمائر لا تكون إلا مفعولة منفصلة ، متقدمة على الفعل أو محصورة بإلا ، وهى : إياى ، إيانا .. الخ .

٣ – ضمائر لا تكون إلا متصلة بالفعل فتكون مفعولة ، وإما بحرف الجر فتكون مجرورة ، أو بالاسم فتكون مضافا إليها ، وهى :

(– ى) ، (– نا) ، (– ك) ، (– كما) ، (– كم) ، (– كن) ، (– ه) ، (– ها) ، (– هما) ، (– هم) ، (– هن) .

بالنسبة للنوع الأول ، يرى أنها خصت « بجملتها للأشخاص لأنها مبنية فلا تتصرف تصرف الأسماء والأفعال ، على أنه قد لوحظ عند وضعها أن تكون فيها علامات الصيغ . » (١٩٦) وهى جميعا بصيغها الكاملة أصول .

أما ضمائر النوع الثانى فيرى – أخذا برأى بعض النحاة – أن « إيّا » دعامة والضمير هو اللاحق لها ، ولكنه يضيف إلى هذا الرأى أمرين : « الأول » أن اللواحق بجملتها هى الضمير وليست الهاء أو الكاف فقط ، لأن صورة الضمير لاتتجزأ . الثانى ، أن « إيّا » ليست اسما ولكنها « صوت » جيء به ليعتمد عليه الضمير .. لأنه لايقوم بنفسه . (١٩٧) ويعلق المؤلف أهمية على هذا الرأى فى التوصل إلى « نتيجة عملية فى تيسير قواعد الضمائر ، وذلك أن ضمائر النصب المنفصلة هى ضمائر النصب والجر المتصلة ، وتكون ألفاظها فى الأحوال الثلاثة واحدة . » (١٩٨) .

أما ضمائر الرفع المتصلة ، فيقول فيها برأى المازنى الذى يعتبرها « حروف علامات والضمير فى النية » (١٩٩) والغرض من مجيئها « فى الأفعال هو رعاية التطابق بين الفعل وفاعله فى النوع والعدد . » (٢٠٠) .

(ب) **الضمائر الإشارية :**

وهى أسماء الإشارة المعروفة ، ولكنه يرى أنها « مع المشار إليه كأداة التعريف مع المعرف .. ففى مثل : « جاء هذا الرجل .. » صاحب الحق فى الإعراب هو الرجل ، و (هذا) يقال فيه إنه ضمير إشارة لاغير ، ولا موضع له من الإعراب ، وإنما يكون له موضع إذا لم يتقدم على المشار إليه المعرف بأل ، لأنه حينئذ قد ناب وأغنى عنه باحتلاله رتبته . » (٢٠١) ونفس الفكرة طبقها على الضمائر الموصولة – أو أسماء الموصول – من حيث نيابتها عن الاسم أحيانا وقيامها بوظيفته ، أو تبعيتها للاسم عند وجوده قبلها على أنها صفة له فى نحو : « جاء الرجل الذى قام . » (٢٠٢) وكذلك على الصفات وعلى « المصدر » (٢٠٣) .

(جـ) الضمائر الاستفهامية والشرطية :

« وهما ضميران اثنان : « من » للعاقل و « ما » لغير العاقل ، ويستعملان فى الاستفهام والشرط . » وقد سبق له ذكر هذين الضميرين ضمن الضمائر الموصولة ولم يبين ما إذا كان يعتبرها أصلا فى النوعين ، أو فى أحدهما وفى الآخر فرعا ، وأولى البابين بهما الموصول أما الشرطية والاستفهامية فوظيفة إضافية كما هى فى بعض الظروف .

ثانيا - الإعراب والبناء :

المبنيات فى رأى المؤلف - تشمل الأنواع التالية : الحروف كلها ، وكافة الضمائر ماعدا ماجاء منها على صيغة المثنى والظروف والمصادر التى لاتتصرف (مثل : حيث ومع ولدى وسبحان ومعاذ) وأسماء الأعداد المركبة (مثل خمسة عشر) والأفعال كلها (ماعدا المضارع) والأسماء ، الأعجمية التى لم تشتهر فى لغة العرب قديما فتصقلها مثل : برلين ، لندن ، أندرسن . .

أما المعربات فتشمل الأسماء والصفات ، والظروف والمصادر المتصرفة والفعل المضارع . (٢٠٤) و « المبنيات التى لها محل من الإعراب ، من الأسماء والظروف والضمائر بأنواعها ، يكفى أن يقال عن كل كلمة منها : إنها عمدة ، أو خبر . أو فضلة أو مضافا إليها ، ولا يقال بعد ذلك إنها مبنية على الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون فى محل رفع أو نصب أو جر .. لأنه من المقرر أن العمدة محله الرفع والمفعول محله النصب . والمجرور محله الجر . » (٢٠٥) .

فإذا جئنا إلى علامات الإعراب وجدنا للمؤلف رأيا خاصا فيها . فعلامات الإعراب عنده هى الحركات فقط ، لأنها وضعت للدلالة على معانى الكلمات المعربة ويقصد بالمعانى الوظيفية أما حروف المدواللين الزائدة على بنية المفرد فقد جعلت « للدلالة على « الصيغ » من تثنية وجمع وإضافة . » (٢٠٦) فالألف للتثنية ، والواو للجمع المذكر ، والياء للإضافة للمتكلم مع الاسم ، وللدلالة على المخاطبة المؤنثة مع الفعل ، وعلى هذا « لا ينبغى مطلقا أن تنوب علامات الصيغ عن علامات المعانى ، وإلا اختل القياس واضطرب فى أهم الأصول اللغوية .. (كذلك فإن) نيابة الحركة عن الحركة أمر غير معقول لافى الصوت ولا فى لغة المنطق ، لأن الحركة عرض ، والأعراض لاينوب بعضها عن بعض . » (٢٠٧) .

والخلاصة أن « الرفع لايكون إلا بالضمة والنصب لا يكون إلا بالفتحة والجر لا يكون إلا بالكسرة . » (٢٠٨) .

ما هو موقفه – وهذا رأيه – من الأبواب التي تشذ عن هذه القاعدة وهي : المقصور والمنقوص والمثنى والجمع السالم بنوعيه والأسماء الخمسة والممنوع من الصرف ؟ .

في المقصور ، رأى أنه « تخفى » فيه الحركات الثلاث لاستحالة ظهورها على الألف ، فأشبه المبنى ، ولذلك يقال في إعرابه عمدة أو فضلة أو مجرور وكفى . والأمر كذلك في المنقوص في حالتي الرفع والجر (٢٠٩) .

في المثنى « تخفى على آخر مفرده الضمة والكسرة لتعذر ظهور الأولى مع ألف المثنى والثانية مع الياء النائبة عن ألف التثنية ، وتظهر الفتحة . (٢١٠) « فالإعراب في الأصل للمفرد ، وأما علامة التثنية – الألف والياء فطارئة ، والحكم – كما يقول النحاة – للطارىء لأن رعاية الصيغة أقوى من رعاية حركة الإعراب . » (٢١١) .

أما الجمع السالم بنوعيه ، فهما عنده من باب واحد ، كل منهما ظهرت على آخره حركتا الرفع والجر فقط وحرم حركة النصب ، « والظاهر أن جمع المؤنث هو المقيس على جمع المذكر في حرمانه من الفتحة ، لأن المانع الصوتي من ظهور الفتحة مع جمع المذكّر موجود ، وهو الياء التي حلت محل واو الجمع ، (ولكنه) مع جمع المؤنث غير موجود ، إذ كان من اليسير أن يقال : « خلق الله السموات » بالفتح . » (٢١٢) .

وفي حالة جمع المؤنث لدينا تخريجان ممكنان لوجود الكسرة في حالة النصب : أما أنه منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وإما أنه مجرور في حالة النصب شذوذا ، وهذا الأخير أولى « طردا لقواعد الإعراب بالحركات الأصلية ، واحتراما للسليقة العربية . » (٢١٣) .

والأمر أيسر من ذلك في حالة جمع المذكر ، فهو مرفوع بالضمة الظاهرة على آخر المفرد ، ثم عرضت الواو للدلالة على صيغة الجمع والتذكير .. وأما في حالة الجر ، فإن الكسرة وعلامة الجمع تضادّتا فتغلب علامة الإعراب على علامة الجمع فقلبت واو الجمع « ياء » ثم حمل النصب على الجر .. إذ لو تغلبت الفتحة لصارت الصيغة الحاصلة صيغة تثنية ولو تغلبت علامة الجمع على الفتحة لصارت الصورة الحاصلة صورة جمع مذكر في حالة الرفع . » (٢١٤) وعليه يكون منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة أو بالكسرة شذوذا .

فيما يتعلق بالأسماء الخمسة ، يرى أنها معربة بالحركات والحروف بعدها إشباع ، وهو رأى قديم ، وبه قال إبراهيم مصطفى وارتضته لجنة وزارة المعارف في مشروعها .

ولم يتعرض المؤلف لتفسير الشذوذ الإعرابي للممنوع من الصرف في حالة الجر ، وإنما تعرض – بصدد عرض رأيه في وظيفة التنوين وخصائصه – لتفسير منع الصرف على أسس شكلية في جملتها تخالف مايقول به النحاة (٢١٥) .

بقى مما يتصل بالإعراب ، كيفية إعراب مكونات الجملة على أساس مذهبه ، إن الطريقة التقليدية فى الإعراب هى – فى رأيه – « عقيمة من وجهين : فلسفتها الصوتية .. مثل قولهم : ضربوا فعل ماضى مبنىّ على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة .... .

ثم طول الصيغ الإعرابية . (٢١٦) أما عنده وبناء على ماقدمه من قواعد « فيكفى فى الإعراب ، أن يقال عمدة فيعلم أنه مرفوع بالضمة وهذا مكمل ، فيعلم أنه منصوب ، .. بالفتحة .. ثم .. إن كلمة « الإعراب » لاتؤدى كل المقصود ،ويجب أن يستعاض عنها بكلمة « التحليل » بمعنى ذكر مواضع الكلمات وبيان صيغها ، فلا يصح أن يقال أن « هم » ضمير رفع منفصل مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .. وأنما يقال « هم » ضمير جماعة الذكور الغائبين عمدة .. و « هؤلاء » ضمير إشارة للجمع « والذين » موصول جماعة الذكور . » (٢١٧) .

ثالثا – أنواع الجمل :

قسم المؤلف الجمل إلى أربعة أنواع :

١ – ابتدائية ، وهى التى تكون فى أول الكلام مستقلة عما قبلها .

٢ – تبعية ، وهى التى يكون لها تعلق بما قبلها ، كأن تقع خبرا أو صلة أو حالا أو جوابا لشرط أو جوابا لقسم أو صفة .

٣ – اعتراضية ، وهى التى تقع بين جملتين الثانية لها تعلق بالأولى .

٤ – اقترانية ، وهى التى يقترن مضمونها بمضمون السابق عليها ، ويقصد بها جملة الحال التى لارابط لها سوى الواو نحو « السماء تمطر **والرعد يرعد** ، ومثل جاء زيد **والشمس طالعة** . وهى – فى رأيه ليست حالية كما يزعم جمهور النحاة ، لأنه لاصاحب للحال فى الجملة الأولى ، والحال يجب أن ترتبط بصاحبها ، وقد ظن النحاة أن الواو وحدها كافية للربط ، وهو زعم فاسد ، لأن المربوط غير موجود . » (٢١٨) .

وواضح من هذا التقسيم أنه لايفرق – تركيبيا – بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فكل منهما تتكون من عمدة – هو المسند إليه أو المخبر عنه – وهو « يشمل مايسمى فى اصطلاح النحاة بالفاعل ونائبه والمبتدأ واسم كان وكاد وإنّ . » (٢١٩) وحقه الرفع دائما إلا إذا وقع بعد إنّ وأخواتها ... فيكون منصوباً . » (٢٢٠) ومن خبر هو المحدث عن العمدة . وهو رأى إبراهيم مصطفى ولجنة وزارة المعارف من قبله . وقد أخذ برأى اللجنة

فيما أسماه بالمكملات ، ولكنه قسّمها إلى قسمين : مكملات الاسم ، وهو الحال والتمييز والمستثنى ، ومن الحال عنده خبر كان والمفعول الثانى لظن إذا كانا مشتقين ، على الرغم من اعترافه بأن كليهما ركن فى الإسناد وليس بفضلة إذ إنّ « هذه « الركنية « إنما هى فى المعنى لا فى الصياغة اللفظية والنحو عمله مع الأقيسة اللفظية . »(٢٢١) أما النوع الثانى من المكملات فيضم مكملات الفعل (وهى المفاعيل الخمسة) وتوابع محل الفعل وهى : المنادى ، والمختص والمحذَّر منه أو المُغْرَى به .

٥ - هذا النحو - أمين الخولي *

وصف الأستاذ أمين الخولي خطته في الإصلاح النحوي بأنها « خطة ... معتدلة تقيم نظرها في مسألة النحو على ما ينكشف لها من تقدير لأصوله البعيدة التي أقام النحاة عليها بناء قواعده . » (٢٢٢) وقد اتخذ من منهج الإصلاح الفقهي في العصر الحاضر دليلا إلى إصلاح نحوى ، نظرا لمابين النحو والفقه - كعلمين - من تقارب في بعض الأصول وفي أسلوب الدراسة و « النحاة منذ أول الدهر قد ربطوا أصولهم بأصول الفقه ، بل حملوها عليه . (٢٢٣) الأسس التي ارتضاها لقيام إصلاح نحوى هي :

١ - ملاحظة التيسير والرفق .

٢ - جمع كل مايوجد من المذاهب النحوية ، حيثما وجد ، والتوسع في فهمه دون وقوف عند ظاهره .

٣ - تخير ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعي ،على ضوء التجارب العملية ، والخبرة التعليمية ، والشكاوى الحقة من المصاعب اللغوية .

٤ - عدم التقيد بمذهب نحوى واحد في مسألة بعينها ، وعدم التقيد بالأفصح ، أو الأرجح أو الأصح الذى نصوا عليه . » (٢٢٤) .

وانطلاقا من هذا المبدأ الأخير ، لايرى المؤلف بأسا إذا ماانتهت محاولات التيسير والإصلاح إلى القول بشيء فيه معارضة أو هدم لبعض أصول اللغة ، وهذا هو أخطر ما في محاولته وأبعد شيء فيها عن التوفيق وعن المنهج اللغوى السليم في الدرس . والأمر مالم يقرر هذا (الذى استنتجناه) صراحة ، كما فعل في الأسس السابقة ، وإنما نلمحه واضحا من هذا المبدأ الرابع المشار إليه ، ومن خلال نقده لمشروع وزارة المعارف عام ١٩٣٨ ، وقد سبق عرضه ، فقد أخذ على أعضاء اللجنة التى قدمت هذا المشروع ، أنهم شرطوا على أنفسهم ألا ينتهى بهم حب التيسير إلى أن يمسّوا من قريب أو بعيد أصلا من أصول اللغة ، أو شكلا من أشكالها ، (٢٢٥) ويعلن في صراحة : « ذلك مالا أرتاح إليه من حذركم ولا ألتزمه إن شاء الله ، وإن كنت مستغنيا فعلا عن المساس ، لأنا لانعرف لهذا النحو تلك القدسية ، وليس عنا يعرفها الناس له . » (٢٢٦) .

ويبدو من الجملة الأخيرة ، أنه قد خلط بين أصول اللغة وأصول النحو إذ مادخل قدسية النحو في أصول اللغة ؟! .فأصول النحو - التى شبهها بأصول الفقه - من عمل النحاة وليس كذلك أصول اللغة ، وعمل النحاة لاحرج على تعديله أو تغييره إذا ماكان استجابة لأصول اللغة . ولكن النص جاء - في مشروع الوزارة وفي محاولة الأستاذ / الخولي - على

أصول اللغة كما أن ما انتهى إليه الأستاذ / الخولى فى محاولته هذه من مقترحات يمس أصول اللغة لا أصول النحو فقط ، وهذا هو موطن الخطر ، كما سنرى .

حاول المؤلف – قبل أن يقدم مقترحاته الإصلاحية – تحديد مواطن الصعوبة وطبيعتها فى العربية ، وفى رأيه أنها – بعد مشكلة الازدواج اللغوى – تتركز فى جانبين :

الأول : أن إعراب الفصحى « – مع ثقله علينا – » لايسهل ضبطه بقاعدة ، بل يسوده الاستثناء ، فتتعدد قواعده وتتضارب ، فالفتحة تنصب وتجر والكسرة تجر وتنصب ، والحذف يعرب ، والإثبات يعرب ، والسكون يبنى ويعرب ، والفتح والحركات كلها كذلك .. و .. هو ماسميناه « اضطراب الإعراب . » (٢٢٧) ونحس أن هذا الجانب ذو شقين : **الأول** : ثقل الإعراب فى حد ذاته كظاهرة لغوية . أى أن فى طبيعة العربية مايمكن وصفه بالثقل والصعوبة ، وهى فكرة غير مقبولة فى المنهج اللغوى الحديث (انظر ص ٣٢ من هذا البحث) . **والثانى** : هو اضطراب قواعد الإعراب .

وبهذه النقطة يمهد المؤلف لما سوف يتقدم به من مقترحات تمس هذا الجانب من صلب اللغة العربية .

الثانى : أن « الفصحى .. لاتستقر على حكم وقاعدة فى الكلمة الواحدة أو التعبير الواحد ، فيجوز فيه النصب والجر ، أو يجوز الرفع والنصب والجر جميعا .. وهذا هو اضطراب القواعد . » (٢٢٨) .

ويتقدم المؤلف خطوة أخرى فى طريق تحديد طبيعة صعوبات النحو – أو العربية – من أجل تحديد طبيعة العلاج الناجع لها ، فيقول : « يتضح جليا أنها كلها (الصعوبات) فى جسم اللغة وكيانها .. (وأن) حلها يمس الجوهر والكيان لابد ويحتاج إلى عمل جراحى أو مايشبهه ، وإلا فتلك الحلول السطحية والمسكنات الظاهرية لاتحدث أثرا يذكر . » (٢٢٩) ولكنه حين وجد أن ذلك يعنى قضاء على ظاهرة الإعراب – على ماسبق من رأيه فيه – وهو مالن يسلم له به أحد ، قال : « سنجد أنه لابدّ لنا بعمل يمس العقدة الأولى وهى الإعراب ، فسندعها هنا كما هى . » (٢٣٠) .

أي بما بها من صعوبة إلى أن تحين الفرصة المناسبة .

وما هو الطريق إلى إزالة هذه الصعوبات ؟ أوضح المؤلف أن هناك أصلا عاما سوف يصدر عنه فيما يقدمه من حلول ، وهو : « أن ندع النحاة وآرائهم وقواعدهم ، ونمضى إلى ماوراء ذلك من أصولهم التى استخرجوا منها هذه القواعد ، فنحاول بحسب استعمالهم لها ، وكما دلوا على هذا الاستعمال ، وعلى رغم مالنا من اعتراض على هذه الأصول ، إن نرجّع من

منقول اللغويين ومرويهم فى اللغة ، أوجها تدفع هذه الصعوبات وتقلل هذا التعدد . » (٢٣١) ويعنى بقوله : « حسب استعمالهم لها » ما ارتضوه من أسس الاستدلال اللغوى من نحو : « كل ماورد أن القرآن قرىء به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا ... (وأنّ) اللغات على اختلافها كلها حجة ، .. و (أنّ) الأخذ بالأقل استعمالا وشيوعا ، وَالأضعف قياسا سائغ عند الاحتياج إليه فى سجع .. » (٢٣٢) ومن غير المقبول أن نؤمن بأن « جدوى هذا السجع خير من تخفيف بلايا هذا الاضطراب عن الصغار وخزايا الافتضاح عن الكبار . » (٢٣٣) .

وفى رأينا أن هذا الأصل — الرجوع إلى المصادر اللغوية الأصلية من الأهمية بحيث ينبغى أن ترتكز عليه كل محاولة جادة للإصلاح النحوى أو سواه من جوانب الدرس اللغوى وإن كان المؤلف لم يستخدم هذا الأصل استخداما حرا من التأثيرات الخارجية ، وإنما اعتمد عليه لإثبات أفكار مسبقة وضعها فى اعتباره وآمن بأنها ستعين على حل صعوبات النحو .

وليس أدل على هذا من أنه فرض على نفسه قيدين وأعلن التزامه بهما أثناء عملية الاستمداد من المصادر الأصلية للغة ، هذان القيدان هما تقليل الاستثناء أو اضطراب الإعراب قدر الاستطاعة ، ثم اختيار ماهو بسبب من لغة الحياة والاستعمال عندنا يعنى فى « العامية » (٢٣٤) فهو إذن لن يقبل ما تكشف عنه دراسة النصوص اللغوية أيا كانت طبيعته وإنما سوف يختار منه ما يحقق له الهدفين المذكورين ..والهدف الثانى — على وجه الخصوص — خروج واضح على المنهج اللغوى السليم ، فقد يكون ماهو بسبب من « العامية » واهى الصلة أو مبتوتها بالمستوى اللغوى الذى يعالج المؤلف صعوباته .

إذا ما انتقلنا إلى المقترحات العملية التى جاءت بها هذه المحاولة فى مجالى « **اضطراب الإعراب** » و « اضطراب القواعد » وجدنا مايأتى :

أولا : فى مجال « **اضطراب الإعراب** » تناول المؤلف الموضوعات التالية :

١ — **الأسماء الخمسة** : وهى المعروفة عند النحاة بالخمسة أو الستة . وله فى علاج شذوذها اقتراحان :

(أ) أن نلزمها الواو دائما ، كما تفعل « العامية » فى أب وأخ . (٢٣٥) وقد استدل لذلك بقراءة « تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ وَتَبَّ » التى أوردها الزمخشرى فى الكشاف وهى قراءة نادرة كما أن لها وهذا هو المهم — سياقا لغويا خاصا يبرر هذا الشذوذ ، فهى — فى الآية — ليست كلمة عادية ، وإنما هى علم والعلم يستحسن الإبقاء على هيئته « كلا يتغير منه شىء فيشكل على السامع » كما قال الزمخشرى نفسه تفسيرا لتلك القراءة .

وأيضا ماذكره المؤلف من قول الشافعي في الرسالة : « عن سالم أبو النضر » خاضع لنفس الظرف اللغوى السابق ، فهل نتعلق بمثل تلك القراءة الغريبة والمثال المشار إليه – ولهما مبرر خاص – وندع جملة نصوص اللغة – شعرا ونثرا – وهي ناطقة بخلاف ذلك ؟! أمن أجل أن نوافق الاستعمال الشائع في « العامية » نبطل قواعد الفصحى ؟! أهذا إصلاح وتيسير أم هدم وتدمير ؟! .

(ب) وهو مايميل إليه – « أن تلزم الألف كالمثنى ، فتقل الأقسام . » (٢٣٦) وهي في الموضعين – لغة بنى الحارث بن كعب ، وشاهدها البيت المشهور :

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها (٢٣٧) .

وأيضا فإن « العامية » تلتزم هذا الألف في كلمة « حم » . وهذا الاستعمال ، وإن لم يكن محكوما بظرف لغوى خاص ، فهو يتعارض مع الاستعمال الشائع والمقبول في نصوص اللغة كلها .

٢ – **المثنى** : يختار فيه لغة بنى الحارث بن كعب التي تلزمه الألف دائما ، وكان يود أن يلزمه الياء كما تفعل العامية ،ولكنه لم يجد لذلك سندا من اللغة (٢٣٨) .

٣ – **جمع المذكر السالم وما على صورته** : وقد ارتضى بشأنه الرأى القائل بإعرابه إعراب حين ، فيلزم الياء ويعرب بالحركات على النون وكان يودّ لو اخترع له إعرابا منتخبا من لغتين : فيأخذ من الرأى السابق إلزامه الياء أبداً ومن الإعراب التقليدى فتح النون أبدا وبذلك يلزم أبدا الياء وفتح النون ، وهي أقرب صورة ممكنة إلى وضعه في « العامية » التي تلزمه الياء وسكون النون لزوال الإعراب منها (٢٣٩) .

٤ – **الجمع بالألف والتاء** : ويرجح إجراءه على مذهب الكوفيين ، وهو أن ينصب بالفتحة مطلقا (٢٤٠) .

٥ – **مالا ينصرف** : يرى أن يصرف في كل الأحوال ، وحجته في ذلك أن النحاة « يجيزون صرف الممنوع في الاختيار ، رعاية للتناسب واتساق اللفظ » (٢٤١) ، وماروى عن بعضهم من أن « صرف مالا ينصرف مطلقا لغة ، قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

ولست أدرى كيف ساغ له هذا الرأى مع علمه بأن منع ذلك ، وباعتراف الاخفش الذى استشهد بقوله – الضرورة في شعر أو ما يشبه من النثر وأن نفس الضرورة التي أباحت صرف الممنوع أباحت عكسه وهو منع المصروف ، وكان الأخفش أيضا من بين من أجازوها (٢٤٢) .

٦ – **الاسم المنقوص** : اقترح أن يستعمل الخالى من (أل) منه « بغير يا وفى الأحوال كلها (بناء على أن) من العرب من يسكن ياء هذا المنقوص فى النصب أيضا . » (٢٤٤) وبذلك تتوحد طريقة إعرابه وهو خلو من (أل) كما هى موحدة عند اقترانه بها . هذا ماتناولته هذه المحاولة فى مجال اضطراب الإعراب فى الأسماء. أما فى الأفعال ، فقد تعرضت للموضوعات التالية : .

٧ – **الأفعال الخمسة** : وقد اقترح المؤلف « حذف نون الأمثلة الخمسة رفعا ونصبا وجزما ، وهو (فى رأيه) تخفيف مريح فيه اختصار أيضا . » (٢٤٥) وقد أقام هذا الاقتراح على ما ورد من عدم ثبوت هذه النون فى قراءة « قالوا ساحران تظاهرا » . (٢٨ – ٤٨) وقول الرسول « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا .. » وقول الشاعر : « أبيت أسرى وتبيتى تدلكي . » (٢٤٦) .

٨ – **المضارع المعتل الآخر** : اقترح المؤلف إبقاء حرف العلة فى حالة الجزم – بدلا من حذفه كما هو معروف – ليوحد إعرابه. (٢٤٧) وهو فى ذلك يستند إلى نحو « ألم يأتيك والأنباء تنمى » مما ثبت فيه حرف العلة مع وجود الجازم ، على أن النحاة نصّوا على أن ذلك ضرورة ، وبعضهم فسر ماحدث بأن الشاعر – خضوعا للوزن أشبع الحركة الباقية بعد حذف حرف العلة (٢٤٨) .

ثانيا : اضطراب القواعد :

أوضح المؤلف « أن أساس القاعدة الضابطة هو الاطراد والعموم لكن لغتنا الفصحى ، فوق مالها من هذه الكثرة فى القواعد ، تزيد على ذلك بما فيها من اضطراب القاعدة فى الكلمة الواحدة أو التعبير الواحد لتعدد الصور والمذاهب والخلافات التى تصل إلى حد التباين (٢٤٩) .

وقد جرى فى علاجه لصعوبات هذا الجانب على نفس المنهج الذى اتبعه فى علاج صعوبات « اضطراب الإعراب » ، فدعا إلى إيثار ماتطرد معه القاعدة ولو أدى ذلك « إلى التسوية بين وجه لغوي قوي ووجه أقوى أو إلى الجرى على ماهو الأقل قوة .. وإلى اختيار ماهو أيسر إعرابا وأقرب فهما أو أكثر رواجا فى حياتنا اللغوية الحاضرة (٢٥٠) . وقد عرضنا من قبل رأينا فى مثل هذا المنهج الذى يخلط بين المستويات فى استنباط القواعد ، ويقيم القوانين اللغوية على غير الشائع والمقبول فى الاستعمال .

ضرب مثلا للإصلاح الذى يراه فى هذا الجانب ، بقاعدة الاستثناء بخلا وعدا وحاشا ، وهى أن المستثنى بعدها يجوز فيه النصب والجر ملم تتقدم « ما » عليها فالنصب

لاغير ، وعلى هذا الأساس اقترح المؤلف أن نجعل المستثنى بعد هذه الأدوات منصوبا دائما مادام النصب مشتركا فى كل الأحوال (٢٥١) .

هذه خلاصة ما تضمنته هذه المحاولة فى مجال إصلاح النحو ، والمؤلف يرى أنه - فيما قدم من مقترحات - قد التزم جانب الاعتدال الجامد ، ثم قال : لو أنه « شعر بالحرية فى اختيار مايساير الحياة ويلائم تطور الجماعة دون تقيد بترجيح .. إذن لأوفى بنا ذلك .. على أبواب من التصرف فى هذا النحو ، لم نفتح هنا شيئا منها يذكر » (٢٥٢) .

وحين تدرس تلك المقترحات ، ذات الاعتدال الجامد لتقييمها على أساس المنهج اللغوى السليم ، وعلى أساس الغاية التى استهدفها وهى اصلاح النحو وتيسيره ، نجد أنها قد جانبها التوفيق على كلا الاعتبارين .

فمن حيث الاعتبار الأول ، نحس أن الرغبة فى التيسير دفعت صاحب المحاولة إلى الدعوة إلى إقامة الكثير من قواعد اللغة وأحكامها على أساس ضرورات لغوية لاتستساغ إلا فى إطار ملابساتها المعروفة ، أو على أساس أمثلة نادرة اندثرت من الاستعمال اللغوى ، ولم يبق لها ذكر إلا فى كتب النحو واللغة ، وهذا أبعد شيء عن طبيعة المنهج اللغوى السليم الذى يحتم إقامة القواعد اللغوية على أساس الاستعمال الغالب ويحتفظ للشذوذ والنوادر بأماكنها وملابساتها الخاصة ، لا أن يبنى عليها قواعد تعمم على مالا تتحقق فيه نفس الظروف والملابسات .

أما من حيث ما يمكن أن تحققه تلك المقترحات من تيسير لصعوبات النحو ، فإن ذلك لم يتعد المستوى النظرى ، إن تقليل الاضطراب والاستثناءات وطرد القواعد أمور تحقق الإصلاح والتيسير فعلا لو أنها كانت تمثل واقع اللغة تمثيلا صادقا ، أما حين تقوم على الأمثلة النادرة وأحكام الضرورات والآراء الفردية ، فإنها ستكون - ولاريب مصدر بلبلة ، فالنحو غير اللغة ، والمتعلم لايتعلم اللغة من النحو ، وإنما من التمرس الطويل بها وإلف نظمها المختلفة ، ولايتأتى له ذلك إلا عن طريق دراسة النصوص الأصيلة التى تمثلها ، (٢٥٣) ثم يأتى دور النحو ليبلور ويركز تلك النظم فى مجموعة القواعد التى يقدمها للدارس . فإذا كانت تلك القواعد لاتمثل الشائع من نظم اللغة ، كانت دراستها عبثا ولا يجنى الدارس من ورائها سوى الاضطراب والتعثر حين يواجه نصوص اللغة ولايجد فيها أثرا لما تعلمه من قواعد .

وعلى سبيل المثال ، ماذا يكون موقف الدارس إذا تعلم أن الأسماء الخمسة تلزم الواو أو الألف دائما - كما اقترح الأستاذ / أمين الخولى ثم راجع أعظم نص أدبى فى العربية - وهو القرآن الكريم - فلا يجد أثرا لما تعلم ، وإنما يجد أن كل ما ورد فيه من تلك الأسماء الخمسة يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء ، ولن يتغير الحال أدنى تغير حتى حين يراجع

القراءات الأربع عشرة . (٢٥٤) هل يكفي عندئذ أن نقول له كما قال الأستاذ / أمين الخولي - لايضر قاعدتك أن خالفت هذه القراءات المشهورة ؟! وقس على ذلك بقية الأبواب التي جاء بها الباحث بقواعد تخالف المتعارف عليه .

ولقد أدرك المؤلف مايترتب على الأخذ بمقترحاته في الإصلاح من محاذير وحاول - غير موفق - التهوين من شأنها وخطرها . في مقدمة هذه المحاذير أن الأخذ بتلك المقترحات فيه مخالفة للغة القرآن الكريم ومباعدة بيننا وبينها ، ولكن المؤلف يرى أنه « لابأس بهذا لأن هذا الاختلاف واقع بين مانتعلم اليوم من القواعد وبين قراءات القرآن .. فلو غيرنا مانتعلمه بما هو مخالف لقراءة وموافق لأخرى فماحدث جديد ، ولابدع ، ولا انتقض شيء ولا كانت مشكلة . » وهي مغالطة واضحة فأن يخالف ما نتعلمه قراءة نادرة تمثلت في لفظ أو ألفاظ معدودة غير أن يخالف جُلّ القراءات المشهورة التي تمثلت في عشرات ومئات الألفاظ القرآنية .

كذلك حاول المؤلف أن يُنظّر لتلك المخالفة بالاختلاف الواقع في مجال الإملاء بين كتابتنا المألوفة وكتابة المصحف محتجا بأن « اختلاف الكتابة يمنع قراءة القرآن والاتصال بالمصحف أما هذا الإعراب والنحو « فالقرآن معرض فيه للغات المختلفة . » (٢٥٥) وهو - أيضا تنظير مع الفارق ، لأن الكتابة شيء خارج عن اللغة وقواعدها ، أما الإعراب والنحو فهما من اللغة : الأول (الإعراب) إحدى ظواهرها الأصيلة ، والثاني (النحو) بلورة لنظمها وأحكامها ، ومن ثم تكون صلتهما بالمعنى جد وثيقة ، وكل تغيير يطرأ على أحدهما قد يؤثر في فهم المعنى . ولقد حاول التخفيف من وقع هذا الأمر فقال : إن كل هذا ، على فرض أننا هذّبنا لغتنا بغير ما في المصحف ، وهو مالم نقترح منه شيئا ، ولم يقع منه شيء إلى الآن . بل الذي عرضناه قراءات من القرآن نفسه (٢٥٦) وليست أدرى كيف لايكون ماذهب إليه غير ما في المصحف ، وهو يقتضي المتعلم أن يجرى في كل مايكتب ويدرس على قواعد نحوية تخالف تماما كل ما في المصحف من أمثلها ، اللهم إلا في لفظ أو ألفاظ معدودة وفي قراءة قد تكون مهجورة ، أو غير معروفة إلا للمتبحرين من دارسي القراءات ؟! .

هناك محذور آخر أشار إليه المؤلف وحاول الرد عليه ، ويتلخص في أن هذه المقترحات تؤدى إلى خلق مشكلة للدارسين حين يدرسون نصا أدبيا قديما (بل وحديثا أيضا) . والحل في رأيه يسير ، إذ إن « كل الصعوبة في ذلك أن نقرأ لهم النص الأدبي بتلك الأوجه الميسرة ، أو الموحدة من الإعراب ، ولاشيء مطلقا في هذا ، فهي لن تخل بمعنى ما ، وهي في جملتها - لاتخل بوزن ،وإن أخلت بشيء منه ، فليبق ضرورة للشعر . » (٢٥٧) والحق أن طريقة تطبيق هذا الحل غير واضحة ، هل نكتفي بالقراءة لهم مع ترك الرسم الإملائي على ماهو

عليه ، وكثيرا مايتغير الرسم بتغير القاعدة ؟ أم تغير قراءة وإملاء ؟! وهل يكون هذا التغيير فيما بأيدى الدارسون من كتب ، مع بقاء تلك النصوص فى مصادرها القديمة والحديثة دون تغيير ، أم يشمل التغيير هذه وتلك ؟ ولاشك أن هذه المشكلة تسحب أيضا على القرآن والسنة باعتبارهما من النصوص الأدبية ، والتغيير فى نصوصهما تحيط به شوائك كثيرة .

بقيت بعد ذلك كله ، مشكلة النصوص الشعرية ، خاصة حين يخل التغيير بالوزن أو القافية ، لقد اقترح المؤلف أن نبقى مايخل بالوزن على أنه من ضرورات الشعر ، ولكن هل تكون الضرورات هى الغالبة والقاعدة المدروسة هى القليل النادر ؟ وأين التيسير واطراد القواعد إذا كان الخارج على القاعدة أضعاف ماهو جار عليها ؟! .

والحق أن هذه المحاولة « قد انحرفت عن الغاية المقصودة ... لأننا لانخرج .. (منها) إلا بلغة ملفقة بعيدة عن لغتنا التى نستعملها والتى تربطنا بها تلك الصلة التاريخية ، فنصير بهذا أمام ثلاث لغات بدلا من لغتين ، وتزيد الصعوبة صعوبة و ... التعقيد تعقيدا . » (٢٥٨)

إن التيسير الذى نرجوه هو أن نيسر قواعد العربية بحيث تظل محتفظة بمقوماتها الأساسية لا أن نمسخها إلى بناء قوامه الضرورات والفلتات ولا يتأتى ذلك أبدا بالعمليات الجراحية فى كيان اللغة وجسمها ، وإنما بإجراء ذلك فى عمل النحاة طبقا لما تقضى به نصوص اللغة .

٦ - اعادة تنظيم أبواب النحو   د .شوقى ضيف

كتاب « الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، أول محاولة جادة لإصلاح النحو ، حقق الكتاب ونشره - لأول مرة - عام ١٩٤٧ د .شوقى ضيف ، وقدم له بمدخل طويل حاول فيه أن يُدلى برأيه فى مشكلة النحو العربى والطريق إلى حلها ، فقدم بعض النظريات والمقترحات مؤسسة على الأصول والأفكار التى جاءت فى « الرد على النحاة » وعلى مااستمده المحقق من مبادىء الدرس اللغوى الحديث من « أن واجب اللغوى أن يسجل ماوجد فى اللغة فعلا من صيغ وعبارات لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا للعبارات لم ترد فى اللغة . » (٢٥٩) وهو المبدأ الذى يرى أن النحاة لم يلتزموا به ، إذ (نجدهم يعرضون لما يصحّ ولما لا يصح مستلهمين نظرية العامل لاحقائق اللغة فى كل مايعرضون) . (٢٦٠) وهم بذلك قد « أفسدوا النحو بكثرة ماوضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة ومسائل غير علمية . » (٢٦١) .

إن هذه المحاولة تقوم على أساس الاستفادة من إلغاء « نظرية العامل » وماتولد عنها من مبدأ التأويل والتقدير - وهو مادعا إليه ابن مضاء - فى إعادة « تنظيم أبواب النحو تنظيما جديدا لايقوم على فكرة العمل والعامل ،وإنما يقوم على المجانسة » (٢٦٢) وفى التخلص من كثير مما ملأ به النحاة كتبهم من « فروض وشروط لاحقيقة لها ولا دليل عليها . » (٢٦٣) .

أولا - إلغاء نظرية العامل :

والتنظيم - أو التنسيق « الذى يمكن إحداثه على أساس إلغاء « نظرية العامل » نوعان : تنظيم على مستوى الباب الواحد ، وفيه نجمع فى مكان واحد ماتفرّق من جزئيات هذا الباب وأحكامه وتنظيم على مستوى عدة أبواب ، وفيه تجمع من أبواب النحو المتفرقة تلك التى توجد بينها قرابة أو اشتراك فى الوظيفة أو الأحكام .

(أ) التنظيم على مستوى الباب : وفى نطاقه يمكن تحقيق مايأتى :

١ - التوحيد بين المضارع المنصوب والمضارع المتصل بنون التوكيد ، وفى الحالين « نعتبره منصوبا .. أو .. مبنيا حتى يتم التنسيق فى الباب . » (٢٦٤) وكذلك « المضارع المتصل بنون الإناث ، ينبغى أن نضمه إلى المضارع المجزوم ونسميه فى الحالين ساكنا أو مُسكّنا . » (٢٦٥) والمحقق يرى أن من حقنا أن نأخذ بهذا التنسيق حتى ولو لوحظ بعض الاختلاف أحيانا . » (٢٦٦) .

وطبقا للمبدأ الذى أعلنه الباحث - وهو أن « واجب اللغوى أن يسجل ماوجد فى اللغة فعلا » - يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ماهو واقع فعلا من فروق بين هذه

الأحوال المختلفة للمضارع وألا نضحي بها من أجل تحقيق التجانس أو التيسير ، خاصة إذا كان لتلك الفروق دور وظيفي في التركيب اللغوي . ومن المعلوم أن كلّا من المضارع المنصوب والمجزوم يرتبط إعرابه هنا – وجودا وعدما – بوجود أو غياب أدوات معينة تسبقه ، وليس كذلك الحال مع المتصل بإحدى النونين ثم إن التسوية بين المبني والمعرب لاتتأتى « مع بقاء تقسيم الكلام إلى مبني ومعرب . » (٢٦٧) وهل يمكن أن نطرد هذا النمط من التنسيق – الذي لايرى سوى الحركة الواقعة على الحرف الأخير من الفعل – فنضم إلى المضارع المنصوب ماكان مسندا منه إلى ألف الاثنين أيا كان إعرابه – للزوم آخره الفتح ، ونضم إلى المضارع المرفوع ماكان منه مسندا إلى واو الجماعة أياكان إعرابه كذلك ؟ .

وفي هذه الحال ماذا تكون وظيفة النون التي تثبت في الرفع وتسقط فيما عداه ؟! ولست أدري إلى أين نذهب بالمضارع المسند إلى ياء المخاطبة وليس لنا في الأفعال ماهو مكسور ؟! .

أيضا ، لم يبين لنا المحقق السبب في إيثاره المضارع بهذا التنسيق على أن في الإمكان . بناءً على مذهبه – ضم الماضي والأمر أيضا إلى هذا التصنيف ، إذ يجيء « كل منهما – حسب هذا المفهوم الجديد للإعراب مرفوعا (قاموا ، قوموا) ومنصوبا (قاما ، قوما) ومجزوما (قمْت ، قمْ) ومكسورا (في الأمر فقط ، قومي) ! .

٢ – **باب الفاعل** ، قال : « أقترح أن يضم إليه – زيادة على المألوف في كتب النحو من مباحث – مجيئه مجرورا بمن الزائدة بعد النفي والاستفهام ، وفي نحو ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ و ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ومجيئه جملة – باطراد – بعد أنْ وأنّ ولو وما – وفي مواطن أخرى نحو ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَارَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ و ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ » (٢٦٨) .

والواقع أن هذا هو عين مافعله النحاة وذكروه في صدر باب الفاعل بل وفي صلب تعريفهم له ، وزادوا عليه أمورا لم يتعرض لها المحقق (٢٦٩) .

٣ – **باب التمييز** : ويرى أن نضم إليه ماتوزع .. من صوره وأحكامه في أبواب أخرى « كباب العدد وباب اسم التفضيل ، وباب فعل التعجب ، وباب نعم وبئس . وكم وكذا .. (بل) إن هناك صورا قلما عرض (النحاة) لها مثل صوره بعد الفعل اللازم والصفة المشبهة والضمير مثل (لله دره فارسا) .. الواجب أن نضم كل هذه الصور في باب واحد . ونضم لها أيضا المنصوب على الاختصاص . (٢٧٠) .

وليست هذه النقطة بأبعد توفيقا من سابقتها ، فالنحاة لم يغفلوا شيئا مما ذكره ، وذكروا معظمه فى نفس باب التمييز ، وماوضعوه من صور التمييز فى باب آخر - كالعدد مثلا - إنما كان تحقيقا لنوع من التكامل فى المباحث أهم وألزم من الذى يدعوا إليه المحقق ، فتمييز العدد أشد ارتباطا بالعدد منه بباب التمييز المعروف ، ولو أنهم فصّلوا أحكامه فى هذا الباب وأغفلوها فى باب العدد لكان فى ذلك تمزيقا لأحكام باب العدد التى لاغنى للدارس عن معرفتها فى إطار واحد هذا فضلا عما نصوا عليه من الفروق الواضحة فى الأحكام بين تمييز العدد وتمييز المقادير (٢٧١) .

أما المنصوب على الاختصاص فبعيد كل البعد عن التمييز سواء من حيث أحكامه أو من حيث دوره الوظيفى فى التركيب . كما أن بعض صور الاختصاص لاصلة لها إطلاقا بالتمييز لا شكلا ولا موضوعا ، من نحو « اللّهُمّ آغْفِرْ لنا أيّتها العِصَابةُ . » (٢٧٢) .

(ب) التنظيم على مستوى الأبواب : وفى هذا النطاق يمكن تحقيق مايأتى :

١ - النواسخ وما يتصل بها :

فى رأيه أن « أبواب كان وكاد وظن وأعلم وأرى يجب أن تسحب من الجملة الإسمية إلى الجملة الفعلية » (٢٧٣) ويعرب المرفوع بعدها فاعلا ، أما الخبر فيعربه حالا بعد كان - على رأى الكوفيين ، وبنصبه على المفعولية بعد ظن وأخواتها (٢٧٤) .

أما أبواب إنّ ولا النافية للجنس وما ولا وإنْ المشبهات بليس فيرى ضمها إلى الجملة الإسمية على أن الركن الأول مبتدأ : منصوبا مع إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس ، ومرفوعا مع الباقيات والثانى هو الخبر : مرفوعا مع الأوليين ومنصوبا مع الباقيات . والغريب أن الباحث - وهو الحريص ، فى محاولته هذه ، على التنسيق والتوحيد - لايرى بأسا من مجىء كل من المبتدأ والخبر مرفوعا تارة ومنصوبا أخرى ، بل ومجرورا تارة ثالثة « فى باب رب أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة . » (٢٧٥) .

٢ - الأسماء المحرومة من التنوين :

ويعنى بها الممنوع من الصرف والمنادى المفرد العلم واسم لا النافية للجنس ، ويرى أن « هذه كلها ينبغى أن يضم بعضها إلى بعض لأنها تعالج حالا واحدة ، وهى الاسم الذى يحرم التنوين ... و (أنّ) قرْن هذه الأبواب .. لانفيد منه فقط التجانس فى التبويب بل نفيد منه أيضا أن نوحّد التفسير ، فإذا قلنا إن الاسم الممنوع من الصرف معرب ، قلنا أيضا أن اسم لا النافية للجنس معرب ... وكذلك المنادى المفرد العلم .. وأما أن .. نبنيها كلها . » (٢٧٦) .

ولست أرى من قيمة – علمية أو عملية – لمثل هذا الضرب من التنسيق إذا كانت الأنواع المراد جمعها تحت باب واحد تتباين تباينا تاما فى النواحى الجوهرية ، فالممنوعات من الصرف – كما هو معلوم أسماء وصفات ، ثم هى – وخاصةً الأسماء – قابلة للوقوع فى مختلف المواقع الإعرابية وأداء مختلف الوظائف التى يعبر عنها شكليا بتغير الإعراب ، فهل نتجاهل هذا كله ونقرنها مع اسم لا النافية للجنس والمنادى المفرد العلم ، ولكل منها وظيفة وحالة إعرابية لا يعدوها لمجرد اتفاقها جميعا فى الحرمان من التنوين ؟ ثم هل اعتبار هذا النوع أو ذاك مبنيا أو معربا أمر متروك لخيارنا ، وهل الإعراب هو مجرد وجود التنوين حتى يمكن القول بأن الحرمان من التنوين يبرر اعتبار الاسم مبنيا ؟ .

٣ – **المضاف إليه :**

هذا الباب (٢٧٧) فى رأيه « قلق فى كتب النحو العربى .. وقد كان يحسن بالنحاة ألا يضطربوا فى موضعه ، وأن يضعوه مع أبواب توابع المفردات أو تاليا لها ؛ لأن المضاف إليه أشبه بالتابع وإن لزم الجر » (٢٧٨) . ولست أرى قلقا ولا اضطرابا فى هذا الباب وليس نشازا فى موضعه فهو عادة يعقب باب حروف الجر ، وكلاهما يأتى بعد المرفوعات والمنصوبات ثم إن المضاف إليه – فى معظم صور الإضافة – بعيد عن التوابع شكلا ووظيفة – حقيقة إن هناك بعض صور الإضافة يكون المضاف إليه فيها متضمنا لونا من البيان والتحديد للمضاف ، وهو ما اعتبر النحاة الإضافة فيه على معنى « من » نحو (باب ساج) وقالوا إنه يصح فيه « اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز . » (٢٧٩) وقريب منه ما كانت الإضافة فيه على معنى « فى » نحو (مَكْرُ الليل) لكنّ هذان النوعان لايمثلان إلا نسبة ضئيلة من تراكيب الإضافة ، أما الغالبية من تلك التراكيب فتجىء على معنى « اللام » وهو مايعنى نسبة المضاف إلى المضاف إليه - لا العكس – على جهة الملك أو الاختصاص ولا أدلّ على غلبة هذا الضرب من نفس تسمية طرفى الإضافة (مضافا ومضافا إليه) . بل أن النحاة قرروا أن الإضافة على معنى اللام . « هى الأصل .. وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . » (٢٨٠) وفى هذا النوع يصعب اعتبار المضاف إليه تابعا أو أشبه بالتابع – للمضاف . كذلك فإن صور « الإضافة اللفظية » – وهى شائعة فى الاستعمال – ليس فيها أدنى شبه بالتوابع . أكثر من هذا لدينا ضرب من الإضافة ، المضاف فيه عبارة عن وصف صريح للمضاف إليه ، وهو مايعرف « بإضافة الصفة إلى الموصوف . » ومن ثم لايمكن اعتبار المضاف إليه فيه تابعا للمضاف .

تلك هى المقترحات التنظيمية التى أقامها المحقق على أساس إلغاء نظرية العامل ، وحين نتدبّر جملتها نرى تناقضا فى الأساس الذى تمت عليه عملية التنسيق والتجميع ، فتارة يتم

التنسيق على أساس مراعاة الحركة الإعرابية الواقعة على آخر الكلمة دون نظر إلى موقعها الإعرابي ، أو دلالتها الوظيفية ، وذلك مثل جمعه للحالات المختلفة للمضارع المفتوح أو المسكّن تحت اسم واحد ، وتارة تكون الوظيفة هي محور التنسيق بصرف النظر عن الحركة الإعرابية ، وذلك مثل اطلاقه اسم المبتدأ على الاسم الواقع بعد إن ولا النافية للجنس وما ولا المشبهات بليس ، مع تباينها في الإعراب ، وكذلك أخبارها وبهذا يكون التنسيق مصدرا للبلبلة لا التيسير والوضوح .

ثانيا : إلغاء التأويل والتقدير :

هذا هو الأصل الذى طالب بإلغائه ابن مضاء (الرد على النحاة ٨٨ – ١٥٠) وهو في جملته أثر من آثار تطبيق نظرية العامل وتحكيم المنطق الأرسطي في درس النحو ، وإلغاء هذا الأصل يريحنا « من ثلاثة أشياء » وهى إضمار المعمولات وحذف العوامل وبيان علل الجمل والمفردات (٢٨١) ومن عشرات المشاكل المرتبطة بكل منها ، فمن حيث إضمار المعمولات سوف نتخلص من مشاكل البحث عن الفاعل المستتر في صيغ التعجب ، وأفعال الاستثناء خلا وعدا وحاشا – وفي نعم وبئس وفى التنازع ، وحذف العوامل يغنينا عن البحث عن العوامل المحذوفة في شبه الجملة وفى نواصب المضارع والاشتغال والتحذير والإغراء والمصادر المنصوبة والنداء .. الخ (٢٨٢) وكل هذه الموضوعات ناقشها ابن مضاء في كتابه ...

أما ما أضافه د. شوقي ضيف ابتداها من مبدأ إلغاء التأويل والتقدير ، فهو دعوته إلى إنشاء باب جديد في النحو سماه « باب الصيغ الشاذة أو باب شبه الجملة . » (٢٨٣) لتندرج تحته كل التراكيب التى يفهمها النحاة على أساس وجود شيء محذوف في كل منها ، وهى في رأى المحقق « تلفتنا إلى ظاهرة مهمة في العربية وهى أنها لغة موجزة .. تأتي بكلمات مفردة تؤدى بها أفكارا . » (٢٨٤) هذه التراكيب – وهى كثيرة يقسمها المحقق ثلاثة أقسام :

١ – شبه جملة مرفوعة :

وتتقاس في صيغ معروفة وهى : بعد لولا ، مثل (لولا دعاؤكم) وفى جواب الاستفهام (من قام ؟ زيد) وفى جواب الشرط (إن تصنع خيرا فخيرا) وفى القسم (لعمرك لأفعلنّ) وفى المصادر المرفوعة تجرى مجرى الأمثال (صبرٌ جميل) وفى النعت المقطوع (رأيت زيدا الفاضلُ) وفى المتعاطفين المرفوعين المكتفيين بنفسيهما (كلُّ رجلٍ وعملُه) ثم في صيغة النداء المرفوعة (يازيدُ) .

٢ – شبه جملة منصوبة :

وتتقاس في : الاشتغال والتحذير والإغراء والنداء المنصوب ، وبعد لات (ولات حين مناص) ، وفى المتعاطفين المنصوبين المكتفيين بنفسيهما (امرأً ونفسَه) ،

(شابك والذئبَ) ، (رأسك والحائط) وتكثر فى المصادر : خبرية مثل (حمداً وشكراً وكرامةً ومسرةً) ، وإنشائية فى الدعاء (سبحانك وغفرانك وسقيالك ورعيالك وفى الأمر (ضرباً وعملاً) وفى القسم (عَمْرَكَ الله) ثم فى أمثلة خاصة يقدّرها النحاة مصادر نحو (وَيْحَهُ ، وَيْلَهُ) ومثل ذلك : لَبَّيْكَ ودَوَالَيْكَ وحَنَانَيْكَ . وكما يأتى المصدر شبه جملة منصوبة ، كذلك تأتى الصفة فى الاستفهام ، مثل (أتميميًا مرةً وقيسيًا أخرى ؟) ، (أقائماً وقد قعد الناس ؟) وفى جواب الاستفهام ، نحو (بلى قادرين) ، وفى مثل (هنيئا مَريئا ، وأخذته بدرهم فصاعدا .) .

وقد تكون شبه الجملة من كلمتين : مرفوعة ومنصوبة ، مثل (هذا ولا زَعَماتِك ، (أمّا عِلْماً فعالِمٌ) ، (إنْ خيرا فخيرٌ ، وإن شرا فشرٌ) .

٣ — شبه جملة مجرورة :

مثل (والله) ، (لولاي ، لولاك) ، (هل من رجل ..) (ما من رجل ..) [٢٨٥] إن فكرة جمع وتصنيف أمثال تلك التراكيب ووضعها — حسب دلالاتها الوظيفية — فى مجموعات متميزة ، محاولة تستحق التدبر ويرجى من ورائها إصلاح وتيسير ، ولكن أن نكتفى بمجرد إطلاق اسم « شبه الجملة » والاكتفاء بتحديد حالة إعرابية لكل مجموعة على أساس الشكل وحده ، محاولة قاصرة وسطحية تعجز عن تحقيق أية فائدة علمية أو عملية . والمحقق قد ذكر دلالة بعض التراكيب مثل التحذير والإغراء والنداء والدعاء والأمر والقسم ، ولكنه ترك بقية التراكيب مما ذكره ومالم يذكره ، غُفْلا من كل دلالة . كذلك فإن تحديده لما يمكن أن يطلق عليه شبه جملة غير واضح ، فإذا كان « زيد » فى جواب الاستفهام شبه جملة ، فهل منها أيضا الفعل فى جواب الاستفهام ، مثل (ماذا تفعل ؟ أكتب .) والحرف مثل (هل حضر زيد ؟ نعم . أو لا .) وماهو حظها من الإعراب حينئذ ؟ .

أيضا ، لقد قرر المحقق أن هذه التراكيب يفهمها النحاة على أساس وُجود محذوف فى كل منها ، دون أن يحدد ما إذا كان المحذوف المشار إليه ركنا من الجملة ، أو هو أعم من ذلك . كذلك فإن تحديد الحالة الإعرابية لبعض التراكيب غير واضح أساسه إلا على أساس أخذ المحذوف الذى يقول به النحاة فى الاعتبار ، مثال ذلك (بلى ، قادرين) ، (لولاى) ، (إذ كل منها يحتمل النصب والجر من حيث منطوقه ، فعلى أى أساس اعتبر الأول منصوبا والآخرين مجرورين ؟ ! خاصة والموضع بعد لولا للرفع كما اختار هو فى نحو (لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ) .

٧ - النحو الجديد : عبد المتعال الصعيدى

تعتبر هذه المحاولة آخر حلقة فى سلسلة المحاولات الجادة التى ظهرت فى تتابع أواخر الثلاثينات ثم فى الأربعينات ، ولاشك أن صاحبها قد استفاد من التجارب والمحاولات التى تقدمته ، والتى عرض أربعا منها فى كتابه الذى ضمنه هذه المحاولة ، وإن كان هو يعتبر أن ماجاء به قد أصاب الغاية التى قصّر دونها سابقوه ، وأنه - إذا قورن بنحو سيبويه - يبدو « أوضح منه منهجا وأقرب إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة » (٢٨٦) .

كذلك تعتبر هذه المحاولة أجرأ محاولة فى هذا الطور على النحو العربى ومن ثم أحفلها بالمثير من الاقتراحات ، وهو مايهمنا فى هذا البحث ، ويمكن تركيزها فى المباحث التالية :

١ - مفهوم الإعراب :

يخالف المؤلف النحاة مخالفة جوهرية فى مفهوم الإعراب ، فليس هو عنده كما عرّفوه « تغير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا » ، وهو المفهوم الذى يعقد تلازما بين التغير الإعرابى والعوامل المختلفة ، وإنما هو - فى رأيه - « تصرف أهل العربية فى آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم » (٢٨٧) وهو بذلك يجعل الإعراب شاملا لكل أنواع الكلمة بعد أن كان مقصورا على الأسماء والأفعال .

ويرى المؤلف أن رأيه فى فهم الإعراب أرجح من رأى النحويين بدليل أن اللغات غير المعربة هى التى تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة . كما نراه فى لغتنا العامية التى تنتهى بالسكون دائما ، ولاتختلف فى هذا أسماؤها وأفعالها وحروفها ، فتكون اللغات المعربة هى التى لاتلزم أواخرها حالة واحدة . (٢٨٨) وبأن بعض النحويين قالوا بإعراب فعل الأمر ، وهم الكوفيون ، وبعضهم جعل للحروف موضعا إعرابيا ، كالفراء الذى اعتبر « فى » فى نحو « سقط فى أيديهم هى نائب الفاعل ، وأن « الباء » فى نحو مررت بزيد » فى محل نصب (٢٨٩) .

وعلى هذا « لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف إلا فى أن كل حرف له إعراب خاص به ، أما الأسماء والأفعال فتنقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به ، فالأسماء تنقسم إلى ثلاثة أنواع : مرفوعات ومنصوبات ومجرورات والأفعال تنقسم إلى ماض ومضارع وأمر ، ولكل من هذه إعراب خاص به ، ويشمل مفردات كثيرة مما يندرج تحته . » (٢٩٠) .

والإعراب – فى رأى المؤلف – ضربان : « ظاهر ، وهو الذى تظهر فيه علامات الإعراب » (٢٩١) ومقدّر .. وهو « يأتى فى الكلمة العربية بأن يكون لها حكم فى الإعراب بالنظر إلى نوعها ، ولكن آخرها يكون مخالفا لما يجب لها بالنظر إلى هذا النوع . » (٢٩٢) وإنما كان لابد من تقدير هذا الإعراب .. لأنه إذا كان لايظهر فى صاحبه فإنه يظهر فى تابعه . (٢٩٣) والإعراب المقدر لا يوجد إلا فى الأسماء والأفعال ومواضعه خمسة على النحو التالى :

١ – آسم أو فعل آخره ألف مفتوح ماقبلها ، مثل : الفتى ، دعا . يخشى وتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة .

٢ – آسم أو فعل آخره ياء مكسور ماقبلها : مثل : القاضى . يرمى ، وتقدر فيه الضمة والكسرة .

٣ – آسم أو فعل آخره واو مضموم ماقبلها ، مثل : سنبو ، يدعو ، وتقدر فيه الضم والكسرة .

٤ – آسم يلزم آخره حالة واحدة من حركة أو سكون ، مثل سيبويه ، نحن ، هم ، وتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة إذا لم تكن ظاهرة فيه .

٥ – آسم مضاف إلى ياء المتكلم ، مثل أبى ، وتقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة . (٢٩٤) ولست أرى مبررا لتقدير الكسرة فى هذا النوع وآخره ملازم للكسر دائما ، وكان الأولى أن يجعل إعرابه ظاهرا فى حالة الجر كما فعل فى النوع الرابع حين تكون حركة آخره موافقة لحالته الإعرابية (٢٩٥) .

٢ – **علامات الإعراب :**

أبقى المؤلف على التقسيم التقليدى لحركات الإعراب إلى أصلية وفرعية والأخيرة إلى حركات وحروف وثبوت وحذوف ولكن التقسيم الجديد الذى قدمه للإعراب أضاف وظائف جديدة للعلامات الأصلية ولبعض العلامات الفرعية ، وذلك على النحو التالى :

١ – **الضمة :**

علامة إعراب فى : الفعل الماضى الذى اتصلت به واو الجماعة مثل نجحُوا ، وفى الحروف المضمومة مثل : منذُ ، ونائبة عن الفتحة فى المنادى المضموم نحو : يامحمدُ . وهذه الوظيفة الأخيرة تضاف إلى وظائف علامات الرفع الفرعية للأسماء وهى الألف والواو نحو : يامحمدان ، يامحمدون (٢٩٦) .

٢ – الفتحة :

علامة إعراب في المضارع والأمر المؤكدين بالنون (لتكتبنّ اكتبنّ) (٢٩٧) والماضي لم يتصل بآخره شيء (كتبَ) والحرف مثل (رُبَّ) وقد أضيفت إلى العلامات الفرعية النائبة عنها علامة جديدة هي الضمة في باب المنادى المضموم .

٣ – الكسرة :

علامة إعراب للحرف نحو (جَيْرِ) .

٤ – السكون :

علامة إعراب في المضارع المتصل بنون النسوة (يُرضِعْنَ) ، وفي الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (كتبْتُ ..) وفي الأمر نحو : قمْ ، وفي الحرف نحو (إنْ) . أما عن العلامة الفرعية للسكون ، وهي حذف النون ، فقد أصبح علامة إعراب للأمر من الأفعال الخمسة ، كما أصبح حذف حرف العلة علامة إعراب الأمر المعتل الآخر ، نحو (ارمِ) (٢٩٨) .

ومن الواضح أن هناك نوعا من القصور في هذه القواعد التي وضعها المؤلف للإعراب ، نظرا لأنه لم يستوف كل الصور الفعلية للأسماء والأفعال ، خاصة من حيث الصحة والاعتلال ، وتحديد الموقف الإعرابي لكل منها ، ولكن من الممكن تلافي ذلك النقص مع بقاء تلك القواعد قائمة .

وكما قال بتقدير الإعراب في المفردات قال بتقدير الإعراب في كل جملة ذات موقع إعرابي وهو بذلك يوافق ما قال به النحاة ويخالف معظم أصحاب المحاولات المتقدمين عليه .

وهذا الفهم الجديد للإعراب يترتب عليه « الاستغناء عن الإعراب المحلي في المفردات وفي الجمل .. (و) عن باب البناء كله .. وكذلك كل ما يتكلف من علل البناء . » (٢٩٩) ولا يلزم فيه ، على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه » .. (كما) يغنينا عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء الإعراب فيها من غير عامل كالمبتدأ .. وكالمضارع (المرفوع) . (٣٠٠) وفي هذا – ولا شك – قضاء على عديد من مشاكل النحو . وتمتاز هذه المحاولة – إلى جانب ما سبق – بعدم ما قدمته من مقترحات عن مصادمة واقع اللغة أو نصوصها في شيء ، وسبب ذلك أنها لم تتجه بالإصلاح إلى قواعد اللغة ذاتها كما حدث في بعض المحاولات السابقة ، وإنما اتجهت به

إلى مناهج النحاة وفهمهم لظواهراللغة . ومناهج النحاة واستنباطاتهم شيء آخر غير اللغة ، وهي – بعكس اللغة – قابلة للتعديل والتبديل دون أن يمس ذلك اللغة .

نقطة الضعف البارزة فى هذه النظرية ، هى أن الإعراب على هذا الفهم أصبح ، وبخاصة فى المواطن التى استحدثتها هذه المحاولة ، بعيدا عن تمثيل المعنى أو الدلالة الوظيفية للكلمة ، فالرفع الذى كان علما على العمدية – أو الإسناد – أصبح أيضا إعرابا لبعض صور التكملة وأصبحت الضمة علامة نصب فى المنادى : كما أصبحنا نجد الركن الواحد يتردد بين حالتين إعرابيتين على وجه الجواز ، وهو الاسم – وسماه المؤلف المبتدأ – الجائز الرفع والنصب فى باب الاشتغال ، وهو أمر لاتقبله الدراسات اللغوية كما يأباه منطق اللغة ، لأن كل تغيير فى تركيب الجملة يجب أن يكون له صدى فى تغيير المعنى ، ومن ثم تنتفى فكرة الجواز الغريبة عن هذا الميدان . هذا فضلا عن أن القول بإعراب الحروف ليست له أية قيمة لغوية . ومع ذلك كله . فإن هذه المحاولة تظل جديرة بمزيد من الدرس وبأن توضع موضع التطبيق والاختبار .

٢ – فى نطاق الجملة :

إلى جانب النظرية السابقة عن الإعراب ، قدم المؤلف نظرات أخرى فى بعض مباحث النحو ، هدف بها أيضا إلى التيسير والإصلاح من ذلك مايأتى :

المبتدأ والخبر : رأى أن يحتفظ ركنا الجملة الاسمية بهذه التسمية حتى بعد دخول النواسخ (كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها) عليهما ، وبذلك يكون لكل من المبتدأ والخبر عدة صور إعرابية : مبتدأ وخبر مرفوعان ، ومبتدأ مرفوع وخبر منصوب (بعد كان وأخواتها) ومبتدأ منصوب وخبر مرفوع (بعد إنّ واخواتها) بالإضافة إلى المبتدأ الذى يتردد بين الرفع والنصب . وهو الاسم المتقدم فى باب الاشتغال (٣٠١) .

المبتدأ الذى لاخبر له : « أقائم زيد » فى نظر النحاة جملة اسمية منْ مبتدأ وفاعل سدمسد الخبر ولم يعتبروا الثانى خبرا للأول « لشدة شبهه »(الأول) بالفعل ، ولذا لايصغر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنى ولا يُجمع .. ولأنه بمعنى الفعل والفعل لاخبر له . (٣٠٢) وتسميتهم للمرفوع بعده فاعلا أو نائب فاعل يؤكد غلبة الفعلية على الوصف فى هذا التركيب . من هنا رأى الأستاذ / الصعيدى أن إعراب الوصف هنا مبتدأ خطأ من وجهين أولهما أن الوصف ليس مبتدأ فى المعنى .. (إذ) الوصف فى ذلك المثال .. محدّث به ومسند ، والثانى أنه لايمكن أن يسدّ الفاعل الذى يذكر بعد ذلك الوصف .. مسدّ الخبر ، لأن الفاعل مسند إليه . (٣٠٣) والخبر مسند . والرأى

عنده أن يعرب ذلك الوصف على « أنه اسم فاعل مثلا مرفوع .. ويعرب المرفوع بعده على أنه فاعل »(٣٠٤).

المفاعيل المرفوعة : وهي المفعول به أو الظرف أو المفعول المطلق في الجملة المبنية للمجهول . ففي رأيه أن باب « نائب الفاعل » يجب أن يلحق بباب المفعول « ونحوه مما يذهبون إلى أنه ينوب عن الفاعل .. وهذا الإعراب أولى من إعراب كل منها نائب فاعل لأن هذا إعراب لاحظ له من المعنى إذ ليس في الأسلوب إلا حذف الفاعل .. وقد بقى المفعول مفعولا في المعنى .. وإن تغير إعرابه ، ولم ينب عنه في المعنى حتى تقول إنه نائب عنه في الإعراب (٣٠٥) .

ولكن كيف يمكن تفسير مانراه من اطراد التطابق في النوع بين الفعل المبنى للمجهول وهذا الذى سماه مفعولا مرفوعا ؟! إن ذلك ولاشك يشير إلى حدوث ارتباط من نوع ما بين الفعل في صورته الجديدة والمفعول في صورته الجديدة أيضا . إذ لم يكن هناك شيء من هذا الارتباط عندما كانت الجملة مبنية للمعلوم .

نصب المنادى المضموم :

نتيجة لرأى المؤلف في إنكار البناء أصلا ، اعتبر المنادى الذى يحكم النحاة بأنه مبني على مايرفع به ، معربا « ينصب بالضمة وما ينوب عنها من الألف والواو .. نائبة عن الفتحة .. ويمكن أن نجعل الفتحة مقدرة في المنادى المفرد ، ويكون المانع من ظهورها خوف التباس المنادى المفرد بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، كما ذهب إليه الأستاذ / إبراهيم مصطفى . » (٣٠٦) .

الفعل السماعي : ويعني به ما نعرفه باسم « اسم الفعل » فهي عنده ليست بأسماء ، وإنما هي « أفعال سماعية لاتجرى على قياس الأفعال المشهورة .. » (٣٠٧) وهو رأى له وجاهته وأثره في تخليصنا من تعقيدات كثيرة ارتبطت بهذه الكلمات المعدودة ، وأثارت خلافات طويلة بين النحويين (٣٠٨) .

٨ – النحو المعقول : د. محمد كامل حسين

فى عام ١٩٥٩ ألقى د. محمد كامل حسين – عضو مجمع اللغة العربية – بحثا أمام المجمع فى أصول علوم اللغة تناول فيه بعض مايتصل بالنحو وصعوباته ، وتقدم ببعض مقترحات يعالج بها شيئا من تلك الصعوبات ، ولكنه كان فى هذا البحث ناقدا وباحثا عن المشاكل والصعوبات أكثر منه معالجا لها . (٣٠٩) وفى عام ١٩٧٢ نشر هذا الباحث كتيبًا من ٦١ صفحة – بعنوان « النحو المعقول » نفّذ فيه كثيرا مما أشار إليه وتمناه بحثه المشار إليه حول تبسيط النحو واختصار قواعده إلى أبعد الحدود بحيث يصبح تعلمه ، بل « إتقانه أمرا مستطاعا دون عناء كبير . » (٣١٠) وهو رغم اعترافه بما يعانيه الدارسون من تعب فى سبيل تعلم العربية ، خاصة الإعراب الذى هو أصعب على المتعلمين من غيره من قواعد اللغة .. والجهل به أوضح وأقبح (٣١١) ، يؤمن بأن « الفصحى لغة طبيعية وقواعدها طبيعة معقولة ، وأن أمتنا إذا أحسنت تعليمها فلن تجد فيها من الصعوبة إلا ماهو من طبيعة اللغات جميعا . » (٣١٢) .

فى رأى المؤلف أنه يجب الفصل بين النحو – الذى يجب أن يعالج « معرفة مايجب أن تكون عليه الحركات الواقعة على أواخر الكلمات . » (٣١٣) وعلم تركيب الجمل ، وهو ، كما يقول ، علم جديد مستحدث وتكون وظيفته البحث فى « التقديم والتأخير ودلالات ذلك والاستفهام ومعانيه والاستثناء والتمييز والشرط .. بصرف النظر عن الحركات الواقعة على آخر الكلمات . » (٣١٤) ويحدد بتفصيل أكثر مباحث النحو على هذا التصور بأنها تكون على الوجه الآتى : « الرفع يقع على آخر الكلمات فى مواضع كذا وكذا وعلامات الرفع كذا وكذا وكذلك النصب والجر .. وكذلك السكون فى آخر الكلمة . وتعين مواضع التنوين وعدمه . » (٣١٥) كما يجب أن لاتتعلق قواعد النحو بالكلمات التى لاتتغير حركات أواخرها . فليس لنا أن نقرر إعرابا لهذه الكلمات .. ويجب ألا يبحث النحو إلا فى حركات الكلمات الموجودة فعلا . (٣١٦) « والحذف والتقدير لاوجود لهما فى هذا النحو الجديد . » (٣١٧) .

يريد المؤلف من النحو أن يكون نحوا وظيفيا عمليا إلى أبعد الحدود لاعلما لتقعيد اللغة وتحليل نظمها وأسرار تراكيبها ، وسوف نرى ذلك واضحا ، خاصة فى معالجته لمباحث الصرف فى كتابه . وواضح من هذا أن المؤلف عنى بالنحو مايشمل الصرف أيضا .

قسم الكتاب إلى قسمين أساسيين : الأول يضم القواعد العامة للنحو والصرف فى أبواب ثلاثة : الإعراب والصرف والمشتقات ، أما الثانى فيضم تعليقات على الأبواب

الثلاثة السابقة تدور حول مالم يمكن إدراجه ضمن القواعد العامة ، بالإضافة إلى مبحث صغير عن مقترحات مازالت قيد البحث حول قراءة العدد ورسم الهمزة .

أولا — الإعراب

١ — إعراب الاسم :

فى رأيه أن « الأصل فى الإعراب — وهو تغير حركات أواخر الكلمات أن يُعين على فهم معنى العبارة ؛ وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذى يحدد الإعراب . » (٣١٨) وعلى ذلك « يرفع الاسم المتحدث عنه والخبر المتعلق به وما يتبع ذلك من أوصاف أو معطوفات . » (٣١٩) أما نصب المتحدث عنه بعد إنّ وإخواتها فسببه « أنّ الضمائر التى تلى إنّ وأخواتها دائما منصوبة ... فجرت العادة على أن يكون مابعد إنّ منصوبا وإنْ كان متحدَّثا عنه . » (٣٢٠) وهو ينظر فى هذا إلى تخريج إبراهيم مصطفى لنصب اسم « إنّ » . وأما خبر كان وأخواتها فهو — فى رأيه — منصوب لأنه ليس بخبر وإنما هو تكملة ، ويكون الخبر هو الفعل (كان ....) إذ « عند وجود الفعل فى الجملة يكون هو الخبر المتعلّق بالمتحدَّث عنه . » (٣٢١) .

بقى شذوذ المنادى المرفوع وليس بمتحدث عنه ، وقد حاول أن يعتبر القصد والتحديد فى المنادى العلم والنكرة المقصودة بمنزلة كون الاسم متحدثا عنه ، ومن ثم يستحق الرفع . وليس بشىء ، فالمضاف والشبيه به مقصودان ومع ذلك منصوبان .

أما مواضع جر الاسم ، فهى أن يكون مضافا إليه أو مسبوقا بحرف جر أو قسم أو بواو « رُبَّ » ، ولا يشذ عن ذلك سوى الممنوع من الصرف وكلمة أشياء (٣٢٢) .

فإن لم يكن « الاسم متحدثا عنه ولا خبرا له ولا مجرورا ولا وصفا ولا معطوفا على مرفوع أو مجرور » (٣٢٣) نصب وسمى « تكملة » ، وذلك كأن يقع « بيانا لما وقع عليه الحدث أو توكيدا أو تحديدا لزمانه أو مكانه أو هيئته أو حاله أو سببه إلى غير ذلك من الأغراض التى لا داعى لتحديدها . » (٣٢٤) ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى جمع المؤنث السالم .

وواضح أنه ليس للمؤلف من جديد فى إعراب الاسم ، وأنه فى ذلك متأثر تأثرا واضحا بمحاولة إبراهيم مصطفى ومشروع وزارة المعارف ١٩٣٨ ، ثم إن إطلاقه اسم التكملة على كل ماهو منصوب بحجة أنه ليس بمتحدث عنه ولا خبرا ولا مجرورا فيه إبهام وقصور ، وهو فى رأيى نوع من تفادى مواجهة المشاكل .

(٢) إعراب الفعل :

الماضي – في رأيه – « لا تتغير حركة آخره لأن معناه ليس قابلا للتغيير باختلاف التراكيب وصيغه تختلف باختلاف الضمائر المتصلة به وكذلك تختلف في الأفعال السليمة عنها في المعتلة ولكن كل صيغة من صيغه ثابتة . » (٣٢٥) .

أما المضارع – فيرفع « إذا أريد به تقرير حدث بعينه .. (و) ينصب على الغالبية حين يدل على أن الحدث غاية أو غرض أو نتيجة لحدث سابق ، أو دالّ على نفي في المستقبل (لن) أو بعد (أن) . » (٣٢٦) .

وهو يرى أن تطبيق هذه القاعدة يغنينا عن القواعد المعقدة التي وضعها النحاة لنصب المضارع ، خاصة بعد الفاء وإذَنْ . (٣٢٧) .

وكما ربط الرفع والنصب بدلالة معينة للمضارع ، فقد ربط الجزم بدلالة أن يكون الفعل دالا « على حدث ناقص ، كأن يكون نفيا للماضي أو فعل أمر لايقع إلا إذا أطيع ، أو دلّ على حدث معلق وقوعه على حدث آخر ، وهذا هو الشرط . » (٣٢٨) .

وربما كانت هذه المحاولة لربط إعراب المضارع بدلالة معنوية في كل حالة ، هي أبرز ما أضافه المؤلف في مجال الإعراب ، وهو فيه متأثر بمنهج دراسة حالات الفعل في اللغات الأوربية .

وقد صرح بما يؤكد ذلك ، حين قرر أن المضارع المجزوم « أقرب ما يكون إلى الـ subjunctive في اللغات الأخرى » (٣٢٩) .

بالنسبة لعلامات الإعراب – في الأسماء وفي الأفعال – آثر المؤلف أن يكون وظيفيا إلى أبعد حد ، فاكتفى غالبا بإيراد أمثلة تحتوى على مختلف أنواع العلامات الإعرابية تاركا للدارس استنباط العلامات بنفسه وفي بعض الأحيان ينبه على أن الحركة الإعرابية لاتظهر حين تنتهي الكلمة بحرف علة ، أو أن علامةً أخرى تقوم بالوظيفة مع أنواع بذاتها من الكلمات .

ثانيا – الصرف

ربما كان منهج المؤلف ذو الطابع الوظيفي العملي في معالجة مباحث الصرف ، هو أهم مافي محاولته . وفي رأيه أن الوظيفة الأولى للصرف هي الاهتمام بالصيغ من حيث دورُها في تحديد المدلولات والتركيز على عملية احتذاء مختلف الصيغ من حيث الشكل المرتبط بالمدلول . وهو – لذلك – يخطّيء الصرفيين حين « عُنوا بتحليل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التي يدل عليها البناء ، وحين جعلوا أصل كل كلمة عربية الفاء والعين واللام وهو فرض

عقيم خلق صعوبات لاحاجة بنا إليها ، و ... حين جعلوا للفعل ستة أبواب مستمدة من الأفعال السليمة وحدها واضطروا أن يُخضعوا المعتل لهذه الأبواب ، واضطروا في سبيل ذلك قواعد لنقل الحركات والاعتلال والإبدال . » (٣٣٠) .

قسم المؤلف الأفعال الثلاثية إلى مجموعات خمس :

١ - **الأفعال السليمة** : نصر . ضرب . فتح . فرح . كرم . حسب . شدّ .

٢ - **الأفعال المعتل أولها** : وعد . وضع . ورث .

٣ - **الأفعال المعتل أوسطها** : قال . خاف . باع .

٤ - **الأفعال المعتل آخرها** : نما . سعى . جرى .

٥ - **الأفعال المعتل أولها وآخرها** : وعى (٣٣١) .

ثم أورد جدول لتصريف الماضي والمضارع من تلك المجموعات مع معظم الضمائر . (٣٣٢) لتكون نماذج واضحة للاحتذاء . بل إنه خصص جدولا لتصريف المضارع المعتل المرفوع وآخر للمعتل المجزوم .

ثالثاً - المشتقات

تحت هذا العنوان درس نوعين من المشتقات :

١ - **المشتقات من الأسماء** :

وهي النسب والتصغير وجموع التكسير . ومن رأيه أن « ليس في الحياة الحديثة متسع لحفظ قواعد معقدة .. ويجب أن تكون القواعد مطردة بسيطة لاتحتاج إلى بحث أو إمعان فكر أو تردد . وتكون الصيغة القياسية والسماعية المشهورة كلاهما صحيح . » (٣٣٣) .

- ففي النسب يرى أن القاعدة هي أن « تضاف ياء النسب المشددة إلى الكلمة دون تغيير فيها إلا إذا كان الحرف الأخير تاء مربوطة فتحذف . » (٣٣٤) ومن ثم ينسب إلى المفرد والجمع على السواء ويقال حقاق صحراق إلى جوار الصيغ السماعية المشهورة (حقاوى صحراوى) . كذلك يدعو إلى العدول عن صيغة النسب « حين لاتكون مستساغة ويستعاض عنها بالإضافة فيقال نظام التربية بدلا من نظام تربوى . » (٣٣٥) .

وفي التصغير ، نرى قصر الاستعمال على ماكان من صيغه على وزن سُهَيْل (تصغير سهل) وشُوَيْعر (تصغير شاعر) وكُتَيِّب (تصغير كتاب).

أما نحو سفرجل وعنكبوت فيكفي أن نقول سفرجل صغير وعنكبوت صغير (٣٣٦).

أما جموع التكسير . فرأيه فيها أكثر جرأة ؛ لأنها – في نظره ، من أصعب أبواب العربية .. والقواعد التي وضعها النحاة لتنظيم جموع التكسير كثيرة معقدة وزادت الأمر صعوبة . » (٣٣٧).

ولكي نتخلص من هذه العقد والصعوبات ، يجب أن نتفق على وزن أو عدة أوزان محدودة – نجعلها قياسية مطّردة ونقبلها جنبا إلى جنب مع الأوزان التي قال بها الصرفيون . وقدم نموذجا لذلك وزن « فُعَلاء » ووزن « أفعال » و « فُعلة » و « أفعلة » و « فُعول » ، وطلب أن تصحح كل ماجاء على وزن من هذه الأوزان من الجموع دون نظر إلى ماوضعه الصرفيون من قيود وشروط لها . فلامانع أن نقول شُفَعاء وقُتلاء ومُرَضاء (مع صحة قتلى ومرضى) (٣٣٨) هذا بالإضافة إلى الجموع المشهورة التي لايمكن تغييرها نحو « رجال ونسوة وإبل وبيض وسُود وفُرسان وصُوَر وعِبَر » (٣٣٩) « وهذه القواعد – في رأي المؤلف – « تضم أكثر من تسعين في المائة من كلمات اللغة ، ويحسن أن نتجنب جمع التكسير في الباقي . » (٣٤٠) ولست أدري إلى أي مدى يعتمد هذا التقدير على أسس إحصائية دقيقة ثم إن مسألة تجنّب أوزان أو جموع بذاتها وردت في اللغة وشاعت في النصوص ، أمر لايمكن فرضه على أحد .

ومع هذا : هل قبول هذه الأوزان وطردها فيما لم ترد فيه – وهو مايعني ظهور جموع لم ترد في اللغة – يمكن أن يقضي على صعوبات جموع التكسير ؟ إنه لا أمل في ذلك إلا إذا أتيح لهذه الجموع الجديدة القياسية أن تسود وتحل في الاستعمال محل الجموع المأثورة . وهذا – في رأيي أمر بعيد الاحتمال لأنه لايتمشى مع منطق اللغة وسنتها في التطور ، فالقواعد والأوزان لاتفرض على اللغة من الخارج عن طريق الاقتراحات ، وإنما تتولد وتنمو ، ويكتب لها الشيوع أو الاندثار ، بطريقة طبيعية من خلال المنافسة وتأثير عوامل متباينة ومتشابكة . إن الصيغ الموروثة تفوق تلك التي تفرض فرضا في قدرتها على البقاء والشيوع بسبب مااكتسبته من حيوية من خلال ورودها في النصوص اللغوية . وعليه فإن النتيجة المحتملة هي أما أن تموت تلك الجموع الجديدة ، وإما أن تعيش جنبا إلى جنب مع نظائرها الموروثة وبذلك تصبح عبئا إضافيا كنا في غنى عنه .

٢ - المشتقات من الفعل :

وهي : أبنية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان واسم الحدث (المصدر الميمي) واسم الهيئة واسم المرة . وله في بعضها نظرات جديدة تستحق الدارسة .

أبنية المصدر :

مصادر الثلاثي هي موطن الصعوبة في هذا الباب ، وكذلك بقية المشتقات لاصعوبة إلا فيما كان منها مأخوذا من الفعل الثلاثي ، ومن هنا كان اهتمام المؤلف مركزا على ذات الأصل الثلاثي . وفي علاجه لهذه المشتقات تبرز ركيزتان مهمتان أقام عليهما خطته في الإصلاح :

الركيزة الأولى : هي التقديم الوظيفي للصيغ والأوزان والبعد عن التعقيد النظري ، وقد سبق أن رأينا هذا الأسلوب في معالجته للفعل الثلاثي (ص ١٥٥) لقد قسم الأفعال الثلاثية إلى أربعة أنواع ، وجدد لكل منها مصدرا معينا فالفعل المفتوح العين المتعدي يكون مصدره على وزن « نَصْر » ، فإن كان لازما فهو على وزن « خُروج » ، والفعل المكسور العين مصدره على وزن « فَرَح » والمضموم العين مصدره على وزن « سهولة » أو « كرامة » (٣٤١) .

الركيزة الثانية : أن نجعل هذه المصادر « قياسية مطردة وإن خالف ذلك المسموع . » (٣٤٢) وهو في ذلك يتقدم بنظرية جديدة تسوّغ له هذه المخالفة وتبيح له تنظيم المصادر على النحو الذي يبغيه ، وهي « أن صحة المسموع لا تمنع صحة المقيس . » (٣٤٣) وهي نفس الفكرة التي رأيناها عنده بصدد جموع التكسير .

وفي رأي المؤلف أن « المقيس » هو المصدر (مثل أَبْياً ، مصدر أبى) أما المسموع (إباء) فهو اسم لامصدر .

بقية المشتقات :

وعلى هذا المنوال ، قسم الأفعال الثلاثية بالنسبة للمشتقات غير المصادر إلى ثلاث مجموعات تتشابه المشتقات في كل مجموعة وهي :

١ - الأفعال الصحيحة والمعتل أولها ، مثل نصر ، وعد ، وضع ، وشدّ .

٢ - الأفعال المعتل وسطها ، مثل : قال - خاف ، باع .

٣ - الأفعال المعتل آخرها : مثل : دعا ، سعى ، رمي ، وعى (٣٤٤) .

وفى هذا الصدد ، طالب بإعادة النظر فى قواعد صياغة اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمى ، (حتى لايحتاج المتكلم إلى التوقف للبحث . هل الفعل مكسور عين المضارع أم لا . [٣٤٥]) والرأى عنده « أن تكون القاعدة هى أن هذه الصيغ الثلاث كلها على وزن « مَلْعَب » دائما إلا ما اشتهر خلافه مثل : منزل ، موضع ، موعد . وتعتبر هذه شواذ عن القاعدة العامة ، ولا تكون لها قاعدة خاصة بها [٣٤٦] .

العدد :

العدد من المشاكل العويصة فى النحو العربى ، خاصة بالصورة التى تقررها كتب النحو ، وقل الآن من يلتزم بقواعد هذا الباب ، بل إن الاتجاه إلى التخفف منها قدر الطاقة . [٣٤٧] ومن هنا استلفت هذا الموضوع انتباه المهتمين بإصلاح النحو فقدمت بشأنه اقتراحات متعددة ، ونوقشت فى مجمع اللغة العربية . [٣٤٨] وكان للدكتور محمد كامل حسين فضل السبق فى هذا المجال ، فتقدم باقتراح جرىء ناقشه المجمع طويلا ، ولكنه لم يحظ بالموافقة . يتخلص اقتراحه فى النقاط التالية :

١ – إذا كان العدد أرقاما قرىء بالتسكين فى جميع الحالات . أما إن كان بالحروف فيقرأ معربا مكسور الآخر دائما على افتراض أنها مسبوقة بكلمة (عدد) [٣٤٩] .

٢ – إذا وجد مع العدد معدود فصل بينهما بكلمة (من) : وبذلك يلزم العدد حالة واحدة من حيث النوع (وهي التأنيث حسب اقتراحه) أيا كان نوع المعدود ، كما يكون المعدود جمعا دائما ومجرورا لسبقه بمِنْ [٣٥٠] .

٣ – يقرأ العدد من اليسار إلى اليمين ، كما هو السائد بيننا ، وليس ذلك خلاف الأصل كما يزعم النحاة ، فقد ورد فى بعض كتب السيرة : « خرج ﷺ يوم بدر فى ثلثمائة وبضعة عشر رجلا . » [٣٥١] .

٤ – صرف النظر عن التفريق بين القلة والكثرة فى العدد . [٣٥٢] وهكذا ، كأن تركيز هذه المحاولة فى جملتها على المصاعب والعقد الرئيسية فى النحو ، وكان سبيلها إلى الإصلاح والتيسير فى الأغلب – هو جعل النحو وسيلة عملية تضع أمام الدارس النماذج المستمدة من واقع اللغة – وليس القواعد النظرية – ليحتذيها ويمرن عليها بكثرة التكرار والمعاودة .

وإذا نظرنا إلى المحاولات الثمانية التى تناولناها فى هذا الطور الثانى لوجدناها جميعا – رغم الفروق الواضحة والواسعة أحيانا – تتميز بالدوران فى فلك الموروث ، وتضع مشاكل هذا النحو وصعوباته فى المقام الأول من اعتبارها ، ومن ثم تجعل هدفها الرئيسى هو

تقديم المقترحات التى تراها كفيلة بتذليل الصعوبة فى كل موضع . لم يكن إذن من أهدافها الرئيسية تناول النحو على أساس منهج لغوى محدد غير منبعث من فكرة الصعوبات النحوية وإن وجد شيء من هذا المنهج فى محاولة « النحو الجديد » ليعقوب عبد النبى . وإن دراسة النحو ، كموضوع علمى ، على أساس من النظريات اللغوية الحديثة ، هى السمة البارزة التى سوف نراها فى محاولات الطور الثالث والأخير من أطوار محاولات الإصلاح . وواضح أن اعتبار المحاولات أو الدراسات – فى هذا الطور الثالث من قبيل محاولات الإصلاح ليس إلا من وجهة نظر هذا البحث ، وإلا فإن أصحابها – كما سنرى – لم يجعلوا من أهدافهم الرئيسية – صراحة – إصلاح النحو ولا معالجة صعوباته ،وإنما هدفوا إلى درسه درسا لغويا سليما طبقا لما يؤمنون به من نظريات ، سواء انتهى بهم هذا الدرس إلى حل لصعوبات النحو أو بعضها ، أو أبقاها كما هى .

ولكن حين ننظر فى نتائج بحوثهم من الوجهة العملية نرى أن من بينها مايساهم مساهمة فعالة فى تخليص النحو العربى من كثير من صعوباته .

(٤١) دراسات نقدية فى النحو العربي . د. عبد الرحمن أيوب . القاهرة ١٩٥٧ ص أ-ه (هامش ١/) .

(٤٢) منهم : د. أحمد أحمد بدوى (الرسالة ١٩٣٧) الشيخ محمد محمد عرفة (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (القاهرة ١٩٣٧) ، والشيخ مرسى جار الله الروسى (النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو القاهرة ١٩٣٨) الشيخ عبد المتعال الصعيدى « النحو الجديد » القاهرة (١٩٤٧) الشيخ محمد الخضر حسين (دراسات فى العربية وتاريخها . دمشق (١٩٦٠) .

(٤٣) إحياء النحو . القاهرة ١٩٣٧ مقدمة ص /أ .

(٤٤) المصدر السابق ص ٤٩ .

(٤٥) المصدر السابق (ص ١) .

(٤٦) النحو والنحاة . محمد محمد عرفة ص (٢٧) .

(٤٧) النحو والنحاة . محمد محمد عرفة ص (٢٧) .

(٤٨) دراسات فى العربية وتاريخها . محمد الخضر حسين ص ١٨٥ . وانظر لنصوص هذه التعريفات التمهيد فى هذا البحث ص(١٢ - ١٣) وكذلك الاقتراح فى علم أصول النحو ، السيوطى ، القاهرة ١٣١٧ هـ ص (٧) .

(٤٩) إحياء النحو ص (٢٢) ويبدو أن تجاهل ما لدى السابقين أو الحط من قيمته طريقة يلجأ إليها البعض للظهور بمظهر المجددين والمصلحين فكما فعل إبراهيم مصطفى هنا ، اتهمت د. عائشة عبد الرحمن النحاة بأنهم - فى درسهم لنائب الفاعل - لم يهتموا ببيان أسرار حذف الفاعل تاركين ذلك لعلم المعانى (لغتنا والحياة) د. عائشة عبد الرحمن القاهرة ١٩٦٩ ، ص (٢٠٩) ولكننا حين ترجع إلى باب نائب الفاعل فى شرح الأشمونى على الألفية نقرأ فى السطور الأولى : « ينوب مفعول به عن فاعل حذف لغرض : إما لفظى كالإيجاز وتصحيح النظم ، أو معنوى كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه . » (الأشمونى ٢ : ٦١) .

(٥٠) دراسات فى النحو . د. طه عبد الحميد طه . القاهرة ١٩٧١ ص ١٣ - ١٨ وكذلك : دراسات فى علم اللغة . د. كمال محمد بشر . القسم الثانى ط ٢/ ١٩٧١ ص (٣٠) .

(٥١) دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجانى . تصحيح وتعليق أحمد مصطفى المراغى - ط ١/ ١٣٦٩ هـ مقدمة للمؤلف بين فيها وجه الحاجة إلى علم النحو ، وكذلك أصول النحو فى نظره . والنص المقتبس ص ط - ى من هذه المقدمة .

(٥٢) إحياء النحو . المقدمة ص هـ - و .

(٥٣) المصدر السابق ص (٤٩) .

(٥٤) المصدر السابق . المقدمة ص - و - ر .

(٥٥) المصدر السابق ص (٧٨) .

(٥٦) المصدر السابق ، ص / ز .

(٥٧) الصبان ١ : ٤٧ .

(٥٨) إحياء النحو ، ص ١٠٣ وانظر أيضاً النقود على تفاصيل عقود إحياء النحو موسى جار الله ص (٢١) .

(٥٩) النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو ، موسى جار الله ص (٢٩) .

(٦٠) د. أحمد أحمد بدوى . مجلة الرسالة . السنة الخامسة ١٩٣٧ ص ١٣٢٠ .

(٦١) النحو المعقول . د. محمد كامل حسين . أسيوط ١٩٧٢ ص ٤ ، ١٢ .

(٦٢) إحياء النحو ، ص (٢٩ - ٣٠) .

(٦٣) اللغة العربية : معناها ومبناها . د. تمام حسان . القاهرة ١٩٧٣ ص (١٨٥ - ١٨٦) ، (٢٠٥ - ٢٠٧) .

(٦٤) لخص إبراهيم مصطفى أصول نظرية العامل وآثارها السيئة في النحو في كتابه ص (٢٣ - ٣٠) .

(٦٥) الرد على النحاة ابن مضاء القرطبى . تحقيق د. شوقى ضيف . القاهرة ١٩٤٧ ص (٨٧) .

(٦٦) أصول النحو ، د. محمد عيد . القاهرة ١٩٧٣ ص (٢٧٥) .

(٦٧) الرضى فى شرح الكافية ، عن النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدى ص (٦٣) .

(٦٨) يقوم هذا الاحتمال على أساس التشابه القوى بين موقفيهما من قضية العامل ، مع تقدم ابن مضاء زمنا ، ووجود كتابه مخطوطا فى دار الكتب المصرية التى رجع إبراهيم مصطفى إلى بعض مخطوطاتها وهو يؤلف كتابه « إحياء النحو » (النحو الجديد . عبد المتعال الصعيدى ص (٢٣٢)) ، دراسات فى النحو . د. طه عبد الحميد طه ، ص (١٣٠ - ١٣١) .

(٦٩) إحياء النحو ، ص (٥٤) .

(٧٠) المصدر السابق ص (٦٠) .

(٧١) النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدى ص (٧٩) .

(٧٢) إحياء النحو ، ص (٥٤) .

(٧٣) إلا على لغة قليلة هى لغة (أكلونى البراغيث) وهى لغة لم يتفق النحاة على نسبتها لقبيلة بذاتها (الصبان ٢ : ٤٧ - ٤٨) .

(٧٤) إحياء النحو ، ص (٥٦ - ٥٧) .

(٧٥) المصدر السابق ، ص (٥٦) .

(٧٦) المصدر السابق ص (٦٧) .

(٧٧) المصدر السابق ص (٦٨ - ٧٠) .

(٧٨) المصدر السابق ص (٦٤) .

(٧٩) المصدر السابق ص (٦٥ - ٦٦) .

(٨٠) النقود . موسى جار الله ص (٤٣) .

(٨١) إحياء النحو ص (٦٥) .

(٨٢) المصدر السابق ص (٦٢) .

(٨٣) الصبان ٣ : ١٥٥ والتعليل الذى ذكره إبراهيم مصطفى لضم المنادى مأخوذ عن الصبان فى حاشيته ، أورده فى تعليقه على قول ابن مالك « وابن المعرف المنادى المفردا ... » . الصبان ٣ : ١٣٧ .

(٨٤) إحياء النحو ، ص (١٤٠ - ١٤٣) .

(٨٥) الكتاب . سيبويه ، (٢ : ٢٨٢) .

(٨٦) المصدر السابق ص (٢٧٦) .

(٨٧) إحياء النحو ، ص (١١٥ – ١١٦) .

(٨٨) المصدر السابق ص (١١٩ – ١٢٠) .

(٨٩) الصبان ، ٣ : ٨٨ .

(٩٠) إحياء النحو ص (١٢٥) .

(٩١) المصدر السابق نفسه .

(٩٢) المصدر السابق نفسه .

(٩٣) الصبان ٣ : ٥٩ – ٦٠ .

(٩٤) النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدى ص (٧٢) ، عن النحو والنحاة لمحمد عرفة .

(٩٥) إحياء النحو ، ص (١٢٩ – ١٣٠) .

(٩٦) النحو الجديد ، الصعيدى ، ص (٧٥) عن النحو والنحاة لمحمد عرفة .

(٩٧) الصبان ٢ : ١٣٨ – ١٣٩ .

(٩٨) إحياء النحو ، ص (١٧٩) .

(٩٩) المصدر السابق ، ص (١٧٤ – ١٨١) .

(١٠٠) النقود ، موسى جار الله ، ص (١٤) .

(١٠١) النحو الجديد ، الصعيدى ص (٧٦) عن النحو والنحاة لمحمد محمد عرفة .

(١٠٢) إحياء النحو ، ص (١٧٩) .

(١٠٣) المصدر السابق ص (١٨١ – ١٨٣) .

(١٠٤) المصدر السابق ص (١٨٧ – ١٨٩) .

(١٠٥) المصدر السابق ص (١٠٩ – ١١١) .

(١٠٦) المصدر السابق ، ص (١٠٩) وهذا يقتضى أن يكون الإعراب على الحرف الأول من كلمتي « ذو » « فو » وهو عجيب . انظر : النحو المنهجي ، محمد أحمد برانق ط /٢ القاهرة ١٩٥٩ ص (٨٠) .

(١٠٧) المصدر السابق نفسه .

(١٠٨) المصدر السابق ص (١٠٩) .

(١٠٩) المصدر السابق نفسه .

(١١٠) المصدر السابق نفسه .

(١١١) المصدر السابق ص (١١٠ – ١١١) .

(١١٢) المصدر السابق (ص ١١٣) .

(١١٣) الصبان ٢ : ٢٨٢ . وقد ذكر كلا الأمرين بنفس صيغة التقليل المعروفة ، قال الأشمونى : « وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفا ، وربما حذف الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها » .

(١١٤) انظر ص (١٨٤) من هذا البحث حيث استشهد المؤلف بهذه الظاهرة لتأييد مسألة أخرى . وكأن به يستشهد في كل موطن بما يوافق فكرته ويتغاضى عن بقية الوجوه .

(١١٥) على العمارى ، مجلة الأزهر ، مج ٣١ : ٤٣٦ .

(١١٦) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ١٨٧/٦ .

(١١٧) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية . دورة ١١ ص (٢٦٣ – ٢٦٤) .

(١١٨) ولعل من هذه الشواهد أيضاً أن المؤلف (وقد قصر كتابه على نحو الأسماء) وعد بدراسة نحو الأفعال بعد أن ينتفع في ذلك بما سيوجه إلى كتابه من نقد من جانب الدارسين . ولكنه لم يف بوعده ربما لأن نتائج التجربة الأولى كانت غير مشجعة .

(١١٩) من الأساتذة / د. طه حسين ، أحمد أمين ، علي الجارم ، محمد أبو بكر ، إبراهيم مصطفى ، عبد المجيد الشافعي ، وسوف أعتمد في هذا البحث على نص تقرير اللجنة المنشور في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية الجزء السادس ص (١٨١ – ١٩٣) .

(١٢٠) مجلة المجمع ١٨٥/٦ .

(١٢١) النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ، ص ٩٨ (عن رد لجنة دار العلوم على مشروع الوزارة) .

(١٢٢) الجديد في هذا التقرير قليل جداً . لأن بعض ما تضمنه مستقى من « إحياء النحو » مع شيء من التحوير ، والبعض الآخر عليه طابع ابن مضاء ، وإن لم تشر اللجنة إلى استفادتها من أي من الكتابين .

(١٢٣) مجلة المجمع ٦ : ١٨٦ – ١٨٧ .

(١٢٤) النحو الجديد . الصعيدي ص (٩٩ – ١٠٠) (عن رد لجنة دار العلوم التي تألفت من الأساتذة : محمود عبد اللطيف وأحمد صفوت ومحمود أحمد ناصف والسباعي بيومي ومحمد عبد الجواد ، وأحمد يوسف نجاتي ، درست مشروع الوزارة ونشرت نقدها له في الأهرام ١٩٣٨/٧/٩ (انظر النحو الجديد) ، الصعيدي ص (٩٦)) .

(١٢٥) مجلة المجمع ١٩٣/٦ .

(١٢٦) المصدر السابق نفسه .

(١٢٧) المصدر السابق : ٦ : ١٨٧ .

(١٢٨) المصدر السابق ٦ : ١٨٧ .

(١٢٩) النحو الجديد الصعيدي ص (١٠٢) (عن رد لجنة دار العلوم) .

(١٣٠) مجلة المجمع ٦ : ١٩٣ – ١٩٤ .

(١٣١) المصدر السابق نفسه .

(١٣٢) النحو الجديد . الصعيدي ص ١٠١ (عن رد لجنة دار العلوم) .

(١٣٣) مجلة المجمع ٦ : ١٨٩ .

(١٣٤) يقول W.S. Jevons في كتابه (Elementary Lessons in Logic, London. 1913) ص ٦٢ « من المعتاد دائماً أن نسمي الجزء الأول من القضية بالموضوع subject حيث إنه يشير إلى الأمر المهم الذي ينسب إليه شيء . والجزء الثاني يسمى المحمول Predicate وهو ما يعني المحكوم به » .

(١٣٥) مستويات العربية المعاصرة في مصر . د. السعيد بدوي . القاهرة ١٩٧٣ ص ١٠١ ، ١٠٢ – ١٢٥ .

(١٣٦) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية الدورة ١١/ ص ٢٩٤ (والنحو المنهجي / محمد أحمد برانق ، ص ٥٨) .

(١٣٧) ، (١٣٨) مجلة المجمع ٦ : ١٨٨ .

(١٣٩) ص ١٧٨ - ١٨١ من هذا البحث .
(١٤٠) مجلة المجمع ٦ : ١٨٩ .
(١٤١) محاضر جلسات المجمع ، الدورة /١١ ص : ٢٤٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ - ٢٩٠ ، ٢٩٣ .
(١٤٢) المصدر السابق ص (٢٩٠) .
(١٤٣) أحمد محمد غنيم « مجلة الأزهر » م ٣٣ : ٦٧ .
(١٤٤) المصدر السابق نفسه ، وأيضاً : محاضر جلسات مجمع اللغة ، دورة /١١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .
(١٤٥) أحمد محمد غنيم . مجلة الأزهر ٣٣ : ٦٨ - ٦٩ بتصرف .
(١٤٦) مجلة مجمع اللغة العربية ٦ : ١٩٠ .
(١٤٧) المصدر السابق .
(١٤٨) المصدر السابق .
(١٤٩) انظر لذلك صفحات : ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٣ من هذا الكتاب (النحو المنهجي) الطبعة الثانية ١٩٥٩ مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة .
(١٥٠) النحو الجديد ، محمد أحمد برانق ص (٥٢) .
(١٥١) المصدر السابق ص (٥٣) .
(١٥٢) المصدر السابق ص (١٢٧) .
(١٥٣) المصدر السابق نفسه .
(١٥٤) النحو المنهجي ، محمد أحمد برانق ، ص (٩٨ - ٩٩) .
(١٥٥) الكتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ١ : ٢٧٤ ، الصبان ٢ : ٦ .
(١٥٦) النحو المنهجي ، محمد أحمد برانق ص (١١١) .
(١٥٧) المصدر السابق ص (١١٢ - ١١٣) .
(١٥٨) الصبان ٣ : ١٤٩ .
(١٥٩) النحو المنهجي ص (١١٦) .
(١٦٠) المصدر السابق ص (١٢٠) .
(١٦١) المصدر السابق ص (٩٠) .
(١٦٢) المصدر السابق ، ص (٩٢) .

(١٦٣) كل ما أمكن معرفته عن المؤلف أنه كان حتى عام ١٩٤٥ مدرسا بمدرسة سمالوط الابتدائية ، والمحاولة ما تزال مخطوطة ومحفوظة لدى مجمع اللغة العربية . وهي تقع في ست كراسات : الأربعة الأولى (حوالي ٢٢٠ - صفحة) أُلفتْ في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٤١ ، وتحمل اسم « إصلاح النحو » أما الكراسة الخامسة (٤٤ صفحة) فتحمل اسم « النحو الجديد » وتم الانتهاء منها في ١٠ يناير ١٩٤٢ . وهذه الخمسة تمثل المحاولة كاملة بشقيها النظري والتطبيقي . أما الكراسة السادسة (٣٢ صفحة) فهي مؤرخة ٦ يناير ١٩٤٥ ، وهي عبارة عن دفاع تفصيلي لنظريته في إلغاء ضمائر الرفع المتصلة وردّ على اعتراضات الأستاذ عبد العزيز فهمي عليها .

دفع المؤلف محاولته إلى مجمع اللغة العربية للنظر فيها ، ولكنها لم تحظ منه بما تستحقه من عناية ، لقد أشير إليها – وإلى بعض ما جاء فيها في أثناء مناقشة المجمع عام ١٩٤٥ لمشروع وزارة المعارف . (انظر ، محاضر الجلسات ، دورة ١١ ص (٢٤٢ ، ٢٤٦ – ٢٤٧ ، ٢٥٢) .

بل لقد كان من حق هذه المحاولة أن تطبع وتنشر لتصل إلى أيدي الباحثين والمهتمين بإصلاح النحو ، ولعلها كانت أحق بذلك من كثير مما نشر حول هذا الموضوع .

وإذا صرفنا النظر عن إشارة مؤتمر مجمع اللغة العربية لهذه المحاولة فإن هذه هي أول مرة تعرض فيها وتأخذ طريقها إلى أيدي الباحثين .

(١٦٤) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ، ص (١) .

(١٦٥) المصدر السابق نفسه .

(١٦٦) المصدر السابق ، ص (٢) .

(١٦٧) إصلاح النحو ، يعقوب عبد النبي ، ص (١٠) .

(١٦٨) المصدر السابق نفسه .

(١٦٩) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ص ٢ – ٣ .

(١٧٠) المصدر السابق نفسه .

(١٧١) إصلاح النحو ، ص (١٥) .

(١٧٢) أشار المتقدمون إلى هذه المشابهة ، الكتاب ، سيبويه ، ٤ : ١٣٩ ، الصبان ١ / ٥٤ .

(١٧٣) إصلاح النحو ، ص ١٦ .

(١٧٤) المصدر السابق ، ص ١٦ – ١٧ .

(١٧٥) على أنه ممنوع من الصرف ، الصبان ٣ : ٢٤٩ .

(١٧٦) إصلاح النحو ص (١٨) .

(١٧٧) المصدر السابق ص (١٩) .

(١٧٨) المصدر السابق ص ٢٠ .

(١٧٩) المصدر السابق ص (٢٠) .

(١٨٠) المصدر السابق ص (٢١) .

(١٨١) المصدر السابق ص (٢٢) .

(١٨٢) المصدر السابق ص (٢٣) .

(١٨٣) المصدر السابق ص (٢٣) .

(١٨٤) المصدر السابق ص (٢٤) ؛ وانظر الصبان ١ : ٥٩ – ٦٠ لمعرفة مختلف الآراء في سبب إعراب المضارع .

(١٨٥) المصدر السابق ص (٢٦) .

(١٨٦) المصدر السابق ص (٢٦) .

(١٨٧) مثل الممنوعات من الصرف غير ما جاء على وزن الفعل ، ونصب خبر كان ، ونصب المضارع بعد الواو ، والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب .

(١٨٨) الصبان ٦ : ٢٣ .

(١٨٩) إصلاح النحو ص (٤٧) .
(١٩٠) المصدر السابق .
(١٩١) المصدر السابق ص (٦٧) .
(١٩٢) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ص (٣) وسوف نرى أن هذا التقسيم بعينه هو الذي قال به د. تمام حسان في كتابه (اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٩٠) مع فارق واحد هو أنه اعتبر المصدر نوعا من الاسم - لا قسما برأسه كما هنا ، بالإضافة إلى فروق أخرى طفيفة .
(١٩٣) المصدر السابق ص ٥ - ٦ .
(١٩٤) المصدر السابق ص (٦) .
(١٩٥) المصدر السابق ص (٦ - ١٢) .
(١٩٦) إصلاح النحو ، ص (١٠٨ - ١٠٩) .
(١٩٧) المصدر السابق ص ١١٢ - ١١٣ . ويرى سيبويه أن « إيّا » هي الضمير وما بعدها حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة . وقيل إن اللواحق هي الضمائر ، أما « إيّا » فمختلف فيها ، فقيل حرف عماد ، وقيل اسم ظاهر أضيف إليها . (الصبان ١ : ١١٥) .
(١٩٨) المصدر السابق ص (١١٤) .
(١٩٩) المصدر السابق ص (١١٧) .
(٢٠٠) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ص (١٩) .
(٢٠١) المصدر السابق ص (١٩ - ٢٠) .
(٢٠٢) المصدر السابق ص (٢١) .
(٢٠٣) المصدر السابق ص (٩ - ١٠) .
(٢٠٤) المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٤ ، إصلاح النحو ص (٦٩ - ٧٠) .
(٢٠٥) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ص (٢٢) .
(٢٠٦) المصدر السابق ص (٢٤) .
(٢٠٧) المصدر السابق ص (٢٥ - ٢٦) .
(٢٠٨) المصدر السابق نفسه .
(٢٠٩) المصدر السابق ص (٢٧) .
(٢١٠) المصدر السابق نفسه . تعذر ظهور الكسرة مع الياء أمر غير مقبول خاصة من الناحية الصوتية - إذ الكسرة والياء من جنس واحد . والقول بأن الياء نائبة عن الألف لا يسوغ هذا الرأي الغريب ، فضلا عما في هذا القول من تكلف وبعد . والأولى من ذلك والأسلم أن يقول كما قال النحاة - إن « سبب فتح - أو إبقاء فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف » (الصبان ١ : ٧٩) .
(٢١١) المصدر السابق (٢٨) .
(٢١٢) المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .
(٢١٣) المصدر السابق ص (٢٩) .
(٢١٤) المصدر السابق ص (٢٩ - ٣٠) .
(٢١٥) من رأيه إن النحاة أخطئوا في تعيين الوظائف التي يقوم بها التنوين حين قالوا .. تنكير ومقابلة ونحوها ، وغفلوا عن أن الضرورة التي اقتضت وجود التنوين في الأسماء المعربة هي ضرورة « صوتية » في

المقام الأول . وبيان ذلك أن علامات الإعراب في رأيه – كما سبق ص (١٣٠) – هي الحركات القصيرة ، أما حروف المد فهي علامات تدل على الصيغة ، ويجب ألا نخلط بينهما ، ولما كان الفرق بينهما دقيقا ومن السهل أن تطول القصيرة وتقصر الطويلة ، فيتشابها على السامع فتختلط صورة المعنى بصورة اللفظ ، جيء بالتنوين ليضع حدا فاصلا بين النوعين ، ولولاه لاعتلت جميع الكلمات المعربة « فضارب » تصير « ضاربو » (إصلاح النحو : ص ٩٤) . وبناء على هذا فسر سقوط التنوين من الكلمات الممنوعة من الصرف تفسيرا شكليا في جملته : فبعضها حرم التنوين رعاية للصيغة ، وهو ما كان منتهيا بعلامة تأنيث ، وبعضها للمحافظة على الوضع الأول مثل العلم الأعجمي والمركب المزجي ، وبعضها لم ينون بناء على خطأ في القياس ، مثل ما جاء على وزن الفعل فأجرى مجرى الفعل ، ووزن فعلان لوجود مايشبه التنوين فيه وهو – « ان » وصيغة منتهى الجموع التي ظن إنها غنية عن التعريف بطولها . (إصلاح النحو) ص (١٠٤ – ١٠٥) .

(٢١٦) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ص (٤٢) .

(٢١٧) المصدر السابق ص (٤٢ – ٤٣) .

(٢١٨) المصدر السابق ص (٣١ – ٣٢) .

(٢١٩) المصدر السابق ص (٣٢) .

(٢٢٠) المصدر السابق ص (٣٢) .

(٢٢١) المصدر السابق ص ٣٤ . فإن كانا جامدين فهو يعربهما مفعولا به ويرى أن تنص على أن كلا من الحال والمفعول به في هذا الوضع واجب الذكر ، وإنه في حكم الخبر معنى ، ولكن لا يكون النص على ذلك إلا في المرحلة الثانوية . أما في المرحلة الابتدائية فيعرب خبر كان ومفعولا على فضلتين ويكفي (المصدر السابق ص ٣٥) .

• في ١٩٤٣/٤/٨ ألقى الأستاذ أمين الخولي محاضرة في الجمعية الجغرافية هي خلاصة هذا البحث ، ثم نشره في مجلة كلية الآداب (مجلد /٧ عام ١٩٤٤) وأعاد نشره في كتابه « مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب » وعلى هذا الأخير (ط /١ ، عام ١٩٦١) نعتمد في عرض هذه المحاولة .

(٢٢٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، أمين الخولي ١٩٦١ ، القاهرة ص (٢١) .

(٢٢٣) المصدر السابق ، ص (٢٧) .

(٢٢٤) المصدر السابق .

(٢٢٥) مجلة مجمع اللغة العربية ٦ : ١٨٥ .

(٢٢٦) مناهج تجديد ص (٣٥٦) .

(٢٢٧) المصدر السابق ص (٤٢ – ٤٣) .

(٢٢٨) المصدر السابق ص (٤٣) .

(٢٢٩) المصدر السابق ص (٢٣) .

(٢٣٠) المصدر السابق نفسه .

(٢٣١) المصدر السابق ص (٢٤) .

(٢٣٢) المصدر السابق ص ٤٥ – ٤٧ .

(٢٣٤) المصدر السابق ص ٢٤ ، ٤٥ .

(٢٣٥) المصدر السابق ص (٥٠) .

(٢٣٦) المصدر السابق ص (٥٠) .

(٢٣٧) شرح المفصل ، ابن يعيش ، دار الطباعة المنيرية ، د. ت ١ : ٥٣ .

(٢٣٨) مناهج تجديد ، أمين الخولى ، ص (٥٠) والحقيقة أن العامية لا تلزم المثنى الياء – كما زعم – إلا إملائيا والدرس اللغوى لا يعتدّ بالكتابة إطلاقا . إن العامية تلزمه حركة طويلة أمامية نصف ضيقة مع انفراج الشفتين . (أو حركة إمالة) / : e / .

(٢٣٩) المصدر السابق ، ص ٥٢ . غريب حرص الشيخ أمين الخولى على تحويل الفصحى إلى عامية ! .

(٢٤٠) المصدر السابق ص (٥٣) .

(٢٤١) (٢٤٢) الصبان ٣ : ٢٧٥ .

(٢٤٣) جاء في شرح الأشموني على الألفية : « (والمصروف قد لا ينصرف) أي للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه سائر البصريين . » والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه .

« وأورد ثلاثة أبيات من الشعر للعباس بن مرداس وذو سر بن دهبل القريعي والأخطل . الصبان ٣ : ٢٧٥ .

(٢٤٤) ، (٢٤٥) مناهج تجديد ، ص (٥٤) .

(٢٤٦) المصدر السابق ص (٥٦) . (لعله أيضاً لموافقة العامية) .

(٢٤٧) المصدر السابق ص (٥٦) .

(٢٤٨) الصبان ١ : ١٠٣ .

(٢٤٩) مناهج تجديد ، ص ٥٧ .

(٢٥٠) المصدر السابق ص (٥٩) .

(٢٥١) المصدر السابق ص (٥٩ : ٦٠) .

(٢٥٢) المصدر السابق ص (٦١) .

(٢٥٣) مشكلة اللغة العربية : لماذا أخفقنا في تعليمها وكيف نعلمها ، الشيخ محمد عرفة . القاهرة ١٩٤٥ ، ص (٢١) ، وكذلك مشروع وزارة المعارف لتيسير قواعد العربية ١٩٣٨ ، مجلة مجمع اللغة العربية ٦ : ١٨٢ .

(٢٥٤) لم يرد في القرآن سوى أربعة من الأسماء الخمسة هي : أب ، أخ ، ذو ، فو . وإليك بيانا إحصائيا بها من حيث الحالات الإعرابية (على حسب القراءات الأربع عشرة) : .

		ذو	أخ	أب	فو
مرفوعة بالواو	:	٣٥	٧	٥	-
منصوبة بالألف	:	١٦	١٨	١٢	١
مجرورة بالياء	:	٢٤	١٦	١٦	
جملة مرات الورود	:	٧٥	٤١	٣٣	١

(٢٥٥) مناهج تجديد ، أمين الخولي ص (٦٢) .

(٢٥٦) المصدر السابق ص (٦٣) .

(٢٥٧) المصدر السابق نفسه .

(٢٥٨) النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ، ص (٢١٩ – ٢٣٠) .

(٢٥٩) ، (٢٦٠) الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٤٧ م المدخل ص (٥١) .

(٢٦١) المصدر السابق ص (٤٥) .

(٢٦٢) ، (٢٦٣) المصدر السابق ص (٥٢) . (أصدر د. شوقي ضيف كتاباً عام ١٩٨٢ بعنوان « تجديد النحو » (طبع دار المعارف بمصر) أقامه على أساس هذه المحاولة وعلى بعض أسس أخرى توصل إليها . وقد ذكر أنه – قبل تأليف كتابه – عرض مشروعه للتيسير على مجمع اللغة العربية عام ١٩٧٧ فدارسته لجنة الأصول وأقرت ، شطراً كبيرا من مقترحات المشروع ، معدلة في جوانب منها ، واعتمد مؤتمر المجمع قراراتها في سنة ١٩٧٩ » . (تجديد النحو ، ص ٦ – ٧) .

(٢٦٤ – ٢٦٦) المصدر السابق ص (٥٢ – ٥٣) .

(٢٦٧) النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ص (٢٣٣) . (من مراجعة سريعة لأحكام المضارع في كتاب « تجديد النحو » ظهر أن مؤلفه قد رجع عن مقترحاته هذه ، كما أنه رجع عن مقترحات أخرى عديدة انتقدناها في هذا البحث . – المؤلف) .

(٢٦٨) مدخل الرد على النحاة ، شوقي ضيف ص (٥٨) .

(٢٦٩) الصبان : ٢ : ٤٣ – ٤٤ .

(٢٧٠) مدخل الرد على النحاة ، ص ٥٨ – ٥٩ .

(٢٧١) ، (٢٧٢) الصبان ٢ : ١٩٧ .

(٢٧٣) المصدر السابق ٣ : ١٨٥ ، ١٨٧ .

(٢٧٤) مدخل الرد على النحاة ص (٥٦) .

(٢٧٥) مدخل الرد على النحاة ص (٥٦) .

(٢٧٦) المصدر السابق ص (٥٧) .

(٢٧٧) لا يقتصر النحاة في باب الإضافة على ذكر أحكام المضاف إليه حتى يمكن نقله إلى باب التوابع ، وإنما يعالجون تركيب الإضافة وما يترتب عليه من أحكام في كلا طرفيه .

(٢٧٨) المصدر السابق ، ص (٦٠) والغريب أن المحقق ، توضيحا لفكرته هذه جاء بمثال هو (ثلاثة أقلام) ثم فسره بقوله : « واضح .. أن أقلام تابعة لثلاثة ومن الممكن أن نقول (الأقلام الثلاثة) وهي حينئذ تعرب صفة أو بدلا . » مدخل / ٦٠) ، والمثال وتفسيره في رأيي شاهدان على عكس ما ذهب إليه . وألفاظ العدد في كثير من لغات العالم تصنف على أنها أوصاف للمعدود ، وليس العكس .

(٢٧٩) الصبان ١ : ٢٣٨ .

(٢٨٠) المصدر السابق نفسه .

(٢٨١) مدخل الرد على النحاة ص (٦١) .

(٢٨٢) المصدر السابق ص (٦٤ – ٦٥) .

(٢٨٣) المصدر السابق ص (٦٦) .

(٢٨٤) المصدر السابق ص (٦٥) .

(٢٨٥) المصدر السابق ص (٦٧ - ٧٠) .

(٢٨٦) النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدى . القاهرة ١٩٤٧ ص ٣٦٧ . والمؤلف أستاذ بكلية اللغة العربية (جامعة الأزهر) وكتابه هذا يعتبر أول محاولة لتناول محاولات إصلاح النحو ، فقد عرض فيه - مع شىء خفيف من النقد - محاولات : « إحياء النحو » ، « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » (وهو رد على إحياء النحو) « مشروع وزارة المعارف » ١٩٣٨ ورد لجنة دار العلوم عليه ، « هذا النحو » محاولة د. شوقى ضيف . أما محاولة المؤلف نفسه فقد بدأت عام ١٩٣٨ حين نشر فى الرسالة نقدا مفصلا لمشروع وزارة المعارف وقدم من خلال هذا النقد مقترحاته فى إصلاح النحو ، ثم تابع نشر بحوث أخرى حول هذا الموضوع ، ثم بلور ذلك كله فى مجموعة قواعد ميوّبة . أشبه بكتاب مدرسى أطلق عليها « قواعد النحو الجديد » وأثبتها فى نهاية كتابه المذكور . وقد اعتبرنا تاريخ نشر الكتاب (١٩٤٧) هو تاريخ هذه المحاولة ، وإن كانت بعض فصولها قد ظهرت فى نهاية الثلاثينات .

(٢٨٧) المصدر السابق ص (١٢٢) .

(٢٨٨) المصدر السابق ص (١٢٢ - ١٢٣) .

(٢٨٩) المصدر السابق ص (١٣١ - ١٣٢) .

(٢٩٠) المصدر السابق ص (١١٨ - ١١٩) .

(٢٩١) المصدر السابق ص (٢٤٠) .

(٢٩٢) المصدر السابق ص (١١٩) .

(٢٩٤) المصدر السابق ص ١٢٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٢٩٥) المصدر السابق ص ١٢٠ .

(٢٩٦) المصدر السابق ص (١٢٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦١) .

(٢٩٧) لا يكون آخر الفعل المؤكد بالنون مفتوحا إذا أسند لواو الجماعة أو نون الإناث أو ياء المخاطبة ، ومن ثم لا ينسحب عليه هذا الحكم . (شذا العرف فى فن الصرف . أحمد الحملاوى القاهرة ط /١٠ ، ١٩٥٣ ص ٥٧ - ٥٨) .

(٢٩٨) المصدر السابق ص (١١٦ - ١١٧) .

(٢٩٩) المصدر السابق ص (١١٦ - ١١٧) .

(٣٠٠) المصدر السابق ص (١٢٢) .

(٣٠١) المصدر السابق ص (٢٤٩ - ٢٥٢) .

(٣٠٢) الصبان ١ : ١٩٠ .

(٣٠٣) النحو الجديد ، الصعيدى ص (١٤٩ - ١٥٠) .

(٣٠٤) المصدر السابق نفسه .

(٣٠٥) المصدر السابق ص (١٣١) .

(٣٠٦) المصدر السابق ص (١٢٥) .

(٣٠٧) المصدر السابق ص (١٩٨) .

(٣٠٨) الصبان ٣ : ١٩٥ ، ويكفى أن نعلم أن باب « أسماء الأفعال والأصوات » استغرق علاجه فى شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٨ صفحة ، وهو نفس القدر الذى استغرقه علاج باب الفاعل فى نفس الكتاب على ما بين البابين من فرق هائل فى أهمية المادة وغزارتها .

(٣٠٩) نشر هذا البحث فى كتابه « متنوعات » الجزء الثانى ، القاهرة د.ت . (من ١٧٥ — ٢٣٤) أما الكتيب فمطبوع بمطبعة جامعة أسيوط (نوفمبر ١٩٧٢) وكلاهما يكمل الآخر — ولذلك سوف أعتمد عليهما معا فى تقديم هذه المحاولة .

نشر الدكتور محمد كامل حسين كتابا جديدا بعنوان : « اللغة العربية المعاصرة » (دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٦ ، ١٤٤ صفحة) خصص ثلثه تقريبا لمناقشة قضايا نظرية حول اللغة والنحو وأزمة اللغة العربية . وقدم دعوة خطيرة وهدّامة إذ نادى بالفصحى المخفّفة التى قال عنها : « هذه هى اللغة التى أدعو إلى الاعتراف بها صراحة ، وهى اللغة الشائعة بين المتعلمين ، وهى وسط بين العامية المنقّحة والفصحى العالية ، وهى وحدها التى سيكتب لها الذيوع . » (ص ٨٨) . أما الثلث الأخير من الكتاب فيكاد يكون هو كتيّب « النحو المعقول » الذى سبق نشره والذى نناقشه هنا ، وقد سماه فى هذا الكتاب الأخير « النحو الجديد » .

(٣١٠) متنوعات ٢ : ٢٤٤ .

(٣١١) النحو المعقول ص ٢ .

(٣١٢) المصدر السابق ص (١) .

(٣١٣) متنوعات ٢ : ٢٤٤ .

(٣١٤) المصدر السابق ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

(٣١٥) المصدر السابق ص (٢٤٥) .

(٣١٦) المصدر السابق نفسه .

(٣١٧) النحو المعقول ، ص ٦ هامش ١ .

(٣١٨) المصدر السابق ص (٣) .

(٣١٩) المصدر السابق ص (٦) .

(٣٢٠) المصدر السابق ص ٧ ، هامش ١ ، ص ٤٤ — ٤٥ .

(٣٢١) المصدر السابق ص ٩ ، هامش ٣ .

(٣٢٢) المصدر السابق ص (١٠ — ١١) .

(٣٢٣) ، (٣٢٤) المصدر السابق ص (١٢ — ١٥) .

(٣٢٥) المصدر السابق ص (٢٦) .

(٣٢٦) المصدر السابق ص (١٦ — ١٧) .

(٣٢٧) المصدر السابق ص (١٧) ، هامش ٣ .

(٣٢٨) المصدر السابق ص (١٩) .

(٣٢٩) متنوعات ٢ : ٢٠٦ — وكذلك ، النحو المعقول ص ٤٧ — ٤٩ .

(٣٣٠) النحو المعقول ، ص ٢٢ . وقد اعترض المؤلف على ظاهرة تعدد الأبواب للفعل الواحد مع اتحاد المعنى فى الأبواب المتعددة واقترح علاجا لهذه الظاهرة : الاقتصار فى الأفعال المشهورة على باب واحد وتفضيل ماعينه مفتوحة على سواه ، وما عينه مضمومة طلبا للخفة فإن تعددت الأبواب مع تعدد المعانى (مثل كبر وكبُر) احتفظ بها جميعا (النحو المعقول ص ٥١ — ٥٢) .

(٣٣١) المصدر السابق ص (٢٣) .

(٣٣٢) المصدر السابق ص ٢٤ – ٢٧ . وقد أغفل ضمائر المثنى « لقلة الحاجة إلى هذه الصيغ عند المحدثين . ص ٢٣) .

(٣٣٣) المصدر السابق ص ٢٨ ، هامش ١ .

(٣٣٤) المصدر السابق ص ٢٨ .

(٣٣٥) ، (٣٣٦) المصدر السابق ص (٢٩) .

(٣٣٧) المصدر السابق ص ٢٩ ، هامش ١ .

(٣٣٨ – ٣٤٠) المصدر السابق ص ٣٠ .

(٣٤١) المصدر السابق ص (٣١ – ٣٢) .

(٣٤٢) المصدر السابق ص ٣١ – هامش ١ .

(٣٤٣) المصدر السابق ص ٣١ – هامش ١ .

(٣٤٤) المصدر السابق ص ٣٣ هامش ١ .

(٣٤٥) المصدر السابق ص ٣٤ هامش ٢ .

(٣٤٦) المصدر السابق ص ٣٤ هامش ٢ .

(٣٤٧) متنوعات ، ٢ : ٢١٠ – ٢١١ (مستويات العربية المعاصرة في مصر ص ١٢٤ ، ١٣٥) .

(٣٤٨) مجلة مجمع اللغة العربية مجلد : ١٤ ، ١٥ .

(٣٤٩) النحو المعقول ص ٥٥ – ٥٦ .

(٣٥٠) المصدر السابق ص ٥٦ .

(٣٥١) متنوعات : ٢ : ٢١١ – ٢١٢ . وقد رجعت إلى البخاري في باب غزوة بدر (ط / الشعب . جزء /٥) فوجدت كلا الاستعمالين واردا . جاء فيه « كان المهاجرون يومَ بَدْرٍ نَيِّفاً على ستين والأنصار نَيِّفاً وأربعين ومائتين . » وأيضاً « كنا .. نتحدث أن عدة أصحاب بدر ... بضعة عشر وثلاثمائة » وفي رواية أخرى « .. ثلاثمائة وبضعة عشر . » وفي موضع آخر « كان النبي وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين ومائة . » ، صفحات ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٠ » والغريب أن كل هذه الروايات عن البراء .

(٣٥٢) النحو المعقول ، ص ٥٥ ، هامش ١ .

الطور الثالث : المحاولات التجديدية (٣٥٣)

تتميز محاولات هذا الطور – كما قلنا آنفا – باعتمادها المباشر على نظريات ومناهج علم اللغة الحديث ، وبتناول النحو من وجهة نظر علمية موضوعية ذات طابع وصفى . حقيقة قد يكون الباعث على ظهور هذه المحاولات هو الإحساس بما فى النحو التقليدى من صعوبات ، وبأنه يقصر عن تمثيل ووصف نظم اللغة العربية وصفا دقيقا ، ولكن غايتها لم تكن أبدا التركيز على علاج الصعوبات كما هى الحال فى المحاولات السابقة .

وميدان الدرس اللغوى الحديث – بنظرياته ومناهجه – جديد على بيئة الدرس اللغوى فى مصر والشرق العربى بعامة ، فهى لم تعرف إلا منذ أقل من ربع قرن تقريبا على يد جماعة من الرواد الذين تلقوا مناهجه فى أوربا فى مقدمتهم الأساتذة : د . إبراهيم أنيس ، د . تمام حسان ، د . عبد الرحمن أيوب ، د . محمود السعران ، د . كمال بشر وغيرهم . وفى بلادنا ، ما تزال تلك الدراسات – كميدان بحث علمى – لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافى ، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذى بلغته فى جامعات الغرب مسافات كبيرة ، اللهم إلا ومضات تلمع بين الحين والحين ترتفع إلى ذلك المستوى ، ولكنها فى الأعم الأغلب نتاج جهد فردى خالص .

أما فى المجال التطبيقى لتلك المناهج والنظريات – وهو المجال الذى تنتمى إليه محاولات إصلاح النحو العربى – فهى أشد تأخرا ، ولاتزال فى بداية الطريق ، وكل ماتم من ذلك فى هذا المجال الأخير ، لايعدو محاولات تجريبية . وربما كانت المحاولتان اللتان نتناولهما بالدرس فى هذا الطور أحدث ماتم فى هذا الميدان : الأولى ، محاولة د . تمام حسان فى كتابه « اللغة العربية : معناها ومبناها » والثانية ، محاولة د . ولسن بشاى حول « النحو العربى فى ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة . » (٣٥٤) .

لقد سبق ظهور هاتين المحاولتين عدد كبير من الدراسات والجهود سواء فى صورة مؤلفات أو مترجمات – عنيت بعرض أسس المنهج اللغوى الحديث فى درس اللغة أو بتطبيقه على بعض جوانب العربية . (٣٥٥) لكن لم يحدث من قبل أن تصدى أحد لتناول نظم اللغة العربية ككل – كما فعلت المحاولة الأولى – أو النحو كموضوع متكامل ، كما فعلت المحاولة الثانية . ولازلنا فى حاجة شديدة إلى الكثير من الدراسات الأصيلة والجهود المخلصة لتدعيم موقف الدراسات اللغوية الحديثة ، وبخاصة فى مجال تطبيقها على اللغة العربية (٣٥٦) .

ونشير هنا – قبل تناول هاتين المحاولتين – إلى محاولة إرهاصية كان لها فضل السبق فى نقد مناهج النحاة بالتفصيل وفى الدعوة المشددة إلى ضرورة تطبيق مناهج البحث اللغوى

الحديث على النحو إذا أردنا تخليصه من عيوبه وصعوباته ، تلك هي محاولة د. عبد الرحمن أيوب « دراسات نقدية في النحو العربي .» (٣٥٧) ولكن نظرا لأن الكتاب – ربما نزولا على حكم أنه أعدّ ليكون كتابا لتدريس النحو لطلبة دار العلوم – (٣٥٨) اكتفى بتوجيه النقد وكشف نواح من القصور في مناهج النحاة ، والإشارة أحيانا إلى موقف المنهج اللغوى الحديث من بعض المسائل والأفكار النحوية فجاء بعيدا عن أن يكون محاولة لإصلاح النحو ، كما كان – في الوقت نفسه – أكثر من مجرد كتاب دراسي في النحو . لقد حدد المؤلف – منصفا – مكان هذه المحاولة حين قال : « أشعر .. أن هذه المحاولة تمهيد ضرورى لثورة عقلية لابد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوى الموضوعي . » (٣٥٩) كما حدّد موقفه هو بأنه كان في هذه المحاولة « مجرد مجادل (وليس) باحثا ولا محلّلا . » (٣٦٠) .

أهم عيوب التفكير النحوى في نظر المؤلف – هي :

١ – أنه من نوع « التفكير الجزئى الذى يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية . » .

٢ – وأنه « لايخلص إلى قاعدته من مادته ، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التى يقول بها » .

٣ – الخلط بين اللهجات في استخلاص القاعدة .

٤ – التأثر في مواضع عدة – بالمنطق اليونانى وآراء أفلاطون اللغوية . ولست بحاجة إلى مناقشة هذه العيوب ، فقد سبق التعرض لها في الفصل الخاص بعيوب النحو وصعوباته (٣٦١) .

مجال هذا الكتاب – كما يقول مؤلفه – « هو اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة ... من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة . » (٣٦٢) وهدفه هو أن يأخذ من كل نوع منها مايراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ثم ينتهي أخيرا إلى نتيجة مختلفة أيضا . (٣٦٣) ومنهجه في ذلك هو « المنهج الوصفي في دراسة اللغة . » (٣٦٤) أما ما أضافه الكتاب إلى ميدان بحثه من وجهة نظر مؤلفه ، فهو أنه « قد كشف عن أنظمة اللغة العربية ووضعها لأول مرة في مقابل مشاكل التطبيق ، ففسّر وبهذه الطريقة بعض ماكان يعتبر من ظواهر الشذوذ في التركيب اللغوى وربط هذه الظواهر بالواقع ، وأضاف إليها غيرها مما لم يدرس من قبل وبين ارتباط هذه الظواهر بالمعنى على مستوياته المختلفة . » (٣٦٥) ومن ثم فهو يرى أنّ « هذا الكتاب يعتبر .. أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد القاهر .. (وأنه جدير) أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال . » (٣٦٦) .

الفكرة الأساسية والجديدة (٣٦٧) في هذا الكتاب هي فكرة النظام وهي تقوم على أساس أن اللغة تشبه الجسم الحي وكأنها جهاز كبير مكون من أجهزة فرعية ، أو قل إنها « منظّمة عرفية ... تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من « المعاني » تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو « المباني » المعبّرة عن هذه المعاني ، ثم من طائفة من « العلاقات » ، التي تربط ربطا إيجابيا ، والفروق ، « القيم الخلافية » ، التي تربط ربطا سلبيا ، .. بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني . (٣٦٨) والأنظمة التي تتكون منها اللغة ثلاثة : النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوى ، فضلا عن مجموعة مفرداتها « المعجم » ومجموعة « القرائن الحالية » .

حين ندرس هذه الأنظمة وعناصرها المكونة ، سوف ندرك أنها لاتقف فرادى وإنما يعتمد بعضها على بعض ، فالصرف يعتمد على الأصوات والنحو يعتمد عليهما معا ، وسوف يتضح لنا « إلى أيّ حد تترابط هذه الأنظمة في مسرح الاستعمال اللغوى فلا يمكن الفصل بينها إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط . » (٣٦٩) .

هذه الفكرة نابعة من مبدأ « دى سوسير » الشهير في التفرقة بين الكلام واللغة . « فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل ، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك ، .. والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة . » (٣٧٠) وهذا النظام أو البناء « ذو مستويات ، وكل تغير يصيب جزءا من هذا البناء يؤثر – وبسرعة – في البناء كله ، وما أشبه

هذا التغيير اللغوى » بالحركة » (أو النقلة) فى رقعة الشطرنج . » (٣٧١) .

هذه الأفكار والتصورات عن اللغة تنطبق – ولاشك – على النحو لأنه أكبر وأهم أنظمتها ، وهو لايقوم بوظيفته إلا من خلال » مايقدم علما الصرف والصوتيات .. من المبانى الصالحة للتعبير عن معانى الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات . » (٣٧٢) بل إن » الصرف .. (ومن قبله علم الأصوات) ليس غاية فى ذاته ، وإنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو . » (٣٧٣) ومما يؤكد هذه الحقيقة الواضحة الصدق ، أن ج. فندريس فى كتابه « اللغة » عالج مسائل الصرف والنحو معا فى جزء واحد تحت عنوان » النحو » (٣٧٤) .

على هذا الأساس ، يمكن القول إن محاولة الدكتور تمام أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية ، فلم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط ، ولاحتى علما خاصا بدراسة الأبواب ، أو مايسميه المؤلف » المعانى النحوية الخاصة » كما هو الغالب على المنهج التقليدى فى دراسة النحو ، وإنما أصبح نظاما يتناول ذلك كله ويتعداه إلى ماهو أهم وألزم للتركيب اللغوى من حيث بناؤه وفهم مدلوله معا ، وهو » التعليق » الذى يتمثل فى » العلاقات السياقية » و » القرائن اللفظية » فضلا عن » القرائن الحالية » أو » المقامية » (٣٧٥) وسوف يأتى مزيد من إيضاح لهذه الفكرة ، ولكننا نؤكد منذ الآن أنها محور ماتمخضت عنه هذه المحاولة من ألوان التنظيم والإصلاح للنحو العربى ، إذ فى ظل تصور كهذا يتفق مع طبيعة اللغة كنظام ويستلزم أن يكون لكل جزء ، أو مبنى ، مكان خاص ووظيفة خاصة فى داخل الإطار العام – يسهل التعرف على ألوان الشذوذ وجهة خروجها على النظام العام ، ومن ثمّ يمكن الوصول إلى تفسيرها تفسيرا مقبولا . وسوف نرى أمثلة لذلك فيما درسه المؤلف تحت اسم » الظواهر السياقية » . (٣٧٦) وتفسير الشذوذات تفسيرا مقبولا خطوة كبيرة نحو الإصلاح ، لأنها المصدر الأكبر للصعوبات .

ونظرا للترابط – بل التداخل الشديد – بين النظام الصرفى والنظام النحوى ، وقيام » المبانى الصرفية » بدور اللبنات التى لاغنى للنحو عن الاعتماد عليها ، نرى لزاما علينا – وتمشيا مع المفهوم الذى ارتضيناه للنحو فى هذا البحث – أن نعرض فى إيجاز لموقف هذه المحاولة من النظام الصرفى قبل أن نأتى إلى موقفها بالتفصيل من النحو .

» النظام الصرفى للغة العربية الفصحى ينبنى على ثلاث دعائم هامة هى :

١ – مجموعة من المعانى الصرفية التى يرجع بعضها إلى تقسيم الكلمة ، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ ، (وذلك كالاسمية والفعلية والإضمار والتعريف والتأنيث والتثنية والتكلم ... الخ) (٣٧٧) .

٢ - طائفة من المباني ، بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات .

٣ - طائفة من العلاقات .. وهي وجوه الارتباط بين المباني ، وطائفة أخرى من القيم الخلافية .. وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني (٣٧٨) .

المباني - (morphemes) هي أهم عناصر النظام الصرفي للغة العربية ومنها يتشكل هيكله العام ، وهي ضربان (٣٧٩) :

الأول : مباني التقسيم ، وهي التي تعبر عن المعاني التقسيمية أو مايعرف بأقسام الكلمة . وتحديد هذه الأقسام ينبغي - في رأي المؤلف أن يقوم على أساس مراعاة كافة اعتبارات المبنى واعتبارات المعنى معا ، والاقتصار على بعض هذه الاعتبارات ، أو على نوع منها فقط هو الذي أدى بعلماء الصرف والنحاة إلى تقسيم الكلمة إلى ثلاثة : اسم وفعل وحرف وهو تقسيم أثبتت البحوث قصوره واضطرابه (٣٨٠) .

وعلى أساس مراعاة هذه الاعتبارات (٣٨١) ، انتهى المؤلف إلى تقسيم الكلمة العربية إلى سبعة أقسام ، هي : الاسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة . (٣٨٢) وهذه الأقسام هي مباني التقسيم الرئيسية « وهي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى . (٣٨٣) والثلاثة الأول منها (الاسم - الصفة - الفعل) ذات أصول اشتقاقية ولهذا السبب يعتبر كل منها أساسا لمجموعة أخرى من المباني الفرعية كل منها بمثابة « قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية . » (٣٨٤) أما مالا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة فمبانيها هي صورها المجردة إذ لاصيغ لها . » (٣٨٥) .

الثاني : مباني التصريف ، « وهي تتمثل في صور التعبير عن الشخص والعدد والنوع والتعيين .. ويعبر عنها بواسطة اللواصق والزوائد . » (٣٨٦) ودور هذا الضرب من المباني في تشييد هيكل النظام الصرفي يتمثل في أنها « هي المسئولة عن التفريع الذي يتم داخل المباني التقسيمية كأن تنظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم ولإسنادات الفعل ولفصل الضمائر ووصلها وذكرها وحذفها واستتارها ... مما لايمكن ضبطه إلا بواسطة مباني التصريف . ولهذا كانت مباني التصريف هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة . » (٣٨٧) .

إلى جانب هذا التصور المتكامل للنظام الصرفي وعناصره ، قدمت هذه المحاولة عددا من الأفكار والمباحث الجزئية اتسمت بعمق النظرة وبقدرتها على معالجة ألوان من القصور والاضطراب شاعت في الدراسة التقليدية لهذا المستوى من اللغة العربية . من هذه المباحث :

١ – **الصيغة والميزان :**

درج علماء الصرف على أنّ أي حذف أو نقل (قلب مكانى) فى الموزون يحدث مثله فى الميزان ، أما ما يصيب الموزون من تغير بسبب الإعلال والإبدال فإنه لايظهر فى الميزان .(٣٨٨) فعلى حين يكون وزن « قِ » (فعل أمر) هو « ع » و « جاء » هو « عفل » يكون وزن « قال» هو « فعل » ، وفى هذا ضرب من التناقض ، كما أن فيه خلطا بين « الصيغة » وبين « الصورة الصوتية » التى تكون عليها أمثلتها طبقا لظروف الموقع .

والمؤلف يرى أن « نلقى على عاتق الصيغة بيان المعنى الصرفى الذى ينتمى إليه المثال » (٣٨٩) فتكون « ضَرَبَ » و « باع » و « وَقَى » صيغتها (مبناها) فَعَلَ ، وكذلك « اِضْرِبْ » و « بِعْ » و « قِ » صيغتها « اِفْعَلْ » لأنها جميعا من باب (أو « مبنى فرعى ») واحد .

كما يرى « أن ننوط بالميزان بيان الصورة الصوتية النهائية التى آل – إليها المثال . » (٣٩٠) فتكون المجموعة الأولى على وزن (فَعَل) و (فَالَ) و (فعا) « على التوالى » ، والمجموعة الثانية على وزن « اِفْعَلْ » و « فِلْ » و « ع » على التوالى ، وبهذا يعكس الميزان كل التغيرات التى تصيب المثال سواء أكان مصدرها الحذف أو النقل أو الإعلال أو الإبدال .

وعلى هذا يكون درس المبانى الصرفية على مستويين : مستوى الصرف للصيغ ومستوى الصوتيات phonemics للأمثلة .

وعلى أساس هذه التفرقة بين « الصيغة » و « الميزان » يسهل تقرير القواعد الصرفية فى اختصار ووضوح . فنقول إن « صيغة » الأمر مثلا – من باب كذا من الأفعال هى كذا ، فإذا جئنا إلى الجانب الصوتى الذى يظهر فى المثال – لجأنا إلى « الميزان » الذى يلخص لنا الصورة الصوتية للمثال ، فنقول : إن الأمر من باب كذا الذى من مواصفاته الصوتية كذا وكذا (صحيح أو معتل ونحوهما) يكون على (وزن) كذا ، دون ماحاجة إلى تعقيدات الإعلال والإبدال لتفسير كيف تحولت « الصيغة » إلى الصورة الصوتية الواقعة .

٢ – **القيم الخلافية :**

وهى صور التقابل بين المبانى أو بين المعانى ، وذلك مثل « التجرد فى مقابل الزيادة ، والصيغة فى مقابل الصيغة الأخرى ، والتكلم فى مقابل الخطاب والغيبة ،

والاسمية فى مقابل الفعلية ، والتذكير فى مقابل التأنيث ... وهذه المقابلات هى عصب النظام الصرفى فلا يتصور نظام بدونها . » (٣٩١) وإنما كانت هذه القيم الخلافية على هذا النحو من الأهمية نظرا لدورها المهم فى « التفريق بين المبانى من ناحية الشكل ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفى وأخيه أو بين الباب النحوى وأخيه . » (٣٩٢) وبذلك تساعد هذه المقابلات على ضمان أمن اللبس الذى هو « غاية كبرى تحرص عليها اللغة فى صياغتها للمبانى الصرفية . » (٣٩٣) .

(٣) أصل المشتقات :

هو – عند البصريين – المصدر ، وبه أخذ جميع الصرفيين ، واختير المصدر لكونه بسيطا يدل على الحدث فقط ، أما عند الكوفيين فأصل المشتقات هو الفعل لأن المصدر يجىء بعده فى التصريف (٣٩٤) . ويعترض المؤلف على الرأيين كليهما ، ويرى الأخذ بطريقة المعجميين فى هذا ، فيعتبر أصل المشتقات هو الأصل الثلاثى (وهو مادة خام لاتحمل معنى معجميا وإن نيطت بها وظيفة تلخيص العلاقة بين المفردات) (٣٩٥) .

وعلى هذا الأساس « تكون كلمات اللغة العربية جميعها ، فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف ، مشتقة . » (٣٩٦) وماليس بمشتق يسمى « صلبا » – أما المشتقات فتنقسم بدورها إلى « متصرفة » « وهى » التى تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات (٣٩٧) ومنها المصدر والفعل الماضى ، أما ماليس بمتصرف فهو « جامد » مثل رجل وفرس .

٤ – النبر :

خلت الدراسات التقليدية للصرف ، وللنحو أيضا ، من أية إشارة إلى فكرتى « المقاطع » و « النبر » (٣٩٨) .

وعلى الرغم من اهتمام اللغويين المحدثين بهذين المبحثين ، فقد ندر من تعرض لهما – خاصة ظاهرة النبر – من اللغويين العرب المحدثين بالنسبة للعربية الفصحى . (٣٩٩) وربما كانت محاولة . د. تمام حسان فى هذا الموضوع هى أكمل وأهم محاولة تمت فى هذا الصدد ، فقد درس نظام المقاطع خلال بحثه للنظام الصوتى للعربية كما درس نظام النبر الأولى والثانوى وحدد قواعده فى العربية الفصحى كواحد من عناصر النظام الصرفى ، وقد أشار إلى أن « النبر على مستوى الصيغة والكلمة (يكون) ذا وظيفة صرفية هى تقديم القيم الخلافية التى تفرق مع الكمية بين معنى صرفى ومعنى صرفى آخر ، ويمكن بواسطتها أن نفرق بين

طوائف من الصيغ ، مثل فَعِل – فعَّل – فاعل – فعيل حيث يفرّق بين الكلمات الأربع بالكمية ، وبين الثلاث الأولى وبين الرابعة بالنبر . » [٤٠٠] .

النظام النحوى

يقوم النظام النحوى فى العربية على الأسس التالية :

١ – مجموعة من المعانى النحوية ، بعضها عام (وهو معانى الجمل أو الأساليب) وبعضها خاص (وهو معانى الأبواب كالفاعلية والمفعولية .. الخ .) .

٢ – مجموعة من العلاقات التى تربط بين المعانى الخاصة مثل علاقة الإسناد أو النسبة أو التبعية وتكون بمثابة القرائن المعنوية على معانى الأبواب الخاصة .

٣ – مجموعة من القرائن الصوتية (كالحركات والحروف) أو الصرفية (مثل مبانى التقسيم) و (مبانى التصريف) بالإضافة إلى مبانى القرائن اللفظية . والنوعان الأولان – كما نرى – مستمدان من الصوتيات والصرف [٤٠١] .

٤ – مجموعة القيم الخلافية . والمعانى النحوية هى معان وظيفية لامعجمية ، وهى جزء من المعنى الدلالى الذى يتكون منها ومن المعنى المعجمى للكلمات بالإضافة إلى دلالة المقام . [٤٠٢] والوصول إلى المعانى النحوية عن طريق تحليل التركيب نحويا لتعيين معناه بواسطة المبنى ، هو موطن الصعوبة الحقيقية وذلك نظرا لاحتمال كل من المبانى معانى متعددة ، ومن هنا كان « الناظر فى النص يسعى دائما وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أى المعانى المتعددة لهذا المبنى هو المقصود . » [٤٠٣] .

تصور المؤلف للنظام النحوى فى العربية الفصحى يدور حول فكرة « التعليق » أو « الإعراب » عند النحاة ، ففى رأيه « أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى .. (وأنه) هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى . » [٤٠٤] فعناصر التركيب النحوى تترابط فيما بينها فى داخل هذا التركيب بحيث تكون قادرة على أداء المعنى المقصود ، وهذا الترابط يعتمد على عناصر كثيرة : مقالية (تؤخذ من النص سواء أكانت معنوية أو لفظية) ومقامية أو حالية (تفهم من خارج النص) : وهذه العناصر تؤدى وظيفة الدلائل أو القرائن التى تعين على إدراكه عملية الترابط (التعليق) القائمة ، وحين ينجح فى هذا ، تكون قد زالت من أمامنا أكبر عقبة فى طريق فهم المعنى الدلالى للتركيب . ومن هنا كان تركيز المؤلف واهتمامه الشديد بفكرة التعليق وبالقرائن المختلفة التى تعين على إدراكها . والمؤلف يدين لعبد القاهر الجرجانى بفكرة « التعليق » وبالمصطلح نفسه ، ويعتبر أن « أذكى محاولة لتفسير

العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ماذهب إليه عبد القاهر .. في كتابه « دلائل الإعجاز » تحت عنوان « النّظم »(٤٠٥) .

القرائن المقالية :

هي أهم قرائن التعليق نظرا لأنواعها المتعددة وللدور الكبير الذى تلعبه في تحديد المعنى الوظيفي للتركيب . وهي – كما سبقت الإشارة – نوعان :

١ – قرائن معنوية :

من خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النحوى ويضم هذا النوع قرائن : الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة . (٤٠٦) وتحت كل من هذه الأنواع فروع ، فالإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر أو الفعل وفاعله أو نائب فاعله أو بين الوصف المعتمد وفاعله أو نائب فاعله . والتخصيص قد يكون بقرينة التعدية والغائية أو المعيّة أو الظرفية أو التحديد والتوكيد أو الملابسة أو التفسير أو الإخراج أو المخالفة (٤٠٧) .

وكذلك النسبة قد تكون بمعنى من معانى حروف الجر ، وهي كثيرة أو بمدلول الإضافة ، كما تكون قرينة التبعية على معنى النعتية أو التوكيد أو العطف أو البدل (٤٠٨) .

٢ – قرائن لفظية :

وهي في جملتها مستمدة من مبانٍ صوتية وصرفية « إذ أن النحو نظام من المعانى والعلاقات التى لاتجد تعبيرا شكليا عنها إلا فيما يقدمه الصرف لها من المبانى والقرائن اللفظية . » (٤٠٩) والصرف بدوره يعتمد على مايقدمه له النظام الصوتى للغة من وحدات (٤١٠) .

والقرائن اللفظية هي : العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة (٤١١) .

والذى يهمنا هنا من المبحث الطويل الذى عقده المؤلف للقرائن بنوعيها (من ص ١٩٠ – ٢٤٠) رأيه في دور هذه القرائن في تحديد المعنى الوظيفي للتركيب ، فهو يرى أنّ المسئول عن توضيح عملية التعليق وتحديد المعنى الوظيفي للتركيب ليس قرينة بذاتها وإنما مجموعة من القرائن تتحدد بحسب طبيعة كل تركيب وتكوينه ، (وتتضافر) معا في أداء هذه الوظيفة . وهنا يظهر الخلاف بين تصور المؤلف لعملية التعليق وتصور النحاة لها ، فهم قد اعتبروا العلامة – أو القرينة – الإعرابية وحدها كفيلة ببيان المعنى الوظيفي للمكونات

التركيب ، ومن ثم ركزوا جهودهم فى تتبع « العوامل » التى أسندوا إليها تحديد هذه القرينة ، على حين « لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها ... وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية . » (٤١٢) .

وفكرة « تضافر القرائن » هى أفضل سبيل للقضاء على مشكلة « العوامل » فى النحو ، وهى المشكلة التى شغلت المهتمين بالنحو درسا لها واستقصاء (عند القدماء) أو رفضا لها وتفنيدا (عند ابن مضاء والمحدثين وفى مقدمتهم إبراهيم مصطفى) . كما أن هذه الفكرة « تنفى عن النحو العربى كل تفسير ظنى أو منطقى لظواهر السياق وكل جدل من نوع مالجّ فيه النحاة حول منطقية هذا « العمل » أو ذلك وحول أصالة بعض الكلمات فى العمل وفرعية الكلمات الأخرى وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله . (٤١٣) ومادام الهدف الأساسى من اللغة وتراكيبها هو الإفهام والفهم ، وذلك يتم حين نتمكن من الوصول إلى المعنى بلا لبس » (٤١٤) وهو ماتكفله لنا القرائن المختلفة مقالية أو مقامية) ، فلا مكان للبحث عن العوامل ولا إلى التماس تعليلات من خارج النطاق اللغوى — كالعلل المنطقية التى أكثر منها النحاة . بل أن تحقق هذا الهدف — وهو الفهم بلا لبس — يجعل فى الإمكان الترخص أحيانا فى بعض القرائن اللفظية التى لايؤثر اختفاؤها فى ضمان أمن اللبس ومنها قرينة الإعراب نفسها (٤١٥) .

والذى سوغ هذا الترخص ، وجعل من الممكن بقاء التركيب ومدلوله بعيدا عن اللبس ، وهو أن القرائن الأخرى الباقية تقوم بهذه الوظيفة وتغنى عما ترخصنا فيه . (٤١٦) وعلى ذلك يفسر المؤلف نحو « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » و « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » وقراءة « عَالِيَهُمْ ثِيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ » بالجر و « إنّ هذان لساحران » وغيرها « مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولايقاس عليه أو .. شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ » (٤١٧) وفى رأينا أن فكرة « تضافر القرائن » هى أهم مايمكن استمداده من هذه المحاولة لإصلاح النحو وتخليصه من كثير من عيوبه وصعوباته .

ومن الأفكار المهمة التى قدمتها هذه المحاولة على مستوى النحو والتى نرى لها قيمة فى مجال الإصلاح النحوى ، فكرة التفرقة بين « الزمن » على مستوى الصرف ومستوى النحو ، فهو فى المستوى الأول « وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق » (٤١٨) و .. يكون الزمن الصرفى قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهى بها ولايكون لها عندما تدخل فى علاقات السياق . (٤١٩) أما « الزمن » على مستوى النحو فهو « وظيفة فى السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو مانقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلمة كالمصادر والخوالف . (٤٢٠) والنحاة لم يفهموا الزمن على هذا الوجه ، وإنما فهموه على مستوى الصرف فقط ثم حاولوا أن

يحتفظوا بهذا المفهوم للزمن على مستوى النحو أيضا . ولكنهم حين نظروا في بعض الجمل – كالجمل الإنشائية والمنفية – وجدوا أشياء تتعارض مع ماتواضعوا عليه من معنى زمني محدد للصيغ الصرفية وجدوا أن المضارع أصبح يدل على الماضي بعد « لم » ، والماضي يدل على المستقبل بعد « إذا » فاضطروا بإزاء ذلك إلى « أن ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات فقالوا إن « لم » حرف « قلب » وإن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان .. و (يقول المؤلف) لست أدرى لم أحجموا عن نسبة مثل هذا المعنى إلى « إن » الشرطية التي تتحول بعدها صيغة « فعل » إلى معنى الاستقبال . » [٤٢١]

أما ماذهب إليه المؤلف من التمييز بين الزمن الصرفي والزمن النحوى وربط الأول بالصيغة خارج السياق ، والثاني بالسياق « حيث تلعب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملا في تحديد هذا الزمن » [٤٢٢] فإنه كفيل بالقضاء على علاقات النحويين وتكلفهم وتعليلاتهم في هذا الجانب ويتصل بموضوع الزمن فكرة أخرى جديدة هي فكرة « الجهة : aspect » التي تقوم بوظيفة تخصيص دلالة الفعل من حيث الزمن بجهة معينة ، فالماضي وهو أحد الأزمنة الثلاثة في العربية قد يكون من حيث الجهة – بعيدا منقطعا أو قريبا منقطعا أو متجددا أو منتهيا بالحاضر أو متصلا به أو مستمرا أو بسيطا أو مقاربا أو شروعيا ، كما يكون الحال عاديا أو تجدديا أو استمراريا ، وكذلك الاستقبال قد يكون بسيطا أو قريبا أو بعيدا أو استمراريا ، ويتأتى هذا التفريع « بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال وذلك مثل قد والسين وسوف واللام ونون التوكيد وما ولا ولم ولما ولن وأن وأخواتها وكاد وأخواتها » [٤٢٣] واعتبار الجهة – بفروعها الستة عشر وأدواتها الدالة عليها – يخلص النحو من ذلك الإجمال المخل الذي يوقع في الحيرة كل دارس للغة العربية ويلمس ذلك بوضوح كل من أتيح له التعرف على نظام الزمن في اللغات الأوربية مثلا .

ومن المباحث المهمة في هذه المحاولة مبحث « الظواهر السياقية » ويعني بها المؤلف ما ينتج من مخالفات – أو شذوذات – تخرج على نظم اللغة حين توضع موضع التطبيق في الاستعمال . وذلك نتيجة للتعارض بين مقررات تلك النظم ومطالب السياق الكلامي .

أحصى المؤلف من هذه « الظواهر السياقية » ثلاث عشرة ظاهرة هي : التأليف والوقف والمناسبة و (الإعلال والإبدال) والتوصل والإدغام والتخلص والحذف والإسكان والكمية و (الإشباع والإضعاف) والنبر والتنغيم ، ومعظمها ظواهر معروفة تناولها بالدراسة في أماكن متفرقة من مباحث الأصوات والصرف والنحو ، لكن المؤلف – فضلا عما تناوله من ظواهر لم يعرفها القدماء ، كالنبر والتنغيم – انتهى إلى تصور جديد بشأنها ، لقد حاول – انطلاقا من فكرة « النظام » التي أقام عليها بحثه لمختلف جوانب العربية – أن يجد لتلك الظواهر تفسيرا ينتظمها جميعا ، وبذلك تصبح – رغم أنها خروج عن النظام – محكومة

بقانون أو نظام ، وهو – وإن كان « نظاما فرعيا (إلا أنه) يؤيد النظام الأصلى ولا يطعن فيه . » (٤٢٤) .

فما هى إذن أسباب الخروج على النظام ؟ أو ماهى أسباب حدوث تلك « الظواهر السياقية » ؟ أرجع المؤلف ذلك – فى جملته إلى أسباب ثلاثة : الثقل فى النطق ووجود احتمال اللبس والخروج على الذوق العربى اللغوى ، وربط هذه الثلاثة بوجود أمرين متناقضين : توالى الأضداد وتوالى الأمثال اللذين لايرتضيهما فى رأيه – ذوق العربية الفصحى ، لأن « النظام اللغوى والاستعمال السياق جميعا (فيها) .. يحرصان .. على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل . » (٤٢٥) فإذا ما أدى تطبيق مقررات أحد أنظمة اللغة إلى « التقاء صوتين أو مبنيين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغى للفصحى » (٤٢٦) ظهرت على الفور إحدى هذه الظواهر السياقية لتعالج الموقف وتزيل هذا التنافى ولو تم ذلك عن طريق إجراء تعديل جزئى فى بعض مايقضى به هذا النظام الأصلى .

وفى إطار شرحه لهذه الظواهر وأمثلتها فى العربية ، قدم لنا المؤلف مباحث قيمة على رأسها بحثه عن « ظاهرة التأليف » – أى « تأليف الكلمة العربية من أصولها الثلاثة .. حسب أساس ذوق وعضوى خاص » (٤٢٧) وبحثه حول « الإدغام » (٤٢٨) والنبر والتنغيم . (٤٢٩) على المستوى النحوى .

بالإضافة إلى هذا ، تضمنت المحاولة فصلا قيّما عن « الدلالة المقامية » عناصرها وأنواعها ودورها الخطير فى وضوح المعنى الدلالى للتركيب النحوى . (٤٣٠) فى هذا الفصل ، حاول المؤلف أن يحقّق فى صورة علمية منظمة – الحلم الذى راود الكثيرين من دارسى العربية فى العصر الحاضر بالجمع بين مباحث علم النحو وعلم المعانى فى منهج متكامل قادر على أن يصف بدقة جانبى التركيب اللغوى – الجسد والروح أو الشكل والمعنى ، وبمعنى آخر « دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل ، وتختص بمعانى الجمل كما تختص بمعانى الأبواب الفرعية فى داخل الجمل . » (٤٣١) .

ولئن كان من بين المحدثين من نادى – حبا فى التيسير بقصر النحو على الظواهر النحوية فى أواخر الكلمات ، وترك ماعدا ذلك مما يتصل بالتركيب ودلالاته لعلم آخر جديد هو « علم تركيب الجمل . » ولئن كانت الدراسات اللغوية الحديثة لاتتناول عناصر « المقام » ضمن مباحث النحو – Syntax أو Grammar وإنما تتناولها ضمن مباحث « علم الدلالة (المعنى) » « Semantics » و « علم اللغة الاجتماعى » « Sociolinguistics » – فإن ذلك لايقلل من أهمية الصلة الوثيقة بين تلك القرائن « المقامية » والنظام النحوى ومالها من تأثير عليه . وهذا يشير إلى مدى مايمكن أن يستفيده النحو من ضم تلك المباحث إليه ، أو على الأقل التنبيه دائما إلى مابينهما من صلات وروابط .

٢ – النحو العربي على ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة

د. ولسن بشاى * (٤٣٢)

حدد . د. بشاى طبيعة بحثه هذا الذى يدور حول تحليل النحو العربى على ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة ، كما حدد هدفه منه بقوله : « إن مثل هذا التحليل للغة ليس هو مختصرا يتطرق لبعض أجزاء اللغة ويترك البعض الآخر ، وليس هو إعادة لترتيب أجزاء النحو القديمة ، وإنما هو – كما أرجوه أن يكون في آخر المطاف تحليلا شاملا وبسيطا معا يمكن للمعلّم شرحه ويسهل على التلميذ فهمه . (٤٣٣) ومن هذا النص قد يستنتج الدارس أن إصلاح النحو وتيسيره كانا في اعتبار الباحث ومن أهداف هذه المحاولة . ولكن الحقيقة أن الهدف الأساسى من المحاولة لم يكن الإصلاح أو التيسير – وإن أمكن للبحث أن يعين عليهما ، إنما كان الهدف هو الإعداد لمشروع الترجمة الآلية MT من وإلى العربية – وهو المشروع الذى يتبناه المؤلف ويعلق أهمية كبيرة على النجاح فيه ، وهو في ذلك متأثر كل التأثر بما تم في هذا الميدان الجديد بالنسبة لبعض اللغات الأخرى . والتحليل النحوى – محور المحاولة – هو إحدى المراحل الرئيسية في عملية الترجمة الآلية ، بل ربما كان أهم هذه المراحل جميعا . والذى يهمنا في هذا البحث هو مدى ماتقدمه محاولة د. بشاى من مساهمة في تبسيط النحو وتخليصه من صعوباته ، خاصة أن المؤلف قد علق على الطريقة التى ارتضاها لدراسة النحو العربى آمالا عراضا في تحقيق هذا الهدف حين قال : « بهذه الطريقة يمكن بسهولة جدا حصر وتحديد التركيبات المختلفة للجمل العربية بطريقة وصفية بحتة يمكن لأى عقل الكترونى Computer تخزينها وإخراج أمثلة منها حسب الطلب ، وإذا أمكن للعقل الالكترونى (ذلك ...) فسوف يكون يسيرا جدا على أى فرد متوسط الذكاء أن يتفهّم التراكيب النحوية الجديدة ويستعملها دون صعوبة ، لأنها تراكيب ملموسة محسوسة لإيجاز فيها ولاخيال . » (٤٣٤) ولا يطمح أصحاب محاولات إصلاح النحو ولا الذين يتخيلون هذا الإصلاح – إلى أبعد من ذلك في مجال التيسير ! .

ترتكز هذه المحاولة على فكرة التحليل النحوى – كما قلنا – وتأخذ بالمنهج الوصفى البحت الذى أرسى أسسه « ليونارد بلومفيلد » والذى يقوم على أساس مادى بحت . البناء النحوى في نظر هذه الطريقة مكون من وحدات مبنى morphotagmemes ووحدات وظيفية Syntagmemes. وحدة المبنى هي « أى تركيب لغوىّ قابل لأن يشغل وظيفة نحوية مافى جملة بالذات .. وعندما تشغل أىّ وحدة من وحدات المبانى النحوية هذه وظيفةً مافى جملة نسمّيها وحدة وظائفية نحوية . » (٤٣٥) ويتوصل إلى تحليل اللغة نحويا بأربع عمليات هى : التقسيم والمبادلة والمقارنة والمفارقة . (٤٣٦) ، وذلك بهدف « تعيين خمسة معالم للعلاقات

الجُمْلية المختلفة هي : علاقات التبعية والمطابقة والعطف والحشو وترتيب الكلام . » (٤٣٧) .

حصر المؤلف الوظائف النحوية في اللغة العربية على الوجه التالي :

أولا : وظائف غير محكومة :

وهما ركنا الجملة الأول والثاني ، أو موضوع الكلام وخبره . وفي رأيه أن هاتين الوظيفتين مهمتان في العربية وكذلك العلاقة التي ترتبط بهما نظرا « لأنها أتعبت النحويين العرب كثيرا جدا عندما راحوا يمينا وشمالا يجدون للألفاظ غير المحكومة عللا لرفعها ، والحقيقة أنها ليست لها علل البتة فاللفظ الذي لا يسبقه لفظ حاكم يعتبر بطريقة آلية لفظا غير محكوم . » (٤٣٨) .

ثانيا : وظائف محكومة وهي ست وظائف :

١ – مكمّل الفعل المتعدى .

٢ – مكمل حرف الجرّ .

٣ – مكمل الأداة الحاكمة للاسم بالنصب مثل إنّ .

٤ – مكمل الإضافة .

٥ – مكمل الأداة الحاكمة للفعل بالنصب مثل لن .

٦ – مكمل الأداة الحاكمة للفعل بالجزم مثل لَمْ .

ثالثا : وظائف محدِّدة ، وهي النعت والظرف .

رابعا : وظائف حاكمة ، وهي ست وظائف :

١ – وظيفة حاكم بالإضافة .

٢ – وظيفة حاكم بالتعدي الفعلي .

٣ – وظيفة حاكم بالنصب للاسم .

٤ – وظيفة حاكم بالجر للاسم .

٥ – وظيفة حاكم بالنصب للفعل .

٦ – وظيفة حاكم بالجزم للفعل .

خامسا : وظائف رابطة : هما العطف والفرعية (٤٢٩) .

وبإزاء هذه الوظائف أحصى المؤلف الوحدات النحوية التركيبية في اللغة العربية ورتبها على الوجه التالي :

أولا : وحدات خاصة بالاسم ، وهو هنا أي لفظ يمكن اتصاله بأل التعريف ، وتضم خمس مجموعات كل مجموعة منها تشغل نفس الوظائف النحوية ، وهذه المجموعات هي :

الأولى وتضم :

١ – أسماء الفاعل للأفعال المتعدية لمفعول واحد .

٢ – أسماء المفعول للأفعال المتعدية لمفعولين .

الثانية وتضم :

مصادر الأفعال المتعدية .

الثالثة وتضم :

١ – أسماء المفعول للأفعال المتعدية لمفعول واحد .

٢ – أسماء الفاعل للأفعال غير المتعدية .

٣ – أسماء الصفات .

٤ – الأرقام العددية لما هو غير ١ ، ٢ ، أو ١١ – ٩٩ .

الرابعة وتضم :

أي أسماء أخرى بما فيها مصادر الأفعال غير المتعدية .

الخامسة وتضم :

الأرقام العددية ١ ، ٢ والأرقام من ١١ – ٩٩ .

ثانيا : وحدات خاصة بالاضافة :

وهي كل لفظ لايمكن اتصاله بأل التعريف ولكنها يمكن أن تشغل بعض وظائف الاسم ، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات :

الأولى : وتضم أسماء الأعلام .

الثانية : وتضم أربعة أنواع من الجمل الفرعية التابعة التي تشغل في داخـــل الجملة الرئيـسية وظيفة نحوية من الوظائف المذكورة وهي :

١ - جملة استئنافية مثل جملة الصلة وجملة الخبر في نحو « محمد أبوه مريض .

٢ - جملة فرعية فيها فعل مضارع محكومة بالأداة أنْ مثل : أراد الولد أنْ يكتبَ .

٣ - جملة فرعية بها فعل ماض مسبوق بأنْ مثل : خرج الولد بعد أنْ كتب الدرسَ .

٤ - جملة فرعية تحتوى على اسم محكوم بالأداة أنْ مثل : عرفت أنَّ الولد مجتهد .

الثالثة وتضم ثلاثة أنواع من التركيبات المعروفة بأشباه الجمل الفعالة exocentric (٤٤٠) وهي :

١ - اسم محكوم بالأداة إنّ مثل : « إنّ الولدَ مجتهد » .

٢ - اسم محكوم بحرف جر ، مثل : « في البيت ولد . » .

٣ - اسم صفة مضاف إلى اسم آخر مثل : « جاء الرجل الكبير المركز » .

ثالثا : **وحدات خاصة بالضمائر** : وهي خمسة مجموعات :

١ - الضمائر الشخصية	٢ - ضمائر الاستفهام .

٣ - ضمائر الإشارة	٤ - الضمائر الموصولة .

٥ - ضمائر الشرط .

رابعا : **وحدات خاصة بالأفعال** :

والفعل هنا هو أي تركيب يمكن اتصاله بضمائر الرفع ، وهي مجموعتان : الأفعال المضارعة والأخرى بقية الأفعال ، وذلك لأن المضارع يختلف عن بقية الأفعال في إمكانية وقوعه محكوما بالنصب أو الجزم .

خامسا : **وحدات خاصة بالأدوات** ، وتنقسم إلى أربع مجموعات :

١ - مجموعة الأدوات التي تحكم الاسم ، وتشمل قائمتين - واحدة للأدوات الناصبة وأخرى للأدوات الجارة .

٢ - مجموعة الأدوات التي تحكم الفعل وتشمل قائمتين : واحدة للأدوات الناصبة للفعل ، وأخرى للأدوات الجازمة .

٣ - مجموعة الأدوات الرابطة ، تشمل قائمتين : واحدة للروابط العطفية ، وأخرى للروابط الفرعية .

٤ - مجموعة الأدوات الأخرى وهي جمع الأدوات التي لاتحكم ولاتربط (٤٤١) .

وإذا تتبعنا مايمكن أن تشغله كل وحدة من هذه الوحدات من الوظائف النحوية التي سبق بيانها أمكن « حصر جميع أنواع المعادلات النحوية بين وحدات المباني ووحدات الوظائف الموجودة في اللغة والتي يمكن تحليلها تحليلا وصفيا طبيعيا .. وإذا جمعنا كل المعدلات الممكن إنشاؤها في اللغة العربية .. (فإننا) نصل إلى عدة إحصائيات هامة . » (٤٤٢) .

وبهذه الطريقة يمكن أن نحلل كل الجمل الطبيعية في اللغة العربية إلى وحداتها التكوينية أما الجمل غير الطبيعية - أي التي لايمكن تحليلها بناء على هذه الطريقة - فإن المؤلف يقترح أن نلجأ في تحليلها إلى المنهج التحويلي Transformational فنعتبر ظاهرها جملة أما باطنها فهو جملة أخرى حولت عنها الجملة الظاهرة ، وقد ضرب المؤلف مثلا لذلك بجملة التعجب مثل « ما أجملَ الجوّ ! » التي لانستطيع أن نجد فيها الركنين الأساسيين للجملة ، ومن ثم نعتبرها أسلوبا نحويا خاصا متحولا عن جملة طبيعية هي - مثلا - « الجو جميل جدا . » (٤٤٣) .

والمؤلف يرى أن النتائج التي تنتهي إليها طريقة التحليل التي قدمها ليست نهائية ، وإنما هي قابلة « للتنقيح والتعديل . » (٤٤٤) .

واضح من هذا العرض المركز لهذه المحاولة مدى سيطرة منهج الترجمة الآلية على منهج المؤلف في تناول النحو ودراسته ، فهو يريد أن ينتهي به إلى مجموعة من الوحدات تتميز كل منها وتستقل عن سواها تماما بحيث يمكن أن نستبدل بها رموزا أو أرقاما يستطيع العقل الألكتروني فهمها والتعامل معها . ولكن إذا كان ذلك يكفل تحقيق الغاية بالنسبة للعقل الألكتروني ، فلست أراه كذلك بالنسبة لدارسي اللغة من البشر ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - البشر يستعملون اللغة وينظرون إليها بطريقة مختلفة اختلافا كبيرا عما هو الحال بالنسبة للعقل الألكتروني . هم لا يأخذونها وحدات جامدة كقوالب الطوب - على حد تعبير د. كمال بشر - كما تفعل الآلة ، وإنما يأخذونها تراكيب حيّة تعكس أحاسيسهم وتختلط بها بما يضيف إليها بعدا أعمق من مجموع دلالات الوحدات المكونة للتركيب (٤٤٥) .

٢ – المعانى البلاغية – التى هى نبض اللغة وروحها – يصعب ، إن لم يتعذر ، التعبير عنها بهذا الضرب من التحليل . ولعل هذا هو السر فى أن الترجمة الآلية لم تتعد – إلا نادرا نطاق اللغة العلمية Scientific ، وهى لغة مجردة قائمة على المصطلحات والتراكيب الثابتة الشكل والدلالة والتى هى إلى الرموز أقرب ، ولا مكان فيها للأحاسيس . أما اللغة الأدبية المشحونة بالانفعالات الذاتية فمازالت – وأظنها ستظل – بعيدة عن متناول هذا الضرب من التحليل أو الترجمة .

٣ – من الناحية العملية ، نجد أن التحليل الذى قدمه المؤلف بما يشتمل عليه من وحدات تركيبه ووظائف ومعادلات تنتج عن تزاوج أفراد النوعين – لايقل صعوبة – بالنسبة للدارس عن المنهج النحوى المألوف .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن المحاضرة لم تعرض سوى الخطوط الرئيسية للمحاولة ولم تتعرض للتفاصيل ، ومن ثم بقيت هناك جوانب فى النحو العربى لم يتحدد مكانها ولاموقف المحاولة منها ، فإنه يمكن القول بأن هذه المحاولة – على وضعها الحالى – لاتصلح للتطبيق فى مجال تعليم النحو وتعلمه ، ولاتحقق ماعلقه عليها المؤلف من آمال فى مجال إصلاحه وتيسيره .

(٣٥٣) وضعنا وصف « التجديدية » ليقابل وصف « المحافظة » في محاولات الطور السابق ، وربما كان أدق من ذلك أن نصف محاولات هذا الطور الثالث بوصف « الوصفية » لأنها تتميز بالتزام هذا المنهج اللغوي في الدرس ولكن هذا الوصف قد يثير أفهاما غير مقصودة .

(٣٥٤) صدر الكتاب الأول في القاهرة ، عام ١٩٧٣ . أما المحاولة الثانية فهي عبارة عن محاضرة ألقاها الباحث في القاهرة في ١٩٧٤/٣/٢٧ في ٢٠ صفحة مكتوبة على الآلة الكاتبة .

(٣٥٥) من هذه الجهود في ميدان التأليف : « علم اللغة » و « فقه اللغة » للدكتور على عبد الواحد ؛ « الأصوات اللغوية » ، « من أسرار اللغة » ، « دلالة الألفاظ » ، « اللهجات العربية » للدكتور : إبراهيم أنيس ؛ « مناهج البحث في اللغة » ، « اللغة بين المعيارية والوصفية » للدكتور تمام حسان ؛ « أصوات اللغة » ، « التطور اللغوى » للدكتور عبد الرحمن أيوب ؛ « علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي » ، « اللغة والمجتمع : رأى ومنهج » للدكتور محمود السعران ؛ « قضايا لغوية » ، « دراسات في علم اللغة » ، « علم اللغة العام » ٢ ج للدكتور كمال بشر . وفي ميدان الترجمة : « اللغة » لفندريس ترجمة د. الدواخلي والقصاص ، « اللغة المجتمع » م . م . لويس ترجمة د. تمام حسان ، « اللغة بين الفرد والمجتمع » ليسبرسن ، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب ، « دور الكلمة في اللغة » ل . س . أولمان ترجمة د. كمال بشر .

(٣٥٦) من أحدث الدراسات في هذا المجال كتاب « مستويات العربية المعاصرة في مصر » (١٩٧٣) للدكتور السعيد محمد بدوى .

(٣٥٧) ظهر الكتاب عام ١٩٥٦ في ٢٧٢ ص ، على أنه الجزء الأول ، وبقى حتى الآن دون إكمال ، مع أن المؤلف ظهرت له عدة مؤلفات عن « أصوات اللغة » و « التطور اللغوى » و « العربية ولهجاتها » .

(٣٥٨) دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن أيوب ، ص / د .

(٣٥٩ – ٣٦٠) المصدر السابق ، ص / و .

(٣٦١) المصدر السابق ص / د . (من الشائع ترديد هذه التهم – الجزئية في التفكير والتأثر باليونان ونحوها – في الكتابات الأولى للباحثين / خاصة أولئك المتخرجين من جامعات الغرب ، ولكن لا يلبث بعضهم ممن قدر له النضج العلمي في مجال تخصصه أن يعتدل هجه ، بل يعلن في اعتزاز تقديره لعلمائنا ومفكرينا الإسلاميين بعد التعمق في مؤلفاتهم واكتشاف عبقريتهم .) .

(٣٦٢ – ٣٦٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، د. تمام حسان . القاهرة ١٩٧٣ ص ٩ .

(٣٦٤) المصدر السابق ص ١٠ .

(٣٦٥) المصدر السابق ص ٩ .

(٣٦٦) المصدر السابق ص ١٠ .

(٣٦٧) الفكرة جديدة بالمفهوم الذى قدمت به هنا . وينبغى أن تسجل هنا أن الأستاذ / إبراهيم مصطفى قد ألمح إلى نفس الفكرة – وإن لم يأت بشيء من تفاصيلها (إحياء النحو ، ص ٢) والجدة هنا إنما هي بالنسبة لبيئة الدرس اللغوى عندنا ، أما بالنسبة للبيئات الأخرى التى قطعت شوطا بعيدا في هذا المجال ، فالفكرة مقررة منذ زمن وهي إحدى قواعد أو أهداف علم اللغة الحديث .

(٤٦٨) المصدر السابق ص ٣٤ .

(٣٦٩) المصدر السابق ص ٣٧ – ٣٨ .

(٣٧٠) المصدر السابق ص (٣٢) .

(٣٧١) Potter, Simeon. Language in the Modern World (Grerat Britain, 1969), P.153.

(٣٧٢) اللغة العربية . د. تمام ص ٣٧ .

(٣٧٣) دراسات فى علم اللغة . د. كمال بشر . القسم الثانى ، القاهرة ١٩٧١ ص ٨٤ .

(٣٧٤) اللغة . ج . فندريس . ترجمة د. عبد الحميد الدواخلى ، محمد القصاص . القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١٠٤ – ٢٢٥ .

(٣٧٥) اللغة العربية . د. تمام ص ١٧٨ – ١٨٩ .

(٣٧٦) المصدر السابق ص ٢٦١ – ٣١١ .

(٣٧٧) المصدر السابق ص ٨٢ – ٨٣ بتصرف .

(٣٧٨) المصدر السابق ص ٨٢ .

(٣٧٩) هذا على مستوى الصرف ، لكن هناك – على مستوى النحو – ضرب ثالث من المبانى هو « مبانى القرائن اللفظية » كالحركة الإعرابية والرتبة فى إطار الجملة والمطابقة .. الخ المصدر السابق ، ص ١٣٤ – ١٣٥ .

(٣٨٠) دراسات نقدية فى النحو العربى د. عبد الرحمن أيوب . القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٠ – ٢١ .

(٣٨١) اعتبارات المبنى – كما حددها المؤلف – هى : الصورة الإعرابية الرتبة – الصيغة – الجدول – الإلصاق – التضام – الرسم الإملائى .

أما اعتبارات المعنى فهى : التسمية – الحدث – الزمن – التعليق المعنى الجملى . انظر ، ص ٨٧ – ٨٨ . ولتحديد المراد بكل من هذه الاعتبارات بنوعيها ، انظر صفحات ٩٢ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٨ .

(٣٨٢) قيمة هذا التقسيم الجديد لأنواع الكلمة العربية ، تتمثل فى أنه نجح – إلى حد كبير – فى تحرير تلك الأقسام من مظاهر الخلط والاضطراب التى كانت تعيب التقسيم الثلاثى التقليدى ، فأصبحت الأقسام أكثر دقة وانطباقا على ما يندرج تحتها من وحدات صرفية كما نجح أيضاً فى تقديم تفسير مقبول لحالات التداخل بين الأقسام من نحو استعمال الصفات استعمال الأسماء والعكس ، أو استعمال الأسماء ظروفا أو الضمائر الموصولة أدوات شرط أو استفهام .. الخ وذلك على أساس مبدأ تعدد الوظائف للمبنى الواحد (اللغة العربية ص ١٦٣ – ١٦٥) وقد سبق أن رأينا عند يعقوب عبد النبى (انظر ص ١٢٧ من هذا البحث) تقسيما شبيها بهذا التقسيم ، وإن كان تقسيم د. تمام أكثر دقة وارتكازا على نظر علميّ أفضل .

(٣٨٣) اللغة العربية د. تمام ص ٨٣ .

(٣٨٤) المصدر السابق ص ١٣٣ .

(٣٨٥) المصدر السابق نفسه .

(٣٨٦) المصدر السابق ص ١٣٣ – ١٣٤ .

(٣٨٧) المصدر السابق ص ٨٣ .

(٣٨٨) شذا العرف فى فن الصرف . الشيخ أحمد الحملاوى . القاهرة (ط/ ١٠ ، ١٩٥٣) ص ٢٢ – ٢٣ .

(٣٨٩) اللغة العربية ، د. تمام ، ص ١٤٥ .

(٣٩٠) اللغة العربية ، د. تمام ص ١٤٥ .

(٣٩١) المصدر السابق ص ٣٦ .

(٣٩٢ – ٣٩٣) المصدر السابق ص ١٤٦ .

(٣٩٤) شذا العرف فى فن الصرف ص (٦٨) .

(٣٩٥ – ٣٩٧) اللغة العربية ، د. تمام ، ص (١٦٩) .

(٣٩٨) مناهج البحث فى اللغة ، د. تمام حسان ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٦٣ – ٣٦٤ .

(٣٩٩) ربما كان أول من تعرض لدراسة هاتين الظاهرتين د. إبراهيم أنيس فى كتابه « الأصوات اللغوية » (ط /٣ ، ١٩٦١ ، ص ١١٣ – ١٢٥) ثم فى كتابه « موسيقى الشعر (ط/ ، ١٩٦٥ حيث درس المقاطع فقط) ، ولكن بحثه – فى الموضعين – كان صوتيا محضا وتلاه فى ذلك د. تمام فى كتابه « مناهج البحث فى اللغة » (١٩٥٥) ، ثم د. عبد الرحمن أيوب فى كتابه « أصوات اللغة » (ط /١ ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٥٠ – ١٥١) من وجهة نظر صوتية أيضا ، لكنه كان يختار أمثلته من العامية لا من الفصحى وربما كانت محاولة د. كمال بشر (فى كتابه « علم اللغة العام » القسم الثانى – الأصوات – ص ٢١٠ – ٢١١ ، ٢٤٠ – ٢٤٢) ، وهى عن النبر فقط – أقرب المحاولات السابقة إلى محاولة د. تمام الأخيرة .

(٤٠٠) اللغة ، د. تمام ، ص ١٧١ .

(٤٠١) اللغة العربية ، د. تمام ، ص ١٧٨ .

(٤٠٢) المصدر السابق ص ١٨٢ .

(٤٠٣) المصدر السابق ص ١٨٠ – ١٨١ .

(٤٠٤) المصدر السابق ص ١٨٩ .

(٤٠٥) المصدر السابق ص ١٨٦ .

(٤٠٦ – ٤٠٧) هناك شيء من الاضطراب فى تحديد مكان قرينة المخالفة : فقد اعتبرها المؤلف مرة (ص /١٩٠) إحدى القرائن المعنوية الخمس الرئيسية ، ثم ذكرها ثانية على أنها أحد فروع التخصيص وعالجها على هذا الاعتبار عند شرحه لمدلول فروع قرينة التخصيص (ص ٩٤ ، ٢٠٠ – ٢٠١) على حين لم يشر إليها فى مكانها المتوقع عند بيانه للقرائن الرئيسية (ص ٢٠٤) ، وواضح أن فروع علاقة التخصيص هى عبارة عن المعانى الوظيفية لأبواب التكملة التى تمثل قيودا مختلفة على النسبة بين ركنى الجملة .

وهذا هو معنى التخصيص الذى يقصده المؤلف (ص /١٩٥) . فالتعدية تشير إلى المفعول به ، والغائية إلى المفعول لأجله وما فى حكمه من صور المضارع بعد حروف التعليل كاللام وكى .. الخ والمعية تشير إلى المفعول معه ، والظرفية إلى المفعول فيه والتحديد والتوكيد إلى نوعى المفعول المطلق (المبين والمؤكد) والملابسة تشير إلى الحال والتفسير إلى التمييز والإخراج إلى الاستثناء . أما المخالفة فتدل على الاختصاص وبعض تراكيب أخرى تكون المخالفة فى الحركة الإعرابية لبعض مكوناتها قرينة على معنى معين يخالف معناها لو زالت هذه المخالفة . ص ١٩٤ – ٢٠١ .

(٤٠٨) اللغة العربية د. تمام ، ص ٢٠١ – ٢٠٤ .

(٤٠٩) المصدر السابق ص ١٣٥ .

(٤١٠) انظر ص ٢٣٠ من هذا البحث .

(٤١١) اللغة العربية د. تمام ص ٢٠٥ . ويعتبر درس المؤلف للضمة كإحدى القرائن التي تلعب دورا وظيفيا في التركيب اللغوي من الإضافات التي انفردت بها هذه المحاولة (انظر صفحات ٢٢٦ - ٢٤١) .

(٤١٢) المصدر السابق ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٤١٣) المصدر السابق ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٤١٤) ، (٤١٥) المصدر السابق ص ٢٣٣ - ٢٤٠ .

(٤١٦) المصدر السابق ص ٢٣٣ .

(٤١٧) المصدر السابق ص ٢٣٤ - ٢٣٦ وكذلك صفحات ٢٣٦ - ٢٤٠ ، والاقتباس من ص ٢٤٠ .

(٤١٨) المصدر السابق ص ٢٥٠ .

(٤١٩) المصدر السابق ص ٢٤٢ .

(٤٢٠) المصدر السابق ص ٢٤٠ .

(٤٢١) المصدر السابق ص ٢٤٣ .

(٤٢٢) المصدر السابق نفسه .

(٤٢٣) المصدر السابق ص ٢٥٦ .

(٤٢٤) المصدر السابق ص ٢٦٢ .

(٤٢٥) المصدر السابق ص ٢٦٤ .

(٤٢٦) المصدر السابق ص ٢٦٣ .

(٤٢٧) المصدر السابق ص ٢٦٥ .

(٤٢٨) المصدر السابق ص ٢٧٩ - ٢٩٥ .

(٤٢٩) المصدر السابق ص ٣٠٤ - ٣١٠ .

(٤٣٠) المصدر السابق ص ٣٣٦ - ٣٧٣ .

(٤٣١) المصدر السابق ص ٣٣٦ .

(٤٣٢) هذه المحاولة عبارة عن محاضرة - مطبوعة على الاستنسل - ألقاها د. بشاي بكلية الآداب جامعة القاهرة يوم الأربعاء ٢٧/٧/١٩٧٤ والمؤلف - وهو أستاذ في الدراسات اللغوية والصوتية بجامعة هارفارد الأمريكية - حضر خصيصا لإلقاء هذه المحاضرة ولإجراء مناقشات ومشاورات مع أساتذة الدراسات اللغوية في مصر وفي بعض البلاد العربية الأخرى ، حول مشروع الترجمة الآلية . وكان رد الفعل العام إزاء هذا المشروع يأخذ جانب التشكك في جدواه وفي إمكان نجاحه بالنسبة للغة العربية ، ولم يكن هذا الموقف وقفا على التقليديين من دارسي اللغة ، وإنما شاركهم بعض المشتغلين بالدراسات اللغوية الحديثة ، كالدكتور بشر الذي قال إن « هذه الوسيلة ستجعلنا نحول اللغة العربية إلى قوالب من الطوب يتم تخزينها في العقل الإلكتروني ليتولى بدوره قذفها ؛ ولا أتصور أن لغتنا الجميلة صالحة لهذا النوع من القذف .. إن اللغة روح ينبض . » (صحيفة الأهرام ، الأحد ١٤/٤/١٩٧٤) .

(٤٣٣) محاضرة د. بشاي ص ٢٠ .

(٤٣٤) المصدر السابق ص ١٠ .

(٤٣٥) المصدر السابق نفسه .

(٤٣٦) هذه المصطلحات هي – على نفس الترتيب : ,Segmentation, Substitution, Comparison . Contrast.

(٤٣٧) هذه العلاقات – على نفس الترتيب – هي : ,dependencies, agreement, coordination . adjunction, word order.

(٤٣٨) المصدر السابق ص ١١ .

(٤٣٩) المصدر السابق ص (١٢ – ١٣) .

(٤٤٠) يعني المؤلف بشبه الجملة الفعالة الترتيب الكلامي الذي تملأ أجزاؤه وظائف نحوية مختلفة ما عدا وظيفتي ركن الجملة الأساسيين – بشرط أن يشغل هذا الترتيب الكلامي كله وظيفة نحوية أخرى غير الوظائف التي تشغلها أجزاؤه . وبذلك يكون شبه الجملة من هذا النوع وحدة تركيبة نحوية مستقلة . (محاضرة د. بشاى ص ١٦) فإن كانت الوظيفة التي يشغلها هذا الترتيب هي نفس الوظيفة التي يشغلها أحد أجزائه فإنه لا يكون وحدة تركيبية نحوية مستقلة وإن أمكن اعتبارها شبة جملة « غير فعالة » (محاضرة د. بشاى ص ١٧) .

(٤٤١) المصدر السابق ص (١٤ – ١٧) .

(٤٤٢) المصدر السابق ص (١٨ – ١٩) .

(٤٤٣) المصدر السابق ص (٢٠) .

(٤٤٤) المصدر السابق نفسه .

(٤٤٥) Charles, F. Hockett. ACourse in Modern Linguistics (New Delhi, 1973), PP. 149-150.

خـاتمـة

وبعـد ..... .

فقد تعرفنا – خلال هذه الرحلة الطويلة مع النحو العربي : الكتاب والمنهج والمادة – على أهم نواحي القصور ومصادر الصعوبة التي علقت بها ، والتي جعلت منه مادة عسرة على المعلمين والمتعلمين وإذا كانت العصور الماضية قد عرفت بعض تلك الصعوبات ، وحاولت تذليلها ، فإن أبعادها قد امتدت وخطورتها قد تزايدت في العصر الحاضر لأسباب عدة ، بحيث أصبح الإصلاح ضرورة لازمة (١) .

فماذا حققت محاولات الإصلاح الحديثة التي تناولتها هذه الدراسة ، وماذا بقي من جوانب المشكلة النحوية ينتظر المزيد من الجهود والمحاولات ؟ .

في ميدان الكتاب النحوي – وهو أيسر جوانب المشكلة – رأينا أن جهود القدماء – رغم ماقدمته من مساهمات – لم تستطع القضاء على الصعوبات في هذا الجانب ، وذلك لأنها لم تبدأ بحثها من جذور المشكلة ، أي الأسباب التي تقف وراء مظاهر القصور والتعقيد التي اتسم بها الكتاب النحوي آنذاك ، وإنما اتجهت بجهودها إلى المرحلة النهائية ، أو إلى المشاكل ذاتها ، من حيث صلتها وتأثيراتها المباشرة العملية التعليمية . هذا فضلا عما كان للإعجاب الشديد بكتاب سيبويه من سيىء الأثر على تلك الجهود .

أما جهود المحدثين في هذا الميدان – بغض النظر عما في بعضها من سيئات – ، فقد كانت أكثر وعيا بمنابع المشكلة وبأبعادها ، كما كانت أكثر جرأة وتحررا في التعبير عنها ، وأكثر دقة في وصف العلاج ، وأوفر حظا من النجاح في التنفيذ . وهم قد استفادوا في هذا الصدد من تجارب المتقدمين من النحاة العرب ، ومن الثمار التي هيأها لهم العصر الحديث من دراسات تربوية ولغوية بناءة ، ومن نماذج واقعية للكتاب النحوي الجيد كما عرفوه في اللغات الأخرى ولمسوا آثاره في تيسير دراسة قواعد اللغة .

ويمكن القول بأن الكتاب النحوي الحديث في العربية – من حيث هو – خاصة على المستوى تحت الجامعي ، قد تحرر كثيرا من العيوب والصعوبات الأساسية التي كانت موضع الشكوى ، فاختفى منه إلى حد كبير الحشو والاستطراد والتكرار والتداخل والتواء الأسلوب وغموض الفكرة ، كما تحررت المادة ، إلى مدى بعيد من الجفاف وانبتات الصلة بالواقع الحيّ

للغة . لقد نجحت المحاولات فى هذا الجانب وكادت أن توفى على الغاية ،وضاقت الهوة كثيرا بين كتب القواعد فى العربية وغيرها من اللغات الحديثة ، وإذا كان ثمت بعض الفرق فهو فى مجال الإخراج الفنى والاستفادة – إلى مدى أبعد – من نتائج الاتجاهات الحديثة فى الدرس اللغوى . وهذه النقطة الأخيرة سوف نتعرض لها فى الفقرات التالية .

إذا ما انتقلنا إلى الجانب الثانى ، منهج دراسة النحو ، وجدنا الأمر يختلف بشكل ما . لقد حصرنا عيوب منهج متقدمى النحاة فى دراسة النحو فى عدة أمور ، أخطرها سيطرة المنطق الصورى على تفكير متأخرى النحاة وعلى تناولهم لمباحث النحو مما نتجت عنه مشاكل وصعوبات عديدة كالتعليل والقياس والفروض الذهنية وتحكيم قواعد المنطق فى قواعد اللغة ، يلى ذلك إخلالهم ببعض أسس المنهج الوصفى فى استنباط قواعد اللغة (بسبب الخلط بين اللهجات والعصور والمستويات ، واتخاذ الشعر مصدرا أساسيا لاستقاء تلك القواعد) فضلا عن السطحية التى اتسمت بها مناهج بعض المتأخرين منهم . فإلى أى مدى ساهمت محاولات الإصلاح الحديثة فى علاج هذه الصعوبات . ؟

لاحظنا – خلال الدراسة – أن المحاولات الحديثة – ومن قبلها محاولة ابن مضاء – تؤكد على ضرورة تخليص النحو من آثار المنطق الصورى

ولقد نجحت هذه المحاولات فى تقديم مناهج للنحو تكفل تحريره من كثير من آثار ذلك المنطق ، فاختفى التعليل والافتراضات الذهنية والمجادلات الفلسفية ولكن النجاح فى هذا الميدان لم تظهر آثاره كاملة فى الكتب التى ندرس النحو من خلالها ، فمازلنا ندرس العوامل ونقيس بعضها على بعض ، ونقيم بعض تقسيمات النحو على أساس فكرة العمل ، كذلك مازلنا ندرس التقدير وتقسيم الكلام تقسيما وإجماليا إلى اسم وفعل وحرف ونخلط بين الزمن النحوى والزمان الفلسفى ونجعل للكلمة أصلا ونقيس المعتل على الصحيح . إلى جانب ذلك بقيت بعض آثار العيوب الأخرى المتصلة بالمنهج ، مثل تعدد أوزان الفعل الثلاثى ومصادره ، وصيغ جموع التكسير ، وتعدد الأوجه الإعرابية . (٢) ونحو ذلك مما نلمحه بوضوح أكثر فى كتب النحو للمراحل المتقدمة كالجامعات .

والأمر الجدير بالتدبر هنا هو وجود هذا التفاوت الكبير بين ماتحقق ، فى هذا الميدان ، على المستوى النظرى – أو مستوى البحث – وماتحقق فى المجال التطبيقى الذى نراه متخلفا كثيرا عن اللحاق بالمستوى الأول . وعلى الرغم من أن وجود الهوة الواسعة بين النظرية والتطبيق أمر مألوف فى بلادنا وفى مختلف المجالات ، فإنه فى ميدان الدرس اللغوى – والنحوى منه بوجه خاص – أشد وأعمق – ويبدو أن ذلك الأمر تعين عليه طبيعة القواعد

اللغوية التي تميل إلى الاستقرار وتأبى على التغيير الفوري أو المفروض من الخارج بأسلوب الإصلاح المباشر (٣) .

بالإضافة إلى هذا الوضع المؤلم ، تضافرت عدة عوامل أخرى على عزل النحو عن التأثر البناء بالاتجاهات الحديثة في هذا المجال ، من أهم هذه العوامل :

١ - الخلط بين اللغة ومنهج دراسة نحوها ، وأن أي تغيير في هذا المنهج يعني تغييرا - أو إفسادا - في اللغة (٤) .

٢ - إن التخطيط - والتأليف - في مجال تدريس النحو العربي مايزال - حتى الآن - يسيطر عليه التقليد والتهيب من كل جديد (٥) ؛ وبعض المسئولين عن هذا هم - في الغالب - بعيدون عن الاتصال الحقيقي بالاتجاهات الحديثة في مجال الدرس اللغوي كما أنهم - بما ألقي إليهم من مسئولية التوجيه والتنفيذ في هذا الميدان - يقفون حجر عثرة في طريق وضع تلك الاتجاهات الحديثة موضع التطبيق للاختبار - في المدارس ، أو حتى في الجامعات - بما يضعونه من مواصفات وخطوط لمناهج التأليف والتدريس النحوي في المستويين تتمشى مع المنهج التقليدي السائد . وهذا هو النقيض لما يحدث في كثير من بلدان العالم ، إذ ما تكاد تظهر نظرية جديدة في النحو وتتبلور حتى يسارع المهتمون باللغويات وتعليها إلى تطبيقها في فصول دراسية واستخلاص النتائج منها (٦) .

٣ - إن محاولات إصلاح النحو - باستثناء محاولة وزارة المعارف ١٩٣٨ وما صمم على أساسها من كتب دراسية - إنما كانت جهودا فردية لم تجد من الدعم مايمكنها من أن تأخذ طريقها إلى التطبيق ، فتظل نظريات محرومة من فوائد التجريب الذي يكشف حقيقة كل منها : مزاياها وعيوبها ، ويعين - بذلك - على إصلاح مايبدى من قصور .

والحق أن المحاولات الحديثة - خاصة محاولات الطورين الثالث والثاني قد قدمت تصورات إيجابية ونظرات إصلاحية بناءة حول منهج دراسة النحو ، يمكن - إن أحسن القيام عليها - تنفيذا وتطبيقا - أن تبعث في درس النحو روحا جديدة وتحرره من أخطر مواطن القصور والتعقيد . ولمحاولة د. تمام حسان وزن خاص في هذا المجال ، نظرا لأنها قدّمت منهجها في درس النحو في إطار منهج متكامل لدراسة العربية بمختلف جوانبها ، لكل جانب فيه مكانه وعلاقته بباقي الجوانب ، وهو مايتمشى مع طبيعة اللغة من حيث هي نظام ، أو بناء ، لايؤدي وظيفته إلا إذا كان التماسك والتناغم قائمين بين مكوناته .

وميدان « المنهج » هو الميدان الحقيقى والخصب لمحاولات الإصلاح النحوى وهو – كذلك – موطن الصعوبة والتحدى . وتباين وجهات النظر – أو المناهج – حول دراسة قواعد اللغة ، كالذى نراه بين المنهجين التركيبى والتحويلى – أمر طبيعى : وظهور مناهج جديدة فى المستقبل هو كذلك طبيعى ومحتمل جدا (٧) .

بقى الميدان الثالث والأخير – قواعد العربية أو نظمها من حيث هى . والرأى فيه أوضح من أن يكون موضع جدل .... فاللغة هى اللغة ، ونظمها – أو قواعدها – هى هى ... لاتوصف بصعوبة أو سهولة ، نظرا لأن لكل لغة نظامها الخاص – على أى مستوى من مستويات الدرس اللغوى – كما أن لها وسائلها الخاصة التى تعبر بها عن مكونات هذا النظام . وتتشكل ملامح الخصوصية فى نظام لغة مابتأثير عوامل كثيرة مختلفة ومتداخلة . وإذا كان ثمت اضطراب أو تعقيد فى شىء من ظواهر اللغة ، فهو – فى أغلب الأحيان – إن لم يكن دائما – نتيجة قصور أو ضعف فى المنهج عجز بسببه عن أن يصل إلى حقيقة تلك الظاهرة وعن اكتشاف القانون الذى يحكمها ، فكان القصور أو الإبهام . وإزالة الصعوبة هنا تتم عن طريق التعديل والتغيير فى المنهج لافى الظاهرة اللغوية ذاتها .

ومن ثم ، فلا معنى ولا قبول لأى دعوة تطالب بإلغاء هذا أو ذاك من أنظمة اللغة العربية ، مادامت اللغة – كما تنعكس فى نصوصها القديمة والحديثة – قد أخذت به وسارت عليه . فذلك مالم تفعله أمة بلغتها ، ومالن يقبله أحد يعتز بأمته وتراثه وهويته ، فما بالك والأمر – فى العربية – أهم من ذلك وأسمى ؟! .

أما قضية التطور اللغوى الذى قد يتخذ منها البعض مبررا لإعلان تلك المطالب الغريبة ، فلا دخل لها فى هذا المجال أصلا ، وخاصه بالنسبة للغة العربية : أصلا ، لأن التطور لا يفرض باقتراح ، وإنما يتم بشكل طبيعى وتدريجى وبشرط تقبل الجماعة اللغوية له على نفس المستوى المعين . وليس وجوده على مستوى غير المستوى الفصيح – ولو قبلته الجماعة – عبرر للمطالبة بأن نصير إليه ، كما طالب البعض . فكل لغات الأرض فيها أكثر من مستوى ولم يلغ شعب ما أحد المستويات لحساب مستوى آخر .

أما بالنسبة للغة العربية ، فإن ارتباطها بالقرآن خاصة ، وبتراث الإسلام عامة ، أعطاها وضعا لايتوفر لأى لغة فى الأرض . إذ أصبحت – على هذا المستوى الذى حافظت عليه على امتداد خمسة عشر قرنا ــ ضرورة لفهم القرآن لايغنى عنها سواها . كما لايصلح معها أن تحيى – كاللاتينية – فى إحدى زوايا الحياة الضيقة ، لأن الإسلام بطبيعته – قرآنه وسنته وتشريعه – يتطلب من المسلمين ممارسة يومية تقتضى علما بالعربية على هذا المستوى القرآنى .

وبعد .... .

فهذا بعض ماقدمه المشتغلون بالدراسات اللغوية في هذا الحقل الواحد من حقول خدمة هذا اللسان العربي ، وهو جهد كبير وعطاء مشكور ، ولازلنا ننتظر من علمائنا مزيدا من البذل في هذا الميدان وسواه مما يخص العربية .. ولايقلل من قيمة هذه الجهود الطيبة ، أن انطوت على بعض الزلل ، فالزلل المصحوب بالنية الحسنة اجتهاد يؤجر عليه فاعله ، كما لايشوهها أن اندست بين أقلامها الشريفة بعض الأقلام الخادعة أو المخدوعة ، فتلك سنة الحياة ، ولكن قدّر الله ألا يبقى ذلك طويلا ، بل يقيّض له من الظروف والجهود مايكشف عنه الستار ﴿ لِيَمِيزَ اللهُ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ، ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ . ﴾ .

لكن القضية ليست قضية اللغويين والنحاة وحدهم ، ولا رجال التعليم وحدهم ، وليست حلول المشكلة كلها في أيدي هؤلاء . إن كل مسلم - وبوجه خاص كل مسلم عربي ، مسئول عن هذه القضية وعن مصير هذا اللسان ، وعليه جزء من الجهاد لابد أن يؤديه حتى يتحقق الهدف المنشود .

لابد لكل مسلم ، وعربي ، أن يعرف لهذه اللغة قدرها وأهميتها لدينه ولأمته ، فيعتز بها ويرضع أولاده وكل من تحت مسئوليته حبها والغيرة عليها والوقوف في وجه كل مايحط من شأنها أو يهدد مستقبلها . يحرص - ويحرضهم - على تعلمها والتحدث بها دون ماخوف من زلة لسان أو ضحكة مستهزىء . فبقاؤها في اللسان - مع الزلة التي يعالجها التعلم والمران - أشرف من اطّراحها لتحل محلها العامية أو لغة أجنبية .

ولابد أن يتنادى أهل العلم والثقافة إلى الوفاء بحق الفصحى عليهم ويعطوا من أنفسهم - لمن هم وراءهم - المثل والقدوة .. فيتحدث بها المعلم في فصله ومدرسته والأستاذ في محاضرته وجامعته أيا كانت المادة التي يتناولها ، وبها يتحدث رجال الإعلام المسموع والمرئي وضيوفهم ؛ وبها يكتب المؤلفون في شتى الفنون ، وهم - إن أرادوا - قادرون على تبسيطها - دون إخلال - حتى يكون فهمها في متناول الجميع .

ولابد أن يقوم أولو الأمر ، في كل القطاعات ، بمسئوليتهم ، وما أعظم ما يستطيعون إنجازه في هذه السبيل بأيسر مجهود : بدءا من إعطاء القدرة إلى إصدار القوانين ومتابعة التنفيذ . أليس « كلكم راع . وكل راع مسئول عن رعيته » كما قال رسول الله ﷺ ؟ .

إن التخطيط اللغوى الذى تأخذ به الآن كل الأمم و تتبناه القيادات السياسية يمكن أن يفعل الأعاجيب فى باب إصلاح الوضع اللغوى المختل فى عالمنا العربى و لإسلامى . ولنأخذ العبرة من ألد أعدائنا الذين بعثوا لغتهم الميتة بعد قرون طويلة فصارت فى عقود من السنين قليلة – لغة كافة الأجهزة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والإعلانية لاتنازعها فى ذلك لغة أجنبية .

ولنتعظ بمواقف أعدائنا على اختلاف مسمياتهم – من هذه اللغة العربية .. إن كرههم وحربهم لها لآكد دليل على أهميتها لنا ووجوب تشبثنا بها .

ليس ذلك من قبيل الوعظ والخطب ، ولا خروجا عن خط البحث العلمى الموضوعي . لقد انكشفت تلك الكذبة ، كذبة « الموضوعية » التي زعمت أن العلم لايكون علما إلا إذا طرح صاحبه معتقداته وأصبح آلة بليدة لاتمانع فى قبول كل دعوى حتى ولو كانت هدم مايؤمن به من حق لاريب فيه . لقد صار من العبث الآن فصل أي مجال من مجالات العلم عن بقية العلوم أو عن الحياة بكل مشتملاتها من ماض وحاضر ومستقبل . لقد أصبح الشمول والتكامل هو سمة المنهج الصحيح فى دراسة كل العلوم . أما الفصل فليس إلا منهجا لتيسير الدرس والتحليل .

هوامش الخاتمة

(١) إلى جانب الأسباب الاجتماعية والثقافية البحتة ، هناك مزاحمة غير الفصحى من اللغات لها : كالعامية التي راج سوقها واحتلت حيزا بارزا في معظم وسائل الإعلام المسموعة بشكل خاص – وهي على عكس الفصحى – على طرف الألسن لا تكلف معاناة ولا درسا . وكذلك اللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) بعد أن زاد انتشارها وتوفرت عوامل كثيرة تشجع على تعلمها واستخدامها ، من كتب حديثة وأجهزة ومعلمين أكفاء ، ومن مكاسب مادية وأدبية يجنيها متعلموها . النتيجة الحتمية لهذا الوضع وقد ظهرت بوادرها فعلا – هي ازدياد النفور من الفصحى وتضخيم صعوباتها والهرب من أثقالها إلى العامية أو إلى لغة أجنبية ، أو حتى إلى رطانة من خليط عجيب .

(مستويات العربية المعاصرة ، د. السعيد بدوى ص ١٥٢) .

(٢) مناهج البحث اللغوى عند العرب ، د. كمال بشر ، (بحث في كتاب : التراث العربي : دراسات ، إصدار جمعية الأدباء) القاهرة ، ١٩٧١ ص ١٦٩ . وإن إصرار هذه الآثار على البقاء لم يقتصر على ما ألفه أتباع المدرسة التقليدية للمدارس والجامعات ، وإنما نرى شيئا منها في مؤلفات من أعلنوا سخطهم على تلك الشوائب تمشيا مع المنهج الحديث في الدرس اللغوى (انظر ص ٨٠ من هذه) .

(٣) يقول H.A. Gleason Jr. عن موقف منهج تدريس الإنجليزية وتأخره بالنسبة لمناهج المواد الأخرى في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ، على الرغم من حرصهم على تطبيق كل جديد وتجربته ومن سبق محاولات الإصلاح في مجال اللغة :

In this moment... English seems to be lagging far behind... (Though) curriculum reform has deep and significant roots in English, perhaps more so than in most subjects. See : Linguistics and English Grammar (New york, 1965), PP. 470-710.

(٤) لا شك أن بعض المحاولات التي انحرف أصحابها عن إصلاح المنهج أو الكتاب إلى المساس ، قليلا أو كثيرا ، ببعض أصول اللغة وقواعدها قد هيأت لوجود مثل هذا الخلط من جهة ، كما أثارت المخاوف والشكوك حول كل دعوة إلى إصلاح النحو .

(٥) راجع بعض أسباب ذلك في الهامش السابق رقم (٤) . يضاف إلى ذلك مالدى بعضهم من غيرة على العربية وتقدير عظيم لمكانها من الإسلام وتراثه فهو يخشى عليها من التجديد الذى أصبح في كثير من جوانب الحياة مجرد ستار تختفي وراءه مخططات غزو فكرى خبيث تستهدف النيل من الإسلام في كافة جوانبه ومن بينها اللغة العربية مفتاح القرآن وتراث الإسلام والرابطة القوية بين الأمة العربية .

(٦) Encydopedia of Educational Resrarch (London, 4 ed ed., 1969), PP. 451-452

(٧) Gleason Jr., H.A. Op. Cit. P.86.

المراجع العربية

أولا : الكتب :

إبراهيم الأبيارى ورضوان إبراهيم	**أزمة التعبير الأدبي بين العامية والفصحى** . ط /١ القاهرة ٥٨ .
إبراهيم أنيس (د.)	**دلالة الألفاظ** . ط / ٢ – القاهرة ، ١٩٦٣ .
—	**من أسرار اللغة** . ط / ٣ . القاهرة ١٩٦٦ .
إبراهيم بيومي مدكور (د.)	**في اللغة والأدب** . القاهرة ١٩٧١ .
إبراهيم مصطفى	**إحياء النحو** . القاهرة ١٩٣٧ .
—— وآخرون	**تحرير النحو** . القاهرة ١٩٥٨ .
أحمد أحمد بدوى (د.)	**سيبويه : حياته وكتابه** . القاهرة ، د. ت .
أحمد خاكى	**قاسم أمين** . القاهرة ١٩٦٣ .
أحمد عزت عبد الكريم (د.)	**تاريخ التعليم في عصر محمد على** . القاهرة ١٩٣٨ .
—	**تاريخ التعليم في مصر** . الجزء /٢ (عصر إسماعيل) القاهرة ٤٥ .
أحمد بن محمد المرصفى	**تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية** . القاهرة ١٩٨٦ هـ .
برجشتراسر	**التطور النحوى للغة العربية** . القاهرة ١٩٢٩ .
البير حبيب مطلق	**الحركة اللغوية في الأندلس** . بيروت ١٩٦٧ .
أمين الخولى	**مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب** . القاهرة ٦١ .
أمين الأنبارى (عبد الرحمن محمد)	**لمع الأدلة في أصول النحو** . تحقيق سعيد الأفغانى – دمشق ١٩٥٧ .
بروكلمان (كارل)	**تاريخ الأدب العربي** . ترجمة د. عبد الحليم النجار . جـ /٢ القاهرة ١٩٦٨ .
تمام حسان (د.)	**مناهج البحث في اللغة** . القاهرة ١٩٥٥ .
—	**اللغة بين المعيارية والوصفية** . القاهرة ١٩٥٨ .
—	**اللغة العربية : معناها ومبناها** . القاهرة ١٩٧٣ .
أبو جعفر النحاس	**التفاحة** . (مصورة مخطوط محفوظة بمعهد المخطوطات العربية .

جمال الدين الشيال (د.)	**تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على** . القاهرة ١٩٥١ .
ابن جنى (أبو الفتح عثمان)	**الخصائص** . بيروت د. ت (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ٥٢ .
حسن عون (د.)	**دراسات فى اللغة والنحو** . القاهرة ١٩٦٩ .
—	**تطور الدرس النحوى** . القاهرة ١٩٧٠ .
حسين فوزى النجار (د.)	**على مبارك** . القاهرة ١٩٦٧ .
حسين المرصفى	**الوسيلة الأدبية** . القاهرة جـ /١ (١٢٨٩ هـ) جـ /٢ (١٢٩٢ هـ) .
حفنى ناصف وآخرون	**كتاب قواعد اللغة العربية** . القاهرة جـ /٤ – ١٨٩١ .
خديجة الحديثى (د.)	**أبنية الصرف فى كتاب سيبويه** . بغداد ١٩٦٥ .
ابن خلدون (عبد الرحمن)	**المقدمة** . القاهرة ، المكتبة التجارية ، د. ت .
خلف الأحمر	**مقدمة فى النحو** . تحقيق عز الدين التنوخى . دمشق ١٩٦١ .
رفاعة الطهطاوى	**التحفة المكتبية لتقريب العربية** . القاهرة ١٢٨٦ هـ .
الزجاجى (عبد الرحمن - إسحاق)	**الجمل** . تحقيق وشرح العلامة ابن أبى شنب . ط /٢ باريس ١٩٥٧ .
زكى محمد المهندس وآخرون	**النحو المصوّر** . القاهرة ١٩٣١ .
الزمخشرى (محمود بن عمر)	**المفصّل** . تحقيق ج. ب. بروخ . كريستيانيا ١٨٧٩ .
ساطع الحصرى	**فى اللغة والأدب** . ط /٢ - بيروت ١٩٦٦ .
سعيد الأفغانى	**حاضر اللغة العربية فى الشام** . القاهرة ١٩٦٢ .
السعيد محمد بدوى (د.)	**مستويات العصرية واللغة العربية** . القاهرة ١٩٧٣ .
سلامة موسى	**البلاغة العصرية واللغة العربية** . القاهرة ١٩٧٣ .
سيبويه	**الكتاب** . تحقيق عبد السلام هارون (٣ · اجزاء) القاهرة ٦٦ – ٧٣ .
السيوطى (عبد الرحمن جلال الدين)	**الاقتراح فى علم أصول النحو** . القاهرة ١٣١٧ هـ .
—	**المزهر** . القاهرة . دار احياء الكتب العربية ، د. ت .
طه عبد الحميد طه (د.)	**دراسات فى النحو** . القاهرة ١٩٧١ .

عباس حسن — النحو الوافي . القاهرة (٤ – اجزاء) ١٩٥٨ – ١٩٦٣ .
— — اللغة والنحو بين القديم والحديث . القاهرة .
عباس العقاد — محمد عبده . القاهرة . ط /٢ – القاهرة ، د. ت .
عبد الرحمن أيوب (د.) — دراسات نقدية في النحو العربي . القاهرة ١٩٥٧ .
عبد العزيز القوصي وآخرون — تيسير النحو . القاهرة ١٩٤٩ .
عبد العليم إبراهيم — الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية . ط /٥ – القاهرة ١٩٧٠ .
— — النحو الوظيفي . القاهرة ١٩٧٠ .
عبد القاهر الجرجاني — دلائل الإعجاز . تصحيح وتعليق أحمد مصطفى المراغي . القاهرة ١٣٦٩ هـ .
عبد الله فكري — الفصول الفكرية . ط /٤ (طبع حجر) . القاهرة ١٢٩٤ هـ .
عبد المتعال الصعيدي — النحو الجديد . القاهرة ١٩٤٧ .
عبد المجيد عابدين (د.) — المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية . القاهرة ٥١ .
عليّ الحديدي (د.) — مشكلة تعليم العربية لغير العرب . القاهرة ١٩٦٦ .
علي الجارم ومصطفى أمين — النحو الواضح للمرحلة الابتدائية . جـ /١ – القاهرة ١٩٦٦ .
علي النجدي ناصف — من قضايا اللغة والنحو . القاهرة ١٩٥٧ .
فاضل صالح السامرائي — الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . بغداد ١٩٧١ .
فؤاد حنا ترزي (د.) — الاشتقاق . بيروت ١٩٦٨ .
— — في أصول اللغة والنحو . بيروت ١٩٦٩ .
كمال بشر (د.) — دراسات في علم اللغة . القسم الثاني . ط /٢ – القاهرة ١٩٧١ .
مؤتمر اعداد وتدريب المعلم العربي — (تحت أشراف منظمة الثقافة العربية – جامعة الدول العربية) القاهرة ١٩٧٢ .
ابن مالك — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . تحقيق وتقديم محمد كامل بركات – القاهرة ١٩٦٧ .

المبرد	**المقتضب** . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة . د. ت .
محمد أحمد برانق	**النحو المنهجي** . ط /٢ – القاهرة ١٩٥٩ .
محمد خلف الله أحمد (د.)	**معالم التطور في اللغة العربية وآدابها** . القاهرة ١٩٦١ .
محمد الخضر حسين	**دراسات في العربية وتاريخها** . دمشق . ١٩٦٠ .
محمد رشيد رضا	**تاريخ الأستاذ الإمام** . ج /٢ ، ط /٢ – القاهرة ١٣٤٤ هـ .
محمد الطنطاوي	**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** . ط /٢ – القاهرة ١٩٦٩ .
محمد عبد الغني حسن	**عبد الله فكرى** . القاهرة ١٩٦٥ .
محمد عرفة	**النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** . القاهرة ١٩٣٧ .
—	**مشكلة اللغة العربية : لماذا أخفقنا في تعليمها وكيف نعلمها** . القاهرة ٤٥ .
محمد عيد (د.)	**أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث** . – القاهرة ١٩٧٣ .
—	**النحو المصفى** . القاهرة ١٩٧٢ .
محمد كامل حسين (د.)	**متنوعات** . ج /٢ – القاهرة د. ت .
—	**النحو المعقول** . أسيوط ١٩٧٢ .
ابن مضاء القرطبي	**الرد على النحاة** . تحقيق وتقديم . شوقي ضيف . القاهرة ١٩٤٧ .
مهدي المخزومي	**في النحو العربي** . نقد وتوجيه . بيروت ١٩٦٤ .
موسى جار الله الروسي	**النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو** . القاهرة ١٩٣٨ .
نفوسة زكريا سعيد (د.)	**تاريخ الدعوة إلى العامية في مصر** . الاسكندرية ١٩٦٤ .
ابن النديم	**الفهرست** . تحقيق ج. فلوجل ، ليبزج ١٩٧٢ .
ابن هشام ، جمال الدين ،	**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** . القاهرة ١٣١٧ هـ .
وزارة التربية والتعليم	**الاتجاهات الحديثة في النحو** . مجموعة محاضرات القيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الاعدادية . القاهرة ١٩٥٧ .

يعقوب عبد النبي | إصلاح النحو . (مخطوط بمجمع اللغة العربية) . ١٩٤١ .
— | النحو الجديد . (مخطوط بمجمع اللغة العربية) . ١٩٤٢ .

ثانيا : الدوريات والتقارير الرسمية :

مجلة الأزهر | مجلدات ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩ .
مجلة التربية الحديثة (الجامعة الامريكية) السنة التاسعة (١٩٣٥) والعاشرة (١٩٣٦) .
مجلة الرسالة | عام ١٩٣٧ .
مجلة المجلة | يونية ١٩٦٦ .
مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق) . مجلة ٣٢ (١٩٥٧) جـ /١ .
مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية (القاهرة) .
مجلة المقتطف | مجلد ٢٩ (١٩٠٤) .
مجلة الهلال | يولية ١٩٢٦ ، أغسطس ١٩٣٨ .
محاضر جلسات مجمع اللغة العربية . دورة / ١١ (٤٤ - ١٩٤٥) .
الأمر الوزارى نمرة ٤١١ فى ٢٧ /٩/ ١٨٨٨ بشأن تنظيم تعليم العربية فى المدارس الأميرية (مكتبة متحف التعليم) .
تقرير لجنة إصلاح تعليم العربية فى ٢٠ /١١/ ١٨٨٨ . (مكتبة متحف التعليم) .

المراجع الأجنبية

Allen, H.B. (ed.). **Readings in Applied English Linguistics.** Ne. Delhi, 1971.

Blishen, Edward (ed.) Encyclopedia of Education. New york, 1970.

Chejne, Anwar G.**The Arabic language : its Role in History.** Minneapolis, 1969.

Gleason Jr.H.A. **Linguistics and English Grammar.** New York, 1965.

Hill, Archibald A. **Linguistics.** Voice of America Forum lectures, 1969.

Hockett, Charles F.A **Course in Modern Linguistics**, New Delhi, 1973.

Howell, M.S. A **Grammar of Classical Arabic Language.** Vol. 1,1883.

Ivic, Milka. **Trends in linguistics.** The Hague, 1975.

Jacobes, R.A. **On Transformational Glammar.** New York, 1968.

Jevons, W.S. **Elementry lessons in Logic.** London, 1913.

Lepschy, Giulio C.A. **Survey of structural Linguistics.** London, 197.

Pdmer, F. **Grammar.** Penguin Books, 1973.

Pastman, Neil and Charles Weingardner. **Linguistics : A Revolution in Teaching.** New York, 1966.

Petter, Simeon, **Language in the Modern** World. Great Britain, 1968.

Sebeok, A.T. (ed.). **Current Trends in Linguistics.** Vol.7. The Hague, 1970.

Spiro, S.A **Practical Grammer of Modern Arabic of Egypt.** London, 1912.

Stetkevych, J. **The Modern Arabic Literary Language : Lexical and Stylistic Developments.** Chicago, 1970.

Wilson, P.G. **German Grammar.** (Teach Yourself Series), London.